

فهرس

لجزء الرابع من كتاب الاقناع

مصحف	الموضوع	مصحف	الموضوع
٤٢	فصل في تعليقه بالمشقة	٢	كتاب الطلاق
٤٥	في مسائل متفرقة	٤	فصل ومن أكره على الطلاق ظلما
٤٩	باب التأويل في الحلف	٥	ومن صح طلاقه صنع توكيله
٥٠	فصل ولا يجوز التخيل لاسقاط حكم اليمين	٦	باب سنة الطلاق وبدعته
٥١	فصل وان استغلقه ظالم	٩	« صريح الطلاق وكنايته
٥٤	فوائد في المحارج من مضائق الايمان	١١	فصل والكنيات نوعان
٥٨	فصل في الايمان التي يستحلف بها النساء أزواجهن	١٢	« واذا قال لامرأته أمرك بيدك
٥٩	باب الشك في الطلاق	١٥	باب ما يختلف به عدد الطلاق
٦١	فصل وان قال هذه المطلقة بل هذه	١٧	فصل وجزء طلاقه كهي
٦٢	« فان مات بعضهم النخ	١٨	« وان قال نصفك أو جزء منك النخ
٦٢	« اذا كان له أربع نسوة	١٨	« وان قال لدخول بها أنت طالق النخ
٦٣	« واذا ادعت أن زوجها طلقها	٢١	باب الاستثناء في الطلاق
٦٣	« وان طار طائر فقال النخ	٢٢	« الطلاق في الماضي والمستقبل
٦٥	باب الرجعة	٢٤	فصل ويستعمل طلاق ونحوه النخ
٦٧	فصل واذا تزوجت الرجعية في عدتها	٢٦	« في الطلاق في زمن مستقبل
٦٨	فصل وأقل ما تقضى به عدة الحرة	٢٧	« وان قال أنت طالق يوم يقدم زيد
٧٠	فصل والمرأة اذا لم يدخل بها	٢٩	باب تعليق الطلاق بالشروط
	تأنيها تطليقة	٣٠	فصل وأدوات الشرط المستعملة
٧٢	باب الأيلاء	٣٢	« وار قال العاصي: ان دخلت الدار
٧٣	فصل والألفاظ التي يكون بها مولى	٣٣	« في تعليقه بالحيض
		٣٦	« « « « بالطلاق
		٣٩	« « « « بالحلف
		٤١	« « « « بالكلام
		٤٣	« « « « بالأذن

مصحف	الموضوع	مصحف	الموضوع
٧٧	• وان قال والله لاوطئتك الخ	١٠٨	كتاب العدد
٧٨	• ويصح الایلاء بكل لغة	١٠٩	والمعتدات ست
٧٩	فصل واذا صح الایلاء	١١٠	فصل الثانية المتوفى عنها زوجها
٨٢	كتاب الطهار	١١١	• الثالثة ذات القروء
٨٤	فصل ويصح من كل زوج	١١١	• الرابعة المفارقة في الحياة
٨٥	• ويحرم على مظاهر	١١٢	• الخامسة من ارتفع حیضها
٨٦	• في كفارة الطهار	١١٣	• السادسة امرأة المفقود
٨٧	• فمن ملك رقبة النخ	١١٥	• وان وطئت معتدة
٨٨	• ولايجزى في جميع الكفارات النخ		يشبهه النخ
٩١	فصل فمن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين	١١٦	• وان طلقها واحدة الخ
٩٣	فصل فان لم يستطع الصوم	١١٦	• ويلزم الاحداد في العدة الخ
٩٤	• ولا يجزى اطعام	١١٧	• وتجب عدة الوفاة في المنزل الخ
٩٥	كتاب اللعان وما يلحق من النسب	١١٩	• وتعتد بان حيث شاءت الخ
٩٧	فصل والسنة أن يتلاعنا قیاما	١٢٠	باب الاستبراء
٩٨	• ولا يصح الا بين زوجين	١٢٢	فصل وان وطئ أمته الخ
١٠٠	• القذف الذي يترتب عليه الحد	١٢٤	كتاب الرضاع
١٠١	• فان صدقته الزوجة فبها ماها به	١٢٥	فصل ولا تثبت الحرمة بالرضاع الا بشروط
١٠٢	• واذا تم اللعان بينهما الخ	١٢٦	• واذا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره
١٠٣	• ومن شرط قبي الولد	١٢٨	• وكل من أقصد نكاح امرأة برضاع فولدت
١٠٥	• فيما يلحق من النسب		
١٠٦	• وان طلقها طلاقا رجعيا	١٣٠	• واذا طلق كبيرة مدخولا بها
		١٣١	• واذا طلق امرأتها ولها منه لبن

صحيفة	الموضوع	صحيفة	الموضوع
١٣٢	فصل متى كان مفسد النكاح جماعة	١٧٥	فصل ولو قطع أخت عبد
١٣٣	• وإذا أَرْضعت زوجته	١٨١	باب استيفاء القصاص
١٣٣	• وإذا شك في الرضاع	١٨٣	فصل ولا يستوفى القصاص الخ
١٣٦	• كتاب النفقات	١٨٤	فصل ولا يجوز استيفاء القصاص
١٣٩	فصل وعليه نفقة المطلقة الرجعية	١٨٦	فصل وإن قتل واحد اثنين
١٤١	• ويلزمه دفع القوت الى الزوجة	١٨٧	باب العفو عن القصاص
١٤٢	• وإذا بذلت تسليم نفسها	١٨٩	باب ما يوجب قصاصا فيما دون
١٤٣	• وإذا نشزت المرأة		النفس من الأطراف والجراح
١٤٥ ✓	• وإن أعسر الزوج بنفقتها	١٨٩	فصل ويشترط للقصاص في
١٤٧ ✓	• وإن منع زوج موثر		الأطراف ثلاثة شروط أحدها
١٤٨	باب نفقة الأقارب والمالك	١٩٣	فصل الثاني المائلة في الاسم
	والبهائم		والموضع
١٥١	فصل وتجب نفقة ظئر الصغير في ماله	١٩٥	فصل الثالث استواءهما في الصحة
١٥٢	فصل ويلزم السيد نفقة رقيقه		والكمال
١٥٥	• ويلزمه اطعام بهائم	١٩٦	فصل النوع الثاني الجراح
١٥٧	باب الحضنة	١٩٧	فصل وإن اشترك جماعة في قطع
١٥٨	فصل ولا حضنة لرقيق		طرف أو جرح الخ
١٦٠	فصل وإذا بلغ الغلام سبع سنين	١٩٩	كتاب الديات
١٦٢	كتاب الجنائيات	٢٠١	فصل وإن اصطدم حران الخ
١٦٣	والقتل ثلاثة أضرب	٢٠٣	فصل وإن رمى ثلاثة بمنجنيق
١٦٨	فصل وشبه العمد	٢٠٤	فصل ومن أخذ طعام انسان
١٦٨	فصل والخطأ كرمي صيد الخ	٢٠٥	فصل ومن أدب ولده أو امرأته
١٦٩	فصل وقتل الجماعة بالواحد	٢٠٦	باب مقادير ديات النفس
١٧٢	فصل وإن اشترك في القتل اثنان	٢٠٩	فصل ودية الجنين الحر المسلم
١٧٣	باب شروط القصاص	٢١٠	• والغرة موروثة عنه

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
فصل وان كان الجنين مملوكا	٢١١	فصل وان كان الجنين مملوكا	٢١١
و اذا كانت الامة بين شريكين	٢١٢	و اذا كانت الامة بين شريكين	٢١٢
وان ادعت أنه ضربها	٢١٣	فأسقطت جنينها	٢١٤
فأسقطت جنينها	٢١٤	وان اقصل منها جنينان	٢١٥
وتعلط دية النفس	٢١٥	باب دية الاعضاء ومنافعها	٢١٦
فصل وفي العضو الاشل	٢٢٨	فصل وفي العضو الاشل	٢٢٨
باب الشجاج وكسر العظام	٢٢٨	فصل وفي الجائفة تلك الدية	٢٣١
فصل وفي الجائفة تلك الدية	٢٣١	وفي كسر الضلع يعير	٢٣٢
باب العاقلة وماتحملة	٢٣٣	باب العاقلة وماتحملة	٢٣٣
فصل ولا تحمل العاقلة عبدا محضا	٢٣٥	فصل ولا تحمل العاقلة عبدا محضا	٢٣٥
وماتحملة العاقلة	٢٣٦	باب كفارة القتل	٢٣٧
باب كفارة القتل	٢٣٧	القسامة وشروطها	٢٣٨
القسامة وشروطها	٢٣٨	فصل الثاني الموت	٢٣٨
فصل الثاني الموت	٢٣٨	الثالث اتفاق الأولياء في الدعوى	٢٤٠
الثالث اتفاق الأولياء في الدعوى	٢٤٠	الرابع أن يكون في المدعين	٢٤١
الرابع أن يكون في المدعين	٢٤١	ذكور	٢٤٢
ذكور	٢٤٢	ويشترط أيضا ألا يكون للمدعين بيعة	٢٤٢
ويشترط أيضا ألا يكون للمدعين بيعة	٢٤٢	فصل ويبدأ في القسامة بأيمان	٢٤٢
فصل ويبدأ في القسامة بأيمان	٢٤٢	المدعين	٢٤٣
المدعين	٢٤٣	وان مات المستحق انتقل الى	٢٤٣
وان مات المستحق انتقل الى	٢٤٣	وارثه النخ	٢٤٣
وارثه النخ	٢٤٣		
و اذا خالف الأولياء	٢٤٣		
كتاب الحدود	٢٤٤		
فصل ويضرب الرجل قائما النخ	٢٤٥		
و اذا اجتمعت حدود الله	٢٤٨		
تعالى النخ	٢٤٨		
فصل ومن قتل أو قطع طرفا النخ	٢٤٩		
باب حد الزنا	٢٥٠		
فصل وان كان الزاني رقيقا	٢٥٢		
فصل ولا يجب الحد إلا بشروط	٢٥٣		
أحدهما الخ	٢٥٣		
الثاني أن يكون الزاني مكلفا	٢٥٣		
الثالث انتفاء الشبهة	٢٥٤		
الرابع ثبوت الزنا	٢٥٥		
فصل الأمر الثاني أن يشهد عليه	٢٥٦		
باب القذف	٢٥٩		
فصل والقذف محرم إلا في موضعين	٢٦١		
وصريح القذف الخ	٢٦٢		
و كنياته والتعريض	٢٦٣		
وان قذف أهل بلد	٢٦٤		
تجب التوبة من القذف	٢٦٥		
باب حد المسكر	٢٦٦		
التعزير	٢٦٨		
ولا يجوز للجنماء الخ	٢٧٢		
والقوادة التي تفسد النساء	٢٧٣		
والرجال الخ	٢٧٣		

مصحفة	الموضوع	مصحفة	الموضوع
٣٧٤	باب القتل في السرقة	٣٠٦	فصل ومن أكره على الكفر
٣٧٥	ويشترط في قطع سارق	٣٠٧	فصل ويحرم تعلم السحر
٣٧٦	فصل ويشترط أن يكون المسروق	٣٠٨	كتاب الأطعمة
٣٧٧	نصابا	٣١٠	فصل وما عدا هذا فباح
٣٧٨	فصل ويشترط أن يخرج من الحرم	٣١١	فصل وتحرم الجلالة
٣٧٩	وحرز المال ما جرت العادة	٣١١	فصل ومن اضطر الى محرم
٣٨٠	بمحفظه فيه	٣١٤	من مر بشعر على شجر
٣٨١	فصل ويشترط انتفاء الشبهة	٣١٥	فصل يجب على المسلم ضيافة المسلم
٣٨٢	وإذا سرق المسروق منه مال	٣١٦	المسافر
٣٨٣	السارق	٣١٦	باب الزكاة
٣٨٤	فصل ويشترط ثبوت السرقة	٣١٦	فصل ويشترط للزكاة شروط
٣٨٥	ويشترط أن يطالب المسروق منه	٣٢٠	فصل يسن توجيه الذبيحة الى القبلة
٣٨٥	وإذا قطع قطعت يده اليمنى الخ	٣٢١	كتاب الصيد
٣٨٧	باب حد المحارمين	٣٢٣	فصل وإن أدرك الصيد وفيه حياة
٣٨٨	فصل ومن قتل ولم يأخذ المال	٣٢٣	وإن أدرك الصيد ميتا حل بآدمه
٣٨٩	فصل ومن صال على نفسه	٣٢٤	شروط
٣٩٢	باب قال أهل البنى	٣٢٤	فصل الشرط الثاني الآلة
٣٩٢	ويعتبر كون الامام قرشيا	٣٢٦	فصل النوع الثاني الجارحة
٣٩٣	والخارجون عن قبضته أصناف	٣٢٧	فصل الشرط الثالث إرسال الآلة الخ
٣٩٤	أربعة	٣٢٩	فصل الشرط الرابع
٣٩٧	باب حكم المرتد	٣٢٩	كتاب الايمان وكفاراتها
٣٩٩	فصل وقال ومن سب الصحابة	٣٣٠	فصل واليمين التي تجب بها الكفارة
٣٠١	فصل ومن ارتد عن الاسلام	٣٣٢	فصل وحروف القسم
٣٠٣	فصل وتوبة المرتد	٣٣٣	فصل ويشترط لوجوب الكفارة
٣٠٩	فصل ومن ارتد لم يزل ملكه	٣٣٣	ثلاثة شروط - أحدها الخ

مصحفة	الموضوع	مصحفة	الموضوع
٣٦٥	فصل وفيد ولاية الحكم العامة الخ	٣٣٤	اليمن على الماضي نوعان - غموس والثاني لغو اليمن
٣٦٦	• ويجوز أن يوليه عموم النظر الخ	٣٣٤	الشرط الثاني أن يحلف مختاراً • الثالث الحنث في يمينه
٣٦٨	فصل ويشترط في القاضي عشر غفات	٣٣٦	فصل ويصح الاستثناء في كل عين مكفرة
٣٧٠	• كان السلف يأبون الفتيا	٣٣٦	فصل وإن حرم أمته
٣٧٦	• وإن تحاكم شخصان إلى رجل الخ	٣٣٧	• في كفارة اليمين
٣٧٧	باب آداب القاضي	٣٣٩	باب جامع الايمان
٣٨٠	فصل ويلزمه العدل بين الخصمين	٣٤١	فصل والعبرة بخصوص السبب
٣٨٣	• ويستحب أن يبدأ بالمجوسين	٣٤٢	• فإن عدم التية
٣٨٥	• ثم ينظر وجوباً في أمر يتامى ومجانين	٣٤٤	فصل فإن عدم التية والسبب الخ
٣٨٧	فصل إذا تخاصم اثنان	٣٤٥	• فصل والاسم اللغوي
٣٨٩	باب طريق الحكم وصفته	٣٤٨	• وإن حلف لا يلبس
٣٩٠	فصل إذا جاء إلى الحاكم خصمان	٣٥٠	• والعرفي ما اشتهر بمجازه الخ
٣٩٣	• وإن قال المدعي	٣٥٣	• وإن حلف لا يسكن داراً هو ساكنها
٣٩٦	• وإن ادعى عليه عينا	٣٥٤	• وإن حلف لا يدخل داراً تحمل بغير اذنه
٣٩٧	فصل ولا تصح الدعوى الاحرة	٣٥٧	باب النذر - والنذر المتعقد أقسام
٣٩٩	• يعتبر عدالة البينة	٣٦٠	فصل وإن نذر صوم يوم يقدم فلان
٤٠٣	• وإن ادعى على غائب	٣٦٣	كتاب القضاء والفتيا
٤٠٥	• ومن له على انسان حق الخ		
٤٠٦	باب كتاب القاضي إلى القاضي		
٤٠٩	فصل وإذا حكم عليه المكتوب إليه		
٤١٠	فصل وأما السجل		

مصحفة	الموضوع	مصحفة	الموضوع
٤٤٤	السادس	٤١١	باب القسمة - وهي نوعان
٤٤٥	باب ذكر المشهود به و عدد شهوده	٤١٤	فصل : النوع الثاني
٤٤٧	د الشهادة على الشهادة والرجوع	٤١٦	د ويجوز للعراك
	عن الشهادة وأدائها	٤١٨	د ومن ادعى غلطاً فيما تقاسمه
٤٥٥	فصل واذا رجع شهود المال		بأنفسهم
٤٥٣	باب اليمين في الدعاوى	٤١٩	باب الدعاوى واليقات
٤٥٤	فصل واليمين المشروعة	٤٢٠	د واذا تداعيا عينا لم تخل من ثلاثة
٤٥٦	كتاب الاقرار		أقسام
٤٥٨	فصل وأن أقر عبد ولو آبقاً بحد	٤٢٣	فصل : القسم الثاني
	د وان أقر بنسب صغير	٤٢٥	فصل القسم الثالث
٤٦٢	باب ما يحصل به الاقرار	٤٢٧	باب تعارض اليمينتين
٤٦٣	باب الحكم فيما اذا وصل باقراره	٤٢٨	فصل : واذا شهدت يمينه على ميت الخ
	ما يغيره	٤٢٩	فصل وان مات عن ابنين
٤٦٥	فصل واذا أقر له بمائة درهم دينا	٤٣٠	كتاب الشهادات
٤٦٧	د ولو قال بعتك جاريتي هذه	٤٣٣	فصل ومن شهد بنكاح
٤٦٩	د وان قال غصبت هذا العبد من زيد	٤٣٤	فصل وان شهد أحد الشاهدين
٤٧٠	د واذا مات رجل وخلف مائة		أنه أقر بقتله
	فادعاها بعينها	٤٣٦	باب تروط من تقل شهادته
٤٧١	باب الاقرار بالمحمل	٤٤٠	فصل ومتى زالت الموانع
٤٧٣	فصل وان قال له على ما بين درهم	٤٤١	باب موانع الشهادة وهي ستة احدها
	وعشرة	٤٤٢	الثاني - الثالث
٤٧٦	خاتمة الكتاب	٤٤٣	الرابع - الخامس

الألف

في فقه الامام احمد بن حنبل

مؤلف

قاضى دمشق . العلامة المتبحر

شيخ الاسلام المحقق ابي النجا

شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى

المتوفى سنة ٩٦٨ هـ

الجزء الرابع

للمصحح وتعليق

عبد اللطيف محمد بن عبد الله

المدرس بهم الثانوى بالازهر

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى باول شارع محمد علي بمصر

لصاحبه : مصطفى محمد

حقوق الطبع محفوظة

المطبعة الميمنية بالازهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطلاق

وهو حل قيد النكاح أو بعضه ، ويباح عند الحاجة اليه لسوء خلق المرأة أو لسوء عشرتها وكذا للتضرر بها من غير حصول الغرض بها ويكره من غير حاجة ، ومنه محرم كفى الحيض ونحوه ، ومنه واجب كطلاق المولى بعد التربص اذا لم يفى ، ويستحب لتفريطها في حقوق الله الواجبة مثل الصلاة ونحوها ولا يمكنه إجبارها عليها وفي الحال التي تحتاج المرأة الى المخالعة من شقاق وغيره ليزيل الضرر وكونها غير عفيفة وتضررها بالنكاح ، وعنه يجب لتركها عفة وتفريطها في حقوق الله تعالى . قال الشيخ : اذا كانت زنى لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفارقها وإلا كان ديوتا انتهى — ولا بأس بعضلها في هذا الحال والتصديق عليها لتفتدى منه ، والزنا لا يفسخ نكاحها وتقدم في باب المحرمات في النكاح ، واذا ترك الزوج حق الله فالمرأة في ذلك مثله فتختلع ، ولا يجب الطلاق اذا أمره به أبوه ، وان أمرته به أمه فقال أحمد لا يعجنى طلاقه وكذا اذا أمرته ببيع سريره وليس لها

ذلك^(١) ويصح الطلاق من زوج عاقل مختار ولو يميزا يعقله ولو دون عشر يعلم ان زوجته تبين منه وتحرم عليه، ويصح توكيله وتوكله فيه ويصح من كتابي وسفيه ومن لم تبلغه الدعوة واخرس تفهم إشارته — ويأتى في باب صريح الطلاق وكنايته — وطلاق مرتد موقوف فان عجلت الفرقة فباطل^(٢) وتزويجه باطل، وتعتبر إرادة لفظ الطلاق لمعناه؛ فلا طلاق لفقيه يكرره وحاك عن نفسه أو غيره، ولا من زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون والناثم والمغنى عليه والمبرسم ومن به نشاف ولا من أكره على شرب مسكر أو شرب ما يزيل عقله ولم يعلم أنه يزيل العقل أو أكل بنجا ونحوه ولو لغير حاجة، فان ذكر المجنون والمغنى عليه بعد افاقتهما أنهما طلقا وقم نساء، ويقع طلاق من زال عقله بسكر ونحوه محرم ولو خاط في كلامه وقراءته أو سقط تمييزه بين الأعيان فلا يعرف متاعه من متاع غيره أو لم يعرف السماء من الأرض ولا الذكر من الأنثى ويؤاخذ بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبر له العقل من قتل وقذف وزنا وسرقة وظهار وإيلاء ويبيع وشراء وردة وإسلام ونحوه، قال جماعة من الأصحاب لا تصح عبادة السكران أربعين يوما حتى يتوب — قاله

-
- (١) الطلاق مباح في الأصل وإن كانت تعتريه بقية الأحكام المحسة على ماوضحه المصنف، ولكنه مع الإباحة مغضوض للحديث (أنقض الحلال إلى الله تعالى الطلاق) فليس من البر بالوالدين اطاعتها في الأمر به إذا لم يكن سبب آخر
- (٢) إذا ارتد قبل الدخول انفسح الكاح. وإذا ارتد بعد الدخول تم طلق فان عجل الإسلام قبل مضى زمن الرجعة فطلاقه صحيح، وإن عجل الفرقة بمعنى تأخيرها الإسلام حتى مضت العدة فالطلاق باطل والكاح يعتبر معسوخا من وقت الردة

الشيخ، والحشيثة الحبيثة كالبنج والشيخ يرى حكمها حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد — والغضبان مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح النواوية ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين فانه يؤخذ بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة وانكر على من يقول بخلاف ذلك ويأتى في باب الإيلاء.

فصل . ومن أكره على الطلاق ظلماً بما يؤلم كالضرب والختن وعصر الساق والحبس والفظ في الماء مع الوعيد فطلق لم يقع، وفعل ذلك بولده أكره لو ألبه، وإن هددته قادر بما يضره ضرراً كثيراً كقتل وقطع طرف وضرب شديد وحبس وقيد طويلين وأخذ مال كثير وإخراج من ديار ونحوه أو بتعذيب ولده بسلطان أو تغلب كإص و نحوه يغلب على ظنه وقوع ما هدد به ويعجزه عن دفعه والحرب منه والاختفاء فهو أكره، فإن كان الضرب يسيراً في حق من لا يبالى به فليس بأكره، وفي ذوى المروآت على وجه يكون إخراجاً لصاحبه وعصاة وشهرة فهو كالضرب الكثير قاله الموفق والشارح — ولو سحر ليطلق كان أكرهاً — قاله الشيخ وقال: إذا بلغ به السحر إلى أن لا يعلم ما يقول لم يقع به الطلاق انتهى — ولا يكون السب والشتم والإخراج وإخذ المال اليسير أكرهاً، وينبغي لمن أكره على الطلاق وطلق أن يتأوله فينوى بقلبه غير أمراته ونحو ذلك ويأتى في باب التأويل في الحلف، ويقبل قوله في نيته فإن ترك التأويل بلا عذر أو أكره على طلاق

مبهمة فطلق معينة لم يقع، ولو قصد ايقاع الطلاق دون دفع الاكراه او اكراهه على طلاق امرأة فطلق غيرها او على طليقة فطلق ثلاثا وقع، فان طلق من اكراهه على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها دونها، والا كراهه على العتق واليمين ونحوهما كالا كراهه على الطلاق، ويقع الطلاق في النكاح المختلف في صحته كالنكاح بولاية فاسق او بشهادة فاسقين او بنكاح الأخت في عدة أختها او نكاح الشغار او المحلل او بلا شهود او بلا ولي وما شبه ذلك كبعد حكم بصحته ويكون بائناً ما لم يحكم بصحته، ويجوز في حيض ولا يكون بدعة ويثبت فيه النسب والعدة والمهر، ولا يقع في نكاح باطل اجماعاً ولا في نكاح فضولى قبل إجازته وان نفذناه بها ويقع عتق في بيع فاسد

فصل . ومن صح طلاقه صح توكيله وتوكله فيه، فان وكل المرأة فيه صح، والوكيل ان يطلق متى شاء إلا ان يحمله حدا او يفسخ او يبطأ، ولا يطلق اكثر من واحدة الا ان يجعل اليه بلفظه او ينه، فلو وكله في ثلاث فطلق واحدة أو وكله في واحدة فطلق ثلاثا طلقت واحدة نصاً، وان خيره من ثلاث ملك اثنتين فاقبل، ولا يملك الطلاق تعليقاً وان وكل اثنتين فيه فليس لاحدهما الانفرد فيه الا باذن الموكل، وان وكلهما في ثلاث فطلق احدهما اكثر من الآخر وقع ما اجتماعاً عليه، فلو طلق احدهما واحدة والآخر اكثر فواحدة، ويحرم على الوكيل الطلاق وقت بدعة فان فعل وقع كالموكل، ويقبل دعوى الزوج انه يرجع عن الوكالة قبل ايقاع الوكيل الطلاق، وعنه لا يقبل الا بينة - اختاره الشيخ وغيره

وقال وكذا دعوى عتقه ورهنه ونحوه انتهى — وان قال لامراته طلقى
نفسك فلها ذلك كالموكيل ويأتى، وان قال اختارى من ثلاث ماشئت لم
يكن لها ان تختار اكثر من اثنين لان من للتبعيض كما مر فى الموكيل
باب سنة الطلاق وبدعته

السنة فيه ان يطلقها واحدة فى طهر لم يصبها فيه ثم يدعها فلا يتبعها
طلاقا آخر حتى تنقضى عدتها الا فى طهر يعقب الرجعة من طلاق
حيض فبدعة^(١) زاد فى الترغيب ويلزمه وطؤها، وان طلق المدخول
بها فى حيض او طهر اصابها فيه ولو فى آخره ولم يستبهن حملها فهو طلاق
بدعة محرم ويقع نكاحا، وتسبب رجعتها ان كان رجعيها فاذا راجعها وجب
امساكها حتى تطهر فاذا طهرت سن 'ن' يمسه حتى تحيض حيضة
اخرى فاذا طلقها فى هذا الطهر قبل أن يمسه فهو طلاق سنة، ولو علق
طلاقها بقيامها او بقدم زيد فقامت او قدم وهى حائض وطلقت
للبدعة ولا اثم، وان قال انت طالق اذا قدم زيد السنة فقدم فى زمان السنة
طلقت وان قدم فى زمان البدعة لم يقع فاذا صارت الى زمان السنة وقع،
وان قال ذلك لها قبل الدخول طلقت عند قدومه حائضا كانت او طاهرا،
وان قدم بعد دخوله بها فى طهر لم يصبها فيه طلقت وان قدم زمن البدعة
لم تطلق حتى يجىء زمن السنة، وان طلقها ثلاثا بكلمة او بكلمات فى طهر
لم يصبها فيه او فى اطهار قبل رجعة حرم نكاحا، لاثنين ولا بدعة فيها
بعد رجعة او عقد، واذا كانت المرأة صغيرة او آيسة او غير مدخول

(١) صورة هذه المسئلة موضحة بعد فى قوله : وان طلق المدخول بها الخ

بها واستبان حملها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة في وقت ولا عقد ، فلو قال لاحداهن أنت طالق للسنة أو قال للبدعة أو قال للسنة والبدعة أو لا للسنة ولا للبدعة طلقت في الحال ، وإن قال للسنة طلقة وللبدعة طلقة وقع طلقتان ويدين في غير آيسة إذا قال أردت إذا صارت من أهل ذلك الوصف ويقبل حكما ، وإن قال لها في الطهر النى جامعها فيه أنت طالق للسنة فيئست من المحيض أو استبان حملها لم تطلق ، وإن قال لمن لطلاقها سنة وبدعة أنت طالق طلقة للسنة وطلقة للبدعة طلقت طلقة في الحال وطلقة في ضد حالها الراهنة ، وأنت طالق للسنة في طهر لم يصبها فيه طلقت في الحال ، وإن كانت حائضا طلقت إذا طهرت ولم تغتسل ، وإن كانت في طهر أصابها فيه طلقت إذا طهرت من الحيضة المستقبلية ، وأنت طالق للبدعة وهي حائض أو في طهر أصابها فيه طلقت في الحال ، وإن كانت في طهر لم يصبها فيه طلقت إذا أصابها أو حاضت لكن ينزع في الحال بعد إيلاج الحشفة ان كان الطلاق ثلاثا ، فإن استدام حد عالم وعزر غيره ، وانت طالق ثلاثا للسنة تطلق الأولى في طهر لم يصبها فيه والثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد وكذا الثالثة وعنه تطلق ثلاثا في طهر لم يصبها فيه وهو المنصوص وصححه جمع ، وانت طالق ثلاثا نصفها للسنة ونصفها للبدعة أو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة طلقت طلقتين في الحال والثالثة في ضد حالها الراهنة وكذا أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة واطلق ، وانت طالق طلقتان للسنة وواحدة للبدعة أو عكسه فهو على ما قال ، فإن اطلق ثم قال

نويت ذلك أو عكسه فان فسر نيته بما يوقع في الحال طلقتين طلقت وقبل ، وان فسر بما يوقع طلقة واحدة ويؤخر اثنتين دين ويقبل في الحكم ، وانت طالق في كل قرء طلقة وهي حامل أو من اللأني لم يحضن لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة ، وان كانت في القرء وقع بها واحدة في الحال ويقع بها طلقتان في قرءين آخرين في اول كل قرء منهما ، وغير المدخول بها تبين بالطلقة الاولى ، فان تزوجها وقع بها طلقتان في قرءين ، وان كانت آيسة لم تطلق . ويباح خلع وطلاق بسؤالها زمن بدعة وتقدم في باب الحيض . وانت طالق للسنة ان كان الطلاق يقع عليك للسنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة ، وان لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع الطلاق بحال ، وانت طالق للبدعة ان كان الطلاق يقع عليك للبدعة ان كانت في زمن البدعة وقع في الحال والالم يقع بحال ، وان كانت ممن لاسنة بطلاقها ولا بدعة لم يقع في المستلتين ، وانت طالق أحسن الطلاق او اجمله أو اقربه أو اعدله أو اكمله أو أفضله أو اتمه أو اسنه أو طلقه سنية او جليلة ، ونحو طالت طالق السنة وأقبحه أو اسمجه أو اردأه أو أخشاه أو أأتته ونحوه للبدعة ، الا ان ينوى احسن احوالك أو اقبحها ان تكوني مطلقة فيقع في الحال ، لكن لو نوى باحسنه زمن البدعة لشبهه بخلقها القبيح أو باقبحه زمن السنة لقبح عسرتها لم يقبل الا بقريئة ، وانت طالق في الحال السنة وهي حائض أو قال طالق البدعة في الحال وهي في طهر لم يصح فيه أو قال انت طالق طلقة حسنة قبيحة أو فاحشة جميلة أو تامة ناقصة تطلق في الحال

باب صريح الطلاق وكناياته

الصريح مالا يحتمل غيره من كل شيء، والكناية ما يحتمل غيره. ويدل على معنى الصريح، وصريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه لا غير غير امر نحو طلقى ومضارع نحو اطلقك ومطلقة بكسر اللام فلا تطلق به، وإذا أتى بصريح الطلاق وقع نواه أو لم ينوه ولو كان هازلاً أو لاعباً أو مخطئاً وهو انشاء - وقال الشيخ هذه صيغ انشاء من حيث انها تثبت الحكم وبها تم وهي أخبار لدلالاتها على المعنى الذى فى النفس وان قال امرأتى طالق أو عبدى حر أو امنى حرة واطلق النية طلق جميع نسائه وعق جميع عبيده وامائه. ولو قال كلما قلت لى شيئاً ولم اقل لك مثله فانت طالق فقالت له انت طالق بفتح التاء أو كسرهما فلم يقله وقاله طلقت ولو علقه بشرط، وان قال لها انت طالق بفتح التاء طلقت. وان ادعى انه اراد بقوله طالق من وثاق أو اراد أن يقول اطلقتك فسبق لسانه فقال طلقتك أو اراد أن يقول طاهر فسبق لسانه أو اراد بقوله مطلقة من زوج ثان قبله لم تطلق فيما بينه وبين الله ولم يقبل فى الحكم، وكذا الحكم لو قال أردت ان قتت فتركت الشرط ولم أرد طلاقاً، فان صرح فى اللفظ بالوثاق فقال طلقتك من وثاقى أو من وثاق لم يقع، ولو قيل له اطلقت امرأتك أو امرأتك طالق؟ فقال نعم أو ألك امرأة فقال قد طلقها و اراد الكذب طلقت، ولو قيل له ألك امرأة فقال لا و اراد الكذب لم تطلق، ولو حلف بالله على ذلك، والا طلقت، ولو قيل له اطلقت امرأتك فقال قد كان بعض.

ذلك فان اراد الايقاع وقع وان قال اردت انى علقت طلاقها بشرط قبل ، ولو قيل له اخليتها ونحوه وقال نعم فكناية ، وكذا ليس لى امرأة او ليست لى امرأة او لا امرأة لى ، ومن اشهد على نفسه بطلاق ثلاث ثم استفتى فاقى بانه لاشئ عليه لم يواخذ باقراره لمعرفة مسنده . ويقبل يمينه ان مستنده ذلك فى إقراره بمن يجمل مثله ذكره الشيخ وتقدم ذلك آخر باب الخلع ، ولو قيل له ألم تطلق امرأتك فقال بلى طلقت وان قال نعم طلقت امرأة غير النحوى ، وان لطم امراته او اطعمها او سقاها او البسها ثوبا أو اخرجها من دارها او قبلها ونحوه فقال هذا طلاقك طلقت فهو صريح فلو فسر به بمحتمل او نوى ان هذا سبب طلاقك قبل حكما ، وان طلق او ظاهر منها ثم قال عقبه لضرتها شركتك معها أو انت مثلها او انت كهى او انت شريكها فصریح فى الضرة فى الطلاق والظهار — وياتى الايلاء — وان قال انت طالق لاشئ أو طلقة لا تقع عليك أو لا ينقص بها عدد الطلاق طلقت ، وانت طالق أو لا أو طالق واحدة أو لا لم يقع . وان كتب صريح طلاقها بما يتبين وقع وان لم ينوه ، وان نوى تجويد خطه أو غم أهله أو تجربة قلبه لم يقع ويقبل حكما ، وان كتبه بشئ لا يتبين مثل ان كتبه بأصبعه على وسادة ونحوها أو على شئ لا يثبت عليه خط كالكتابة على الماء أو فى الهواء لم يقع ، فلو قرأ ما كتبه وقصد القراءة لم يقع ، ويقع بإشارة مفهومة من آخرس فقط ، فلو لم يفهمها الا البعض فكناية وتاويله مع الصريح كالنطق ، وكنايته طلاق ، فاما القادر على الكلام فلا يصح طلاقه بإشارة ، وصریحه بلسان العجم بهستم ، فاذا قاله من



يعرف معناه وقع مانواه لانه ليس له حد مثل الكلام العربي، فان زناك
بسيار طلقت ثلاثا وان قاله عربي ولا يفهمه أو نطق بحمى بلفظ
الطلاق ولا يفهمه لم يقع وان نوى موجه

فصل . والكنايات نوعان — ظاهرة وهي ست عشرة ، أنت خلية
وبرية وبائن وبنة وبنة وانت حرة وانت الحرج وحبك على غارك
وتزوجي من شئت وحلت للأزواج ولا سبيل لي عليك ولا سلطان
لي عليك واعتقتك وغطى شعرك وتقنعي وامرك يديك . وخفية نحو
اخرجني واذهي وذوقي وتجرعي وخليتك وانت مخللة وانت واحدة
ولست لي بامرأة واعتدي واستبرئي واعتزلي والحقى بياهلك ولا حاجة
لي فيك وما بقي شيء واعفأك الله والله قد أراحك مني واختاري وجرى
القلم وكذب لفظ الفراق والسراح — وقال ابن عقيل ان الله قد طلقك
كناية خفية وكذا فرق الله بيني وبينك في الدنيا والآخرة : وقال الشيخ في
ان أبرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال فظن
انه يبرأ فطلق قال يبرأ — فهذه المسائل الثلاث الحكم فيها سواء ونظير
ذلك ان الله قد باعك او قد أقالك ونحو ذلك ، والكناية ولو ظاهرة
لا يقع بها طلاق الا ان ينويه بنية مقارنة للفظ او يأتي بما يقوم مقام
نية كحال خصومة وغضب وجواب سؤالها فيقع ولو بلا نية ، فلو ادعى
في هذه الأحوال انه ما أراد الطلاق او انه اراد غيره دين ولم يقبل في
الحكم ، ويقع مع النية بالكناية الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة ، وكان
أحمد يكره الفتيا في الكنايات الظاهرة مع ميله انها ثلاث ، وعنه يقع

ما نواه، اختاره جماعة، فعليها ان لم ينو عددا فواحدة ويقبل حكما، ويقع ثلاث في أنت طالق بائن او طالق البتة او طالق بلا رجعة، ولو قال أنت طالق واحدة بائنة او واحدة بته وقع رجعيًا، وانت طالق واحدة ثلاثا او ثلاثا واحدة يقع ثلاث، ويقع بالخفية ما نواه إلا أنت واحدة فيقع بها واحدة، وان نوى ثلاثا فان لم ينو عددا وقع واحدة رجعية ان كانت مدخولا بها والا بائنة، وما لا يدل على الطلاق نحو كلّي واشربني واقعدني وقومي وبارك الله عليك وأنت مليحة أو قبيحة لا يقع به طلاق ولو نواه، وكذا انا طالق او انا منك طالق أو انا منك بائن أو حرام أو برى، وان قال أنت على كظهر أمي او أنت على حرام او ما احل الله على حرام أو الحل على حرام فهو ظاهر لانه صريح فيه ولا يقع به طلاق ولو نواه. وان قال فراشي على حرام ونوى امرأته فظاهر. وان نوى فراشه فيمين، وما احل الله على حرام اعني به الطلاق تطلق ثلاثا، وان عني به طلاقا فواحدة، وانت على كالميتة والدم يقع مثنواه من الطلاق والظهار واليمين فان نوى الطلاق ولم ينو عددا وقع واحدة، وان لم ينو شيئا فهو ظاهر، ولو قال على الحرام او يلزمني الحرام او الحرام يلزمني فلغو لاشي في مع الاطلاق ومع نية أو قرينة ظاهر ويأتي في بابه. وان قال حلفت بالطلاق وكذب لم يصرحا فاكما لو قال حلفت بالله وكان كاذبا، ويلزمه اقراره في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله.

فصل. واذا قال لامرأته امرك يديك فهو توكيل منه لها ولا يتقيد ولها ان تطلق نفسها ثلاثا كقوله طلقني نفسك ماشئت ولا يقبل قوله

أردت واحدة ولا يدين وهو في يدها ما لم يفسخ أو يبطأ ، وكذلك الحكم ان جعله في يد غيرها ، وان قال لها اختارى نفسك لم يكن لها ان تطلق اكثر من واحدة وتقع رجعية الا ان يجعل اليها اكثر من ذلك سواء جعله بلفظ بان يقول اختارى ما شئت او اختارى الطلقات ان شئت او جعله بنيته بأن ينوي بقوله اختارى عددا ، فان نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة فهو على مانوى ، وان نوى ثلاثا فطلقت اقل منها وقع ما طلقت ، فلو كرر لفظ الخيار بان قال اختارى اختارى اختارى فان نوى افهامها وليس نيته ثلاثا ولا اثنتين أو نوى واحدة فواحدة نضا ، وان اراد ثلاثا فثلاث نضا ، وليس لها ان تطلق إلا ماداما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه إلا ان يجعل لها اكثر من ذلك ، فان قاما او احدهما من المجلس او خرجا من الكلام الذى كانا فيه الى غيره بطل خيارها ، وان كان احدهما قائما فركب او مشى بطل لا إن قعد او كانت قاعدة فائتمكت او متكئة فمعدت ، وان تشاغلت بالصلاة بطل وان كانت في صلاة فاتمتها لم يبطل ، وان اضافت اليها ركعتين اخريين او كانت راكبة فسارت بطل . لا ان اكلت يسيرا او قالت بسم الله او سبحت شيئا يسيرا أو قالت ادعوا الى شهودا اشهدهم على ذلك . وان جعله لها على التراخي أو قال لا تعجل حتى تستأمرى أبويك ونحوه فهو على التراخي ، وان قال اختارى اليوم وغدا وبعد غد فلها ذلك ، فان ردت في اليوم الاول بطل كله ، وان قال اختارى نفسك اليوم واختارى نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل الثانى ، ولو

خيرها شهرا فاختارت ثم تزوجها لم يكن لها عليه خيار ، وان جعله لها اليوم كاه أو جعل امرها بيدها فردته أو رجع فيه أو وطئها بطل خيارها ، ولفظة الامر والخيار كناية في حق الزواج ويفتقر الى نية ، فلفظة الامر كناية ظاهرة والخيار خفية كما تقدم ، فان نوى بهما الطلاق في الحال وقع ولم يحتج الى قبولها ، وان لم ينو فان قبلته بلفظ الكناية نحو اخترت نفسي افتقر الى نيتها ، وان قبلته بلفظ الصريح بان قالت طلقت نفسي وقع من غير نية ، وان اختلفا في نيتها فقولا . وان اختلفا في رجوعه فقوله كما لو اختلفا في نيته ، وان قال اختارى فقالت اخترت فقط اوقبات فقط ولو مع النية أو أخذت امرى أو اخترت امرى او اخترت زوجى لم يقع الطلاق حتى تقول مع النية اخترت نفسي أو أبوى أو الآ زوج اولا تدخل على ونحوه ، ويجوز ان يجعل امرها بيدها بعوض ، وحكمه حكم ما لا عوض له في ان له الرجوع فيما جعل لها وانه يبطل بالوطء والفسح ، فاذا قالت اجعل امرى يدي واعطيك عبدى هذا فقبض العبد وجعل امرها بيدها فلها ان تختار ما لم يرجع او يطأ ، وان قال طلقى نفسك فهو على الترخى وهو توكيل يبطل برجوعه ، فان قالت اخترت نفسي ونوت الطلاق وقع الا ان يجعل لها أكثر منها اما بلفظه أو نيته ، ولو قال طلقى نفسك ثلاثا طلقت ثلاثا بنيتها ، وتملك بقوله طلاقك يديك أو وكلتك في الطلاق ما تملك بقوله لها امرك يديك ، ولا يقع بقولها أنت طالق أو أنت منى طالق أو طلقتك قال في الروضة صفة طلاقها طلقت لنفسى أو أنا منك طالق وان قالت أنا طالق لم يقع ، وحكم الوكيل

الاجنبى حكمها فيما تقدم فيقع الطلاق بإيقاعه الصريح أو بكناية بنية ولو وكل فيه بصريح ، ولفظ أمر واختيار وطلاق : للتراخي في حق وكيل وتقدم بعض ذلك في آخر كتاب الطلاق ووجب على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير نساءه ، وإن وهبها لأهلها أو لاجنبى أو وهبها لنفسها فردت أو لم ينوطلافاً أو نواه ولم ينوه موهوب له فلغور كبيعها لغيره نصاً ، وإن قبلت فواحدة رجعية إذا نواها أو أطلق نية الطلاق أو دلت دلالة الحال ، وإن نوى كل ثلاثاً أو اثنتين وقع مانواه كبقية الكسايات الخفية ، وتعتبر نية موهوب له كما تعتبر نية واهب ويقع أقلها إذا اختلفا في النية ، وإن نوى الزوج بالهبة الطلاق في الحال وقع ولم يحتاج إلى قبولها ، ومن شرط وقوع الطلاق النطق به إلا في موضعين تقدما : — إذا كتب صريح طلاقها : وإذا طلق الآخرس بالإشارة ، فإن طلق في قلبه لم يقع كالعتق ولو أشار بأصبعيه مع نيته بقلسه ، نقل ابن هانئ لا يلزمه ما لم يلفظ به أو يحرك لسانه ، فظاهره يقع ولو لم يسمعه بخلاف القراءة في الصلاة

باب ما يختلف به عدد الطلاق

الطلاق بالرجال ، فيملك الحر والمعتق بعضه ثلاث طلاقات وإن كان تحتة أمة ، ويملك العبد والمكاتب ونحوه اثنتين ولو طرأ رقه كالحق ذمى بدار حرب فاسترق وقد كان طلق اثنتين وإن كان تحتة حرة ، فلو علق الطلاق الثلاث بشرط فوجد بعد عتقه طلقت ثلاثاً ، وإن علق الثلاث بصفة لغت الثالثة ، ولو عتق بعد طلبة ملك تمام الثلاث ولو عتق بعد

طلقتين أو عتقا معا لم يملك ثالثة ، فلو عتق بعد طلقتين لم يملك نكاحها
ويأتى فى الرجعة ، وإذا قال أنت الطلاق أو أنت طالق أو الطلاق لى
لازم أو الطلاق يلزمنى أو يلزمنى الطلاق أو على الطلاق ولو لم
يذكر المرأة ونحوه فصريح منجزا كان أو معلقاً بشرط أو محلوفا
به ، ويقع ثلاث مع نيتها ، ومع عدمها واحدة ، فإن قال الطلاق
يلزمنى ونحوه وله أكثر من واحدة فإن كان هناك سبب أو نية تقتضى
تخصيصاً أو تعميماً عمل به والا وقع بالكل واحدة واحدة ، وإذا قال
أنت طالق ثلاثاً ثلاث كنيته بانك طالق ثلاثاً^(١) أو طالق الطلاق ، وعنه
واحدة : اختاره أكثر المتقدمين ، ولو أوقع طلاقاً ثم جعلها ثلاثاً ولم ينو
استئناف طلاق بعدها فواحدة ، وأنت طالق واحدة ونوى ثلاثاً فواحدة
وأنت طالق هكذا وأشار بإصابعه الثلاث طلقت ثلاثاً فإن قال أردت
بعدد المقبوضتين قبل منه ، وإن لم يقل هكذا بل أشار فقط فطلقة واحدة
— قال فى الرعاية ما لم يكن له نية — أو أنت طالق واحدة بل هذه ثلاثاً طلقت
الأولى واحدة والثانية ثلاثاً ، وأنت طالق بل هذه : طلقتا ، وإن قال هذه
أو هذه وهذه طالق وقع بالثالثة وأحدى الأولين كما لو قال هذه أو هذه
بل هذه طالق ، وإن قال هذه وهذه أو هذه طالق وقع بالأولى وأحدى
الآخرين كهذه بل هذه أو هذه طالق — ويأتى فى باب الشك فى
الطلاق له تنمة — وأنت طالق كل انضلاق أو أكثره « بأشئته » أو
جميعه أو منتهاه أو غايته أو كعدد الحصى ألف أو بعدد الحصى

(١) معنى هذا على ما يظهر أن يكرر القول ثلاثاً فهو كما إذا جمعها ولفظ مع البية

او القطر او الريح او الرمل او التراب او الماء، ونحوه أو يامانة طالق او انت مائة طالق ونحوه طلقت ثلاثا وان نوى واحدة، وكذا انت طالق كآلف او كجائة فان نوى في صعوبتها قبل حكما الا في قوله كعدد الف، وانت طالق الى مكة ولم ينو بلوغها او انت طالق بعد مكة طلقت في الحال— وياتي في الطلاق في الماضي والمستقبل — وان قال اشد الطلاق أو أغلظه أو أكبره بالبالملوحدة، أو اطوله أو أعرضه أو ملء الدنيا أو ملء البيت ونحوه أو مثل الجبل أو مثل عظم الجبل فواحدة رجعية مالم ينو أكثر، وكذا أقصاه — صححه في الانصاف وصحح في التنقيح وتصحيح الفروع أنها ثلاث وان نوى واحدة — وطالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثنتين، وأنت طالق ما بين واحدة وثلاث واحدة، وأنت طالق طلقة في ثنتين ونوى طلقة مع طلقتين فثلاث، وان نوى موجه عند الحساب فثنتان ولو لم يعرفه، وان قال الحاسب أو غيره أريدت واحدة قبل، وان لم ينو وقع بامرأة الحاسب ثنتان وبغيرها واحدة، وطالق نصف طلقة في نصف طلقة طلقت طلقة بكل حال، وان قال بعدد ما طلق فلان زوجته وجعل عدده فطلقة،

فصل • وجزء طلقة كهي، فاذا قال أنت طالق نصف طلقة او نصفى طلقة او جزءا منها وان قل أو نصف طلقتين طلقت طلقة، وان قال نصفى طلقتين او نصف ثلاث طلقات او ثلاثة انصاف طلقة او اربعة او ثلاث او خمسة ارباع ونحوه ثنتان، وان قال ثلاثة انصاف طلقتين فثلاث، ونصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة او نصف

وثلاث وسدس طلقة فواحدة ، وان قال نصف طلقة وثلاث طلقة
وسدس طلقة طلقت ثلاثا ، وان قال أوقعت بينكن أو عليكن
أو بينكن بلا أوقعت طلقة أو اثنتين أو ثلاثا أو اربعا وقع
بكل واحدة طلقة ، وان اراد قسمة كل طلقة بينهما وقع بالاثنتين
على كل واحدة اثنتان ، وبالثلاث والأربع بكل واحدة
ثلاثا وكذا ما بعدها من الصور وان قال أوقعت بينكن أو عليكن
خمسا أو ستا أو سبعا أو ثمانيا وقع بكل واحدة طلقتان وان أوقع تسعا
فازيد أو قال أوقعت بينكن طلقة وطلقة فتلاث ، وسواء في ذلك
المدخول بها وغبرها ، وأوقعت بينكن طلقة فطلقة أو طلقة ثم طلقة
ثم طلقة أو أوقعت بينكن طلقة وأوقعت بينكن طلقة أو أوقعت
بينكن طلقة طلقن ثلاثا الا التي لم يدخل بها فانها تبين بالاولى ، فان قال
أنتن طواق ثلاثا أو طلقتكن ثلاثا طلقن ثلاثا ثلاثا

فصل . وان قال نصفك أو جزء منك أو أصبعك أو يدك أو
دمك طالق طلقت ، لكن لو قال أصبعك أو يدك طالق ولا أصبع لها
ولا يبدأ وقال ان قتت فيمينك طالق فقامت بعد قطعها لم تطلق ، وان
قال شعرك أو ظفرك أو سنك أو لبنك أو منيك أو قال سوادك أو يياضك
أو ريقك أو دمعك أو عرقك أو روحك أو حملك أو سمعك أو بصرك
طالق لم تطلق ، وحياتك طالق تطلق وانت طالق شهرا أو بهذا البلد صح ،
وتطلق في جميع الشهور والبلدان وحكم عتق في الكل كطلاق

فصل : وان قال لمدخول بها انت طالق انت طالق ونوى بالثانية

الايقاع اولم ينويها ايقاعا ولا تاكيدا طلقت طلقتين ، وان نوى
 بالثانية التاكيد او اتمامها ، او كانت غير مدخول بها فواحدة ، ويشترط
 في التاكيد ان يكون متصلا ، فلو قال انت طالق ثم مضى زمن طويل ثم
 اعاد ذلك للمدخول بها طلقت ثانية ولم تنفع نية التاكيد ، وان نوى
 بالثانية التاكيد او اكد الثانية بالثالثة صح وقبل ، وكذا تاكيد
 الاولى بهما ، وان اكد الاولى بالثالثة لم يقبل لعدم اتصال التاكيد ،
 وانت طالق طالق طالق يقع واحدة ما لم ينواكثر ، وانت طالق
 وطالق وطالق واكد الاولى بالثانية لم يقبل لانه غير بينهما وبين
 الاولى بحرف يقتضى المغايرة والعطف وهذا يمنع التاكيد ، وان
 اكد الثانية بالثالثة قل لانها مثلها في لفظها ، وان قال أنت طالق
 فطالق فطالق او انت طالق ثم طالق ثم طالق فالحكم فيها كالثي
 عطفها بالولو ، وان غير بين الحروف فقال انت طالق وطالق ثم
 طالق ، او طالق ثم طالق وطالق ، او انت طالق فطالق أو طالق ثم طالق
 وطالق فطالق لم يقبل في شيء منها ارادة التاكيد لان كل كلمة مغايرة لما قبلها
 مخالفة لها في لفظها ، والتاكيد انما يكون بتكرير الاول بصورته ،
 وانت مطلقة او مسرحة انت مفارقة واكد الاولى بهما قبل لانه لم
 يغير بينهما بالحروف الموضوعه للمغايرة بين الالفاظ بل اعاد اللفظة
 بمعناها ، وان اتى بالولو لم يقبل ، وان اتى بشرط او استثناء او صفة
 عقب جملة اختص بها ، فاذا قال انت طالق انت طالق فها تان جملتان
 لا تتعلق احدهما بالآخرى ، فلو تعقب احدهما بشرط او باستثناء ثم

بصفة لم يتناول الأخرى ، بخلاف معطوف مع معطوف عليه فانهما شيء واحد ولو تعقبه بشرط لعاد إلى الجميع ، وانت طالق فطالق او ثم طالق او بل طالق او طالق طلقة بل طلقتين او طالق طلقة بعدها طلقة او بل طلقة او قبل طلقة او قبلها طلقة طلقت طلقتين ، وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلحقها ما بعدها ، لكن لو أراد بقوله بعدها طلقة ساوقها قبل حكما ، وان أراد بقوله قبلها طلقة في نكاح آخر أو ان زوجها قبل طلقها قبل ان وجد ذلك ، وانت طالق طلقة معها طلقة او مع طلقة او طالق وطالق طلقت طلقتين ولو غير مدخول بها ، وان قال معها اثنتان وقع ثلاث ، والمعلق كالمنجز في هذا سواء قدم الشرط أو اخره أو كرره فلو قال ان دخلت الدار فانت فانت طالق ثم طالق ثم طالق فدخلت طلقت ثلاثا ، وواحدة ان كانت غير مدخول بها ، وان دخلت الدار فانت طالق طلقة معها طلقة . او مع طلقة فدخلت طلقت طلقتين ولو غير مدخول بها ، وان قال لغير مدخول بها انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار وان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت طلقت واحدة ، وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت مدخول بها وغيرها اثنتين . وان قصد افهامها او تاكيدها وقع واحدة . وان كرر الشرط مع الجزاء ثلاثا فقال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فانت طالق طلقت ثلاثا وقال التسخيم قال

الطلاق يلزمه وكرره لأفعل كذا وكذا . لا يقع أكثر من طلاق .
إذا لم ينو

باب الاستثناء في الطلاق

وهو اخراج بعض الجملة بالآ أو ما يقوم مقامها كغيره سوى وليس
ولا يكون وحاشا وخلا وعدا من متكلم واحد ، يصح استثناء
النصف فقل من طلاقته ومطلقاته وأقراره لا مازاد عليه نصا ، فإذا
قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو ثلاثا الا اثنتين أو خمسا الا ثلاثا
أو الا واحدة أو اربعا الا واحدة أو قال ثلاثا الا اربع طلاقه طلقت
ثلاثا ، وانت طالق طلقتين الا واحدة يقع واحدة ، وانت طالق ثلاثا
الا واحدة ، أو الا اثنتين الا واحدة . أو ثلاثا الا واحدة . الا واحدة
أو الا واحدة والا واحدة . أو واحدة واثنتين الا واحدة . أو اربعا
الا اثنتين يقع اثنتان . وثلاثا الا ثلاثا الا واحدة أو خمسا أو اربعا
الا ثلاثا أو طالق وطالق وطالق الا واحدة أو الا طلاقا أو طلقتين
وواحدة الا واحدة أو طلقتين ونصفا الا طلاقه أو اثنتين واثنتين الا اثنتين
أو الا واحدة يقع ثلاثا كمعطفه بالفاء أو بتم . ولو أراد الاستثناء من
المجموع في قوله طالق وطالق وطالق الا واحدة دين وقبل ، فيقع اثنتان ،
والاستثناء يرجع الى ما تلفظ به لا الى ما يملسك ، ويشترط فيه وفي شرط
ونحوه اتصال معتاد لفظا أو حكما كأنقطاعه بنفسه ونحوه ، ونية
قبل تمام المستثنى منه — وقطع جمع . وبعده قبل فراغه . واختاره
الشيخ وابن القيم في اعلام الموقعين وقال الشيخ لا يضر فصل

يسير وباستثناء — : وأنت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة وقعت الثلاث ، وان قال نسائي طوالت واستثنى واحدة بقلبه لم تطلق ، وان قال نسائي الاربع أو الثلاث أو الاثنتين طوالت واستثنى واحدة بقلبه طلقت في الحكم ، وان قالت له امرأة من نسائه طلقتني فقال نسائي طوالت ولا نية له . أو قالت له طلق نسائك فقال نسائي طوالت طلقن كلهن . فان اخرج السائلة بنيتها دين في صورتين ولم يقبل في الحكم فيهما .

● باب للطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال أنت طالق أمس او قبل أن أتزوجك ونوى وقوعه إذ ذاك وقع ، والا لم يقع ، وان قال أردت أن زوجا قبلي طلقها او طلقها انا في نكاح قبل هذا قبل منه ان كان قد وجد ، ما لم تكن قرينة من غضب او سؤاها الطلاق ونحوه . فان مات او جن او خرس قبل العلم بمراذه لم تطلق ، وأنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضيه او معه لم تطلق ، ويحرم وطؤها من حين عقد الصفة ان كان الطلاق يدينها ^(١) ولها النفقة إلى أن يتبين وقوع الطلاق ، وان قدم بعد شهر وجزء يسع وقوع الطلاق تبينا وقوعه فيه وأنوطاه محرم ، فان كان وطئ لزمه المهر ان كان الطلاق بائنا ، وان خالعا بعد اليمين يوم فاكثر كثرة يقع الخلع معها قبل الطلاق

(١) لم يقع الطلاق فيما اذا قدم زيد قبل تمام الشهر او معه لعدم تمام الشهر الذي قرن بأوله الطلاق ، وحرم وطؤها من حين عقده لتلك الصيغة لاحتمال كل وقت يأتي أن يكون من الشهر المعقود به الطلاق ، ولا تغفل عن كون هذا كله في غير الطلاق الرجعي والا فلا حرمة للوطء

بحيث لا تكون معها بائنا وكان الطلاق بائنا ثم قدم زيد بعد الشهر يومين
صح الخلع وبطل الطلاق^(١) وان قدم بعد شهر وساعة وقع الطلاق
البائن دون الخلع وترجع بالعوض^(٢) وان كان الطلاق رجعيا صح الخلع
قبل وقوع الطلاق وبعده ما لم تنقض عدتها ، وكذا الحكم لو قال أنت
طالق قبل موتي بشهر لكن لا إرث لبائن لعدم التهمة . وان مات أحدهما
بعد عقد الصفة يومين ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة
لم يرث أحدهما الآخر الا أن يكون رجعيا فانه لا يمنع التوارث مادامت
في العدة ، وان قدم بعد الموت بشهر وساعة وقعت الفرقة بالموت
ولم يقع الطلاق ، وان قال إذا مت فانت طالق قبله بشهر لم يصح ،

(١) الكلام على خلع المطلقة يحتاج الى بيان : وذلك أن الخلع بعد ايقاع صيغة
الطلاق (البائن) غير صحيح لاعتباره حيلة في الراجع عندنا والحيل كلها مردودة ،
وعلى هذا فلو قال لزوجته أنت طالق قبل مجيء زيد بشهر . ثم بعد ذلك بمدة خالها
نظرنا الى قدوم زيد . فان كان بعد الخلع بأكثر من شهر فالخلع صحيح لظهور وقوعه
قبل الزمن الذي جعل مبدأ للطلاق ولا حرج فيه . والطلاق غير واقع لانها بانث
بالخلع السابق . وذلك مراد المصنف والله يعلم بقوله خالها بعد اليقين الى قوله
كثرة يقع الخلع بحيث لا تكون معها بائنا ، يعني ان المدة بين الطلاق والخلع لا تدخل
في الشهر المقدر

(٢) فرض هذه المسئلة أن زيدا قدم بعد ايقاع صيغة الطلاق بشهر وساعة
لا بعد الخلع كما كان في السابقة ولذلك وقع الطلاق هنا ولنا الخلع بظهور وقوعه
في خلال الشهر الذي هو من العدة . واما ذكرت الساعة مع الشهر لانها هي الفترة
التي تفرضها لا ايقاع الطلاق بعد الشهر المقدر

وان قال أنت طالق قبل موتى او قبل موتك او قبل موت زيد أو طالق قبل قدومه أو قبل دخولك الدار طلقت في الحال ، وان قال قبيل موتى أو قال قبيل قدوم زيد لم يقع في الحال ويقع في الوقت الذي يليه الموت ، وان قال طالق قبيل موت زيد وعمرو بشهر وقع باولهما موتاً ، وان قال بعد موتى أو مع موتى أو بعد موتك أو مع موتك لم تطلق وان قال يوم موتى طلقت في أوله . ولو قال اطول كما حياة طالق فبموت احدهما يقع الطلاق اذن لا وقت يمينه . وان تزوج أمة ابيه ثم قال لها اذا مات ابى فانت طالق أو اذا اشتريتك فانت طالق فمات أبوه أو اشتراها طلقت . ولو قال اذا ملكتك فانت طالق فمات أبوه أو اشتراها لم تطلق ^(١) فان كانت مدبرة فوقع الطلاق والعق ان خرجت من الثلث . وان لم تخرج من الثلث فكذلك للملك الابن جزءاً منها أو كلها فيفسخ النكاح

فصل . ويستعمل طلاق ونحوه كما يأتي استعمال القسم
ويجعل جواب القسم جواباً له في غير المستحيل فاذا قال انت طالق لا قوم من وقام لم تطلق . فان لم يقع في الوقت الذي عينه حنث . و انت طالق ان أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلاً لم يحنث وان لم يكن أخوها عاقلاً حنث كما لو قال والله ان أخاك لعاقل . وان شك في عقله لم يقع الطلاق .

(١) ملك البين يفسخ عقد النكاح ولكن اذا علق طلاقها على موت ابيه أو شرائها كما في الأولى فان الطلاق يتحقق بمجرد الملك الحاصل بالسبب وفسخ النكاح متأخر عنه فالحكم الطلاق وأما في الثانية فقد علق الطلاق على نفس الملك . والملك حين تمامه يقارنه الفسخ فلا يدركه الطلاق والحكم للأول في السبق

وانت طالق لا أكلت هذا الرغيف فاكلته حنث . وانت طالق ما اكلته
لم يحنث ان كان صادقا كما لو قال والله ما اكلته . وانت طالق لولا أبوك
لطلقتك وكان صادقا لم تطلق . ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق .
ثم قال انت طالق لا كرمتك طلقت في الحال ، وان حلفت بعق .
عبدى فانت طالق ثم قال عبدى حر لأقومن طقت ، وإن قال إن
حلفت بطلاق امرأتى فعبدى حر ثم قال أنت طالق لقد صمت
أمس عتق العبد ، وإن علق الطلاق على وجود فعل مستحيل عادة
أو في نفسه : الأول كانت طالق إن صعدت السماء أو شاء الميت
أو البهيمة أو طرت أو قلبت الحجر ذهباً أو ان شربت ماء هذا
النهر كله أو حملت الجبل ونحوه ، والثاني كان رددت أمس أو جمعت
بين الضدين أو ان كان الواحد أكثر من اثنين أو ان شربت ماء هذا
الكوز ولا ماء فيه كلفه بالله عليه ، وان علقه على عدمه كانت طالق
لاشربن ماء الكوز ولا ماء فيه علم ان فيه ماء أو لم يعلم أو ان لم أشربه
ولا ماء فيه أو لأصعدن السماء أو ان لم أصعدها أو إذا طلعت الشمس .
أو لأقتلن فلانا فإذا هوميت عليه لولا أو لأطيرن ونحوه طلقت في الحال .
كما لو قال انت طالق ان لم ابع عبدى فمات العبد ، وعتق وظهار وحرام
ونذر ويمين بالله كطلاق ، وإن قال انت طالق اليوم إذا جاء غد لم تطلق
في اليوم ولا غد ، وانت طالق ثلاثاً على مذهب الصيغة والشيعه واليهود
والنصارى طلقت ثلاثاً لاستحالة الصيغة لأنه لا مذهب لهم ولقصد

التأكيد ، فان لم يقل ثلاثا فواحدة ان لم ينو اكثر، ومثله انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب

فصل . في الطلاق في زمن مستقبل ، إذا قال انت طالق غدا او يوم السبت او في رجب طلقت بأول ذلك كما لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت ، واما اذا قال إن لم اتصك حقك في شهر رمضان فامراتي طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه ، وفي الموضعين لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث ، وأنت طالق اليوم أو في هذا الشهر أو في الحول طلقت في الحال . فان قال أردت في آخر هذه الأوقات أو في وسط الشهر أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل دين وقبل حكما إلا في قوله غدا أو يوم السبت فلا يدين ولا يقبل حكما ، وأنت طالق في أول رمضان أو في غرته أو غرته أو في رأسه أو استقباله أو بجيئه طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله أردت آخره أو وسطه ونحوه ظاهرا ولا باطنا ، وان قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت في آخر جزء منه ، وان قال أول نهار رمضان أو أول يوم منه طلقت بطولع فجر أول يوم منه ، وأنت طالق اذا كان رمضان أو الى رمضان أو الى هلال رمضان أو في هلال رمضان طلقت وقت يستهل إلا أن يكون أراد من الساعة الى الهلال فتطلق في الحال ، وان قال في مجيء ثلاثة أيام طلقت في أول اليوم الثالث ، وأنت طالق اليوم أو غدا أو انت طالق غدا أو بعد غد طلقت في اسبق الوقتين ، وانت طالق اليوم وغدا

أو بعد غدا أو في اليوم وفي غد وفي بعده فواحدة في الأولى كقوله كل يوم وثلاث في الثانية كقوله في كل يوم ، وإن قال أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم أو اسقط اليوم الأول أو اليوم الأخير ولم يطلقها في يومه وقع في آخر جزء منه . ويأتى في الباب بعده إذا اسقط اليومين وأنت طالق اليوم إن لم تزوج عليك اليوم طلقت في آخره إن لم تزوج فيه ، وإن قال لعبد إن لم أبعك اليوم فأمرأتى طالق فلم يبعه حتى خرج اليوم طلقت ، فإن عتق العبد أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طلقت . وإن دبره أو كاتبه لم تطلق قبل خروج اليوم لجوازيعه ، وإن وهبه لانسـان لم يقع الطلاق لأنه يمكن عوده إليه فيبيعه في اليوم . وإن قال إن لم أبع عبدي فأمرأتى طالق ولم يقيده باليوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق فإن عتق بالكتابة أو غيرها وقع ، وإن قال لزوجاته الأربع أيتكن لم أطاها الليلة فمواحباتها طوائق ولم يطا تلك الليلة واحدة طلقن ثلاثا ، ويأتى في الباب بعده

فصل : وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد أو قال في اليوم الذي يقدم فيه زيد فماتت أو مات أو ماتا في يوم قدمه أو لم يمـت واحد منهما في ذلك اليوم تبين أن طلاقها وقع من أول اليوم ، وأنت طالق في شهر رمضان إن قدم زيد فقدم فيه طلقت من أوله ، وأنت طالق في غد إذا قدم زيد فماتت قبل قدمه لم تطلق ، وإن قدم زيد ولزوجان حيان طلقت عقب قدمه ، وأنت طالق اليوم غدا طلقت اليوم واحدة إلا أن يريد أنها طالق اليوم طلقة وطالق غدا طلقة فتطلق اثنتين في اليومين ،

فان قال اردت انها تطلق في احد اليومين طلقت اليوم ولم تطلق غدا، وان اراد نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا فتنتان، وان نوى نصف طلقة اليوم وباقيها غدا طلقت اليوم واحدة، وانت طالق إلى شهر او إلى حول تطلق بمضيه إلا ان ينوى طلاقها في الحال فتطلق في الحال كانت طالق إلى مكة، ولم ينو بلوغها إلى مكة، وانت طالق من اليوم إلى سنة طلقت في الحال فان قال اردت ان عقد الصفة من اليوم ووقوعه بعد سنة لم يقع الا بعدها وان قال اردت تكرير طلاقها من حين تلفظت إلى سنة طلقت في الحال ثلاثا ان كانت مدخولا بها. وانت طالق في آخر الشهر تطلق في آخر جزء منه وقيل بآخر فجر اليوم الأخير اختاره الأكثر. وفي أول آخره تطلق بطلوع فجر آخر يوم منه ويحرم وطؤه في تاسع عشرين. ذكره ابن الجوزي. والمراد ان كان الطلاق بائنا. وفي آخر أوله تطلق في آخر أول يوم منه. واذا مضى يوم فانت طالق فان كان نهارا وقع اذا عاد النهار إلى مثل وقته وان كان ليلا فبغروب شمس الغد. واذا مضت سنة فانت طالق طلقت اذا مضى اثنا عشر شهرا بالالهة ويكمل الشهر الذي حلف في اثنا عشر بالعدد. وان قال اذا مضت السنة أو هذه السنة فانت طالق طلقت بانسلاخ ذي الحجة. فان قال اردت بالسنة اثني عشر شهرا دين وقبل. وانت طالق في كل سنة طلقة طلقت الأولى في الحال والثانية في أول المحرم وكذا الثالثة ان بقيت الزوجة في عصمتها وان بانت حتى مضت السنة الثالثة ثم تزوجها لم يقع. ولو نكحها في الثانية أو الثالثة وقعت الطلقة عقبه. فان قال اردت بالسنة اثني عشر شهرا قبل

حكما. وإن قال أردت أن يكون أول السنين المحرم دين ولم يقبل في الحكم. وأنت طالق يوم يقدم زيد فقدم نهارا مختارا حث علم القادم باليمين أو جهلها وسواء كان القادم ممن لا يتمتع يمينه كالسلطان والحاج والأجنبي أو ممن يتمتع باليمين من القدوم كقراءة لها أو لاحدها أو غلام لاحدهما وإن قدم ليلا طلقت أن نوى به الوقت أو لم يوشيا وإن قدم نهارا طلقت في أوله وإن قدم به ميتا أو مكرها لم تطلق ومع النية يحمل الكلام عليها وإن قال إن تركت هذا الصبي يخرج قلت طالق فانفلت الصبي بغير اختيارها فخرج فار كان نوى إلا يخرج حث وإن نوى الاتداء لم يحنث نصا، وإن لم تعلم نيته انصرفت يمينه إلى فعلها فلا يحنث إلا إذا خرج بتفريطها في حفظه أو باختيارها.

باب تعليق الطلاق بالشروط

وهو ترتيب شيء غير حاصل على شيء حاصل أو غير حاصل بان أو إحدى أحوالها، ويصح مع تقدم الشرط وتأخره كتأخر القسم في قوله أنت طالق لأفعلن، ويصح بصريحه وبكنايته مع قصده. ومن صح تنجيذه صح تعليقه، وإن فصل بين الشرط وحكمه بكلام منتظم كأنت طالق بإزانية إن قت لم يضر، ويقطعه سكوته وتسيجه ونحوه كأنت طالق استغفر الله إن قت، أو سبحان الله إن قت، وأنت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها، وتعم من وأي المضافة إلى الشخص ضميرهما فاعلا أو مفعولا، ولا يصح إلا من زوج، فلو قال إن تزوجت فلانة أو إن تزوجت امرأة فهي طالق لم تطلق إن تزوجها ولو كانت التي

عينها عتيقته (١) كحلفه لا افعل كذا فلم يبق له زوجة ثم تزوج اخرى
وفعل ذلك ، وان قال لأجنبية انت عاتق ان قت فتزوجها ثم قامت
لم تطلق ، وان علق زوج طلاقا بشرط لم تطلق قبل وجوده ، وليس له
إبطاله ، فاذا وجدت طلقت فان مات احدهما قبل وجود الشرط او استحال
وجوده سقطت اليمين ، وان قال عجلت ما علقته او اوقعت لم يتعجل ،
وان اراد تعجيل طلاق سوى تلك الطلقة وقع ، فاذا جاء الزمن الذي
علق الطلاق به وهي زوجته وقع بها الطلاق المعلق ، وان قال سبق
لساني بالشرط ولم أرده وقع في الحال ، وان قال أنت طالق ثم قال
أردت ان قت دين ولم يقبل في الحكم

فصل . وأدوات الشرط المستعملة في طلاق وعتق غالبا ست
ان وإذا ومتى ومن وأى وكلما — وهي وحدها للتكرار — وكلما
ومهما ولو — على التراخي إذا تجردت عن لم أو نية فور أو قرينة ،
ما إذا نوى الفورية أو كانت هناك قرينة تدل عليها فانه يقع في الحال
ولو تجردت عن لم ، فاذا اتصلت بـ ثم صارت على الفور الا ان فقط
نفيا واثباتا مع عدم نية أو قرينة فور ، وسواء أضيفت إلى الوقت أو إلى
الشخص أو من إذا اتصلت بها لم فاذا قال ان أو إذا أو متى أو أى وقت
أو كلما قت فانت طالق أو من أو أيتكن قامت فهي طالق أو أنت طالق
لو قت متى قامت طلقت ، ولو قام الاربع في مسألة من قامت أو أيتكن

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيما لا يملك . وقوله
لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك يمين اه

قامت طلقن كلهن ، وكذلك ان قال من أقمتها أو أبتكن أقمتها ثم أقامهن طلقن كلهن ، وعلى قياسه لو قال أى عيىدى ضربته أو من ضربته من عيىدى فهو حر وضربهم عتقوا كما لو قال أى عيىدى ضربك أو من ضربك من عيىدى فهو حر فضرىبه كلهم عتقوا وان تكرر القيام لم يتكرر الطلاق الا فى كلها ، وان قال كلها أكلت رمانة فأت طالق وكلما أكلت نصف رمانة فأت طالق فأكلت رمانة أى جميع حبها طلقت ثلاثا ^(١) ولو جعل مكان كلها اداة غير ما قنتان فان نوى بقوله نصف رمانة نصفاً منفرداً عن الرمانة المشروطة وكانت مع الكلام قرينة تقتضى ذلك لم يحث حتى ينوى با كل مانوى تعليق الطلاق به ، وان علق طلاقها على صفات ثلاثة فاجتمعن فى عين واحدة مثل ان يقول ان رأيت رجلاً فأت طالق وان رأيت أسود فأت طالق وان رأيت فقيها فأت طالق فرأت رجلاً أسود فقيها طلقت ثلاثا كما لو رأت ثلاثة رجال فيهم الصفات الثلاث ، وإذا قال ان لم اطلقك فأت طالق ولم ينو وقتاً ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها لم تطلق الا فى آخر جزء من حياة أحدهما ، فان نوى وقتاً أو قامت قرينة بفور تعلق به ، فان كان المعلق طلاقاً بائناً لم يرثها إذا ماتت وترثه هى نصاً لأنه يقع بها الطلاق فى آخر حياته فهو كالطلاق فى مرض موته ولا يمنع من وطئها قبل فعل ما حلف عليه ، وان قال ان لم اطلق عمرة خفصة طالق فأت الثلاثة مات أولاً وقع الطلاق قبل موته ، وكذا لو

(١) لانه علق الطلاق بكلما على أكل نصف رمانة أو كلها . وقد وجد وصف

النصف مرتين ووصف الجمع كما تقتضى كلها

قال ان لم اعتق عبدي او ان لم أضربه فامرأتى طالق وقع بها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم موتا، وهذا مع الاطلاق، وان حلف ليفعلن شيئا ولم يعين له وقتا بلفظه ولا نيته فهو على التراخي ايضا، وان قال من لم اطلقها او اى وقت او متى لم اؤاذا لم اطلقك فانت طالق فمضى زمن يمكن طلاقها فيه طلقت واحدة، وفي كلها ثلاثا ان كانت مدخولا بها والا فواحدة باثنته

فصل. وان قال العامى ان دخلت الدار فانت طالق بفتح الهمزة، فهو شرط كنيته، وان قاله عارف بمقتضاه وهو التعليل طلقت في الحال ان كان وجد، فلا تطلق إذا لم تكن دخلت قبل ذلك لأنه انما طلقها لعله فلا يثبت الطلاق بدونها، ولذلك اقي ابن عقيل في فنونه فيمن قيل له: زنت زوجتك! فقال هي طالق. ثم تبين أنها لم تزن. أنها لا تطلق وجعل السبب كالشرط اللفظي وأولى^(١) وان قال انت طالق اذا دخلت الدار أو ولو دخلت الدار طلقت في الحال، وان قال ان قتت وانت طالق طلقت في الحال، فان نوى الجزاء أو أراد أن يجعل قيامها وطلاقها شرطين لشيء ثم امسك قبل حكما، وكذا الحكم لو قال اردت اقامة الواو مقام الفاء، وان قال ان دخلت الدار وانت طالق فعبدي حر صح ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق. وان اسقط الفاء من جزاء متاخر فشرط كان دخلت الدار انت طالق فلا تطاق حتى تدخل، فان قال اردت الايقاع في الحال وقع. وانت طالق ان دخلت الدار وقع في الحال. وان قال اردت الشرط دين ولم يقبل في

(١) وفي المذهب رأى آخر يعتد به أنها تطلق

الحكم، وإن دخلت الدار فانت طالق وإن دخلت الأخرى فمت دخلت الأولى طلقت سواء دخلت الأخرى أو لم تدخل ولا تطلق الأخرى. وإن قال أردت جعل الثاني شرطا لطلاقها طلقت بكل واحدة منهما. وإن قال أردت أن دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على ما أراه، وإن قال أن دخلت الدار وإن دخلت هذه الأخرى فانت طالق لم تطلق إلا بدخولها، وانت طالق لو قت كان ذلك شرطا ولو لم تكن شرطا. وإن قال أردت أن أجعل لها جوابا دين وقبل، وإن قت فعدت أو تم فعدت فانت طالق أو إن فعدت إذا قت أو إن فعدت إن قت إن فعدت متى قت لم تطلق حتى تقوم ثم تفعد، وكذا أنت طالق إن أكلت إذا لبست أو إن أكلت إن لبست أو إن أكلت متى لبست لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل، ويسمى اعتراض الشرط على الشرط، وإذا أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فانت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها، وإن قت فعدت فانت طالق طلقت بوجودهما كيفما كان، وكذا أنت طالق لاقت وفعدت إن قال إن قت أو فعدت فانت طالق طلقت بوجود أحدهما، وكذا أنت طالق لاقت ولا فعدت تطلق بوجود أحدهما، وكلما أجنب منك جنابة فإن اغتسلت من حمام فانت طالق فأجنب ثلاثا واغتسل مرة فيه فواحدة

فصل . في تعليقها بالحيض، إذا قال إذا حضت فانت طالق طلقت

بأول حيض متيقن حين ترى الدم، فإن بان الدم ليس بحيض بان نقص عن أقل الحيض ويتصل الانقطاع حتى يمضي أقل الطهر بين الحيضتين أو لكونها بنت دون تسع سنين لم تطلق به، وإذا مضت حيضة فانت

طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر ولو لم تغتسل ولا تعتد بالحیضة التي هي فيها ، وإذا حضت حیضة فانت طالق وإذا حضت حیضتين فانت طالق فحاضت حیضة طلقت واحدة فإذا حاضت الثانية طلقت الثانية عتد تطهرها ، وإذا حضت حیضة فانت طالق ثم إذا حضت حیضتين فانت طالق لم تطلق الثانية حتى تطهر من الثالثة ، وإذا حضت نصف حیضة فانت طالق فحاضت سبعة أيام ونصفا وقع ، وإن طهرت فيما دونها تبينا وقوعه في نصفها أو إذا طهرت فانت طالق وكانت حائضا طلقت اذا انقطع الدم ، وإن كانت طاهرا فتي تطهر من الحیضة المستقبلة ، فان قالت قد حضت وكذبا قبل قولها في نفسها مع يمينها ووقع كقوله ان أضمرت بغضي فانت طالق فادعته لادخول الدار ونحوهما يمكن إقامة البينة عليه ولو حلفت وإن قال قد حضيت فأنكرته طلقت باقراره ، وإن قال إن حضت فانت وضرتك طالقتان فقال قد حضت وكذبا طلقت وحدها ولو صدقها الضرة ، فإن أقامت بينة بذلك بان اختبارتها بادخال قطنه في فرجها زمن دعواها الحيض فإن ظهر دم فهي حائض طلقها ، وإن قال قد حضت وأنكرته طلقها باقراره ، وإن حضتها فاتها طالقتان فقالتا قد حضا فان صدقهما طلقنا وإن كذبهما لم تطلقا وإن اكذب إحداهما طلقت وحدها ، وإن قال لذلك لأربع فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض الأربع ، فإن كن قد حضن فصدقهن طلقن ، وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن ، وإن صدق واحدة أو واحدة اثنتين لم يطلق منهن شيء وإن صدق ثلاثا طلقت المكذبة وحدها ، وإن قال لمن كلها حاض

أحدا كن أو أبتكن حاضت فضرأثرها طوالق فقلن قدحضا فصدقهن
 طلقن ثلاثا ثلاثا، وإن صدق واحدة لم تطلق وطلقت ضرأثرها طلاقة
 طلاقة، وإن صدق اثنتين طلقنا طلاقة طلاقة والمكذبتان ثنتين، وإن
 صدق ثلاثا طلقن ثنتين ثنتين والمكذبة ثلاثا وإن حضتبا حيضة فاتهما
 طالقتان طلقت كل واحدة بشروعهما في الحيض (ولسته أشهر فأكثر
 وقد وطئ بينهما فثلاث لأن الثاني حل مستأنف وأشكل السابق
 فطلقة يقين ولغا مازاد، والورع ان يلتزمهما ولا فرق بين
 من قلده حيا او ميتا^(١)) وإن قال ان كان أول ماتلدين ذكرا فانت
 طالق واحدة وإن كان اثني فاثنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع بهما شيء
 وإن ولدتها دفعتين طلقت بالأول وبانت بالثاني: وإن قال كلما ولدت أو
 كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة معا طلقت ثلاثا وإن ولدتهم

(١) ما بين القوسين كلام قلق لا يفيد معنى ولم نجد في المراجع التي بيدنا أصلا
 يساعد على فهمه وحاصل ما وجدنا (وهو أنسب لما بعده) قول صاحب المغني في هذا
 المقام: (فإن قال إن لم تكوني حاملا فأنت طالق. ولم تكن حاملا طلقت، وإن أنت
 بولدت لأقل من ستة أشهر من حين البين أو لأقل من أربع سنين ولم يكن يطؤها
 لم تطلق لأننا تبينا أنها كانت حاملا بذلك الولد وإن مضت أربع سنين ولم تلد تبينا
 أنها طلقت حين عقد البين، وإن كان يطؤها وأنت بولدت أكثر من ستة أشهر أو أقل
 من أربع سنين نظرت: فإن ظهرت علامات الحمل من انقطاع الحيض ونحوه قبل
 وطئه — يعني الثاني — بحيث لا يحتمل أن يكون من الوطء الثاني لم تطلق، وإن حاضت
 أو وجد ما يدل على برأئها من الحمل طلقت، وإن لم يظهر ذلك واحتمل أن يكون
 من الثاني فقيه وجهان الخ) وقد نقلنا لك هذا ليتكشف لك الموضوع وتستغنى
 عن ذلك الكلام المضطرب

متعاقبين من حمل واحد طلقت بالأول طلقة وبالثاني أخرى ولم تنقض عدتها لأنها لا تنقض إلا بوضع كل الحمل وانقضت العدة بالثالث ولم تطلق به، ذكر ذلك في المنعي والكافي وغيرهما وذكر في الانصاف أن إن عدتها تنقض بالثاني وهو سهو، وإن قال إن ولدت اثنتين فانت طالق للسنة فطلقة بطهرها ثم أخرى بعد طهر من حيضة، وإن كنت حاملا بغلام فانت طالق واحدة وإن ولدت اثني فانت طالق اثنتين فولدت غلاما كانت حاملا به وقت العيين تبينا أنها طلقت واحدة حين حلقه وانقضت عدتها بوضعه، وإن ولدت اثني طلقت بولادتها طلقتين واعتدت بالقروء وإن ولدت غلاما وجارية وكان الغلام أولهما ولادة تبينا أنها طلقت طلقة واحدة وبانت بوضع الجارية ولم تطلق بها وإن كانت الجارية ولدت أولا طلقت ثلاثا واحدة بحمل الغلام واثنتين بولادة الجارية

فصل . في تعليقه بالطلاق: إذا قال إذا طلقك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت مدخول بها طلقتين وغيرها واحدة، فإن قال عنيت بقولي هذا أنك تكونين طالقا أوقعته عليك ولم ارد إيقاع طلاق سوى ما باشرت بك به دين ولم يقبل في الحكم، وإن طلقها بائنا لم يقع المدلق كان خلعتك فانت طالق ففعل لم تطلق به وتقدم، وإن طلقك فانت طالق ثم قال إن قت فانت طالق فقامت طلقتين وكذا لو نجزه بعد التعليق إذ التعليق بعد وجود الصفة تطليق، ولو قال أولا إن قت فانت طالق ثم قال إن طلقك فانت طالق فقامت طلقت بالقيام واحدة ولم تطلق بتعليق الطلاق، وإن قال إن قت فانت طالق ثم قال إن وقع عليك

طلاقى فانت طالق فقامت طلقت مدخول بها طلقتين وكلما طلقتك
اوكلما أوقعت عليك طلاقى فانت طالق ثم قال أنت طالق فثنتان لمدخول
بها ولغيرها واحدة وهى المنجزة ولا تقع ثالثة لان الثانية لم تقع بايقاعه
بعد عقد الصفة ، وان قال بعدها او خرجت فانت طالق فخرجت طلقت
بالخروج طلقة وبالصفة أخرى ولم تقع ثالثة ، وكلما وقع عليك طلاقى
فانت طالق ثم وقع بمباشرة او سبب او صفة عقدها بعد ذلك او قبله
ثلاث ان وقعت الاولى والثانية رجعتين ، واذا طلقتك فانت طالق ثم
قال لا : اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق ثم قال انت طالق طلقت
مدخول بها ثلاثا ، وكلما طقتك طلاقا أمك فيه رجعتك فانت طالق
ثم قال انت طالق طلقت اثنتين ، وان كانت الطلقة بعوض او فى غير
مدخول بها بانت بالاولى ، فان طلقها اثنتين طلقت الثالثة ، وكلما وقع
عليك طلاقى او ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت
طالق طلقت ثلاثا واحدة بالمنجزة وتتمها من المعلق ويلغو قوله قبله ،
وهى السريحية ، ويقع بغير مدخول بها واحدة وهى المنجزة ، وان
وطئت وطأ مباحا او ان أبنتك او ان فسخت نكاحك او راجعتك
أو ظاهرت أو آليت منك او لاعنتك فانت طالق قبله ثلاثا ففعل طلقت
ثلاثا ، وكلما طلقت ضرتك فانت طالق ثم قال مثل بالضرة ثم طلق الاولى
طلقت الضرة طلقة بالصفة والاولى ثنتين طلقة بالمباشرة ووقوعه بالضرة
تطليق ، لا إن أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقا ثانيا ، وان طلق الثانية
فقط طلقتا طلقة طلقة ومثل هذه قوله إن طلقت حفصة فعمرة طالق

اوكلما طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال ان طلقت عمرة فحفصة طالق
اوكلما طلقت عمرة فحفصة طالق فحفصة كالضرة في المسئلة التي قبلها
وعكس المسئلة قوله لعمرة ان طلقته فحفصة طالق ثم قال لحفصة ان
طلقتك فعمرة طالق فحفصة هنا كعمرة هناك، ولو علق ثلاثا بتطليق
يملك فيه الرجعة ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا، وقبل الدخول يقع ما ينجزه،
ويعوض لا يقع غيره، وان قال لزوجاته الأربع أبتكن وقع عليها طلاق
فضرأثرها طوالق ثم وقع على احدها من طلاقه طلقت ثلاثا ثلاثا، وان قال
كلما طلقت واحدة منكن فبعد من عبيدي حر وكلما طلقت اثنتين
فبعدان حران وكلما طلقت ثلاثة فثلاثة أحرار وكلما طلقت أربعاً فاربعة
أحرار ثم طلقت معا او منفردات عتق خمسة عشر عبدا الا أن تكون
له نية فيؤاخذ بما نوى، ولو جعل مكان كلما ان عتق عشرة، وكلما
اعتقت عبدا من عبيدي فامراة من نسائي طالق وكلما اعتقت اثنتين
فامرأتان طالقتان ثم اعتقت اثنتين طلق الأربع، وكلما اعتقت عبدا من عبيدي
فجارية من جواري حرة وكلما اعتقت اثنتين فجارتان حرتان وكلما
اعتقت ثلاثة فثلاث أحرار وكلما اعتقت أربعة فاربعة أحرار فاعتق
أربعة عتق من جواريه خمس عشرة بعدة من عتق من عبيده في المسئلة
المتقدمة، وان قال ان دخل النار رجل فبعد من عبيدي حر وان دخلها
طويل فبعدان وان دخلها أسود فثلاثة وان دخلها فقيه فاربعة أحرار
فدخلها رجل فقيه طويل اسود عتق عشرة، وان قال اذا اتاك طلاق
فانت طالق ثم كتب اليها اذا اتاك كتابي فانت طالق فاتاها الكتاب

كاملا ولم يمج ذكر الطلاق طلقت ثنتين ، وان قال اردت انك طالق بذلك الطلاق الاول دين وقبل في الحكم ، وان اتاها بعض الكتاب وفيه الطلاق ولم ينمج ذكره لم تطلق ، ولو كتب اليها اذا قرأت كتابي فانت طالق فقرى عليها وقع ان كانت لاتحسن القراءة والا فلا ولا يثبت الكتاب الابشاهدين مثل كتاب القاضي الى القاضي ، واذا شهد عندها كفى ، وان لم يشهدا به عند الحاكم لا ان يشهد أن هذا خطه

فصل ، في تعليقه بالحلف : الحلف بالطلاق تعليق في الحقيقة — قال ابو يعلى الصغير . ولهذا لو حلف لاحلف فعلق طلاقها بشرط او بصفة لم يحنث انتهى — مجاز في الحلف لمشاركته له في المعنى المشهور وهو الحث على فعل أو المنع منه أو تصديق خبر أو تكذيبه كقوله ان لم ادخل الدار فانت طالق أو لا فعلن او ان لم افعل او ان دخلت الدار فانت طالق أو انت طالق لقد قدم زيد او لم يقدم أشبه قوله والله ونحوه ، فاما التعليق على غير ذلك كانت طالق ان طلعت الشمس او قدم الحاج ونحوه فشرط لاحلف فلا يقع به الطلاق المعلق على الحلف ، وكذا اذا شئت فانت طالق فانه تملك ، واذا حضت فانت طالق فانه طلاق بدعة ، واذا طهرت فانت طالق فانه طلاق سنة ، واذا قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال انت طالق ان قت او دخلت الدار او لم تدخل او ان لم يكن هذا القول حقا ونحوه طلقت في الحال ، وان قال ان حلفت بطلاقك او ان كلمتك فانت طالق وأعاده مرة أخرى طلقت واحدة ومرتين فثنتان وثلاثا طلقت مدخول بها ثلاثا الا ان

يقصد باعادتها افهامها فلا تطلق سوى الاولى، وان قال لامرأته ان حلفت بطلاقكما فاتهما طالقتان واعاده طلقت كل واحدة منهما طلقة فان كانت احدهما غير مدخول بها فأعاده بعد وقوع الطلقة الاولى لم تطلق واحدة منهما لكن لو تزوج بعد ذلك البائن ثم حلف بطلاقها طلقت كالأخرى طلقة طلقة، واختار الموفق وغيره لا تطلق، ولو جعل كلما بدل ان طلقت كل واحدة ثلاثا: طلقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها، ولو قال لزوجته حفصة وعمرة ان حلفت بطلاقكما فعمره طالق ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما، وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت عمره، فان قال بعد هذا ان حلفت بطلاقكما فعمره طالق لم تطلق واحدة منهما، فان قال بعده ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت حفصة، وان قال لمدخول بهما كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فاتهما طالقتان وأعاده ثانيا طلقت كل واحدة منهما طلقتين، وان قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فهي طالق أو فضرتها طالق واعاده طلقت كل واحدة طلقة، وان قال لاحدهما اذا حلفت بطلاق ضررتك فانت طالق ثم قال ذلك للأخرى طلقت الاولى، فان اعاده للأولى طلقت الأخرى، وان حلفت بعق عبدى فانت طالق ثم قال ان حلفت بطلاقك فعبدى حر طلقت، ثم ان قال لعبده ان حلفت بعقك فامرأتى طالق عتق العبد، ولو قال له ان حلفت بطلاق امرأتى فانت حر ثم قال لها ان حلفت بعق عبدى فانت طالق عتق العبد، ولو قال له ان حلفت بعقك فانت حر ثم اعاد عتق،

ويأتي في كتاب الإيمان ما يتعلق بالحلف بالله وبالطلاق

فصل . في تعلية بالكلام : اذا قال ان كلمتك فانت طالق فتحقق ذلك واعلم ذلك قاله متصلا يمينه طلقت الا ان يريد بعد انفصال كلامي هذا ، وكذلك ان زجرها فقال تنحي أو اسكتي أو مري ونحوه أو قال ان قت فانت طالق طلقت الا ان يريد كلاما مبتدأ مثل أن ينوي محادثتها أو الاجتماع بها ونحوه ، وان سمعها تذكره فقال الكاذب عليه لعنة الله حنث نسا ، فان جامعها ولم يكلمها لم يحنث الا ان تكون نيته هجرانها ، وان قال ان بدأتك بالكلام فانت طالق فقالت ان بدأتك به فعبدي حر انحلت يمينه الا ان ينوي أنه لا يبدؤها في مرة أخرى وتبقى يمينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت يمينها وان بدأته عتق عبدها ، وان ظلمت فلانافانت طالق فكلمته فلم يسمع لتشاغله او غفلة او كاتبته أو راسلته حنث كتكليمها غيره وهو يسمع تقصده به الا ان يكون أراد الاتشافه ولو ارسلت انسانا يسأل أهل العلم عن مسألة أو حديث فجاء الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث ، وان أشارت اليه بيد أو عين أو غيرهما لم تطلق وكذا لو كلمته وهي مجنونة وان كلمته وهو سكران أو أصم بحيث يعلم انها تكلمه أو مجنوناً يسمع كلامها أو كلمته وهي سكرى حنث ، وكذلك ان كلمت صدياً وهو يعلم أنه مكلم وان كلمته ميتاً أو غائباً أو مغمى عليه أو نائماً أو سكراناً أو مجنوناً مصروعين لم يحنث ، وان سلمت عليه حنث فان كان احدهما اماماً والآخر مأموماً لم يحنث بتسليم الصلاة الا ان ينوي بتسليمه على المأمومين ،

وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فقرأه في نفسه ولم يحرك شففيه به حنث
 الا ان ينوى حقيقة القرأة، وان قال لامرأته ان كليتما هذين فاتما
 طالقان فكلمت كل واحدة منهما واحدا منهما طلقتا، كما لو قال ان
 ركبتيما دابيتكما أو أكلتيما هذين الرغيفين أو لبستما ثوبيكما فاتما
 طالقان فركبت كل واحدة منهما دابتها وأكلت كل واحدة رغيفا
 ولبست كل واحدة ثوبا طلقتا، وان قال ان كليتما زيدا وكليتما عمرا
 فاتما طالقان فلا تطلقان حتى تكلم كل واحدة منهما زيدا وعمرا وان
 قال لعبدین ان ركبتيما دابيتكما أو لبستما ثوبيكما أو تقلدتما بسيفيكما أو
 دخلتما بزوجتيكما فاتما حران فتي وجد من كل واحد كوب دابته أو لبس
 ثوبه أو تقلد بسيفه أو الدخول بزوجه ترتب عليها العتق لان الانفراد
 بهذا عرفي وفي بعضه شرعي فيتعين الى توزيع الجملة على الجملة، وان
 قال ان امرتك تخالفني فانت طالق قهاها وخالفته لم يحنث الا ان ينوى
 مطلق المخالفة وان نهيتك تخالفني فانت طالق فأمرها وخالفته لم يحنث
 في قياس التي قبلها الا ان ينوى مطلق المخالفة، وان كلمتك فانت طالق
 ثم قاله ثانيا طلقت واحدة وان قاله ثالثا طلقت ثانية وان قاله رابعا
 طلقت ثلاثا وتبين غير المدخول بها بطلقة ولم تتعقد يمينه الثانية ولا
 الثالثة، وان نهيتي عن نفع أمي فانت طالق فقالت له لا تعطها من مالي
 شيئا لم يحنث، وانت طالق ان كلمت زيدا ومحمدا مع خالد لم تطلق
 حتى تكلم زيدا في حال كون محمد مع خالد وانت طالق ان كلمت زيدا
 وأنا غائب أو وأنت راكبة أو وهو راكب أو ومحمد راكب لم تطلق

هى حتى تسكلمه فى تلك الحال، وان كلمتى الى أن يقدم زيد او حتى يقدم زيد فانت طالق فكلمته قبل قدومه حنث، فان قال أردت ان استدمت تسكلمى من الآن الى أن يقدم زيد دين وقبل

فصل . فى تعليقه بالاذن — اذا قال ان خرج بغير اذنى أو الا باذنى أو حتى آذن لك فانت طالق ثم أذن لها فخرجت ثم خرجت بغير اذنه طلقت إلا ان ينوى الاذن مرة أو يقوله بلفظه، فان أذن لها بالخروج كلما شئت لم تطلق، وان أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت نصا، فلو قال الا باذن زيد فانت زيد لم يحنث اذا خرجت ولو أذن لها فلم تخرج حتى نهاها ثم خرجت طلقت، وان قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذنى فانت طالق فخرجت الى غير الحمام طلقت سواء عدلت الى الحمام أو لم تعدل، وان خرجت تريد الحمام وغيره أو خرجت الى الحمام ثم عدلت الى غيره طلقت

فصل : فى تعليقه بالمشيئة — اذا قال أنت طالق ان أو اذا أو متى أو كيف أو حيث أو أنى أو أين أو كلما أو أى وقت شئت ونحوه لم تطلق حتى تقول قد شئت سواء شئت فورا أو تراخيا راضية أو كارهة — وفى التنقيح ولومكرهة وهو سبقة قلم — ولو شئت بقلها دون نطقها أو قالت قد شئت ان طلعت الشمس أو قد شئت ان شئت أو شاء فلان فقال قد شئت لم يقع^(١) فان رجع لم يصح رجوعه بكيفية التعاليق، وكذا

(١) علوا عدم الوقوع حين تعليقها المشيئة على شيء مما ذكر بأنه لم يوجد منها مشيئة بل تعليق ولما كانت المشيئة من الأمور الباطنة كان تعليقها على شرط باطلا لا يقتضى تحققها اذا وجد شرطها

لو علقه بمشيئة غيرها ، وان قيد المشيئة بوقت كقوله أنت طالق ان شئت
اليوم تقيد به ، فان خرج اليوم قبل مشيئتها لم تطلق ، وان علقه على مشيئة
اثنين كقوله ان شئت وشاء أبوك أو زيد وعمرو لم يقع حتى توجد مشيئتهما
ولو اختلفا في الفورية والتراخي ، وأنت طالق وعبدى حر ان شاء زيد ولا نية
فشاءهما وقعا والا لم يقع شيء ، وأنت طالق ان شاء زيد فبات أو جن
لم تطلق ، وان خرس أو كان أخرس وفهمت اشارته فكنتقه ، ولو غاب
لم تطلق ، وان شاء وهو سكران طلقت لا ان شاء وهو مجنون ، وان شاء
وهو صبي طفل لم يقع وان كان مميزا يعقل الطلاق وقع ، وأنت طالق الا
ان يشاء زيد فبات أو جن طلقت في الحال وان خرس فشاء بالاشارة
وفهمت فكنتقه ان لم يقيد في التعليق والنطق ، وأنت طالق واحدة الا
أن يشاء زيد ثلاثا أو تشأى ثلاثا أو ثلاثا الا أن يشاء زيد أو تشأى
واحدة فشاء أو شأى الثلاث أو شاء الواحدة وقعت ، فان لم يشأ أو
شاء أقل من ثلاث فواحدة في الأولى ، وبأطالق أو طالق أو عبدى حر
ان شاء الله أو الا ان يشاء الله أو ان لم يشأ الله أو ما لم يشأ طلقت
وعتق العبد وكذا لو قدم الشرط ، وان دخلت الدار فانت طالق أو
حرة ان شاء الله أو أنت طالق أو حرة ان دخلت الدار ان شاء الله
فدخلت فان نوى رد المشيئة إلى الفعل لم يقع والا وقع ، وأنت طالق
لرضا زيد أو لمشيئته طلقت في الحال ، فان قال اردت الشرط دين وقبل
حكما ، ولو قال ان كان أبوك يرضى بما فعلته فانت طالق فقال ما رضيت
ثم قال رضيت طلقت ايضا بخلاف ان كان أبوك راضيا لأنه ماض ، وان

قال ان كنت تحبين ان يعذبك الله بالنار او قال ان كنت تحبينه بقلبك فانت طالق فقالت انا احبلم تطلق ان قالت كذبت ، وكذا ان كنت تبغضين الجنة او الحياة ونحوه ، وان قال ان كنت تحبين او تبغضين زيدا فانت طالق فاخبرته به طلقت وان كذبت ^(١) وتعلق عتق كطلاق فيما تقدم ويصح بالموت ، ولو قالت اريد ان تطلقني فقال ان كنت تريدن او اذا اردت ان اطلقك فانت طالق فظاهر الكلام يقتضى انها تطلق بارادة مستقبله ودلالة الحال على انه اراد ايقاعه للارادة التى اخبرته بها قاله فى الفنون ، ونصر الثانى فى اعلام الموقعين ، ومثله تكونين طالقا اذا دلت قرينة من غضب او سؤال ونحوه على الحال دون الاستقبال

فصل . فى مسائل متفرقة : اذا قال انت طالق اذا رأيت الهلال او

عند راسه تطلق باكمال العدة او اذا روى بعد الغروب لاقبله الا ان ينوى حقيقة رؤيتها ويقبل حكما ، وهو هلال الى الثالثة ثم بعدها يقمر فان لم تره حتى اقر او علقه على رؤية زيد فلم يره حتى اقر لم تطلق ، واذا رايت فلانا فانت طالق واطلق فراته ولو ميتا او فى ماء او زجاج شفاف طلقت لامع نية او قرينة ، وان رآته مكرهة او رأت خياله فى ماء او امرأة او رأت صورته على حائط او غيره او جالسته وهى عياء لم تطلق وتقدم فى الصيام ، وان قال انت طالق ليلة القدر او قال ان كانت امرأتى فى السوق فعبدى حر وان كان

(١) لما كانت العادة تعد صدقها فى حب العذاب وبعض الجنة أهمل اقرارها

بذلك وقلت دعواها الكذب فيه بخلاف حب زيد أو بغضه فان اقرارها به مأخوذ

عليها لأول الامر لعدم منافاته للعادة المألوفة

عبدى فى السوق فلم اأتى طالقى وكأنا فى السوق عتق العبد ولم تطلق المراه لان العبد عتق باللفظ الاول فلم يبق له فى السوق عبد ، وان قال لزوجاته من بشرتى او قال اخبرتني بقدم زيد فهى طالق فاخبره به نساؤه او عددمنهن معا طلقن ، وان اخبرته متفرقات طلقت الاولى فقط ان كانت صادقة والا فالول صادقة بعدها ولا تطلق منهن كاذبة ، وان لبست او ان لبست ثوبا فانت طالق ونوى معينا دين وقبل حكما ، وان قرئت — بكسر الراء — دار ايك فانت طالق لم يقع حتى تدخلها وتطلق بوقوفها تحت فنائها ولصوقها بجدارها ، واول من تقوم مسكن فهى طالق او اول من قام من عبيدى فهو حر فقام الكل دفعة واحدة لم يقع طلاق ولا عتق وان قام واحد او واحدة ولم يقم بعدهما احد فوجهان ^(١) وان قام اثنتان او ثلاث دفعة واحدة ثم قامت اخرى وقع الطلاق بمن قام اولا ، وان قال أول من تقوم مسكن وحدها ^(٢) لم يقع وان قال آخر من تدخل مسكن الدار فهى طالق فدخل بعضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى يئأس من دخول غيرها بموته او موتهن او غير ذلك فيتبين وقوع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخلت وكذا الحكم فى العتق وان قال ان دخل دارى احد فلم اأتى طالق فدخلها هو او قال لانسان ان دخل دارك احد فعبدى حر فدخلها صاحبها لم يحنث وان حلف لا يفعل شيئا ففعله

-
- (١) أحدهما لا يقع حيث لا يصدق على من قام أنه أول نظراً لعدم قيام غيره أبدأ والثاني يقع لأن الذى قام لم يسبقه أحد بذلك
 (٢) يريد أنه لو قامت واحدة لحسبتهى طالق ثم قام اثنتان أو أكثر معالم تطلق

ناسيا او جاهلا حنث في طلاق وعتاق لاني يمين مكفرة وعنه لا يحنث في الجميع بل يمينه باقية واختاره الشيخ وغيره ^(١) وان فعله مكرها أو مجنونا أو مغمى عليه أو نائما لم يحنث ، ومن تمتع بيمينه ويقصد منعه كزوجته وولده وغلामه وقرابته اذا حلف عليه كهو في الجهل والنسيان والاكره وكونه يمينا ، وان حلف على من لا يمتنع كالسلطان والاجنب والحاج استوى العمد والسهو والاكره وغيره ، وان حلف على غيره ليفعله أو لا يفعله بخلافه حنث الحالف . وقال الشيخ لا يحنث ان قصد اكرامه لا الزامه به ويأتى في كتاب الايمان وان حلف ليفعله فتركه مكرها : لم يحنث ، وناسيا او جاهلا يحنث في طلاق وعتق فقط ، وان عقدها يظن صدق نفسه فإن بخلافه فكمن حلف على مستقبل وفعله ناسيا يحنث في طلاق وعتق فقط ، وان حلف لا يدخل على فلان بيتا او لا يكلمه او لا يسلم عليه او لا يفارقه حتى يقضيه حقه فدخل بيتا هو فيه ولم يعلم او سلم على قوم هو فيهم او عليه يظنه اجنيا وام يعلم او قضاه حقه فقارقه فخرج ردينا او حاله بحقه فقارقه ظنا انه قد برى . حنث الا في السلام والكلام وان علم به في السلام ولم ينوه ولم يستثنه بقلبه حنث ، وان حلف لا يبيع لزيد ثوبا فوكل زيد من يدفعه الى من يبيعه فدفعه الوكيل الى الحالف

(١) استدل القائلون بذلك بعموم قوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم — وبقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه اه .

فباعه غير عليه فكناس ، ولو حلف لا تأخذ حقتك مني فأكره على دفعه اليه او اخذه منه قهرا حنث ، وان أكره صاحب الحق على اخذه فكما لو حلف لا يفعل شيئا ففعله مكرها . وان حلف لا يفعل شيئا او على من يتمتع يمينه كزوجة وقرابة وقصد منعه ولا نية ولا سبب ولا قرينة ففعل بعضه لم يحنث . فلو كان في فهارطبة فقال ان اكلتها أو مسكتها أو ألقيتها فانت طالق فاكلت بعضها وقلت الباقي لم يحنث ، فان نوى البيع او البعض فيمينه على مانوى ، وان دلت قرينة تقتضى احد الأمرين تعلق به كمن حلف لاشرب هذا النهر أو لا أكلت الخبز أو لاشرب الماء وما اشبهه مما علق على اسم جنس او على اسم جمع كالمسلمين والمشركون والفقراء والمساكين حنث بالبعض ، وان حلف لاشرب من ماء الفرات فشرب من مائه حنث كرع فيه أو اغترف منه كما لو حلف لاشرب من هذا البئر ولا أكلت من هذه الشجرة ولا شربت من هذه الشاة ولا شربت من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ منه حنث ، ولا شربت من الفرات فشرب من نهر يأخذ منه فوجهان ^(١) وان حلف ليفعله لم يبرأ حتى يفعله جميعه ، ولا يدخل دارا فأدخلها بعض حسده أو دخل طاق الباب أو لا يشرب ماء هذا الاثاء فشرب بعضه أو لا يبيع عبده ولا يهبه فباع أو وهب بعضه لم يحنث ، وان حلف لا البس من غزلها ولم يقل ثوبا فلبس ثوبا فيه منه أو لا

(١) أحدهما يحنث لان الماء المشروب أصله من الفرات وهو المحلوف عليه . والثاني لا يحنث لأن الماء لا ينسب الى الفرات الآن وأما يضاف الى النهر الآخر

أكل طعاما اشتريته فاكل طعاما شوركت في شرائه حنث، ولا يلبس ثوبا اشتراه زيدا ونسجه أو لا يأت كل طعاما طبخه أو لا يدخل دارا له أو لا يلبس ما خاطه فلبس ثوبا نسجه هو وغيره أو اشترياه حنث إلا أن تكون له نية، وإن اشترى غيره شيئا فخلطه بما اشتراه فأكثر مما اشتراه شريكه حنث، وإن أكل مثله أو أقل منه لم يحنث، ولو اشتراه لغيره أو باعه حنث بكل والشركة والتولية والسلم والصلح على مال شراء وإن حلف بطلاق ما غصب ثبت بما يثبت به المال فقط لم تطلق

• باب التأويل في الحلف

وهو أن يريد بلفظه ما يخالف ظاهره سواء في ذلك الطلاق والعناق واليمين المكفرة، فإن كان الخالف ظاهرا كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده لم ينفعه تأويله، وكانت يمينه منصرفة إلى ظاهر الذي عنى المستحلف، وإن كان ظلوما كالذي يستحلفه ظالم على شيء لو صدقه لظلمه أو ظلم غيره أو نال مسلما منه ضرر فنهاله تأويله، وكذا إن لم يكن ظاهرا ولا مظلوما ولو بلا حاجة، ويقبل في الحكم مع قرب الاحتمال وتوسطه لأم بعدة، فينوى باللباس الليل. وبالفراش والبساط الأرض. وبالأوتاد الجبال. وبالسقف والبناء السماء. وبالأخوة الأخوة الإسلام. وما ذكرت فلا تأويل ما قطعت ذكره. وما رأيت ما ضربت رتيه. وينسأني طوائقي أي نسأوه الأقارب كبناته وعماته وخالاته ونحوهن، وبحجاري أحرار سفنه، وما كانت فلا تأويل ولا عرفته ولا أعلمته ولا سألته حاجة ولا

أكلت له دجاجة ولا فروجة ولا في بقي فرش ولا حصر ولا بارية ويعني
بالمكاتبه مكاتبه الرقيق وبالتعريف جعلته عريفاً وبالأعلام جعلته اعلم
الشفة وبالحاجة شجرة صغيرة وبالدجاجة الكبة من الغزل^(١)
وبالفروجة الذراعة وبالفرش صغار الابل والحصير الحبس وبالبارية
السكين التي يبري بها، وما أكلت من هذا شيئاً ولا أخذت منه ويعني
بعد أكله وأخذه

فصل . ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين ولا تسقط به ،
وقد نص احمد على مسائل من ذلك ، وقال من احتال بحيلة فهو حائث قال
ابن حامد وغيره جملة مذهبه أنه لا يجوز التحيل في اليمين وانه لا يخرج منها
الا بما ورد به سمع كنسيان وكأكره واستثناء فاذا أكل تمر او نحوه عماله نوى
خلف لتخبرني بعدد ما أكلت ولتميزن نوى ما أكلت ولم تعلم فانها تفرط كل
نواة وحدها وتعد له عدداً يتحقق دخول ما أكلت فيه مثل ان يعلم أن
عدد ذلك ما بين مائة إلى ألف فتعد ذلك كله وكذلك ان قال إن لم تخبرني
بعدد حب هذه الرمانة ولم تعلم عددها فان كان ذلك نيته لم يحنث وإن
نوى الاخبار بكميته من غير نقص ولا زيادة أو أطلق حنث لأنه حيلة
وكذلك المسائل الآتية في هذا الفصل وشبهها

وقد ذكروا من ذلك صوراً كثيرة، وجوزه جماعة من الاصحاب
والذي يقطع به أن ذلك ليس مذهباً لاحد
فمن ذلك اذا جاف ليقعدن على بارية في بيته وألا يدخله بارية ولم

يكن فيه بارية فانه يدخل فيه قصباً ينسجه فيه أو ينسج قصباً كان فيه ،
وان حلف ليطبخن قدرأ برطل ملح ويا كل منه ولا يجد طعم الملح فانه
يصلق فيه ييضا ، ولا يا كل ييضا ، ولا تقاحا أولياً كلن ما في هذا الاناء
فوجده ييضا وتقاحا فانه يعمل من البيض ناطقا ومن التفاح شرابا ، وان
كان على سلم وحلف لاصعدت اليك ولا نزلت الى هذه ولا أقمت مكانى
ساعة فلتنزل العليا ولتصعد السفلى ، وان حلف لا أقمت عليه ولا نزلت
عنه ولا صعدت فيه فانه ينتقل الى سلم آخر ، وان حلف لا أقمت فى هذا
الماء ولا خرجت منه فان كان جاريا لم يحث اذا نوى ذلك الماء بعينه وان
كان واقفا حث ولو حمل منه مكرها

فصل وان استحلفه ظالم مالفلان عندك وديعة وكان له عنده
فانه يضمن بما الذى أو ينوى غير الوديعة أو غير مكانها أو يستثنى بقلبه
ولم يحث فان لم يتاول أثم وهو دون اثم اقراره بها أو يكفر فلو لم يحلف لم
يضمن عند أبى الخطاب ، ولو سرقته منه امرأته شيئا فحلف بالطلاق
لتصدقنى أسرقت منى شيئا أم لا ؟ وخافت ان صدقته فانها تقول سرقته
منك ما سرقته منك وتعنى بما الذى . وان حلف لما سرقته منى شيئا
فخاتته فى وديعة لم يحث لأن الخيانة ليست سرقة الا أن ينوى أو يكون
له سبب ، وان قال لها أنت طالق ان لم أجامعك اليوم وأنت طالق ان
اغتسلت منك اليوم فصلى العصر ثم جامعها وأغتسل ان غابت الشمس
لم يحث ان لم يكن أراد بقوله اغتسلت منك المجامعة ^(١) وأنت طالق

(١) اذا أراد بالاغتسال المجامعة فانه يحث على أى حال لانه علق طلاقها على عدم

الوطء مرة وعلى الوطء أخرى ولا بد من أحد الأمرين

ان لم أطأك في رمضان نهرا فسافر مسافة القصر ثم وطئها انحلت يمينه ،
وقال احمد لا يعجنى لاتها حيلة ، وان اشترى بخارين وله ثلاث نسوة
[حلف] لتخمرن^(١) كل واحدة عشرين يوما من الشهر اختمرت الكبرى
والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذت الصغرى من الكبرى إلى آخر
الشهر ثم اختمرت الكبرى بخمار الوسطى بعد العشرين إلى آخر الشهر ،
وكذا ركوبهن لبغلهن ثلاثة فراسخ لا يحمل كل بغل اكثر من امرأة
فقال اتن طوالق ان لم تركب كل امرأة منكن فرسخين ، فان حلف ليقسمن
بينهن ثلاثين قارورة : عشر مملوءة وعشر فرغ وعشر منصفة — قلب
كل منصفة في مثلها فلكل واحدة خمس مملوءة وخمس فرغ ، فان كان له
ثلاثون شاة عشرة أنتجت كل واحدة ثلاث سخلات وعشرة أنتجت كل
واحدة سخلتين وعشرة أنتجت كل واحدة سخلية ثم حلف بالطلاق
ليقسمنها بينهن لكل واحدة ثلاثون رأسا من غير أن يفرق بين شيء من
السخال وأمهاتهن فانه يعطى احداهن العشرة التي انتجت كل واحدة
سخلتين ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية لكل واحدة خمس مما تاجها .
واحدة وخمس مما تاجها ثلاث ، وان حلف لا شربت هذا الماء ولا أرقته
ولا تركته في الاناء ولا فعل ذلك غيرك فان طرحت في الاناء ثوبا فشرب
الماء ثم جففته لم يحنث ، وان حلف ليقسمن هذا الزيت نصفين ولا
يستعبر كيلا ولا ميزانا وهو ثمانية أرطال في ظرف ومعه آخر يسمع

(١) يريد انه حلف على نسائه الثلاث ان تخمرن بالخمارين على أن تخصص
كل واحدة بالخمار عشرين يوما وكلية حلف ساقطة من الاصل

خمسـة وآخـر يسـع ثـلاثـة أخـذ بظـرف الثـلاثـة مرـتين فـالقاه فـي ظـرف الخـمسـة
 وـترك الخـمسـة فـي ظـرف الثـمـانيـة وـما بـقى فـي الثـاني يـضعه فـي الخـامـس ثم مـلأ
 الثـلاثـي مـن الثـمـاني والقاه فـي الخـمـاسـي فـيـصـير فـيه أربـعة وفـي الثـمـاني أربـعة ،
 ولـو كـان عـشـرة أـرطـال فـي ظـرف ومـعه ظـرف يسـع ثـلاثـة وآخـر يسـع
 سـبعـة أخـذ بظـرف الثـلاثـة مـنـه ثـلاث مرـات وافرغ فـي ظـرف السـبعـة
 وبيـقى فـي ظـرف الثـلاثـة مـن المـرة الثـالثـة رطـلان ثم القى ما فـي ظـرف
 السـبعـة فـي ظـرف العـشـرة ثم القى ما فـي الثـلاثـي وهـو رطـلان فـي ظـرف
 السـبعـة ثم أخـذ مـن ظـرف العـشـرة مـلء الثـلاثـي فـالقاه فـي السـبعـة يـبقـى فـيه
 خمـسـة ، فـان قـال ان وـلدت ذ كـرين أو اثـنـين أو حـيـن أو مـيتـين فـانت
 طـالق فـولـدت اثـنـين ولم نطـلق . فـقـد وـلدت ذ كـرا واثـي حـيا ومـيتا (١)
 فـان حـلف بـالطـلاق انـي احـب الفـتـة واكره الحـق واشـهد بـما لم تـره عـيـني
 ولا اخاف مـن الله ولا مـن رـسـولـه وانا عـدل مؤمـن مـع ذكـ فـلم يـقع عـلـيه
 الطـلاق فـهـذا رـجـل يـحـب المـال والـولد (٢) ويكره المـوت ويشـهد بـالبـعث
 والنشـور والحـساب ولا يـخـاف مـن الله ولا مـن رـسـولـه الظـلم والجـور ،
 و ان حـلف ان امرأـته بـعثت اليـه فقـالت قد حـرمت عـلـيك وتـزوجت بغيرك
 وأوجـب عـلـيك ان تـفـنـدلى نفقـتي ونفـقة زـوجـي وتـكـون عـلى الحـق فـي جـمـيع
 ذكـ فـهـنـطـامـر أقـر و جـها أبـو هـامـن عـملـو كـه ثم بـعث المـملوك فـي تجـارة ومـات الأب

(١) هـذه المسـئـلة وما يـليها أـمـتـة لـأستـلـة واجـوبـتها

(٢) وقد وصف الله تعالى الأموال والأولاد ماها فتنة في قوله جل شأنه (إنما
 أموالكم وأولادكم فتنة - الآية)

فإن البنت ترثه ويتفسخ نكاح العبد وتقضى العدة وتزوج برجل فتنفذ إليه ^(١) ابعت إلى من المال الذي لمعك فهو مالى وإن حلف أن خمسة زنوا بامرأة لزم الأول القتل والثاني الرجم والثالث والرابع نصف الجلد والخامس لم يلزمه وير فى يمينه : فالأول ذمى والثانى محصن والثالث بكر والرابع عبد والخامس حربى

فوائد فى المخارج من مضايق الايمان وما يجوز استعماله حال عقد اليمين وما يتخلص به من المآثم والحنث

إذا أراد تخويف امرأته بالطلاق فقال « إن خرجت من دارها ، أنت طالق ثلاثاً » إن خرجت من النار الا باذن ونوى بقلبه طالق من وثاق او من العمل الفلانى كالحياطة والغزل والتطريز ونوى بقوله ثلاثاً ثلاثة أيام فله نيته فان خرجت لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى رواية واحدة ويقع فى الحكم كما تقدم لأن هذا الاحتمال بعيد ، وكذلك الحكم إذا نوى بقوله طالق الطالق من الابل وهى الناقة التى يطلقها الراعى وحدها أول الابل إلى المرعى وحبس لبنها ولا يحلبها الا عند الورد أو نوى بالطلاق الناقة يحل عقالها ، وكذا إن نوى إن خرجت ذلك اليوم أو إن خرجت وعليها ثياب خز أو إبريسم أو غير ذلك أو إن خرجت عريانة أو راكبة بغلاً ونحوه ، أو إن خرجت ليلاً أو نهاراً فله نيته ، ومتى خرجت على غير الصفة التى نواها لم يحنث ، وكذا الحكم إذا قال أنت طالق إن لبست ونوى ثوباً دون ثوب فله نيته ، وكذلك إن كانت يمينه بعناق ، وكذا ان وضع يده على ضفيرة شعرها وقال أنت طالق ونوى مخاطبة

(١) مرجع الضمير هو المملوك الذى كان زوجاً لها

الضفيرة أو وضع يده على شعر عبده وقال أنت حر ونوى مخاطبة الشعر، أو إن خرجت من الدار أو إن سرقت مني شيئاً أو إن خنتني في مالي أو إن أفشيت سري أو غير ذلك مما يريد منعها منه فله نيته، وإن أراد ظلم أن يحلفه بالطلاق أو العتاق ألا يفعل ما يجوز له فعله أو يفعل ما لا يجوز له فعله أو أنه لم يفعل كذا لشيء لم يلزمه الإقرار به فخلف ونوى شيئاً مما ذكرنا لم يحث، وإن قال له قل زوجتي أو كل زوجة لي طالق إن فعلت كذا أو إن كنت فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا فقال ونوى زوجته العمياء أو اليهودية أو كل زوجة له عمياء أو برصاء أو يهودية أو نصرانية أو عوراء أو خرساء أو حبشية أو رومية أو مكية ونحوه أو نوى كل امرأة تزوجها بالصين أو البصرة أو بغيرها من المواضع ولم تكن له زوجة على الصفة التي نواها وكان له زوجات على غيرها من الصفات لم يحث، وكذا حكم العتاق، وكذلك إن قال إن كنت فعلت كذا ونوى إن كنت فعلته بالصين ونحوه من الأماكن التي لم يفعله فيها لم يحث، فإن أحلفه مع الطلاق بصدقة جميع ما يملكه فخلف ونوى جنساً من الأموال ليس في ملكه منه شيء لم يحث كأن قال جميع ما أملكه ونوى من الياقوت الأحمر أو الزبرجد الأخضر أو المسك أو العنبر أو الكبريت الأصفر أو نوعاً من أنواع البهار أو ما يملكه من السيوف والقسي والخطب وغير ذلك أي ذلك نوى ولم يكن في ملكه منه شيء لم يحث ولم يلزمه التصديق بشيء مما يملكه غيره وكذلك إن أحلفه

عن رجل او عن شيء غيره انه لا يعلم أين هو وهو يعلم انه في دار بعينها خلف ونوى انه لا يعلم أين هو من الدار في أرضها او في علوها او في بعض مجالسها او خزائنها او غرفها او سطحها وهو لا يعلم ذلك لم يبحث ، وكذلك ان كان معه في الدار فكسبت عليه خلف قبل فتح الباب ان ما فلانا هنا وأشار الى راحة كفه أو الى ما تحت يده لم يبحث ، فان احلفه ان يأتيه به متى رآه خلف ونوى متى رآه في داخل الكعبة أو الصين أو غير ذلك من المواضع التي تتعذر رؤيته فيها فلا يبحث اذا رآه في غيرها ولم يحضره ، وان احلفه بالمشي الى بيت الله الحرام الذي بمكة فقال ذلك ونوى بيت الله مسجد الجامع ويقول له الحرام الذي بمكة ، المحرم الذي بمكة بحجة أو عمرة ثم وصله سرا بقوله يلزمه اتمام حجة وعمرة فله نيته ولا يلزمه شيء ، فان ابتدأ احلافه بالله فقال له قل والله فالحيلة أن يقول هو الله الذي لا اله الا هو ويدغم الهاء في الواو حتى لا يفهم محلفه ذلك ، فان قال له المحلف انا أحلفك بما اريد وقل انت نعم كلما ذكرت انا فصلا ووقفت فقل انت نعم وكتب له نسخة اليمين بالطلاق والعقاق والمشي الى بيت الله الحرام وصدقة جميع ما يملكه فالحيلة ان ينوى بقوله نعم بهيمة الانعام ولا يبحث ، فان قال اليمين التي احلفك بها لازمة لك قل نعم او قال له قل اليمين التي تحلفني بها لازمة لي فقال ونوى باليمين يده فله نيته ، وكذا ان قال له ايمان البيعة لازمة لك أو قال له قل ايمان البيعة لازمة لي فقال ونوى بالايمان الايدي التي تبسط عند اخذ البيعة ويصفق بعضها على بعض فله نيته ، وكذلك

ان قال اليمين يميني والنية نيتك فقال ونوى يمينه يده وبالنية البضعة من اللحم
فله نيته فان قال له قل ان فعلت كذا فامرأتى على كظهر أمى فالخيلة ان ينوى
بالظهر ما يركب من الخيل والبغال وغيرها فاذا نوى ذلك لم يلزمه شيء -
ذكره القاضى فى كتاب ابطال الخيل - وقال : هذان من الخيل المباحة قال فان
قال له قل فانا مظاهر من زوجتى فالخيلة أن ينوى بقوله مظاهر مفاعل من
ظهر الانسان كانه يقول ظاهرتها فنظرت أينأ أشد ظهراً قال : والمظاهر أيضاً
الذى قد لبس حديدة بين الدرعين وثوباً بين ثوبين فأى ذلك نوى فله
نيته - فان قال قل وإلا فقعيدة بيتى التى يجوز عليها امرى طالق وهى
حرام فقال ونوى بالقعيدة الفرارة - وقال فى المستوعب نسيجة تنسج
كبيشة العيبة^(١) فله نيته فان قال قل وإلا فأى على المساكين صدقة فالخيلة
أن ينوى بقوله مالى على المساكين من دين ولا دين عليهم فلا يلزمه شيء
فان قال قل وإلا فكل مملوك لى حر فالخيلة أن ينوى بالمملوك الرقيق الملتوت
بالزيت والسمن ، فان قال له قل وإلا فكل عبد لى حر فالخيلة أن ينوى
بالحر غير ضد العبد . وذلك أشياء فالحر اسم للحية الذكر والحر الفعل
الجميل والحر من الرمل الذى ما وطمى ، فان قال قل وإلا فكل جارية لى
حرة فالجارية السفينة الجارية والجارية الاذن والجارية الريح والجارية
العادة التى جرت فأى ذلك نوى فله نيته ، والحررة السحابة الكثيرة المطر
والكريمة من النوق ، فان قال قل وإلا فعيبدى أحرار فقال ونوى
بالأحرار البقل فله نيته فان الناعم من البقل يسمى أحراراً وما خشن

(١) هى ما يعرف بالحقيبة أو الحوال وما فى معنى ذلك

يسمى ذكورا فان قال له قل والا فجوارى حرائر فقال ونوى بالحرائر
 الايام فله نيته فان قال قل كل شيء في ملكي
 صدقة ونوى بالملك محبة الطريق فله نيته ، وإن قال قل جميع ما أملكه
 من عقار ودار وضيعة فهو وقف على المساكين فقال ونوى بالوقف السوار
 من العاج فله نيته ، فان قال قل وإلا فعلى الحج فقال ونوى بالحج أخذ
 الطبيب ماحول الشجة من الشعر فله نيته ، فان قال قل والا فأنا محرم
 بحجة وعمره فان نوى بالحجة القصة من الشعر الذي حوالى الشجة ونوى
 بالعمرة أن يبني الرجل بامرأة في بيت أهلها فله نيته لان ذلك يسمى معتمراً
 فان قال قل وإلا فعلى الحج بكسر الحاء ونوى شجة الأذن فله نيته ، فان
 قال قل وإلا فلا قبل الله منه صوما ولا صلاة ونوى بالصوم زرق النعام
 أو النوع من الشجر ونوى بالصلاة بيتا لأهل الكتاب يصلون فيه
 فله نيته ، وكذا إن قال قل وإلا فما صليت لليهود والنصارى ونوى بقوله
 صليت أى أخذت بصلاة الفرس — وهو ما اتصل بخاصرته إلى نخذه
 أو نوى بصليت أى شويت شيئاً في النار أو ينوى بما النافية ، وكذا إن
 قال قل وإلا فأنا كافر بكذا وكذا فقال ونوى بالكفر المستتر انتعطى
 أو الساتر المغطى فله نيته

فصل في الإيمان التي يستحلف بها النساء أزواجهن

إذا استحلفت ألا يزوج عليها خلف ونوى شيئاً ما ذكرنا فله نيته ، فان قالت
 له قل كل امرأة أطؤها غيرك فطلاق وكل جارية أطؤها غيرك حرة فقال

ذلك ولم يكن له زوجة غيرها ولم تكن في ملكه جارية ثم تزوج أو اشترى جارية ووطئها لم تطلق ولم تعتق ^(١) وإن كان له وقت اليمين زوجات أو جوار فقال ذلك من غير نية تاويل فأى زوجة وطئ منهن غيرها طلقت وأى جارية ووطئها منهن عتقت ، فإن نوى بقوله كل جارية أطؤها أو كل امرأة أطؤها غيرك برجلى فله نيته ولا يحث بجماع غيرها زوجة كانت أو سرية ، فإن أرادت امرأته الاشهاد عليه بهذه اليمين التي يحلف بها في جواريه وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدق فيها نواه فالحيلة أن يبيع جواريه ممن يثق به ويشهد على يبعين شهودا عدولا من حيث لا تعلم الزوجة ثم بعد ذلك يحلف بعتق كل جارية يطؤها منهن وليس في ملكه شيء منهن ويشهد على نفسه وقت اليمين شهود البيع ليشهدوا له بالخالين جميعا وأن شهد غيرهم وأرخ الوقتين وبينهما من الفصل ما يتميز به كل وقت منهما عن الآخر كفاه ذلك ثم بعد اليمين يقابل المشتري الجوارى ويشتريهن منه ويطوئن ولا يحث ، فإن رافعه إلى الحاكم واقامت البينة باليمين وبوطئهن أقام هو البينة أنه لم يكن وقت اليمين في ملكه شيء منهن ذكر ذلك صاحب المستوعب وغيره وهو صحيح كله متفق عليه إذا كان الخالف مظلوما

باب الشك في الطلاق

وهو هنا مطلق التردد :- إذا شك هل طلق أم لا أو شك في وجود

(١) لأن التعليق هنا لاغ لعدم اتصاف المرأة الموطوءة بأنها رويته حال العقد وكذا الجارية لم تكن جاريته

شرطه ولو كان السرط عدما نحو لقد فعلت كذا او ان لم أفعله اليوم
ففضى وشك في فعله لم تطلق وله الوطء — لكن قال الموفق ومن تابعه
الوزع التزام الطلاق فان كان المشكوك فيه رجعا ان كانت مدخولا بها
والاجدد نكاحها ان كانت غير مدخول بها أو قد انقضت عدتها ، وان
شك في طلاق ثلاث طلقها واحدة وتركها حتى تنقضى عدتها فيجوز
لغيره نكاحها لانه إذا لم يطلقها فيقين نكاحه باق فلا تحل لغيره انتهى —
ولو حلف لا ياكل ثمرة وقعت في تمر فاكل منه واحدة فاكثر إلى ألا
يبقى منه واحدة ولم يدرك كل المحلوف عليها أم لا لم تطلق ولا يتحقق حشه
حتى يأكل التمر كله ، وان حلف لياكلها لم يتحقق بره حتى يعلم انه
اكلها ، واذا شك في عدد الطلاق نبي على اليقين ، فان لم يدرك واحدة طلق
ام ثلاثا أو قال انت طالق بعدد ما طلق فلان وجهل عدده فواحدة وله
مراجعتها ويحل له وطؤها ، وان قال لامرأته احدا كما طالق ينوى
واحدة بعينها طلقت وحدها ، فان لم ينو اخرجت بالقرعة لابتعينه
ويجوز له وطء الباقي بعد القرعة لاقبلها ان كان الطلاق بائنا وتجب
النفقة حتى يقرع ، وان مات ولو بعد موت احدهما قبل البيان اقرع
الورثة ، وان ماتت المرأتان او احدهما عين المطلق لاجل الارث
فان كان نوى المطلقة حلف لورثة الاخرى انه لم ينوها وورثها او
الحية ولم يرث الميتة ^(١) وان كان مانوى احدهما اقرع ، ولو قال لهما أو

(١) بريد . وان ماتت احدهما وكان يومها بالطلاق حلف أنه لم ينو الحية وعلى ذلك لا يرث الميتة ان كان بائنا

لأمتيه احدا كما طالق غدا او حرة غدا فانت احدهما قبل الغد طلقت
 الباقية وعتقت . وان كن نساء أو اماء فانت احدهن قبل الغد او باع
 احدى الاماء اقرع بين الباقي اذا جاء الغد . وان قال امرأتى طالق وأمتى
 حرة وله نساء و اماء ونوى معينة انصرف اليها . وان نوى واحدة مبهمة
 اخرجت بقرعة وان لم ينوشيا طلقن وعتقن كلهن . وان طلق واحدة
 من نسائه وأنسبها اخرجت بقرعة وتحل له الباقيات . وان تبين ان
 المطلقة غير التى خرجت عليها القرعة بان تذكر ذلك تبين انها كانت
 محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين طلق وترد اليه التى كانت
 خرجت عليها القرعة الا ان تكون قد تزوجت او القرعة بحاكم

فصل . وان قال هذه المطلقة . بل هذه ، طلقنا ، وكذلك لو كن
 ثلاثا فقال هذه بل هذه بل هذه طلقن كلهن ، وان قال هذه أو هذه بل
 هذه او قال هذه او هذه وهذه طلقت الثالثة واحدى الاولتين ، وان قال
 طلقت هذه بل هذه او هذه او أنت طالق وهذه او هذه طلقت الاولى
 واحدى الاخيرتين ، وان قال هذه او هاتين اخذ بالبيان ، فان قال هي
 الاولى طلقت وحدها وان قال ليست الاولى طلقت الاخيرتان ، وليس
 له الوطء قبل التعيين فى كل موضع يقبل فيه تعيينه فان وطئ لم يكن تعيينا
 وان ماتت احدهما لم يتعين الطلاق فى الاخرى ، وان قال طلقت هذه
 وهذه او هذه وهذه فالظاهر انه يطلق اثنتين لا يدري ايهما : الاوليان
 ام الاخريان ؟ كما لو قال طلقت هاتين او هاتين . فان قال هما الاوليان او
 الاخريان تعين فيما عينه ، وان قال لم اطلق الاولين تعين فى الاخريين .

او لم أطلق الآخرين تعين في الاوليين. وان قال انما اشك في طلاق الثانية والآخرين طلقت الاولى لجزمه بطلاقها وبقي الشك في الثلاث ومتى فسر كلامه بمحتمل قبل منه

فصل . فان مات بعضهن او جميعهن أقرع بين الجميع . فمن خرجت القرعة لها لم يرثها ، وان مات بعضهن قبله وبعضهن بعده فخرجت لميته بعده لم ترثه والباقيات يرثن ويرثه ، وان قال بعد موتها هذه التي طلقتها او قال في غير المعينة هذه التي اردتها لم يرثها ويرث الباقيات : صدقه ورثتهن . **اولا .** ولا يستحلف ، فان مات فقال ورثته لاحداهن هذه المطلقة فاقرت او اقر ورثتها بعد موتها حرمنها ميراثه وان انكرت او انكر ورثتها ولم تكن بينة فقولها او قول ورثتها ، فان شهد اثنان من ورثته انه طلقتها قبلت شهادتهما اذا لم يكونا ممن يتوفر عليهما ميراثه ولا على من لا تقبل شهادتهما له كاهما وجدتهما ، لان ميراث احدى الزوجات لا يرجع الى ورثة الزوج وانما يتوفر على ضرائها ، وان ادعت احدى الزوجات انه طلقتها طلاقا تبين به فانكرها فقله ، فان مات لم ترثه وعليها العدة

فصل . اذا كان له اربع نسوة فطلق احداهن ثم نكح اخرى بعد قضاء عدتها ثم مات ولم يعلم ايتهن طلقتها فلتى تزوجها ربع ميراث النسوة ثم يقرع بين الاربع فايتهن خرجت قرعتها حرمت وورثه الباقيات وان طلق واحدة لابعينها او بعينها فانسيها فانقضت عدة الجميع فله نكاح خامسة قبل القرعة ومتى علمناها بعينها امبتعينه لها أو بقرعة فعدتها من حين طلقتها لا من حين عينها وان مات الزوج . قبل التعيين اعتدتن

باطول الأجلين من عدة الوفاة أو الطلاق وعدة الطلاق من حين طلق وعدة الوفاة من حين موته وإن كان الطلاق رجعيا فعليهن عدة الوفاة

فصل . وإذا ادعت أن زوجها طلقها أو ادعت وجود صفة علق طلاقها عليها فأنكرها فقولها فإن كان لهاينة قبلت ، ولا يقبل فيه إلا رجلا ن عدلان . وإن اختلفا في عدد الطلاق فقولها . فإن طلقها ثلاثا وسمعت ذلك أو ثبت عندها بقول عدلين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعليها أن تفر منه ما استطاعت وإن تفتدى منه أن قدرت ولا تترين له وتهرب ولا تقيم معه وتختفي في بلدها لا تخرج منها ولا تتزوج حتى يظهر طلاقها ولا تقتله قصدا فإن قصدت الدفع عن نفسها فأل إلى نفسه ^(١) فلا إثم عليها ولا ضمان في الباطن فاما في الظاهر فاتها توأخذ بحكم القتل ما لم يثبت صدقها وكذا لو ادعى نكاح امرأة كذبا وأقام شاهدي زور فحكم الحاكم له بالزوجة وكذا لو تزوجها تزويجا باطلا فسلبت إليه بذلك ، وإذا طلقها ثلاثا فشهد عليه أربعة أنه وطئها أقيم عليه الحد نصا فإن جحد طلاقها ووطئها ثم قامت بينة بطلاقه فلا حد عليه ^(٢) فإن قال وطئها عالما بأنني كنت طلقها ثلاثا كان إقرارا منه بالزنا فيعتبر فيه ما يعتبر في الإقرار بالزنا

فصل . أن طار طائر فقال إن كان هذا غرابا فقلانة طالق وإن لم

(١) يعني أرادت دفعه فأل دفاعا إلى نفس مطلقها قتلته

(٢) لجواز أن يكون ناسيا أو غفلا وهذه شبهة تسقط عنه الحد عملا بقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم

يكن غرابا فقلانة طالق فهي كالمثنية^(١) وإن قال إن كان غرابا فقلانة طالق وإن كان حاما فقلانة طالق لم تطلق واحدة منهما إذا لم يعلم ، فإن قال إن كان غرابا فامتنى حرة أو فامرأتى طالق ثلاثا وقال آخر إن لم يكن غرابا مثله ولم يعلمه لم تعتقا ولم تطلق وحرم عليهما الوطء إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر ، فإن اشترى أحدهما أمة الآخر أقرع بينهما فإن وقعت الفرعة على أمته فولأؤها له وإن وقعت على المشتراة فولأؤها موقوف حتى يتصادقا على امرئتين فإن عليهما ، فإن أقر كل منهما أنه الحائث طلقت زوجتهما وعتقت أمتاهما وإن أقر أحدهما حنث وحده ، وإن ادعت امرأة أحدهما أو أمته عليه الحنث فقولها ، ولو كان عبد مشترك بين مؤسرين فقال أحدهما إن كان غرابا فنصبي حر وقال الآخر إن لم يكن غرابا فنصبي حر عتق على أحدهما فيميز بالقرعة والولاء له ، فإن قال إن كان غرابا فبدي حر وإن لم يكن غرابا فامتنى حرة ولم يعلم عتق أحدهما بقرعة ، فإن ادعى أحدهما أو كل منهما أنه الذي عتق فقول السيد مع يمينه ، فإن قال إن كان غرابا ففساؤه طوالق وإن لم يكن غرابا فعيده أحرار ولم يعلم منع من التصرف في الملكين حتى يتبين وعليه نفقة الجميع فإن لم يتبين وقال لا أعلم ما الطائر أقرع بين النساء ورق العييد ، فإن وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العييد ، وإن خرجت على العييد عتقوا ولم يطلقن ، وإن قال لامرأته وأجنبية أحدا كما طالق أو قال سلى طالق واسمها سلى أو قال لحماته ابتك طالق ولها

(١) يعني يقرع بين زوجتيه

بنت غيرها طلقت امرأته ، فان قال اردت الاجنية دين ولم يقبل في الحكم
 الابقرينة دالة على ارادة لأجنبية مثل أن يدفع يمينه ظلما أو يتخلص
 بها من مكروه ، وان لم ينزوجه ولا الاجنية طلقت زوجته ، وأن
 نادى امرأته فاجابته امرأة له أخرى أو لم يجبه وهي الحاضرة فقال أنت
 طالق يظنها المنادة طلقت المنادة فقط ، فان قال علمت أنها غيرها و اردت
 طلاق المنادة طلقتا معا فان قال اردت طلاق الثانية طلقت وحدها
 وان لقي أجنبية فظنها امرأته فقال فلانة . أنت طالق فاذا هي أجنبية طلقت
 امرأته نصا ، وكذا لو لم يسمها بل قال أنت طالق وان عليها أجنبية وأراد
 بالطلاق زوجته طلقت ، وان لم يردّها بالطلاق لم تطلق ، ولو لقي
 امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحى يا مطلقة لم تطلق امرأته
 وكذا العتق ، وان اوقع بزوجه كلمة وجهلها وشك هل هي طلاق او
 ظهار لم يلزمه شيء .

باب الرجعة

— وهي اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد — اذا
 طلق الحرامراته ولو امة على حرة بعد دخوله او خلوته بها في نكاح صحيح
 اقل من ثلاث او العبد واحدة ولو كانت زوجته حرة بغير عوض فله
 مراجعتها مادامت في العدة ولو مريضا أو مسافرا أو محرما وتقدم في
 محظورات الاحرام على غيرها ولي مجنون ولا رجعة بعد انقضاء العدة وتحصل
 الرجعة بلفظ من الفاظها نحو راجعت امرأتى او ارتجعتها او رجعتها

أو رددتها أو أمسكتها لابنكحتها أو تزوجتها^(١) وإن خاطبها فيقول راجعتك أو ارتجعتك أو رجعتك أو رددتك أو أمسكتك فإن زاد بعد هذه الألفاظ للمجة أو إلهانة أو قال أردت أني رجعتك لمحبي إياك أو إلهانة لك لم يقدح في الرجعة، وإن قال أردت أني كنت أهنيك أو أجبك وقد رددتك بفراقى إلى ذلك فليس برجعة وإن أطلق ولم ينو شيئا صحته فلا احتياط أن يشهد وليس من شرطه الاشهاد لكن يستحب فيقول اشهدا على أني راجعت امرأتى أو زوجتى أو راجعتها لما وقع عليها من طلاق، فلو أشهد وأوصى الشهود بكتبتها فصحيحة، ولا تقتصر إلى ولي ولا صداق ولا رضا المرأة ولا عليها ولا إذن سيدها، والرجعية زوجة يلحقها الطلاق والظهار واللعان والإيلاء وابتداء المدة من حين اليمين ويرث كل منهما صاحبه إن مات، وإن خالها صح خلعه ولها النفقة ولا قسم لها— صرح به الموفق والشارح والزركشى في الحضانة ولعله مراد من أطلق— ويباح لزوجها وطؤها والخلو والسفر بها ولها أن تترين له وتتشوف، وتحصل الرجعة بوطئها بلاشهاد. نوى الرجعة به أو لم ينو. ولا تحصل بمباشرتها من القبلة واللس والنظر إلى فرجها بشهوة أو غيرها ولا بالخلو بها والحديث معها ولا بانكار الطلاق، ولا يصح تعليقها بشرط فلو قال راجعتك إن شئت أو إن قدم أبوك فقد راجعتك. أو كلما طلقك فقد راجعتك لم يصح ولو قال كلما راجعتك فقد طلقك صح وطلقت، وإن راجعها في الردة

(١) لأن قوله نكحتها أو تزوجتها كناية في الرجعة والرجعة لا تصح بالكفاية

من أحدهما لم يصح، وهكذا ينبغي أن يكون إذا راجعها بعد اسلام أحدهما ^(١) فإن كانت حاملا بائنتين فوضعت أحدهما لم تنقض عدتها به ولو خرج بعض الولد فارتجعها قبل أن تضع باقيه أو قبل أن تضع الثاني صح وانقضت عدتها به وأباحت لغيره ولو لم تطهر أو تغتسل من النفاس، وإن طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعها، فظاهره ولو فرطت في الغسل سنين ولم تبسح للزواج ^(٢) وما عدا ذلك من انقطاع نفقتها وعدم وقوع الطلاق بها وانتفاء الميراث وغير ذلك فإنه يحصل بانقطاع الدم

فصل . وإذا تزوجت الرجعية في عدتها وحملت من الزوج الثاني انقطعت عدة الأول بوطء الثاني ومالك الزوج ^(٣) رجعها في مدة الحمل كما يملكه بعد وضعها ولو قبل طهرها من نفاسها وإن أمكن أن يكون

(١) إذا طلقها ثم ارتد أحد الزوجين وراجع الزوج زوجته قبل أن يسلم المرتد منهما فالرجعة غير صحيحة . لأنها استبقاء للنكاح والردة من أحدهما تنقض فسخه فينبها منافاة . وكذلك إذا كانا مرتدين ووقع الطلاق ثم أسلم أحدهما وراجع الزوج زوجته فالرجعة باطلة ما لم تكن هي كتابة فصح . هذا ما قطع به المصنف ومن واقفه، وهو مبني على أن الفرقة بالردة سبقت على فرقة الطلاق والرجعة إنما تنفي على الطلاق وهناك قول راجح أخذ به بعض ثقات المذهب وتقدم لما نظيره . وهو أننا لا تمجّل الفرقة بالردة بل نتظر المرتد منهما فإن أسلم في العدة فالرجعة التي حصلت قبل اسلام من أسلم منهما صحيحة حيث ظهر أنه راجعها وعلاقة النكاح آقية . وإن لم يسلم المرتد في العدة بطلت الرجعة لظهور وقوعها في الفرقة المتقدمة التي كانت معاقبة (٢) ذلك لأن أحكام الحيض باقية كعدم حلها للزواج وعدم جواز وطئها

وعدم قراءتها القرآن الخ فبقى كذلك جواز رجعها

(٣) يريد الزوج الأول

اكمل منهما فله رجعتها قبل وضعه ولو بان أنه لثاني ، وإن انقضت عدتها ولم يرتجعا أو طلقها قبل الدخول بابت ولم تحل الانكاح جديد وتعود على مابقى من طلاقها سواء رجعت بعد نكاح غيره أو قبله وطئها الثاني أو لم يطأها ، وإن ارتجعا وأشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تزوجت من أصابها ردت اليه ولا يطؤها حتى تنقضى عدتها ولها على الثاني المهر ، وإن تزوجها مع عليهما بالرجعة أو علم أحدهما بالنكاح باطل والوطء محرم على من علم وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره ، وإن كان الثاني ما دخل بها فُرقَ بينهما وردت الى الاول ولا شيء على الثاني ، فإن لم تكن له بينة برجعتها لم تقبل دعواه ، وإن صدقته هي وزوجها ردت اليه وإن صدقه الزوج فقط انفسخ نكاحه ولم تُسَلَّم الى الاول والقول قولها بغير يمين ، فإن كان تصديقه قبل دخوله بها فلها عليه نصف المهر وبعده لها الجميع ، وإن صدقته وحدها لم يقبل قولها في فسخ نكاح الثاني ، فإن بابت منه بطلاق أو غيره ردت الى الاول بغير عقد ولا يلزمها مهر للأول بحال كما لو ارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها ، وإن مات الاول وهي في نكاح الثاني فينبغي ان ترثه لاقاربه بزوجيتها واقرارها بذلك ، وإن ماتت لم يرثها ويرثها الزوج الثاني فإن مات الثاني لم ترثه — قال الزركشي ولا يُمكن من تزوج أختها ولا أربع سواها — وإن ادعت الرجعية أو البائن انقضاء عدتها قبل قولها إذا كان ممكنا إلا ان تدعيه الحرة بالحيض في شهر فلا يقبل الابينة كما لو ادعت خلاف عادة منتظمة

فصل . وأقل ما تنقضى به عدة الحرة من الاقراء . وهي الحيض

تسعة وعشرون يوما ولحظة ، والامة خمسة عشر ولحظة ^(١) فان ادعت انقضاءها في أكثر من شهر صدقت ، وفي أقل من تسعة وعشرين يوما ولحظة لا تسمع دعواها حتى مر عليها ما يمكن صدقها فيه نظرنا . فان بقيت على دعواها المردودة لم تسمع أيضا . وان ادعت انقضاءها في هذه المدة كلها أو فيما يمكن فيها قبل قولها ، والفاسقة والمریضة والمسلمة والكافرة في ذلك سواء ، وان ادعت انقضاءها بوضع حمل تمام لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين امكان الوطء بعد العقد ، وان ادعت انها اسقطته لم يقبل في أقل من ثمانين يوما ولا تنقض به عدة قبل ان يصير مضغة ، وان ادعت انقضاءها بالشهور لم يقبل قولها والقول قول الزوج الا ان يدعى انقضاءها ليسقط نفقتها مثل ان يقول في محرم طلقتك في شوال فتقول هي بل في ذي القعدة فقولها ، فان ادعت ذلك ولم يكن لها نفقة قبل قولها ، ولو انعكس الحال فقال طلقتك في ذي القعدة فلي رجعتك فقالت بل في شوال فلا رجعة لك فقوله ، وان ادعى في عدتها أنه كان راجعها أمس أو منذ شهر قبل قوله ، فان ادعاه بعد انقضاءها فأنكرته فقولها ، وان قالت قد انقضت عدتي فقال قد كنت راجعتك فقولها ، وان سبق فقال

(١) وذلك بأن تحيض يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض ثانيا فإذا كانت أمة وطهرت بعد الحيض الثاني لحظة انتهت عدتها . وان كانت حرة وطهرت بعد الحيض الثاني ثلاثة عشر يوما ثم حاضت ثالثا يوما وليلة وطهرت بعد الحيض لحظة تأكد فيها الطهر فقد تمت عدتها في ذلك العدد من الايام

ارتجعتك فقالت قد انقضت عدتي قبل رجعتك فانكرها فقولها ، وان تداعيا معا قدم قولنا ^(١) ، وان اختلفا في الاصابة فقال قد أصبتك فلي رجعتك فانكرته أوقالت قد اصابني فلي المهر كاملا فقول المنكر ، وليس له رجعتها في الموضعين ، ولا تستحق فيهما الا نصف المهر ان كان اختلفا فلهما قبل قبضه ، وان كان بعده وادعى اصابها فانكرت لم يرجع عليها بشئ ، وان كان هو المنكر رجع ، وان ادعى زوج الأمة بعد عدتها انه كان راجعها في عدتها فانكرته وصدقه مولاهما فقولها نسا ، وان صدقته وكذبه مولاهما لم يقبل اقرارها في إبطال حق السيد ، فان علم صدق الزوج لم يحل له وطؤها ولا تزويجها ولا يحل لها تمكينه من وطئها كما قل طلاقها ، ولو قالت الرجعية انقضت عدتي ثم قالت ما انقضت عدتي فله رجعتها ، ولو قال أخبرني بانقضاء عدتها ثم راجعها ثم أقرت بكذبها في انقضائها وأنكرت ما ذكر عنها وأقرت بان عدتها لم تنقض فالرجعة صحيحة

فصل . والمرأة اذا لم يدخل بها ^(٢) تينها تطليقة فلا رجعة عليها ولا نفقة لها ، فان طلقها ثلاثا أو العبد اثنتين قبل الدخول أو بعده لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ممن يمكنه الجماع ويعطو في القبل مع انتشار ، ولو كان خصيا

(١) يريد عند تعارضهما يسقط ادعاهما والقول لهما كم . ومراده بالاصابة

بعد . وطؤها قبل الطلاق

(٢) والحلوة في حكم الدخول

أو مسلولاً أو موجوماً^(١) أو عموماً أو لم يبلغ هو أو هي عشر أو مجنونا
أو نائماً أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجها أو كانا مجنونين أو وطئها
فأفضاها أو ظنها سرية أو أجنبية ، وتعود بطلاق ثلاث ، وأدنى ما يكفي
تفسيب الحشفة وإن لم ينزل فإن كان مجبواً قد بقي من ذكره قدر الحشفة
فأكثر فاولجه أحلها والا فلا ، ولا يحلها وطء السيد إن كانت أمة ولا في
نكاح فاسد أو باطل أو بشبهة أو في رده أو ردتها أو في الدبر أو وطئها
قبل اسلام الآخر أو في حيض أو نفاس أو احرام منهما أو من أحدهما
أو صوم فرض منهما أو من أحدهما لا إن وطئها وهي محرمة الوطء
لضيق وقت صلاة أو مريضة تتضرر بوطئه أو في المسجد أو لقبض مهر
وإن كانت أمة فاشتراها مطلقاً لم تحل له^(٢) وإن كانت ذمية فوطئها زوجها
الذي أحلها المطلق المسلم نصاً ، ولو تزوجها وهو عبد فلم يطلقها حتى تعتق
أو يطلقها واحدة ثم عتق فله عليها الثلاث تطليقات ككافر حر طلق
ثنتين ثم استرق ثم تزوجها لا إن عتق بعد علاقه اثنتين ، ولو تزوجها
وهو حر كافر فسبى واسترق ثم أسلها جميعاً لم يملك الا طلاق العبد ،
ولو طلقها في كفره واحدة وراجعها ثم سبى واسترق لم يملك إلا طلقه
ولو عاق طلاقاً ثلاثاً بشرط غير عتقه فوجد الشرط بعد عتقه لزمته

(١) الخصى والمسلول هو من انتزعت خصيتاه . والموجوم هو من دقت خصيتاه
أو عروقهما بين حجرين أو ما يشبه ذلك من غير اخراج لها . والمجنون هو مقطوع الذكر
(٢) لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره عملاً بعموم قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجاً غيره

الثلاث ، وفي تعليقها بعقته تبقى له طلقة ، وإن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم أتته فذكرت أنها نكحت من أصابها وانقضت عدتها منه وكان ذلك ممكناً فله نكاحها إذا غلب على ظنه صدقها أما بأماتها أو بنحبر غيرها ممن يعرف حالها والا فلا ، فلو أنكر الزوج الثاني وطأها وادعته منه فالقول قوله في تنصيف المهر إذا لم يقر بالخلوة بها والقول قولها في إباحتها للاول ، فإن صدقه الاول لم يحل له نكاحها فإن عاد فصدقها أيحت له ، وكذا لو تزوجت حاضراً وفارقها وادعت أصابتها منه وهو منكرها ، ولو جاءت حاكماً وادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها جاز تزويجها وتزوجها إن صدقها وكان الزوج مجهولاً ولم تعيينه وإن لم يثبت أنه طلقها — قال الشيخ كعاملته عبد لم يثبت عقته وقال ونص أحمد أنه إذا كتب إليها أنه طلقها لم تتزوج حتى يثبت الطلاق — وكذلك لو كان للمرأة زوج : أي معروف : فادعت أنه طلقها لم تتزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين ، فإن قالت قد تزوجت من أصابي ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم يجز العقد وإن كان بعده لم يقبل كالوادعي زوجية امرأة فاقرت له بذلك ثم رجعت عن الإقرار ، وإن طلقها رجعيًا وغاب فقضت عدتها وأرادت التزوج فقال لها وكيهه توقفي كيلا يكون راجعك لم يجب عليها التوقف

باب الإيلاء

وهو حلف زوج يمكنه الجماع بالله تعالى أو بصفة من صفاته على

ترك وطء امرأته الممكن جماعها ولو قبل الدخول في قُبْل اِبداء أو يطلق
وأكثر من أربعة أشهر أو ينويها

وهو مُحَرَّم في ظاهر كلامهم لانه يمين على ترك واجب . وكان هو
والظهار طلاقا في الجاهلية ، وله اربعة شروط ^(١) احدها ان يحلف على
ترك الوطء في القبل فان تركه بغير يمين لم يكن موليا ، وان تركه مضرا بها
من غير عذر ضربت له مدته وحكم له بحكمه ، وكذا حكم من ظاهر ولم
يُكْفَرْ وان كان لعذر من مرض أو غيبة أو حبس لم تضرب له مدة ،
وان حلف على ترك الوطء في الدبر او دون الفرج لم يكن موليا ،
وان حلف لا يجامعها الا جماع سوء يريد جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء
الختانين لم يكن موليا ، فان قال اردت وطئا لا يبلغ التقاء الختانين او اراد
به الوطء في الدبر او دون الفرج فقول فان لم يكن له نية او قال والله
لا اجامعك جماع سوء لم يكن موليا

فصل . والالفاظ التي يكون بها موليا ثلاثة اقسام

احدها ما هو صريح في الحكم والباطن كلفظه الصريح او قال
لا ادخلت أو غيبت أو أولجت ذكرى أو حشفتي في فرجك والبركر
خاصة لا اقتضضتك لمن يعرف معناه فلا يدين ولا يقبل له فيه تاويل

(١) واليك بقية الشروط اجمالا ريثما يذكرها بعد كلام طويل : الثاني أن يحلف
بالله تعالى أو بصفة من صفاته : الثالث أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر الخ :
الرابع أن يكون من زوج يمكنه الوطء .

الثاني صريح في الحكم^(١) وهو خمسة عشر لفظا. لا وطئت، لا جامعتك، لا باضعتك، لا بعلتك، لا باشتك، لا غشيتك، لا أفضيت إليك، لا لمستك، لا اقترشتك، لا اقضضتك لمن لا يعرف معناه لا قربتك، لا أصبتك، لا أتيتك، لا مسستك، لا اغتسلت منك، فلو قال اردت غير الوطء دين ولم يقبل في الحكم الثالث ما لا يكون موليا فيها الابالية مما يحتمل الجماع وهو ما عدا هذه الالفاظ كقوله والله لا جمع راسي ورأسك مخدة لا ساقف راسي راسك لا ضاجعتك لا دخلت عليك لا دخلت على لا قربت فراشك لا بت عندك لا سونك لا غيظتك لتطولن غيبي عنك لا مس جلدي جلديك لا اويت معك لانمت عندك، فهذه ان اراد بها الجماع كان موليا والا فلا، ومن هذه الالفاظ ما يفترق إلى نية الجماع والمدة معا. وهو لا سونك لا غيظتك لتطولن غيبي عنك. فلا يكون موليا حتى ينوي ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر، وسائر الالفاظ يكون موليا بنية الجماع فقط، وان قال لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن موليا عكس لا أولجت حشفتي الشرط الثاني أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته وسواء كان في الرضا أو الغضب، فإن حلف بنذر أو عتق أو طلاق أو صدقة مال أو حرج أو ظهار أو تحریم مباح ونحوه فليس بمول، ولو قال ان وطئت فانت زانية أو فله على صوم أمس أو هذا الشهر أو استثنى في اليمين بالله

(١) معنى كونه صريحا في الحكم والباطن أن هذه الصيغة تثبت عليه الإيلاء سواء أرفع أمره إلى الحاكم أم لم يرفع وأما الصريح في الحكم فقط فيقتضى ثبوت الإيلاء عند الحاكم بحسب ويترك الخالف فيما بينه وبين الله إلى ماوى من إيلاء أو عدا

لم يكن موليا ، وإن قال ان وطئتك فله على أن أصلي عشرين ركعة
كان موليا

الشرط الثالث ان يحلف على أكثر من أربعة أشهر أو يعلقه على
شرط يغلب على الظن الا يوجد في أقل منها. مثل والله لا وطئتك حتى ينزل
عيسى أو يخرج الدجال أو الدابة أو غير ذلك من أشراط الساعة أو ما عشت
أو حتى أموت أو حتى تموت أو يموت ولك أو زيد أو حتى يقدم زيد
من مكة. والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر. أو حتى تمرضى أو يمرض زيد أو
الى قيام الساعة أو حتى آتى الهند أو حتى ينزل الثلج فى الصيف ، أو
يعلقه على شرط مستحيل كوالله لا وطئتك حتى تصعدى السماء أو تغلبى
الحجر ذبا أو يشيب الغراب ونحوه أو حتى تحبلى ولم يكن وطئها أو
وطئ. ونيته جبل متجدد أو حتى تحبلى من غيرى فيكون موليا، فإن قال أردت
بتحبلى ترك قصد الحمل فليس بمول^(١) وإن قال والله لا وطئتك مدة
أو ليطولن تركى لجماعك لم يكن موليا حتى ينوى أكثر من أربعة أشهر
وإن قال والله حتى يقدم زيد ونحوه عمالا يغلب على الظن عدمه فى أربعة
أشهر أو فى هذه البلدة أو محفوفة أو منقوشة أو حتى تصومى نفلا أو تقومى أو
يأذن زيد فيموت أو علقه على ما يعلم انه يوجد فى أقل من أربعة أشهر أو
يظن ذلك كذبول بقل وجفاف ثوب ونزول مطر فى أوانه وقدم حج
فى زمانه أو حتى تدخلى النار أو تلبسى هذا الثوب أو حتى انتفل بصوم

(١) اذا قال والله لا أطوك حتى تحبلى ولم يجعل حتى غائبة لم يكن موليا كما قال
المصنف ويكون ذلك مثل قولك والله لأعلم السفينة العلم حتى يطفى به ويزداد شرا

يوم أو حتى اكسوك أو اعطيك مالا أو لا وطئتك الا برضاك أو لا
وطئتك مكرهة أو محزونة فليس بإيلاء، وإن قال حتى تشرب الخمر أو تزن
أو تسقطي ولدك أو تترك صلاة الفرض أو حتى اقتل زيدا ونحوه أو
حتى تسقطي صداقك أو دينك عني أو حتى تكفلي ولدك أو تهيني
دارك أو يبيعني أبوك داره ونحوه قول، وإن وطئتك فعبدي حر عن
ظهارى وكان ظاهر فوطئ. عتق عن الظهار، والا فليس بمول، فلو
وطئ. لم يعتق، ووالله لا وطئتك مريضة فليس بمول إلا ان يكون بها
مرض لا يرجى برؤه أو لا يزول في أربعة أشهر، فإن قاله وهي صحيحة
فرضت مرضا يمكن برؤه في أربعة أشهر لم يصير موليا. وإن لم يرج برؤه
قول، ولا وطئتك حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة فرضا أو لا
وطئتك ليلا أو نهارا فليس بمول، وحتى تغطي ولدى فإن اراد وقت
الغطاء وكانت مدته تزيد على أربعة أشهر قول، وإن اراد فعل الفطام
أو مات الولد قبل مضي الأربعة أشهر فليس بمول ووالله لا وطئتك
طاهرا أو وطئا مباحا قول، وإن قال إن وطئتك فوالله لا وطئتك أو
إن دخلت الدار فوالله لا وطئتك لم يكن موليا حتى يوجد الشرط، ووالله
لا وطئتك في السنة الأمرة أو الأيوما أو لا وطئتك سنة إلا يوما فلا
إيلاء حتى يطاء ويبقى منها فوق ثلثها، ولا وطئتك عاما ثم قال والله
لا وطئتك عاما فأيلاء واحد إلا أن ينوى عاما آخر، ولا وطئتك عاما
ولا وطئتك نصف عام أو لا وطئتك نصف عام ولا وطئتك عاما فأيلاء
واحد، ودخلت القصيرة في الطويلة، وإن نوى بإحدى المديتين غير

الآخرى أو قال لاوطئتك عاما فإذا مضى فوالله لاوطئتك عاما فهما
إيلاآن لايدخل حكم أحدهما في الآخر ، فإذا مضى حكم أحدهما بقي
الآخر ، فإن قال في المحرم والله لاوطئتك هذا العام ثم قال والله لاوطئتك
عاما من رجب الى اثني عشر شهرا أو قال في المحرم والله لاوطئتك
عاما ثم قال في رجب والله لاوطئتك عاما فهما إيلاآن في مدتين بعض
إحداهما داخل في الاخرى ، فإن فاء في رجب أو فيما بعده من بقية العام
الاول حث في اليمين وتلزمه كفارة واحدة وينقطع حكم الایلاءين
وإن فاء قبل رجب أو بعد العام الاول حث في إحدى اليمين فقط ،
وإن فاء في الموضعين حث في اليمين ، وإن حلف على ترك وطئها عاما
ثم كفر يمين قبل الاربعة أشهر انحل الایلاء ولم يوقف بعد الاربعة أشهر
وإن كفر بعدها وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منها إذا مضت
يمينه قبل وقفه ، فإن قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله
لاوطئتك أربعة أشهر فهو حالف على ترك الوطء وليس بمول لكن
له حكم المولى لما بان من قصده من الاضرار بها — قال في الفصول وهو
الاشبه بمذهبنا — ولأنه لو ترك الوطء مضرا بها من غير يمين ضربت له مدة
الایلاء فكذا مع اليمين وقصد الاضرار ، وكذلك في كل مدتين متواليتين
يزيد مجموعهما على أربعة أشهر كثلاثة اشهر وثلاثة أو ثلاثة وشهرين ،
وان قال والله لا كلتلك أو لا كلتلك سنة لم يكن موليا لأنه يمكنه
وطؤها ولا يكلمها .

فصل . وإن قال والله لاوطئتك ان شئت فشامت ولو تراخيا

قول، ولا وطئتك الا أن تشائي أو يشأ أبوك أو الا باختيارك أو الا ان تختارى فليس بمول، ولا وطئت واحدة منكن قول منهن فيحدث بوطه واحدة وتحل يمينه الا ان يريد واحدة بعينها فيكون موليا منها وحدها، وان اراد واحدة مبهمه اخرجت بقرعة لا بتعيينه، ولا وطئت كل واحدة منكن قول من جميعهن في الحال وتحل يمينه بوطه واحدة ولا يقبل قوله نويت واحدة منهن معينه أو مبهمه ولا أطوكن لم يصر موليا حتى يطأ ثلاثا فيصير موليا من الرابعة، وان مات بعضهن أو طلقها انحلت يمينه وزال حكم الايلاء، فان راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينوتها عاد حكم يمينه، وان آلى من واحدة ثم قال للآخرى شركتك معها لم يصر موليا من الثانية

ويصح الايلاء بكل لغة من يحسن العربية ومن لا يحسنها، فان آلى بلغة لا يعرفها لم يكن موليا ولو نوى موجبها عند أهلها، فان اختلف الزوجان في معرفة ذلك فقوله اذا كان متكلما بغير لسانه، فان آلى بلغته وقال جرى على لسانى من غير قصد لم يقبل فى الحكم، وان آلى من الرجعية صح.

وابتداء المدة من حين آلى ولا يصح الايلاء من الرتقاء والقرناء
الشرط الرابع: — ان يكون من زوج يمكنه الوطء مسلما كان أو كافرا
حرا أو عبدا سليما أو خصيا أو مريضا رجى برؤه، فلا يصح ايلاء الصبي غير
المميز ولا المجنون ولا العاجز عن الوطء بحج كامل أو شلل، ولو آلى ثم
جب بطل إيلآؤه، ويصح ايلاء السكران والمميز كطلاقهما، ولا يشترط

في صحة الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار بالطلاق ، والا يلاء والظهار
وسائر الأيمان في الغضب والرضا سواء ، ومدة الايلاء في الاحرار
والرقى سواء ، واذا أسلم الذمى لم ينقطع حكم الايلاء ، ولا حق لسيد الأمة
في طلب الفية والعفو عنها ، بل له ، ولو حلف ألا يطاء أمته أو أجنبية
مطلقا أو ان تزوجها لم يكن موليا وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة
مسلة أو كافرة عاقلة أو مجنونة صغيرة أو كبيرة ، وتطالب غير مكلفة
إذا كلفت

فصل . واذا صح الايلاء ضربت له مدة أربعة أشهر
ولا يطالب بالوطء فيهن ، وابتداء المدة من حين اليمين ولا تفتقر الى ضرب
حاكم كمدة العدة ، فاذا مضت ولم يطاء ولم تعفه ورافعه الى الحاكم أمره
بالفية . وهى الجماع . فان أبى أمره الحاكم بالطلاق فان لم يطلق طلق الحاكم
عليه كما يأتى فى آخر الباب ، ولا تطلق بمجرد مضى المدة ، فان كان به
عذر فى المدة يمنع الوطء ولو طارثا بعد يمينه كحبسه واحرامه ونحوه
احتسب عليه بمدته ، وان كان المانع من جهتها كصغرها ومرضها
أو حبسها وصيامها واعتكافها الفرضين واحرامها ونفاسها وغيبتها
ونشوزها وجنونها ونحوه وكان موجودا حال الايلاء فابتداء المدة من حين
زواله ، وان كان طارثا فى اثنتى المدة استؤنفت من وقت زواله
إن كان قد بقي منها أكثر من أربعة أشهر والا سقط حكم الايلاء
ولا تبني على ماضى كمدة الشهرين فى صبرم الكفارة لا الحيض فانه
يحتسب عليه مدته وقت الايلاء ولا يقطع مدته إن طرأ ، وان آلى فى

الردة فابتداء المدة من حين رجوع المرتد منهما الى الاسلام ، فان طرأت
الردة في أثناء المدة انقطعت وحرم الوطء . فاذا عاد الى الاسلام استؤنفت
المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدهما وكذلك إن أسلم أحد
الزوجين الكافرين ، وإن طلقها في أثناء المدة أو انقضت عدة الرجعية
انقطعت المدة ، فإن عاد فتزوجها وقد بقي من المدة أكثر من أربعة
اشهر عاد حكمه ، وإن كان الطلاق رجعياً ولم تنقض المدة بنت ، فإن
راجعها بنت أيضاً ، وإن آلى من زوجته الامة ثم اشتراها ثم أعقبتها
وتزوجها أو كان المولى عبداً فاشتريته امرأته ثم أعقته ثم تزوجته عاد
الايلاء ، وإن انقضت المدة وبها عذر يمنع الوطء لم تملك طلب الفيتة ولا
المطالبة بالطلاق و تاخر المطالبة إلى حين زواله ، وإن كان العذر به وهو
مما يعجز به عن الوطء من مرض أو حبس يعذر فيه أو غير ذلك فإنه يعفى
بلسانه في الحال فيقول متى قدرت جامعتك ، وإن كان محبوساً بحق يمكنه
أداؤه طوب بالفتة لانه قادر عليها بأداء ما عليه ، فإن لم يفعل أمر بالطلاق
. وإن كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظلماً أمر بفيتة المعذور ،
ومتى زال عذره وقدر على الفيتة وطوب بها لزمه ان حل الوطء فإن
لم يفعل أمر بالطلاق ، وإن كان غائباً لا يمكنه القدوم لخوف أو نحوه
فأف فية المعذور ، وإن أمكنها القدوم فلها ان توكل من يطالبه بالمسير اليها
أو حملها اليه أو الطلاق ، وإن كان مظاهراً لم يؤمر بالوطء ويقال له أما أن تكفر
. وأما ان تطلق ، فإن طلب الامهال ليطلب رقبة يعتقها أو طعاماً يشتريه
. أمهل ثلاثة ايام ، وإن علم انه قادر على التكفير في الحال وإنما قصده

المدافعة لم يمهل، وإن كان فرضه الصيام لم يمهل حتى يصوم بل يطلق، وإن كان قد بقي عليه من الصيام مدة يسيرة أمهل فيها، وإن وطئها في الفرج وطأ محرماً مثل أن يطأ في الحيض أو النفاس أو الإحرام أو صيام فرض من أحدهما أو مظاهرها فقد فاء إليها وعصى بذلك فأنحل الأيلاء لأن وطئها دون الفرج أو في الدبر، وإن أراد الوطء حال الإحرام أو الصيام الفرض أو قبل تغييره للظهار فنقضه لم يسقط حقه كما لو منعه في الحيض: وليس على من قال بلسانه كفارة ولا حنث، وإن كان مغلوباً على عقله مجنون أو غمماً لم يطالب حتى يزول ذلك، وإن قال أمهلوني حتى أقضي صلاتي أو اتغدى أو حتى ينضم الطعام أو حتى أنام فأننا ناعس أو حتى أفطر من صومي أو أرجع إلى بيتي أمهل بقدر الحاجة فقط، فإن كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة فليس لها المطالبة ولا لوليها فإن كانتا بمن لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه بالمدة، فإن كان وطؤهما ممكنًا فافقت المجنونة وبلغت الصغيرة قبل انقضائها فلهما المطالبة، فإن لم يبق له عذر وطلبت الفیئة فجاءه انحلت يمينه ولم يخرج من الفیئة، ولو علق طلاقاً ثلاثاً بوطنها أمر بالطلاق وحرم الوطء، فإن أوج فعليه النزاع حين يوجب الحشفة ولا حد ولا مهر، ومتى لم الأيلاج ولمس لحقه نسبه ووجب المهر ولا حد، وإن نزع ثم أوج فإن جهلاً التحريم فالمهر والنسب لاحق به ولا حد، والعكس فعكسه، وإن عليه وحده لزمه المهر والحد ولا نسب، وإن علمته وحدها فالحد عليها والنسب لاحق ولا مهر وكذا إن تزوجت في عدتها، ولو علق طلاق غير مدخول بها

بوطئها فوطئها وقع رجعيا ، وادنى ما يكفى من ذلك تغيب الحشفة أو قدرها
 فى الفرج ولو من مكره وناس وجاهل ونائم اذا استدخلت ذكره
 ومجنون ولا كفارة عليه فيهن ، وان لم يف واعفته المرأة سقط حقها
 كعفوها بعد مدة الفیئة وان لم تعفه أمر بالطلاق فان طلق واحدة فله
 رجعتها سواء اوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه ، فان لم يطلق ولم يطأ
 أو امتنع المذکور من الفیئة بلسانه طلق الحاكم عليه ، وليس للحاكم ان
 يامر بالطلاق ولا ان يطلق عليه الا ان تطلب المرأة ذلك ، فان طلق عليه
 واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو فسخ صَحَّ والخيرة فى ذلك للحاكم ، وان
 قال فرقت بينهما فهو فسخ ، وان ادعى ان المدة ما انقضت وادعت
 مضيا فقله مع يمينه ، وان ادعى انه وطئها فانكرته وكانت ثيبا فقله
 مع يمينه ، ولا يقضى فيه بالنكول نصا ، وان كانت بكرا أو اختلعا فى
 الاصابة وادعت انها عذراء فشهدت امرأة بثبوتها فقله ، فان لم يشهد
 لها احد بزوال البكارة فقله

كتاب الظهار

وهو محرم ، وهو أن يشبه امرأته أو عضوا منها بظهر من تحرم عليه على
 التأيد أو الى أمد ، أو بها ولو بغير العرية ولو اعتقد الحل كجوسى أو
 بعضومنها أو بذکر أو عضومنه كانت كظهر امی او انت على كظهر امی
 أو بطن أو كبد أو رأس امی أو اختی أو كوجه حماى ونحوه أو يقول

ظهرك او يدك او رأسك او جلتك او فرجك على كظهر امي او كيد
 اختي او عمتي او خالتي من نسب او رضاع. وان قال كشعر امي أو
 كسنها او ظفرها أو شبه شيئا من ذلك من امرأته بامه او بعضو من
 اعضائها او قال بروح امي او عرقها او ريقها او دمعها او دمها او قال
 وجهي من وجهك حرام فليس بظهار، وان قال انا مظاهر او على
 الظهار او على الحرام او الحرام لي لازم فلعو ومع نية او قرينة ظهار،
 وكذا انا عليك سرام او كظهر رجل، ويكره ان يسمى الرجل امرأته
 بمن تحرم عليه كقوله لها يا اختي يا بنتي ونحوه ولا يثبت به حكم الظهار
 لأنه مانواه به، وان قال انت عندى او منى او انت على كامي كان مظاهرا
 وان قال اردت كامي في الكرامة قبل حكما، وانت كظهر امي طالق
 وقع الظهار والطلاق معا، وانت طالق كظهر امي طلقت ولم يكن ظهارا
 الا ان ينويه، فان نواه وكان الطلاق باثنا فكالظهار من الاجنية لانه اتى
 به بعد بينوتها كالطلاق، وان كان رجعا كان ظهارا صحيحا، وانت امي
 او كامي او مثل امي او امرأتى امي ليس بظهار الا ان ينويه او يقرن به
 ما يدل على ارادته، وان قال امي امرأتى او مثل امرأتى لم يكن مظاهرا،
 وانت على كظهر ابى او كظهر غيره من الرجال او كظهرا جنية او
 اخت زوجتى او عمتها او خالتها ونحوه ظهار، وانت على كظهر البهيمة
 او انت حرام ان شاء الله فلا ظهار، وانت على حرام ظهار اولونوى
 طلاقا أو يمينا، وان قال ذلك لمحرمه عليه بحيض أو نحوه ونوى الظهار
 فظهار، وان نوى انها محرمة عليه لئلك او اطلق فليس بظهار، وان قال

الحل على حرام او ما أحل الله لى أو ما أنقلب اليه حرام فظاهر ، وان صرح بتحريم المرأة أو نواها كقوله ما أحل الله على حرام من أهل ومال فهو أكد ، وتجزيه كفارة الظهار لتحريم المرأة والمال ، وانت على كظهر اى حرام او انت على حرام كظهر اى حرام

فصل . ويصح من كل زوج يصح طلاقه ، فيصح ظهار الصبي المميز . — وقال الموفق : الأقوى عندى انه لا يصح من الصبي ظهار ولا ايلاء . — ويصح من الذمى بجزاء صيد ويكفر بغير صوم ، ويصح من السكران بناء على طلاقه ، ومن العبد ويأتى حكم تكفيره ، ويصح ممن يخنق فى الأحيان فى إفاقة كطلاقه ، ولا يصح ظهار الطفل والمكره والزائل العقل بمنون او اغماء او نوم او غيره ، . يصح من كل زوجة لعموم الآية ولانها زوجة يصح طلاقها ، فاذا ظاهر من أمته او ام ولده او قال لها انت على حرام فعليه كفارة يمين ، وان قالت لزوجها انت على كظهر أبى أو قالت انت تزوجت فلانا فهو على كظهر أبى فليس بظهار وعليها كفارته لا تجب عليها حتى يطاها مطاوعة ويجب عليها تمكينه قبلها ، وان قال لاجنية أنت على كظهر اى او ان تزوجتك فانت على كظهر اى لم يطاها تمن تزوجها حتى يكفر كفارة الظهار ، وكذا ان قال كل النساء أو كل امرأة تزوجها على كظهر اى فان تزوج نساء وأراد العود فعليه كفارة واحدة وسواء تزوجهن فى عقد أو عقود ، فان قال لاجنية انت على كظهر اى وقال أردت انها مثلها فى التحريم دين ولم يقبل فى الحكم ، وان قال لها انت على حرام واراد فى كل حال

فظهاره ، وإن أراد في تلك الحال أو أطلق فلا . ولو ظاهر من إحدى زوجتيه . ثم قال للأخرى أشركتك معها وأنت مثلها فصريح في حق الثانية أيضا . ويصح الظهار معجلا ومعلقا بشرط نحو أن دخلت الدار فانت على كظهر أمي أو أن شاء زيد فتى شاء زيد أو دخلت الدار صار مظاهرا ، ومطلقا ومؤقتا نحو أنت على كظهر أمي شهرا أو شهر رمضان فإذا مضى الوقت زال الظهار وحلت بلا كفارة ولا يكون عائدا إلا بالوطء في المدة ، وأنت على كظهر أمي إن شاء الله أو ما أحل الله على حرام إن شاء الله أو أنت على حرام إن شاء الله أو إن شاء الله وشاء زيد فشاء زيد وأنت إن شاء الله حرام ونحوه لا ينعقد ظهاره ، وأنت على حرام والله لا وكتك إن شاء الله عاد الاستثناء اليهما إلا أن يريد أحدهما

فصل . ويحرم على مظاهر ومظاهر منها الوطء والاستمتاع منهما بما دون الفرج قبل التكفير ، ومن مات منهما ورثه الآخر ، وتجب الكفارة بالعود — وهو الوطء في الفرج — وذلك أنها شرط لحل الوطء فيؤمر بها من اراده ليستحلها بها ، وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سببها كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب ، ولو مات أحدهما أو طلقها قبل الوطء فلا كفارة ، فإن عاد فتزوجها لم يطأها حتى يكفر ، وإن وطئ قبل التكفير أثم مكلف واستقرت عليه الكفارة ولو مجنونا وتحريمها باق عليه حتى يكفر وتجزئه كفارة واحدة ، وإن ظاهر من أمراته الأمة ثم اشتراها لم تحل له حتى يكفر ، فإن أعتقها عن كفارته صح ، فإن تزوجها

بعد ذلك حلت له بلا كفارة، فان اعتقها في غير الكفارة ثم تزوجها لم تحل له حتى يكفر، وان كرر الظهار قبل التكفير فكفارة واحدة في مجلس كان أو مجالس نوى التأكيد والافهام أو لم ينو، وان ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فكفارة ثانية، وان ظاهر من نسائه بكلمة واحدة بان قال أنتن على كظهر أمي فكفارة واحدة وإن كان بكلمات بأن قال لكل واحدة أنت على كظهر أمي فلكل واحدة كفارة

فصل . في كفارة الظهار وغيرها

فكفارة الظهار على الترتيب . فيجب تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، وكفارة الوطء في نهار رمضان مثلها وكفارة القتل مثلها لكن لإطعام فيها . والاعتبار في الكفارات بحالة الوجوب كالحديث^(١) وإمكان الاداء مبني على زكاة فأن وجبت وهو موسر ثم أعسر لم يجزئه إلا العتق . وإن وجبت وهو معسر ثم أيسر أو وهو عبد ثم عتق لم يلزمه العتق، وله الانتقال إليه إن شاء، ووقت الوجوب من وقت العود لا وقت المظاهرة، ووقته في البين من الحنث لا وقت البين، وفي القتل زمن الزهوق لازمن الجرح، فان شرع في الصوم ثم قدر على العتق لم يلزمه الانتقال إليه وله

(١) يريد أن الوجوب يتعلق بما يقدر عليه المظاهر وقت استقرارها من عتق ثم صيام ثم إطعام . فإذا وجب عليه واحد منها تم بجزءه فليس له العود إلى ما هو أقل منه بل ينظر إلى وقت القدرة، فظهر لك أن الترتيب في نفس الوجوب لا في الإخراج . وأمثلة المصنف توضح لك هذا

ان ينتقل اليه أو إلى الاطعام والكسوة في كفارة اليمين ، وان كفر
الذي بالعتق لم يجزئه إلا رقبة مؤمنة . فان كانت في ملكه أو ورثها
أجزأت عنه وإلا فلا سبيل له إلى شراء رقبة مؤمنة . ويتعين تكفيره
بالاطعام إلا أن يقول لمسلم اعتق عبدك عني وعلى ثمنه فيصح . وان أسلم
قبل التكفير بالاطعام فكالعبد يعتق قبل التكفير بالصيام ^(١) وإن ظاهر
وهو مسلم ثم ارتد وصام في رده عن كفارته لم يصح ، وإن كفر بعتق
أو إطعام لم يجزئه نسا

فصل . فن ملك رقبة أو أمكنه تحصيلها بما هو فاضل عن كفايته
وكفاية من يموته على الدوام وغيرها من حوائجه الأصلية ورأس ماله
كذلك ووفاء دينه ولو لم يكن مطالباً به بثمن مثلاً لزمه العتق وليس له
الانتقال إلى الصوم إذا كان حراً مسلماً ، ولو كان له عبد اشتبه بعبد غيره
أمكنه العتق بأن يعتق الرقبة التي في ملكه ثم يقرع بين الرقاب فيعتق
من وقعت عليه القرعة ، ومن له خادم يحتاج إلى خدمته أما لكبر أو
مرض أو زمانة أو عظم خلق ونحوه مما يعجز عن خدمة نفسه أو
يكون ممن لا يخدم نفسه عادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته أو لهدار
يسكنها أو دابة يحتاج إلى ركوبها أو الحمل عليها أو كتب علم يحتاجها
أو ثياب يتجمل بها إذا كان صالحاً لمثله أو لم يجد رقبة إلا بزيادة عن ثمن

(١) مراده أن الاطعام هو الذي استقر في ذمته حين وجوب الكفارة .

فأسلامه لا يغير ذلك الواجب كما أن العبد لا يبدل عن الصيام إلى العتق حيث لم يجب
عليه في أول أمره

مثلاً تجحف به لم يلزمه العتق . وان كانت لا تجحف به لزمه . وان وجد
 منها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها ، وان كان له مال يحتاجه لا كل
 الطَّيِّب ولبس الناعم وهو من اهله لزمه شراؤها ، وان كان له خادم يخدم
 امرأته وهو ممن عليه اخداؤها أو كان له رقيق يتقوت باخراجهم أو عقار
 يحتاج الى غلته أو عرض للتجارة ولا يستغنى عن ربحه في مؤنته لم يلزم
 العتق ، وان استغنى عن شيء من ذلك بما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه
 فلو كان له خادم يمكن بيعه ويشتري به رقتين يستغنى بخدمة احدهما
 ويعتق الأخرى لزمه ذلك ، وكذا لو كان له ثياب فاخرة تزيد على ملابس
 مثله يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة يعتقها أو لئدار يمكنه
 بيعها وشراء ما يكفيه لسكنى مثله ورقبة أو صنعة يفضل منها عن
 كفايته ما يمكنه به شراء رقبة : ويراعى في ذلك الكفاية التي يحرم معها
 اخذ الزكاة لزمه ، ويستثنى من ذلك لو كان له سرية لم يلزمه اعتاقها
 وان أمكنه بيعها أو شراء رقبة أخرى ورقبة يعتقها لم يلزمه ذلك ، وان
 وجد رقبة بضمن مثلاً الا انها رفيعة يمكن ان يشتري بضمنها رقبا من
 غير جنسها لزمه شراؤها ، وان وهبت له رقبة لم يلزمه قبولها . وان كان
 ماله غائباً وامكنه شراؤها بنسيئة او كان ماله ديناً مرجو الوفاء لزمه ذلك
 فان لم تُبَّع بالنسيئة جاز الصوم ولو في غير كفارة الظهار

فصل . ولا يجوز في جميع الكفارات ونذر العتق المطلق الا
 رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل صررايينا كالعمى وقطع
 اليدين أو احدهما أو الرجلين أو احدهما أو أشل شيء من ذلك أو قطع

ابهام اليد أو قطع أئمة منه أو أئمتين من غيره كقطع الكل أو قطع مبابتها أو الوسطى أو قطع الخنصر والبنصر من يد واحدة. وقطع أئمة واحدة من غير الابهام ولومن الأصابع الأربع لا يمنع الاجزاء، ويجزى من قطعت خنصره أو بنصره أو قطعت احدهما من يد والآخرى من اليد الأخرى، ومن قطعت أصابع قدمه كلها والأعرج يسيرا ومن يخنق في الاحيان والرتقاء والكبيرة التي تقدر على العمل والامة المزوجه والحيلي وله استثناء حملها. والمدير وولد الزنا والصغير حيث كان محكوماً باسلامه والاعرج. والمؤجر والمرهون. ولو كان الراهن معسرا. والخصى ولو مجبوا. والاقرع. والابخر. والابرص. وأصم غير أخرس. والجاني ولو قتل في الجناية. واللاحق: وهو الذى يعمل القبيح والخطأ على بصيرة لقلة مبالاته بما يعقبه من المضار: ويجزى مقطوع الانف والاذنين ومن ذهب شمه، ولا يجزى مريض مأبوس من برئه كمرض السل ولا النحيف العاجز عن العمل، وان كان يتمكن من العمل أجزأ كريض يرجى برؤه كمن به حمى ونحوه، ولا يجزى جنين وان ولد حيا ولا زمن ولا مقعد ولا غائب لا يعلم خبره فان اعتقه ثم تبين انه حى أجزأ. ولا مجنون مطبق ولا أخرس لا تفهم اشارته، فان فهمت وفهم إشارة غيره أجزأ. ولا أخرس أصم ولو فهمت اشارته. ولا من علق عتقه بصفة عند وجودها. فان علق عتقه للكفارة أو أعتقه قبل وجود الصفة أجزأ. ولا من يعتق عليه بالقرابة ولا من اشتراه بشرط العتق، ولو قال له رجل اعتق عبدك عن كفارتك ولك

عشرة دنائير ففعل لم يجزئه عن الكفارة وولاؤه له ، فان رد العشرة بعد العتق على باذله ليكون العتق عن الكفارة لم يجز عنها ، وان قصد العتق عن الكفارة وحدها وعزم على رد العشرة أو رد العشرة قبل العتق واعتقه عن كفارته أجزأه ، وان اشترى عبدا ينوي اعتاقه عن كفارته فوجد به عيبا لا يمنع الاجزاء في الكفارة فاخذ أرشه ثم أعتقه عن كفارته أجزأه وكان الارش له ، فان أعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر على العيب فاخذ أرشه فهو له أيضا ، ولا تجزى أم ولد ولا ولدها الذي ولدته بعد كونها أم ولد . ولا مكاتب أدى من كتابته شيئا ولا منصوب . ولا من أوصى بخدمته أبدا ، ولو أعتق عن كفارته عبدا لا يجزى في الكفارة نقد عتقه ولا يجزى عنها ، ومن أعتق غيره عنه عبدا بغير أمره لم يعتق عن المعتق عنه إذا كان حيا وولاؤه لمعتقه ولا يجزى عن كفارته ، وان نوى ذلك ، وكذا من كفر عنه غيره بالاطعام ، فاما الصيام فلا يصح أن ينوب عنه ولو بآذنه ، وان اعتقه عنه بأمره ولو لم يجعل له عوضا صح العتق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأجزأ عن كفارته ، فان كان المعتق عنه ميتا وكان قد أوصى بالعتق صح ، وان لم يوص فاعتق عنه أجنبي لم يصح ، وان أعتق عنه وارثه ولم يكن عليه واجب لم يصح عنه ووقع عن المعتق ، وان كان عليه عتق واجب صح ، فان كان عليه كفارة يمين فاطعم عنه أو كسا جاز ، وان أعتق عنه فقيه وجهان ولو قال من عليه الكفارة أطعم أو اكس عن كفارتي صح ضمن له عوضا أولا ، ولو ملك نصف عبد فاعتقه عن كفارته وهو معسر ^(١) ثم

(١) يريد وهو معسر بقيمة نصيب شريكه فان العتق لا يتجاوز ملكه كما هو معلوم

اشترى بآقيه فاعتقه كله عن كفارته وهو معسر^(١) سرى إلى نصيب شريكه ، عتق ولم يجزئه عن كفارته وأجزأه عتق نصيبه^(٢) فإن أعتق نصفاً آخر أجزأه كمن أعتق نصفى عشرين أو نصفى أمتين أو نصف أمة ونصف عبد ، فإن كان العبد كله له فاعتق جزءاً منه معينا أو مشاعاً عتق جميعه فإن نوى به الكفارة أجزأ عنه وإن نوى اعتاق الجزء الذى باشره بالاعتاق عن الكفارة دون بقيته لم يحتسب له إلا بما نوى

فصل . فمن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين حرّاً كان أو عبداً فلا يجوز أن يفطر فيهما ولا أن يصوم فيهما عن غير الكفارة ولا تجب نية التابع ويكفى فعله وكالتابعة بين الركعات ، وإن تخلل صومهما صوم رمضان أو فطر واجب كفطر العيدين وأيام التشريق أو حيض أو نفاس أو جنون أو اغماء أو لمرض : ولو غير مخوف . ولسفر مبيحين الفطر أو فطر الحامل والمرضع لخوفهما على أنفسهما أو ولديهما أو لا كراه أو نسيان أو لخطأ لا لجهل : كمن أكل يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع . أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب

(١) حملة وهو معسر : الثانية ، حال من قوله عن كفارته يعنى عن كفارته التى وجبت عليه فى حالة الاعسار . وليست حالاً من قوله سابقاً تم اشترى الخ كما قد يتوهم لئلا يضطرب المعنى : وعليه فالمراد أنه حينما اشترى الباقي ضم الى عتق النصف الأول عتق الثانى عن تلك الكفارة التى لزمته معسراً

(٢) كأنه يريد التخصيص على أن العتق سرى من النصف الأول الى الثانى بمجرد شرائه ومن غير احتياج منه الى قصد وعلى ذلك فعتقه للنصف الثانى غير مجزئ فى بقية الكفارة لأنه لم يصادف ملكاً بآقيه والله أعلم ،

أو وطئ غير المظاهر منها ليلا ولو عمدا أو نهارا ناسيا للصوم. أو لعذر يبيح الفطر أو في أثناء الاطعام أو العتق. أو أصاب المظاهر منها في أثناء الاطعام أو العتق لم ينقطع التابع^(١) وإن أفطريظن أنه قد أتم الشهرين فإن بخلافه أو ظن أن الواجب شهر واحد أو ناسيا لوجوب التابع أو أفطر لغير عذر أو صام تطوعا أو قضاء أو عن نذر أو كفارة أخرى أو أصاب المظاهر منها ليلا أو نهارا ولوناسيا^(٢) أو مع عذر يبيح الفطر انقطع ويقع صومه عما نواه^(٣) وإن لمس المظاهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التابع والافلا، وحيث انقطع التابع لزمه الاستئناف، فإن كان عليه نذر صوم غير معين آخره إلى فراغه من الكفارة، وإن كان معينا آخر الكفارة عنه أو قدمها عليه إن أمكن، وإن كان أياما من كل شهر كيوم خميس أو أيام البيض قدم الكفارة عليه وقضاه بعدها، ويجوز أن يبتدىء صوم الشهرين من أول شهر ومن أثنائه فإن الشهر اسم لما بين الهلالين ولثلاثين يوما، فإن بدأ من أول شهر فصام شهرين بالآهلة أجزأه وإن كانا ناقصين أو أحدهما، وإن بدأ من أثناء شهر وصام ستين يوما أو صام شهرا بالهلال وشهرا بالعند كن

(١) دلم ينقطع، جواب أن الشرطية المتقدمة في قوله: وإن تغلل صومها الخ والمعنى أن فعل شيء مما ذكر لا يحيط ماضى من الصوم كما أن إصابة المظاهر منها لا تبطل ماضى من الاطعام أو العتق إذا كانت الكفارة بواحد منها

(٢) ذكر النسيان فيما يقطع التابع يتعارض مع ذكره فيما لا يقطعه كما تقدم والظاهر ترجيح عدم ذكره لأنه معفو عنه

(٣) يريد صومه الذي أتى به التطوع أو خلافه بين أيام الكفارة

صام خمسة عشر من المحرم وصفر وخمسة عشر من ربيع أجزاء وان كان صفر ناقصا ، وإن نوى صوم رمضان عن الكفارة لم يجزئه عن واحد منهما وانقطع التابع حاضرا كان أو مسافرا

فصل . فإن لم يستطع الصوم لكبرا أو مرضا ولورجى زواله أو لخوف زيادته أو تطاوله أو لشق فلا يصير فيه عن جماع الزوجة إذا لم يقدر على غيرها أو لضعف عن معيشته لزمه إطعام ستين مسكينا مسلما حرا أو مكاتبا ذكرا كان أو أنثى كبيرا كان أو صغيرا ولو لم يأكل الطعام ولو مجنونا وبقبض لهما وليهما ، ويجوز دفعها إلى مكاتبه وإلى من يعطى من زكاة الحاجة ، ولا يجوز دفعها إلى كافر ولا إلى قن ولا إلى من تلزمه مؤنته ، ويجوز إلى من ظاهره الفقر أو المسكنة فإن بان غنيا أجزاء لا إن بان كافرا أو قنا ، وإن ردها على مسكين واحد ستين يوما لم يجزئه إلا ألا يجد غيره فيجزيه ^(١) وإن دفع إلى مسكين في يوم واحد من كفارتين أجزاء كما لو كان الدافع اثنين ، ولو دفع ستين مدا إلى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة كل مسكين مدان أجزاء ثلاثون ويطعم ثلاثين آخرين ، فإن دفع الستين من كفارتين أجزاء عن كل كفارة ثلاثون ، والمخرج في الكفارة ما يجزى في الفطرة فإن كان قوت بلده غير ذلك كالذرة والدخن والأرز لم يجز إخراجه ، وإخراج الحب أفضل فإن أخرج دقيقا جاز لكن

(١) لا يجزى دفعها إلى مسكين في ستين يوما لقوله تعالى (إطعام ستين مسكينا) إلا إذا عدم غيره فيجزى ترديدها عليه للعذر ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها

يزيد على المد قدرا يبلغ المد حبا أو يخرج به بالوزن رطلا وثلاثا ، ولا يجوز لإخراجه خبز -وعنه واختاره جمع أجزاء الخبز - ولا يجوز من البر أقل من مد ومن التمر والشعير والزبيب والاقط أقل من مدين ولأمن خبز البر أقل من رطلين بالعراقي ولا من خبز الشعير أقل من أربعة أرتال إلا أن يعلم أنه مد من البر أو مدان من الشعير ، فإذا أخذ من دقيق البر ثلاثة عشر رطلا وثلاثا أو من الشعير مثليه فخبز وقسم على عشرة مساكين في كفارة اليمين أجزا ولو لم يبلغ خبز البر عشرين رطلا ولا خبز الشعير أربعين رطلا وكذا في سائر الكفارات ويستحب إخراج آدم مع المجزئ ولا يجوز إخراج القيمة ، ويجب أن يملك المسكين القدر الواجب من الكفارة ، فإن غدى المساكين أو عشاءم ولو بمدا فكثر لكل واحد لم يجزئهم وإن قدم لهم ستين مدا وقال ينسكم بالسوية فقبلوها أجزاء ، ولا يجب التابع في إطعام الكفارة فصل . ولا يجوز إطعام وعتق وصوم الابنية : بأن ينويه عن الكفارة مع التكفير أو قبله بيسير : ونية الصوم واجبة كل ليلة ولا يجوز فيهن نية التقرب فقط ، فإن كانت عليه كفارة واحدة فنوى عن كفارتين أجزاء ، وإن كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببها ولا تتداخل ^(١) فلو كان مظاهرا من أربع نسائه فاعتق عبدا عن ظهاره أجزاء عن أحدها وحلت له واحدة غير معينة فتخرج بقرعة . فإن كان الظهار من ثلاث نسوة فاعتق عن أحدها وصام عن

(١) بخلاف كفارة اليمين فإنها تتداخل إذا تعدد الخنث ولم يكن أخرجه

أخرى ومرض فاطم عن أخرى اجزأه وحل له الجميع من غير قرعة ولا تعيين، وإن كانت من اجناس كظهار وقتل وجماع في رمضان ويمين لم يجب تعيين السبب أيضا ولا تتداخل، فلو كانت عليه كفارة واحدة نسي سببها اجزأته كفارة واحدة، وإن كانت كفارتان من ظهار أو من ظهار وقتل فقال اعتقت هذا عن هذه، وهذا عن هذه أو هذا عن إحدى الكفارتين وهذا عن الأخرى من غير تعيين أو اعتقهما عن الكفارتين أو اعتقت كل واحد منهما عنهما جميعا اجزأه، ولا يجزى تقديم كفارة قبل سببها، فلا يجزى كفارة الظهار قبل ولا كفارة اليمين عليها ولا كفارة القتل قبل الجرح، فلو قال لعبده أنت حر الساعة إن تظهرت عتق ولم يجزئه عن ظهاره إن تظهر، ولو قال إن دخلت الدار فانت على كظهر امي لم يجز التكفير قبل الدخول، ولو قال لعبده إن تظهرت فانت حر عن ظهاري ثم تظهر عتق العبد ولم يجزئه عن الكفارة فإن لم يجد ما يطعم لم تسقط وتبقى في ذمته وتقدم في باب ما يفسد الصوم، بعض ذلك وحكم أكله

كتاب اللعان وما يلحق من النسب

وهو شرعا شهادات مؤكداً بآيمان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعزير في جانبه أو حد زنا في جانبها إذا قذف الرجل زوجته بالزنا في طهر أصابها فيه أولاً في قبل أو

دبر كما يأتى ولم تصدقه ولم يأت بالبينة لزمه ما يلزم بقذف أجنبية من حد أو تعزير وحكم بفسقه وردت شهادته ، فإن لاعن ولو وحده سقط عنه وله اسقاط بعضه أيضا باللعان ولو بقى منه سوط . ويسقط الحد والباقي منه أيضا بتصديقها ، وله إقامة البينة بعد اللعان ونفى الولد وثبت موجبها ، وصفته أن يقول الزوج بحضرة حاكم أو نائبه — وكذا لو حكما رجلا اهلا للحكم ويأتى فى القضاء — أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رमित به امرأتى هذه من الزنا مشيرا اليها ولا يحتاج مع حضورها والاشارة اليها الى تسميتها ونسبها كما لا يحتاج الى ذلك فى سائر العقود ، وان لم تكن حاضرة سماها ونسبها حتى يكمل ذلك أربع مرات ، ولا يشترط حضورهما معا بل لو كان أحدهما غائبا عن صاحبه مثل ان لاعن الرجل فى المسجد والمرأة على بابه لعذر جاز . ثم يقول فى الخامسة : وأن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رमितها به من الزنا ثم تقول هى اشهد بالله ان زوجى هذا لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وتشير اليه ان كان حاضرا ، وان كان غائبا سمته ونسبته واذا كملت أربع مرات تقول فى الخامسة : وأن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فقط . وتزيد استحبابا فيما رمانى به من الزنا ، فان نقص أحدهما من الألفاظ الخمسة شيئا أو بدأت باللعان قبله أو تلاعنا بغير حضرة حاكم أو أبدل أحدهما لفظة أشهد باقسم أو أحلف أو وألى أو لفظة اللعنة بالابعاد أو أبدلها بالغضب أو أبدلت لفظة الغضب بالسخط أو قدمت الغضب أو أبدلته باللعنة أو قدم اللعنة أو أتى به أحدهما

قبل القائه عليه أو علقه بشرط أو لم يوال بين الكلمات عرفاً أو أتى به
بغير العربية من يحسنها أو أتى به قبل مطالبتها له بالحد مع عدم وليدريد
نفيه لم يعتد به ، وإن عجزا عنه بالعربية لم يلزمهما تعللها ويصح بلسانهما
فإن كان الحاكم يحسن لسانهما اجزأ ذلك ، ويستحب أن يحضر معه
أربعة يحسنون لسانهما ، وإن كان لا يحسن فلا يجزى في الترجمة إلا
عدلان ، وإذا فهمت إشارة الآخر من لسانه أو كتابته صح لعانه بها وإلا
فلا ، وإذا قذف الآخر ولا عن ثم أطلق لسانه فتكلم فأنكر القذف
واللعان لم يقبل إنكاره للقذف وقبل اللعان فيما عليه فيطالب بالحد
ويلحقه النسب ولا تعود الزوجية ، فإن لاعن لسقوط الحد ونفى
النسب فله ذلك ، ويصح اللعان من اعتقل لسانه وأيس من نطقه بإشارة
فإن رجع عود نطقه بقول عدلين من أطباء المسلمين انتظر به ذلك

فصل . والسنة أن يتلاعنا قياماً بحضرة جماعة ويستحب ألا
ينقصوا عن أربعة في الاوقات والاماكن المعظمة ، ففي مكبئين الركن
والمقام . وبالمدينة عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم . وفي بيت المقدس
عند الصخرة . وفي سائر البلدان في جوامعها . وتقف الحائض عند باب
المسجد والزمان بعد العصر . وقال ابن الخطاب في موضع آخرين الأذنين^(١)
فاذا بلغ كل واحد منهما الخامسة أمر الحاكم رجلاً فامسك يده فم الرجل
وامرأة تضع يدها على فم المرأة ثم يعظه فيقول : اتق الله فاتها الموجبة .
وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإذا قذف نساء ولو بكلمة

(١) الأذان والاقامة

واحدة فعليه ان يفرد كل واحدة بلعان . فيبدأ بلعان التي تبدأ بالمطالبة فان طالبين جميعا وتشاحن بدأ باحدها بقرعة . وان لم يتشاحن بدأ بلعان من شاء منهم . ولو بدأ بواحدة مع المشاحة من غير قرعة صح ، وان كانت المرأة خفرة بعث الحاكم من يلاعن بينهما نائباعنه ويستحب ان يبعث معه عدولا ليلاعنا بينهما وان بعثه وحده جاز

• فصل • ولا يصح الا بين زوجين ^(١) ولو قبل الدخول ولها نصف الصداق عاقلين بالغين سواء كانا مسلمين او ذميين حرين او رقيقين عدلين أو فاسقين او محدودين في قذف او كان أحدهما كذلك ، واذا قذف أجنبية فعليه الحد لها ان كانت محصنة والتعزير لغيرها ، وان قذفها ثم تزوجها أو قال لامرأته زنت قبل ان انكحك حد ولم يلاعن حتى ولو لنفى الولد ، وان ملك أمة ثم قذفها فلا لعان ولو كانت فراشا ولاحد عليه ويعزر ، وان قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلاثا فله أن يلاعن ، وان قال أنت طالق ثلاثا يا زانية حد ولم يلاعن لانه أبانها ثم قذفها الا ان يكون بينهما ولد فله ان يلاعن لنفيه ، وكذا لو أبانها بفسخ او غيره ثم قذفها بالزنا في النكاح أو في العدة أو في النكاح الفاسد لاعن لنفى الولد والا فلا ، ويحد أيضا ان لم يصف القذف إلى النكاح ، وان قالت قذفتني قبل ان تتزوجني وقال بل بعده أو قالت بعد ما بنت منك وقال بل قبله فقوله ، واذا اشترى زوجته الأمة ثم أقر بوطئها ثم أتت بولد

(١) هذا أحد شروط اللعان الثلاثة ، والثاني القنف الموجب للحد أو التعزير والثالث ان تكذبه وتستمر على التكذيب ويستمر على قذفه

لسته أشهر كان لاحقا به الا ان يدعى الاستبراء فينتفى عنه لانه ملحق به
 بالوطء في الملك دون النكاح^(١) وان لم يكن أقر بوطنها وأقر به وأتت
 به لبون ستة أشهر منذ وطئ^٢ كان ملحقا بالنكاح ان أمكن ذلك وله نفيه
 باللعان وهل يثبت هذا اللعان التحريم المؤبد؟ على وجهين ، وان قذف
 زوجته الرجعية صح لعانها ولو لم يكن بينهما ولد ، وكل موضع قلنا
 لاللعان فيه فالنسب لاحق به ، ويجب بالقذف موجه من حد او تعزير
 الا أن يكون القاذف صيبا أو مجنونا فلا ضرر فيه ولا لعان ، وان قذف
 زوجته الصغيرة التي لا يجامع مثلها او المجنونة حال جنونها عزر ولا لعان
 بينهما حتى ولو أراد نفى المجنونة ويكون لاحقا به ، ولا يحتاج في التعزير
 إلى مطالبة ، وان كانت الصغيرة يوطأ مثلها كابتة تسع فصاعدا فعليه الحد
 وليس لوليها المطالبة به ولا بالتعزير ولا لها حتى تبلغ . ثم ان شاء الزوج
 أسقط الحد باللعان ، وان قذف المجنونة وأضافه إلى حال افاقتها أو قذفها
 وهي عاقلة ثم جنت فليس لوليها المطالبة فاذا افاقت فلها المطالبة بالحد
 وللزوج اسقاطه باللعان ، وان قذفها الزوج وهو طفل لم يحد وان أتت
 امرأته بولد لم يلحقه نسبه ان كان له دون عشر سنين ، وان كان مجنونا
 فلاحكم لقذفه وان أتت امرأته بولد فنسبه لاحق به فاذا عقل فله نفيه ،
 وان ادعى انه كان ذاهب العقل حين قذفه فانكرت ولا بينة ولم يكن له
 حال علم فيها زوال عقله فالقول قولها مع يمينها ، وان عرف جنونه ولم

^٣ (١) مراده اذا أتت الأمة بولد ثم ادعى سيدها الذي كان زوجها أنه بعد
 الوطء استبرأها فلم يعد لوطئها في ملكه أثر في اثبات النسب

يعرف له حال افاقة فقوله مع يمينه وان عرف له الحالان فوجهان
 فصل . القذف الذى يترتب عليه الحد أو اللعان بان يقذفها
 بالزنا فى القبل أو الدبر فيقول زنى أو يازانية أو رأيتك تزنى
 وسواء فى ذلك الاعمى والبصير ، فان قال وطئت بشبهة أو مكرهه أو
 نائمة أو مع اغماء أو جنون أو وطئت بشبهة والولد من الواطئ فلا لعان
 ولو كان بينهما ولد ، ولو قال وطئت فلان بشبهة وكنت عالمة فله ان
 يلاعن وينفى الولد — اختاره الموفق وغيره — وان قال لامرأته التى
 فى حباله لم تزنى أو لم اقدفك ولكن ليس هذا الولد منى فهو ولده فى
 الحكم ولا حد عليه ، وان قال بعد ان ابانها او قاله لسريته فشهدت
 بينة — وتكفى انها امرأة مرضية — انه ولد على فراشه لحقه نسبه وان قال
 ما ولدته وانما التقطته أو استعارته فقاتل بل هو ولدى منك لم يقبل
 قولها ولا يلحقه نسبه الا بينة ، وتكفى امرأه مرضية تشهد بولادتها
 له ، فاذا ثبتت ولادتها لحقه نسبه ، وكذلك لا تقبل دعواها الولادة
 اذا علق طلاقها بها ولا دعوى الامة لها لتصير أم ولد ، ويقبل قولها
 فيه لتنفى عدتها به وان ولدت توأمين فافر باحدهما ونفى الآخر أو
 سكنت عنه لحقه نسبهما ، وان كان قذف أمهما فطالبت به بالحد فله اسقاطه
 باللعان . والأخوان المنفيان اخوان لام فقط لا يتوارثان باخوة أبوة ، وان
 اتت بولد فنفاه ولاعن لنفيه ثم ولدت آخر لاقل من ستة اشهر لم ينتف
 الثانى باللعان الاول ويحتاج فى نفيه الى لعان ثان ، فان اقر بالثانى او سكنت
 عن نفيه فانهما توأمان لكون ما بينهما اقل من ستة اشهر ، وان اتت

الثاني بعد ستة أشهر فليسأ توأمين وله نفيه باللعان ، وإن استلحقه أو ترك نفيه لحقه ولو كانت قد بانت باللعان لأنه يمكن أن يكون قد وطئها بعد وضع الأول ، وإن لاعنها قبل وضع الأول فانت بولد ثم ولدت آخر بعد ستة أشهر لم يلحقه الثاني ، وإن مات الولد أو مات واحد من توأمين أو ماتا فله أن يلاعن لنفي النسب

فصل . فإن صدقته الزوجة فيما رماها به مرة أو مرارا أو سكنت أو عفت عنه أو ثبت زناها بأربعة سواء أو قذف خرساء أو ناطقه غفرت أو صماء لحقه النسب ولاحد ولا لعان ، وإن كان أقرارها دون الأربع مرات أو أربع مرات ثم رجعت فلاحد عليها وإن كان تصديقها قبل لعانها فلا لعان بينهما وإن كان بعده لم تلاعن هي ، وإن مات أحدهما قبل اللعان أو في أثناء لعان أحدهما أو قبل لعانها ورثه صاحبه ولحق الزوج نسب الولد ولا لعان لكن إن كانت قد طالبت في حياتها فإن أوليائها يقومون في الطلب به مقامها ، فإن طولب به فله إسقاطه باللعان وإذا قذف امرأته وله بيعة بزناها فهو مخير بين لعانها وإقامة البيعة ، وإن قال لي بيعة غائبه أقيمها أهل اليومين أو الثلاثة فإن أتى بالبيعة والاحد إلا أن يلاعن إن كان زوجا ، فإن قال قذفها وهي صغيرة فقالت بل كبيرة وإقام كل واحد منهما بيعة لما قال فهما قذفان ^(١) وكذلك إن اختلفا في الكفر أو الرق أو الوقت إلا أن يكونا مؤرخين تاريخا

(١) قذفها في الكبير موجب للحدعليه وقد أثبتته بالبيعة . وقذفها في الصغر بوجوب

التعزير وقد اعترف به

واحدًا فيسقطان في أحد الوجهين وفي الآخر يقرع بينهما ، فان شهدا انه قذف فلانة وقذفهما لم تقبل شهادتهما لاعترافهما بعداوته ، وان ابرآه وزالت العداوة ثم شهدا عليه بذلك لم تقبل بعد ردها . وان ادعى انه قذفهما ثم زالت العداوة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت ، ولو شهدا انه قذف امرأته ثم ادعى انه قذفهما فان اضافا دعواهما الى ما قبل شهادتهما بطلت . وان لم يضيفاها وكان ذلك قبل الحكم بشهادتهما لم يحكم بها لابعده ، وان شهدا انه قذف امرأته ومهما لم تقبل ، وان شهدا على اييهما قذف ضرة امهما قبلت ، وان شهدا بطلاق الضرة فوجهان ، ولو شهدا شاهدانه اقر بالعرية انه قذفها وشهد آخر اقر بذلك بالعجمية ثبتت الشهادة . وكذا لو شهد احدهما انه اقر يوم الخميس بقذفها وشهد الآخر انه اقر بذلك يوم الجمعة . وان شهد أحدهما انه قذفها بالعرية والآخر بالعجمية او شهدا أحدهما انه قذفها يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يثبت وان لاعن ونكلت عن اللعان فلا حد عليها وحبس حتى تقرر أربعة او تلاعن ولا يعرض للزوج حتى تطالبه فان اراد اللعان من غير طلبها فان كان بينهما ولد يريد نفيه فله ذلك والا فلا

فصل . واذا تم اللعان بينهما ثبت اربعة احكام . احدها سقوط

الحد عنه ان كانت محصنة او التعزير ان لم تكن محصنة . فان نكل عن اللعان او عن تمامه فعليه الحد . فان ضرب بعضه فقال انا الاعن سمع ذلك منه . ولو نكلت المرأة عن الملاعة ثم بذلتها سمعت ايضا . فان قذفها برجل بعينه سقط الحد عنه لهما بلعانه . ذكر الرجل في لعانه او لم يذكره

فان لم يلاعن فلكل منهما المطالبة وايهما طالب حله وحده . وان قذف امراته واجنية او اجنيا بكلمتين فعليه حدان فيخرج من حد الاجنية بالينة ومن حد الزوجة بها وباللعان وكذا بكلمة واحدة الا انه اذا لم يلاعن ولم يقيم بينة فحدوا احد . وان قال لزوجته يا زانية بنت الزانية فقد قذفها بكلمتين فان حد لا حد هما لم يحد للآخرى حتى يبرأ جلده من حد الاولى . الثاني الفرقة بينهما ولولم يفرق الحاكم . فلا يقع الطلاق ^(١) وله ان يفرق بينهما من غير ستئذانهما ، ويكون تفريقه بمعنى اعلامه لهما حصول الفرقة . الثالث الحریم المؤبد فلا تحل له ولو أكذب نفسه ، وان لاعنها أمة ثم اشتراها لم تحل له ، الرابع انتفاء الولد عنه إذا ذكره في اللعان في كل مرة صريحا أو تضمننا بان يقول إذا قذفها بزنا في طهر لم يصبا فيه وادعى انه اعتزلها حتى ولدت : أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ادعيت عليها او فيما رميتها من الزنا ونحوه ، فان لم يذكره لم ينتف الا ان يعيد اللعان ويذكر نفيه ، ولو نفى أولادا كفاه لعان واحد ، ولا ينتفى عنه الا أن ينفيه باللعان التام : وهو ان يوجد اللعان منهما جميعا فلا ينتفى بلعان الزوج وحده ، وان نفى الحمل في لعانه لم ينتف فاذا وضعت عاد اللعان لنفيه

فصل . ومن شرط نفى الولد ان ينفيه حالة عليه بولادته من

غير تاخير إذا لم يكن عنراً — قال ابو بكر لا يتقدر ذلك بثلاث بل هو على ما جرت به العادة فان كان ليلا فحتى تصبح وينتشر النامر وان كان جائئا او ظهراً فحتى يا كل او يترب او ينام ان كان ناعسا او يلبس ثيابه

(١) يعى لا يلحقها طلاقه حيث انقطعت العلقة بينهما تماما بالملاعة

ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة ويحرز ماله ان كان غير محرز واشباه هذا من أشغاله فان آخره بعد هذا لم يكن له نفيه — ومن شرطه ألا يوجد منه دليل على الاقرار به فان أقربه او بتوأمه او نقاه وسكت عن توأمه او هنيء به فسكت او أمن على الدعاء او قال احسن الله جزاك او بارك عليك او رزقك الله مثله او آخر نفيه مع امكانه لحقه نسبه وامتنع نفيه ، وان قال أخرت نفيه رجاء موته لم يعنر بذلك ، وان قال لم أعلم بولادته وأمكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع يمينه وان لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل ، وان قال علبت ولادته ولم أعلم ان لي نفيه او علبت ذلك ولم أعلم انه على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك كعامة الناس او من هو حديث عهد باسلام او من أهل البادية قبل منه ، وان كان فقيرا لم يقبل منه ، وان آخره لحبس او مرض او غيبة او اشتغال بحفظ مال يخاف عليه منه ضيعته او بملازمة غريم يخاف فوته او بشيء يمنعه ذلك لم يسقط نفيه ، وان قال لم أصدق المخبر به وكان مشهور العدالة او كان الخبر مستفيضا لم يقبل قوله والا قبل ، وان علم وهو غائب فامكنه السير فاشتغل به لم يبطل خياره وان أقام من غير حاجة بطل ، ومتى اكذب نفسه بعد نفيه واللعان لحقه نسبه حيا كان او ميتا غنيا كان او فقيرا ويتوارثان ولزمه الحد ان كانت محصنة والا التعزير ، فان رجع عن إكذاب نفسه وقال لي بينة أقيمها بزناها او اراد اسقاط الحد باللعان لم يسمعها ، وان ادعت انه قذفها فانكر فاقامت به بينة فقال صدقت البينة ليس ذلك قنفا لان القذف

الرمي بالزنا كذبوا انا صادق فيما رميتها به لم يكن ذلك إكذابا لنفسه ، وله اسقاط الحد باللعان فان قال ما زنت ولا رميتها بالزنا فقامت البينة عليه بقذفها لزمه الحد ولم تسمع بينته ولا لعانه ، ولو اتفقت الملاعة على الولد ثم استلحقه الملاعن رجعت عليه بالنفقة ، ويأتى فى النفقات ولا يلحقه نسبه باستلحاق ورثته له بعد موته ولعانه ، ولو نفى من لم ينتف وقال انه من زنا حد ان لم يلاعن

فصل . فيما يلحق من النسب — من ولدت امراته من امكن كونه منه ولو مع غيبته ولا ينقطع الامكان عنه بالحيض بان تلده بعد ستة اشهر منذ امكن اجتماعه بها او لاقل من اربع سنين منذ ابانها وهو ممن يولد مثله كابن عشر لحقه نسبه ما لم يتفه باللعان ، ومع هذا فلا يكمل به مهر ولا يثبت به عدة ولا رجعة ولا يحكم بيلوغه ان شك فيه ، وان اتت به لدون ستة اشهر منذ تزوجها وعاش والا لحقه بالامكان كما بعدها او لاكثر من اربع سنين منذ ابانها او اخبرت بانقضاء عدتها بالقرء ثم اتت به لاكثر من ستة اشهر لم يلحق الزوج ، فاما ان طلقها فاعدت بالاقراء ثم ولدت قبل مضى ستة اشهر من آخر اقراءها لحقه ولزم الا يكون الدم حيضا ، وان فارقتها حاملا فولدت ثم ولدت آخر قبل مضى ستة اشهر لحقه ، وان كان بينهما اكثر من ستة اشهر لم يلحقه واتفى عنه من غير لعان وان علم انه لا يجتمع بها كالذى يتزوجها بحضرة الحاكم او غيره ويطلقها فى المجلس او يموت قبل غيبته عنهم او يتزوجها وبينهما مسافة لا يصل اليها فى المدة التى ولدت فيها لم يلحقه ، وان امكن وصوله فى المدة

لحقه النسب، وإن كان الزوج صدياً له دون عشر سنين أو مقطوع
الذكر والاثنيين أو الاثنيين فقط لم يلحقه نسبه ويأحق مقطوع الذكر
فقط والعنّين

فصل . وإن طلقها طلاقاً رجعياً فولدت لأكثر من أربع سنين
منذ طلقها وقبل نصف سنة منذ أخبرت بفراغ العدة أو لم تخبر أو لأقل من أربع
سنين منذ انقضت عدتها لحقه نسبه، وإن أخبرت بموت زوجها فاعتدت ثم
تزوجت لحق الثاني ما ولدته لنصف سنة فأكثر وإن وطئ رجل امرأة لا
زوج لها بشبهة فانت بولد لحقه نسبه — وقال أحمد كل من درأت عنه الحد
الحقت به الولد — ولو تزوج رجلان اختين فزنت كل واحدة منهما إلى
زوج الأخرى غلطاً فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطئ لا بالزوج، وإن
وطئت امرأته أو أمته بشبهة في طهر لم يصحبها فيه فاعتزلها حتى أنت بولد لسته
أشهر من حين الوطء لحق الواطئ وانتفى عن الزوج من غير لعان
وإن أنكر الواطئ الوطء فالقول قوله بغيريمين، ويلحق نسب الولد
بالزوج وإن أنت به لدون ستة أشهر من حين الوطء لحق الزوج .
وإن اشتركا في وطئها في طهر فانت بولد يمكن أن يكون منهما لحق
الزوج لأن الولد للفراش . وإن ادعى الزوج أنه من الواطئ فقال
بعض أصحابنا يعرض على القافة معهما فيلحق بمن الحقته به منهما فإن
الحقته بالواطئ لحقه ولم يملك نفيه عن نفسه وانتفى عن الزوج بغير
لعان وإن الحقته بالزوج لحق ولم يملك الواطئ نفيه باللعان، وإن الحقته
القافة بهما لحق بهما ولم يملك الواطئ نفيه عن نفسه وهل يملك الزوج

فيه باللعان على روايتين ، فان لم يوجد قافة او اشتبه عليهم لحق الزوج
وان أتت امراته بولد فادعى انه من زوج قبله وكانت تزوجت بعد
انقضاء العدة او بعد اربع سنين منذ بانث من الاول لم يلحق بالاول .
وان وضعته لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يالحق به وينتفى
عنهما وان كان اكثر من ستة اشهر فهو ولده وان كان لاكثر من ستة
اشهر منذ تزوجها الثاني ولاقل من اربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم
انقضاء العدة لحق بمن الحقته القافة فان الحقته بالاول انتفى عن الزوج
بغير لعان وان الحقته بالزوج انتفى عن الاول وليس للزوج فيه ،
وتعتبر عدالة القائف وذكوريته وكثرة اصابته لحرите ويكفى واحد
ولا يطل قولها بقول اخرى ولا بالحاقها غيره — وتقدم في اللقيط بعضه .

فصل . ومن اعترف بوطه امته في الفرج او دونه لانه قد
يجامع فيسبق الماء الى الفرج فولدت لسته اشهر لحقه نسبه وان ادعى
العزل أو عدم الانزال الا ان يدعى الاستبراء ويحلف عليه فينتفى
بذلك ، فان ادعى الاستبراء قانت بولدين فأقر بأحدهما ونفى الآخر
لحقاه ، وار اعتقها أو باعها ونحوه بعد اعترافه بوطئها قانت بولد لدون
سته أشهر من حين العتق أو البيع لحق به وتصير أم ولد له والبيع باطل
وكذا ان لم يستبرئها قانت به لاكثر من ستة اشهر وادعى المشتري
أنه من البائع فهو ولد البائع سواء ادعاه البائع أو لم يدعه وان ادعاه
المشتري لنفسه او ادعى كل واحد منهما أنه للآخر والمشتري مقر
بالوطه اري القافة ، وان استبرئت ثم أتت بولد لاكثر من ستة أشهر

لم يلحقه نسبه ، وكذا ان لم تستبرأ ولم يقر المشتري للبائع به ، وان ادعاه بعد ذلك وصدقه المشتري لحقه نسبه وبطل البيع ، فان لم يكن البائع اقر بوطنها قبل بيعها لم يلحقه الولد بحال سواء ولدته لسته أشهر أو لاقل ، وان اتفقا على انه ولد البائع فهو ولده وبطل البيع ، وان ادعاه البائع ولم يصدقه المشتري فهو عبد للمشتري ، كما لو باع عبداً ثم اقر انه كان أعتقه ، والقول قول المشتري مع يمينه ، ويلحق الولد بوطء الشبهة وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة كنكاح صحيح لا كملك اليمين ، ولا أثر لشبهة ملك مع فراش ، وإن طلى المجنون من لا شبهة له عليها ولا شبهة ملك لم يلحقه نسبه

كتاب العدد

وهي : التبرص المحدود شرعا ، كل امرأة فارقتها زوجها في حياته قبل المسيس والخلوة فلا عدة عليها ، وان خلاها وهي مطاوعة ولو لم يمسا ولو في نكاح فاسد فعليه العدة سواء كان بهما أو بأحدهما مانع من الوطء كاحرام وصيام وحيض ونفاس ومرض وجب وعنه ورتق وظهار وإيلاء واعتكاف أو لم يكن ، إلا ألا يعلم بها كاعمي وطفل ومن لا يولد مثله لصغره أو كانت لا يوطأ مثلاً لصغرها أو غير مطاوعة وفارقها في حياته فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها ، ولا تجب بالخلوة بلا وطء في نكاح يجمع على بطلانها فارقها أو مات عنها ، وان وطئها ثم مات أو فارقها

اعتدت لوطه بثلاثة قروء منذ وطئها كالمزني بها من غير عقد ولا
بتحملها ماء الرجل ولا بالقبلة واللمس من غير خلوة، وتجب على الذمية
من الذمي والمسلم ولو لم تكن من دينهم، وعدتها كعدة المسلة، وتجب
العدة على من وطئت مطاوعة كانت او مكرهة الا أن يكون الواطئ
لا يولد لمثله لصغره وهو مذهب المالكية

والمعتدات ست: إحداهن أولات الاحمال أجلهن أن يضعن
حملهن حرائر كن او إماء مسلمات او كافرات عن فرقة الحياة او المات،
ولا تنقض عدتها الا وضع كل الحمل ولولم تطهر وتغتسل من نفاسها
لكن ان تزوجت في مدة النفاس حرم وطؤها حتى تطهر فلو ظهر
بعض الولد فهي في عدة حتى يفصل باقيه ان كان واحدا وان كان
أكثر فحتى يفصل باقي الأخير، فان وضعت ولدا وشكت في وجود ثان
لم تنقض عدتها حتى تزول الريبة وتيقن انه لم يبق معها حمل، والحمل
الذي تنقض به العدة تصير به الامة أم ولد، وهو ما تبين فيه شيء من
خلق الانسان كرأس ورجل فان وضعت مضغة لا يتبين فيها شيء
من ذلك فذكر ثقات من النساء أنه مبدأ خلق آدمي لم تنقض به العدة
وكذا لو ألفت نطفة او دما او علقة لكن لو وضعت مضغة
لم يتبين فيها الخلق فشهدت ثقات من القوايل ان فيها صورة خفية بان
بها أنها خلقة آدمي انقضت به العدة، وان أتت بولد لا يلحقه نسبه كامرأة
صغير لا يولد لمثله وخصي محبوب ومطلقة عقب عقد، ومن أتت به
لدون ستة أشهر منذ عقد عليها وعاش أو بعد أربع سنين منذ مات أو

بانت منه او انقضاء عدتها ان كانت رجعية لم تنقض عدتها به وتعد بعده عدة وفاة أو عدة فراق حيث وجبت ، وأقل مدة الحمل ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر وأكثرها أربع سنين ، وأقل ما يتبين به الولد أحدو ثمانون يوما فصل . الثانية المتوفى عنها زوجها ولو طفلا أو طفلة لا يولد لمثلهما

ولو قبل الدخول فتعد ان لم تكن حاملا منه أربعة اشهر وعشر ليال بعشرة أيام ان كانت حرة ، وان كانت أمة نصفها ، وان كانت حاملا من غيره اعتدت للزوج بعد وضع الحمل ، ومعق بعضها بالحساب من عدة حرة وأمة ويجبر الكسر ، وان مات زوج الرجعية في عدتها استأنفت عدة وفاة من حين موته وسقطت عدة الطلاق ، واذا قتل المرتد في عدة امرأته استأنفت عدة وفاته ، ولو أسلمت امرأة كافر ثم مات قبل انقضاء العدة انتقلت الى عدة وفاته في قياس التي قبلها ، وان طلقها في الصحة بائنا ثم مات في عدتها لم تنتقل عنها ، وان كان الطلاق في مرض موته اعتدت اطول الاجلين من عدة طلاق وعدة وفاة الا ان تكون لا ترثه كالأمة أو الحرة يطلقها العبد أو الذميه يطلقها المسلم أو تكون هي سألته الطلاق أو الخلع أو فعات ما يفسخ نكاحها فتعد للطلاق لا غير ، وان كانت المطلقة مبهمه أو معينة ثم انسيها ثم مات اعتدت كل واحدة الاطول منهما ما لم تكن حاملا ، وان مات المريض المطلق في مرضه بعد انقضاء عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع الحمل او كان طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته ، ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة ، وان ارتابت المتوفى عنها كظهور امارات الحمل من الحركة

وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن في ثديها وغير ذلك قبل أن تنكح ولو بعد فراغ شهور العدة لم تزل في عدة حتى تزول الريبة، وإن تزوجت قبل ذلك لم يصح النكاح ولو تبين عدم الحمل، وإن كان بعد الدخول لم يفسد نكاحها، ولم يحل وطؤها حتى تزول الريبة، وإن كان قبله وبعد العقد لم يفسد أيضا إلا أن تأتي بولد والمراد ويعيش لبون ستة أشهر منذ نكحها فيفسد فيهما، وإن مات عن امرأة نكحها فاسد كالنكاح المختلف فيه فعليها عدة وفاة

فصل . الثالثة : ذات القروء المفارقة في الحياة بعد الدخول بها بطلاق أو خلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بعيب أو عسار أو اعتاق تحت عبد أو اختلاف دين أو غيره، فعدتها ثلاثة قروء وإن كانت حرة أو بعضها، وقرآن إن كانت أمة، والقرء الحيض، ولا يعتد بالحيضة التي طلقها فيها وإن قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله وقالت بل في الطهر الذي قبله أو قال انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر فوقع في أول الحيض وقالت بل بقي منه بقية فالقول قولها، وإذا انقطع دمه من الحيضة الثالثة لم يحل للزوج حتى تغتسل وإن فرطت في الاغتسال مدة طويلة . وتنقطع بقية الأحكام بانقطاعه — وتقدم في الترجمة

فصل . الرابعة : المفارقة في الحياة ولم تحض لايام أو صفر، فعدتها ثلاثة أشهر، وإن كانت أمة أو أم ولد شهران، ومن بعضها حر بالحساب، والابتداء من حين وقع الطلاق سواء كان في الليل أو النهار أو في اثنتاهما من ذلك الوقت إلى مثله فإن كان الطلاق أول

الشهر اعتبر ثلاثة أشهر بالالهة وان كان في اثنا عشر اعتدت بقيته وشهرين بالالهة ومن الثالث تمام ثلاثين يوما تكلمة الاول

وحده الاياس خمسون سنة — واختار الشيخ لاحد لاكثر سنة — وان حاضت الصغيرة في عدتها ولو قبل انقضائها بلحظة ابتدأتها بالقروء ، وان كان بعد انقضائها بالشهور ولو بلحظة لم يلزمها استئنافها ، وان يئست ذات القروء في عدتها ابتدأت عدة آيسة فان بان بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين ان ماراته من الدم لم يكن حيضا ، وان عتقت الامة الرجعية في عدتها بنت على عدة حرة ، وان كانت بائنا بنت على عدة أمة ، وان عتقت تحت عبد فاخترت نفسها اعتدت عدة حرة

فصل . الخامسة : من ارتفع حيضها ولو بعد حيضة او حيضتين لا تدرى ماره ، اعتدت سنة تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة ، لانها لا تبني عدة على عدة أخرى ، وان كانت أمة فباحد عشر شهرا ، فان عاد الحيض إلى الحرة او الامة قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها لزمها الانتقال اليه ، وان عاد بعد مضيا ولو قبل نكاحها لم تنتقل فان عاد وعادة المرأة أن يتباعد ما بين حيضتيها لم تنقض عدتها الا بثلاث حيض وان طال ، وعدة الجارية التي أدركت ولم تحض والمستحاضة المبتدأة ثلاثة أشهر ، والامة شهران ، وان كانت عادة او تميز عملت به ، فان كانت عاداتها سبعة أيام من أول كل شهر فحصى لها شهران بالهلال وسبعة ايام من اول الثالث فقد انقضت عدتها ، وان علمت ان لها حيضة في كل شهر أو شهرين ونحوه ونسيت وقتها فعدتها ثلاثة أمثال ذلك ، وإن عرفت

مارفعه من مرض أو رضاع أو نفاس فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض فتعتد به أو تبلغ سن الآيسة فتعتد عدتها ، وعنه تنتظر زواله ، ثم إن جاضت اعتدت به ، والا اعتدت بسنة

فصل . السادسة : امرأة المفقود الذي انقطع خبره لغيبة ظاهرها الهلاك : كالذي يفقد من بين أهله أو يخرج الى الصلاة فلا يرجع أو يمضي الى مكان قريب ليقضى حاجته ويرجع فلا يظهر له خبر أو يفقد في مفازة أو بين الصفين اذا قتل قوم أو من غرق مركبه ونحو ذلك : فانها تترتب مائة أربع سنين ولو كانت أمة ، ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشرا والأمة شهران وخمسة أيام — وفي التنقيح كحرة وهو سهو — ولا يفتر الأمر الى حاكم ليحكم بضرب المدة وعدة الوفاة والفرقة ولا الى طلاق ولزوجها بعد اعتدادها فلو مضت المدة والعدة تزوجت ، واذا حكم الحكم بالفرقة أو فرغت المدة نفذ الحكم في الظاهر ، فلو طلق الأول صح طلاقه لبقاء نكاحه وكذا لو ظاهر منها ونحوه ، ولو تزوجت امرأته قبل الزمان المعتبر ثم تبين أنه كان ميتا أو أنه كان طلقا قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة لم يصح النكاح ، واذا تربعصت واعتدت ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول قبل وطء الثاني ردت اليه ولا صداق على الثاني ، وإن كان بعده خير الأول بين أخذها بالعقد الأول ولو لم يطلق الثاني نصا ، وبطأ بعد عدته وبين تركها مع الثاني من غير تجديد عقد — واختار الموفق التجديد ، انتهى — ويأخذ الأول قنر الصداق الذي أعطاه هو من الثاني ، ويرجع الثاني على الزوجة بما أخذ منه فإن رجع الأول بعد موتها

(٨ - اقناع - ٤)

لم يرثها وان رجع بعد موت الثاني ورثته واعتدت ورجعت الى الاول
واما من انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة كسفر التاجر في غير مهلكة
واباق العبد وطلب العلم والسياسة والاسر وسفر الفرجة ونحوه فان
امراته تربص تمام تسعين سنة من يوم ولد ثم يعتد عدة الوفاة ثم تحل
وتقدم في باب ميراث المفقود، وان كانت غيبته غير منقطعة يعرف
خبره ويأتي كتابه فليس لامراته أن تتزوج الا ان تعتذر الاتفاق عليها
من ماله فلها الفسخ لا بتعذر الوطء اذا لم يقصد بغيبته الاضرار بتركه فان
قصده فلها الفسخه اذا كان سفرها اكثر من أربعة أشهر، ومن ظهر موته
باستفاضة كأن تظاهرت الاخبار بموته أو بينة فاعتدت زوجته للوفاة
أبيع لها أن تتزوج فان عاد زوجها بعد ذلك فكمفقود بخير زوجها بين
أخذها وتركها وله الصداق وله تضمين البينة ماتلف من ماله، وان
اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره فلها النفقة من
ماله مادام حيا، فان تبين انه مات أو فارقها رجع عليهما بما بعد ذلك
من النفقة، وان ضرب لها حاكم مدة التربص فلها فيها النفقة لا في
العدة، وان تزوجت أو فرق الحاكم بينهما سقطت، فان قدم الزوج
بعد ذلك وردت اليه عادت نفقتها من حين الرد، واذا تزوج امرأة لها
ولد من غيره وليس للولد ولولا ولد ابن ولا أب ولا جد وهي غير آيسة
فمات اعتزلها الزوج وجوبا حتى تحيض أو يتبين حملها لان حملها يرثه،
فان لم يفعل وأنت بولد قبل ستة أشهر ورث، وان اتت به بعدها
من حين وطئها بعد موت الولد لم يرث، ومن طلقها زوجها أو مات

عنها وهو غائب عنها فعدتها من يوم مات أو طلق ، وإن لم يحتب ما يحتب المعتدة ، وإن أقر الزوج أنه طلقها من مدة تزيد على العدة إن كان فاسقا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق الله وإن كان عدلا غير متهم مثل أن كان غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلق من كذا وكذا فتعدت من حين الطلاق كما لو قامت به بينة ، وعدة موطوءة بشبهة أو بزنا كطلقة ، الأمة غير مزوجة فبحيضة ، وإن وطئت زوجة أو سرية بشبهة أو زنا حرمت حتى تعد الزوجة وتستبرأ السرية وله الاستمتاع منهما بما دون الفرج

فصل . وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكح فاسد فرق بينهما وأتمت عدة الأول ولا يحتسب منها مدة مقامها عند الواطئ الثاني ، وله رجعة رجعية في مدة تامة عدته . ثم استأنفت العدة من الواطئ ، وإن كانت بائنا فإصابها المطلق عددا فكذلك ، وإن أصابها بشبهة استأنفت العدة للوطء ودخلت فيها بقية الأولى . وإن وطئت امرأة بشبهة ثم طلقها زوجها رجعيا اعتدت له أولا ثم اعتدت للشبهة . وكل معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد قياس المذهب تحريمها على الواطئ . وغيره في العدة — قاله الشارح . وقال الموفق : والأولى حل على نكاحها لمن هي معتدة منه إن كان يلحقه نسب ولدها والأفلا — وتقدم في المحرمات في النكاح أن لم يلزمها عدة من غيره . وإن تروجت في عدتها فنكاحها باطل ، ويجب أن يفرق بينهما . وتسقط نفقة الرجعية وسكنهاها عن الزوج الأول لنشوزها ولم تنقطع عدتها

حتى يطلأ الثاني . ثم اذا فارقتها بنت على عدتها من الاول واستأنفت العدة من الثاني . وان أتت بولد من أحدهما عينا انقضت عدتها به منه ثم اعتدت للآخر . وان أمكن ان يكون منهما أرى القلقة معهما فالحق بمن أحقوه به منهما وانقضت عدتها به ، وان الحقته بهما لحق بهما وانقضت عدتها به منهما ، وان فته عنهما أو أشكل عليها أو لم يوجد قلقة ونحوه اعتدت بعد وضعه بثلاثة قروء . والثاني أن ينكحها بعد انقضاء العدتين ، فان وطئ رجلا من امرأة بشبهة أو زنا فعليها عدتان لهما ، واذا تزوج معتدة وهما عالمان بالعدة وبتحريم النكاح فيها ووطئها فيها فهما زانيان عليها حد الزنا ولا مهر لها ان لم تكن أمه ولا يلحقه النسب ، وان كانا جاهلين بالعدة أو التحريم ثبت النسب وانتهى الحد ووجب المهر ، وان علم هو دونها فعليه الحد والمهر ، وان علمت هي دونه فعليها الحد ولا مهر لها ويلحقه النسب

فصل . وان طلقها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت على ما مضى من العدة ، وان راجعها ثم طلقها بعد دخوله بها أو قبله استأنفت العدة كفسخها بعد الزجة بعق أو غيره ، وان طلقها باثنا ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بنت على ما مضى

فصل . ويلزم الاحداد في العدة كل متوفى عنها فقط في نكاح صحيح ، وبياح لبائن ، ويحرم فوق ثلاث على ميت غير زوج ، ولا يجب في نكاح فاسد ، والمسئلة والذمية والمكلفة وغيرها فيه سواء ، وهو اجتناب ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر اليها ويحسنها من زينة وطيب ولو في دهن كدهن ورد وبنفسج وياسمين وبان ونحوه ، لكن لها ان

تجعل في فرجها طيبا إذا اغتسلت من الحيض، ولا بامس بدهن غير مطيب كزيت وشيرج وصبر في غير وجه وسمن، ويحرم ان تختضب وان تحمر وجهها وان تبيضه باسفيداج العرائس وان تجعل عليه صبرا بصفرة وان تنقش وجهها وان تختضب وجهها وما أشبه ذلك مما يحسنها وان تكتحل بأمد ولو كانت سوداء إلا إذا احتاجت للتداوى فتكتحل ليلا وتمسحها نهارا، ويباح بتوتيا وعزروت ونحوهما كتنظيف وتقليم أظفار وتنف إبط وحلق شعر مندوب أخذه واغتسال بسدر وامتشاط ودخول حمام، ويحرم عليها الثياب المصبغة للتحسين كالعصفر والمزغفر والأحمر والأزرق والأخضر الصافيين والأصفر والمطرز والحلى كله حتى الخاتم والحلقة وما صبغ غزله ثم نسج فكمصبوغ بعد نسجه، ولا يحرم الأبيض وان كان حسنا ولو حريرا ولا الملون لدفع الوسخ كالكلحى والأسود والأخضر المشبع ولا نقاب ويجوز لها التزين في الفرش والبسط والستور وأثاث البيت لان الإحداد في البدن لا في الفرش ونحوه

فصل . وتجب عدة الوفاة في المنزل الذى وجبت فيه، وهو الذى مات فيه زوجها وهى ساكنة فيه سواء كان لزوجها أو باجارة أو عارية إذا تطوع الورثة باسكانها فيه أو السلطان أو أجنبي وان انتقلت إلى غيره لزمها العود اليه إلا ان تدعو الضرورة إلى خروجها منه بان يحولها مالك أو تخشى على نفسها من هدم أو غرق أو عدو أو غير ذلك كخروجها لحق أو لا تجد ما تكترى به أو لا تجد إلامن مالها وفى المغنى وغيره أو

يطلب منها فوق أجرته فتسقط السكنى وتسكن حيث شامت ، ولا سكنى لها ولا نفقة في مال الميت ولا على الورثة إذا لم تكن حاملًا ولهم إخراجها إذاها ولا تخرج ليلا ولو للحاجة بل لضرورة ، ولها الخروج نهار الحوائجها فقط ، ولو وجدت من يقضيها لها ، وليس لها المبيت في غير بيتها ، فلو تركت الاعتداد في المنزل أو لم تحد عصت وتمت العدة بمضى الزمان ، والامة كالخرة في الاحداد والاعتداد في منزلها الا ان سكناها في العدة كسكناها في حياة زوجها للسيد امساكها نهارا ويرسلها ليلا فان أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانها كله في المنزل ، والبديهة كالخضرية فان انتقلت الحلة انتقلت معهم ، وان انتقل غير أهل المرأة لزمها المقام مع أهلها ، وان انتقل أهلها انتقلت معهم الا أن يبقى من الحلة ما لا تخاف على نفسها معهم فتخير بين الإقامة والرجل ، وان هرب أهلها تخافت هربت معهم فان أمنت اقامت لقضاء العدة في منزلها ، وان مات صاحب السفينة وامرأته فيها ولها مسكن في البر فكمسافرة في البر ، وان لم يكن لها مسكن سواها وكان لها فيها بيت يمكنها المسكن فيه بحيث لا تجتمع مع الرجال وأمكنها للمقام فيه بحيث تأمن على نفسها ومعها محرما لزمها ان تعتد ، وان كانت ضيقة وليس معها محرم أو لا يمكنها الإقامة فيها الا بحيث تختلط مع الرجال لزمها الانتقال عنها الى غيرها ، واذا أذن للمرأة زوجها في النقلة من بلد الى بلد أو من دار الى دار فبات قبل خروجها من الدار أو البلد قبل نقل متاعها من الدار أو بعده لزمها الاعتداد في الدار ، وان مات بعد انتقالها الى الثانية اعتدت فيها ، وكذلك ان مات بعد وصولها

الى البلد الآخر، وان مات وهي بين الدارين أو البلدين خيرت بينهما،
وان سافر بها لغير النقلة فمات في الطريق قريبا وهي دون مسافة القصر لزمها
العود، وان كان فوقها خيرت بين البلدين، واذا مضت الى مقصدها فلها
الاقامة حتى تقضى ما خرجت اليه وتقضى حاجتها من تجارة أو غيرها،
وان كان خروجها لزמה أو زيارة ولم يكن قدر لها مدة أقامت ثلاثا، وان
كان قدر لها مدة فلها اقامتها، فاذا مضت مدتها أو قضت حاجتها ولم يمكنها
الرجوع لخوف أو غيره أتمت العدة في مكانها، وان أمكنها الرجوع لكن
لا يمكنها الرجوع الى منزلها حتى تنقضي لزمها الاقامة في مكانها. وان
كانت تصل وقد بقي منها شيء لزمها العود لتأتي به في مكانها. وان اذن لها
في الحج أو كانت حجة الاسلام فاحرمت به ثم ماتت فحشيت فوات الحج
مضت في سفرها، وان لم تخش وهي في بلدها أو قريبة يمكنها العود
اقامت لتقضى العدة في منزلها والامضت في سفرها، ولو كان عليها
حجة الاسلام فمات لزمها العدة في منزلها وان فاتها الحج، وان
احرمت قبل موته أو بعده وأمكن الجمع بينهما بأن تأتي بالعدة في منزلها
ويحج لزمها العود ولو تباعدت، وان لم يمكن قدمت مع البعد الحج ومع
القرب العدة كما لو لم تكن أحرمت، ومتى كان عليها في الرجوع خوف
أو ضرر فلها المضى في سفرها كالبعيدة، ومتى رجعت وبقي عليها شيء
منها انتت به في منزل زوجها.

فصل . وتعتد بائن حيث شأت من بلدها في مكان مأمون ولا
تسافر ولا تبئت الا في منزلها وجوبا فلو كانت دار المطلق متسعة لهما

وامكها السكنى في موضع منفرد كالحجرة وعلو الدار وبينهما باب يغلق. وسكن الزوج في الباقي جاز كالألتا حجريتين متجاورتين، وإن لم يكن بينهما باب مغلق ولها موضع تستتر فيه بحيث لا يراها ومعا محرم تتحفظ به جاز أيضا، ولو غاب من لزمته السكنى لها أو منعها منها أكثره الحاكم من ماله أو اقترض عليه أو قرض أجرته وإن أكثرته بإذنه أو اذن حاكم أو بدونهما للعجز عن اذنه رجعت ومع القدرة أن نوت الرجوع رجعت، ولو سكنت ملكها فلها أجرته، ولو سكنته أو أكثرته مع حضوره وسكوته فلا أجره لها، وليس له الخلوة مع امرأته البائن إلا مع زوجته أو أمته أو محرم أحدهما، وإن أراد اسكان البائن في منزله أو غيره مما يصلح لها تحصينا لفراسه ولا محذور فيه لزما ذلك، ولولم تلزمه نفقة كعتدة لشبهة أو نكاح فاسد أو مستبرأة بعق، وحكم الرجعية في العدة حكم المتوفى عنها في لزوم المنزل

باب الاستبراء

وهو: قصد علم براءة رحم ملك يمين حدوثا أو زوالا من حل غالبا بإحد ما يستبرأ به.

إذا ملك ولو طفلا أمة ببيع أو هبة أو ارث أو سبي أو وصية أو غنيمة أو غير ذلك لم يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بقبلة ونظر لشهوة ولا بما دون فرج بكرا كانت أو ثيبا صغيرة يوطأ مثلها أو كبيرة ممن تحمل أو ممن لا تحمل — حتى يستبرئها، وسواء ملكها من صغير أو كبير أو رجل أو امرأة أو محبوب أو من رجل قد استبرأها ثم لم يطأها، وإن اشترى

غير مزوجة فاعتقها قبل استبرائها لم يصح تزوجه بها قبله ، ولغيره نكاحها قبل الاستبراء مع الرق والعقوان كان البائع موطىء أو وطىء ثم استبرأ ولا يجب استبراء الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ولا بملك أثنى من أنثى ، وإن اشترى زوجته أو عجزت مكاتبته أو فلك أمته من الرهن أو أسلمت أمته المحوسية أو المرتدة أو الوثنية التي حاضت عنده أو كان هو المرتد واسلم أو اشترى مكاتبه من ذوات محارمه فحضر عنده ثم عجز أو زوج السيد أمته ثم طلق قبل الدخول أو اشترى عبده التاجر أمه ثم أخذها سيده حلت بغير استبراء لكن يستحب في الزوجة ليعلم هل حملت في زمن الملك أو غيره ، وإن كان ما اشتراه المكاتب من غير ذوات محارمه بعد أن حاضت عنده وأخذها السيد لعجزه لزمه الاستبراء ، وإن وطىء المشتري الجارية وهي حامل حملا كان موجودا حين البيع من غير البائع انقضى استبرأؤها بوضعه — قال أحمد : ولا يلحق بالمشتري ولا يبيعه ولكن يعتقه لانه قد شرك فيه لان الماء يزيد في الولد ، انتهى — ويحرم وطه مستبرة زمن استبرائها ، فإن فعل لم ينقطع به وتبنى على ما مضى ، فإن حملت قبل الحيضة استبرأت بوضعه ، وإن أحبلها فيها وقد ملكها حائضا فكذلك ، وفي حيضة ابتدأتها عنده تحل في الحال لجعل ماضى حيضة ، وإن وجد استبراء مشتر ونحوه في يد بائع ونحوه أو يد وكيله بعد الشراء وقبل القبض أجزأ ، ولا يكون استبراء إلا بعد ملك المشتري لجميع الأمة فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحتسب الاستبراء إلا من حين ملك باقيها ، وإن باع أمته أو وهبها ونحوه ثم عادت إليه بفسخ أو غيره حيث

انتقل الملك وجب استبرأؤها ولو قبل القبض إن افترقا وإلا فلا يجب
وتقدم في الاقالة ، ويكفي استبراء زمن خيار لمشتري ، وإن اشترى أمة
مزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبرأؤها ، أو ملكها معتدة
أو زوج أمته ثم طلقت بعد الدخول واعتقت في العدة لم يجب استبراء
اكتفاء بالعدة ، وإن كانت الامة لرجلين فوطئها ثم باعها لرجل آخر
أجزأه استبراء واحد ، وإن اعتقاها لزمها استبرأان

فصل . وإن وطئ أمته ثم أراد تزويجها أو بيعها لم يجز حتى
يستبرئها ، فلو خالف وفعل صح البيع دون النكاح ، وإن لم يطأ أو كانت
آيسة لم يلزمه استبرأؤها إذا أراد بيعها ، لكن يستحب ، وإذا اشترى
جارية فظهر بها حمل لم تحل من خمسة أحوال : أحدها أن يكون البائع
أقر بوطئها عند البيع أو قبله وأنت بولد لدون ستة أشهر أو يكون البائع
ادعاه وصدقه المشتري فهو ابن البائع وتصير أم ولد له والبيع باطل ،
الثاني : أن يكون أحدهما استبرأ ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر من
حين وطئها المشتري فالولد له والجارية أم ولد له ، الثالث : أتت به لأكثر
من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولأقل من ستة أشهر منذ وطئها
المشتري فلا يلحق بواحد منهما ويكون ملكا للمشتري ولا يملك فسخ
البيع ، فإن ادعاهن أو أحدهما فهو للمشتري ، وإن ادعاه البائع وحده فصدقه
المشتري لحقه وكان البيع باطلا ، وإن أكذبه فالقول قول المشتري في
ملك الولد ، الرابع : أن تأتي به بعد ستة أشهر منذ وطئها المشتري وقبل
استبرائها فنسبه للاحق به ، فإن ادعاه البائع فآقر له المشتري لحقه وبطل

البيع ، وإن أ كذبه فالقول قول المشتري ، وإن ادعى كل واحد منهما أنه من الآخر عرض على القافة فالقول بمن أحق به منهما وإن أحقوه بهما لحق بهما ، وينبغي أن يبطل البيع وتكون الجارية أم وللبائع ، الخامس : أنت به لاقل من ستة أشهر منذ باعها ولم يكن أقبوطها فالبيع صحيح والولد مملوك للمشتري ، فإن ادعاه البائع فالحكم كما ذكرنا في الثالث ، وإذا أعتق أم ولده أو أمته التي كان يصيها قبل استبرائها أو مات عنها لزمها استبراء نفسها لکن لو أراد أن يتزوجها أو استبرأ بعد وطئه ثم أعتقها أو باعها فاعتقها مشتر قبل وطئها أو كانت مزوجة أو معتدة أو فرغت عدتها من زوجها فاعتقها أو أراد تزويجها قبل وطئه فلا استبراء ، وإن ابانها قبل الدخول أو بعده أو مات فاعتدت ثم مات سيدها فلا استبراء بان لم يطأ ، وإن باع ولم يستبرأ فاعتقها المشتري قبل وطئه واستبراء استبرأت أو تمت ما وجد عند مشتر ، وإذا تزوج أم ولده ثم مات عنقت ولم يلزمها استبراء وإن بان من الزوج قبل الدخول بطلاق أو موت زوجها أو بطلاقه بعد الدخول فأتمت عدتها ثم مات سيدها فعليها الاستبراء ، وإن مات زوجها وسيدها ولم يعلم السابق منهما وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام لزمها بعد موت الآخر منهما عدة الحرة من الوفاة فقط ، وإن كان بينهما أكثر من ذلك أو جهلت المدة لزمها بعد موت الآخر منهما الأطول من عدة الحرة للوفاة أو استبراء ولا ترث الزوج ، وإن ادعت أمة موروثة تحريرها على وارث بوطه موروثة أو مستبرأة أن لها زوجا صدقت ، وإن أعتق أم ولده أو أمة كان يصيها عن تحمل له أصابها فله أن يتزوجها في الحال

من غير استبراء ، وان اشترك رجلان في وطء أمة لزما استبراء آن
 فصل . ويحصل استبراء حامل بوضع الحمل كله وبحيضة لا يبقيتها
 لمن تحيض ويمضي شهر لايسة وصغيرة وبالع لم تحض ، وتصدق في الحيض
 فلو أنكرته فقال أخبرني به صدق ، وان ارتفع حيضها ما تدري رفعه
 فبعشرة أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء ، وان عرفت ما رفعه انتظرت
 حتى يحى . فتستبرى به أو تصير من الأيسات فتستبرى . استبراءهن

كتاب الرضاع

وهو : مص لبن أو شربه ونحوه ثاب من حمل من ثدى امرأة
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، ولا تثبت بقية أحكام
 النسب من النفقة والارث والعقود والشهادت وغير ذلك لأن النسب أقوى ،
 واذا حملت امرأة من رجل ثبت نسب ولدها منه فتأب لها لبن
 فأرضعت به ولو مكرهة طفلا رضاعا محرما صار ولدا لها في تحريم
 النكاح وإباحة النظر والخلوة وثبوت المحرمية وأولاده من البنين والبنات
 وان سفلوا أولاد ولد هما وصار أبويه . وآباؤهما أجدادهم وجداتهم . واخوة المرأة
 وأخواتها أخواله وخالاته . وأخوة الرجل وأخواته أعمامه وعماته . وجميع
 أولاد المرضعة الذين ارتضع معهم الحادثين قبله وبعده من زوجها ومن
 غيره وجميع أولاد الرجل الذى انتسب الحمل اليه من المرضعة ومن غيرها
 أخوة المرتضع وأخواته . وأولاد أولادهما أولاد أخوته وأخواته وان نزلت

درجتهم ، وتنشر حرمة الرضاع من المرتضع الى أولاده وأولاد أولاده وان سفلوا فيصرون أولاداً لها ولا تنتشر الحرمة الى من في درجته من اخوته واخواته ولا الى من هو أعلى منه من آباءه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته . فتحل مرضعة لابی مرتضع ولأخيه وعمه وخاله من نسب ، ويحل لأبيه من نسب أن يتزوج أخته من الرضاة وتحل أم مرتضع واخوته وعمته وخالته من النسب لأبيه وأخيه من رضاع ، وان أرضعت بلبن ولدها من الزنا او المنفى بلعان طفلاً صار ولداً لها وحرّم على الزاني والملاعن تحريم مصاهرة ولم تثبت حرمة الرضاع في حقهما كالنسب ، وان أرضعت بلبن اثنين وطئها بشبهة وثبتت ابوتهما للولود فالمرتضع ابنهما أو ابوة أحدهما فهو ابنه ثبت ذلك بالقامة أو بغيرها ، وان نفقه القامة عنهما أو اشكل عليهما أو لم يوجد قامة ثبت التحريم بالرضاع في حقهما ، وان انتفى عنهما بأن تآتى به لدون ستة أشهر من وطئها أو لاكثر من أربع سنين من وطء الآخر انتفى المرتضع عنهما ، فان كان المرتضع جارية حرمت عليهما تحريم مصاهرة ، وتحرم أولادهما عليهما ايضاً لانها ابنة موطوءتهما فهي ربيبة لهما ، وان ثاب لامرأة لبن من غير حمل تقدم كلبن البكر لم ينشر الحرمة نصاً ، ولا ينشر الحرمة غير لبن المرأة فلو ارتضع طفلان من بهيمة أو رجل أو خنثى مشكل لم ينشر الحرمة .

فصل . ولا تثبت الحرمة بالرضاع الا بشروط :

أحدها : أن يرتضع في العاملين ولو كان قد فطم قبله ، فلو ارتضع

بعدهما بلحظة ولو قبل فطامه أو ارتضع الخامسة كلها بعدهما بلحظة لم يثبت .

الثاني: أن يصل اللبن إلى جوفه من حلقه فان وصل إلى فمه ثم بجه أو احتقن به أو وصل إلى جوفه لا يغذى كالذكر والمثانة لم ينشر الحرمة الثالث: أن يرتضع خمس رضعات فصاعدا ، ويشترط أن تكون متفرقات ، فتي امتص ثم تركه شبعاً أو لتنفس أو للملء أو لانتقاله من ثدي إلى غيره أو من امرأة إلى غيرها أو قطع عليه فهي رضعة ، فتي عاد ولو قريباً فهي رضعة أخرى ، وسعوط في أنفه ووجور في فم كرضاع . وكذا جبن عمل منه ، ويحرم من ذلك خمس . فان ارتضع دونها وكلها سعوطاً أو وجوراً أو اسعط أو أوجر وكل الخمس برضاع ثبت التحريم . ولو حلب في أثناء لبن دفعة واحدة أو دفعات ثم سقى لطفل في خمسة أوقات فهي خمس رضعات . وإن حلب في أثناء خمس حلبات في خمس أوقات ثم سقى دفعة واحدة كان رضعة واحدة ، ويحرم لبن الميتة إذا حلب أو ارتضع من ثديها بعد موتها كما لو حلب في حياتها ثم شربه بعد موتها ، ولو حلب لا يشرب من لبن امرأة فشرّب منه وهي ميتة حنث ويحرم اللبن المشوب أن كانت صفاته باقية ، وسواء خلط بطعام أو شراب أو غيرهما ، فان حلب اللبن من نسوة وسقى لطفل فهو كما لو ارتضع من كل واحدة منهن

فصل . وإذا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره زوجها كان أو غيره ولم يدخل بها أو بثلاث صغائر فارضعت الكبيرة أحداهن حرمت

الكبيرة ابدا وبقي نكاح الصغيرة ، فان ارضعت اثنتين منفردتين او معا انفسخ نكاحهما ، وان ارضعت الثلاث متفرقات انفسخ نكاح الاولتين دون الثالثة ، وان ارضعت احداهن منفردة ثم اثنتين معا انفسخ نكاحهن وله نكاح احدى الثلاث ، وان كان دخل بالام حرم الكل ابتداء ، ولو ارضعت الثلاث اجنبية في حال القواحدة : بان حليته في ثلاث او ان وأوجرتهن في حالة واحدة . او ارضعت اثنتين معا وأوجرت الثالثة في حالة واحدة : حرم عليه نكاح الكبيرة ابدا وانفسخ نكاح الثلاث ، وان ارضعت اثنتين انفسخ نكاحهما ، وان ارضعت احداهن منفردة ثم اثنتين معا انفسخ نكاح الجميع وله نكاح احدى الثلاث ، وكل امرأة تحرم عليه ابنتها كأمة وجدته وأخته وربيته إذا ارضعت طفلة حرمتها عليه ، وكل رجل تحرم ابنته كأخيه وأيسه إذا ارضعت امرأته بلبنه طفلة حرمتها عليه ، وفسخ نكاحها منه فيهما إن كانت زوجته ، وان ارضعتها امرأة أحد هؤلاء بلبن غيره لم تحرم عليه لأنها صارت ربيبة زوجها ، وان ارضعتها من لا تحرم بنتها كعمتها وخالتها لم تحرمها عليه ، ولو تزوج بنت عمه فارضعت جدتهما أحدهما صغيرا انفسخ النكاح لأنها ارضعت الزوج صار عم زوجته وان ارضعت الزوجة صارت عمته ، وان ارضعتها جميعا صار عمها وصارت عمته ، وان تزوج بنت عمته فارضعت جدتهما أحدهما صغيرا انفسخ النكاح لأنها لما ارضعت الزوج صار خالها ، وان ارضعت الزوجة صارت عمته ، وان تزوج بنت خاله فارضعت جدتهما الزوج صار عم زوجته ، وان

أرضعتها صارت خالته ، وإن تزوج ابنة خالته فارضعت الزوج صار خال زوجها ، وإن أرضعتها صارت خالة زوجها

فصل . وكل من أفسد نكاح امرأة برضاع قبل الدخول فإن

الزوج يرجع عليه بنصف مهرها الذي يلزمه لها ، وإن أفسدت نكاح نفسها قبل الدخول سقط مهرها ، وإن كان بعده لم يسقط ويجب على زوجها ، وإن أفسده غيرها بعد الدخول وجب لها مهرها ويرجع به ولها الأخذ من المفسد نصا ، فإذا أرضعت امرأته الكبرى الصغرى فأنسخ نكاحهما ^(١) فعليه نصف مهر الصغرى يرجع به على الكبرى ، وعليه مهر الكبرى المسمى لها ولا يرجع عليها بشيء إذا كان آداه إليها ، وإن كان لم يدخل بها فلا مهر لها ونكاح الصغرى بحاله ^(٢) وإن دبت الصغرى إلى الكبرى وهي نائمة أو مغشى عليها أو مجنونة فارضعت منها أنسخ نكاح الكبرى ^(٣) ويرجع على الصغرى بنصف مهر الكبرى قبل الدخول ونكاح الصغرى ثابت ، فإن كان دخل بالكبرى حرمتا ولا مهر للصغرى وعليه مهر الكبرى يرجع به على الصغيرة ، وإن ارتضعت الصغيرة منها رضعتين وهي نائمة ثم انتبهت الكبيرة فأنمت لها ثلاث رضعات فعليه مهر الكبيرة وثلاثة أعشار مهر الصغيرة ويرجع به على

(١) وذلك إذا كان دخل بالكبرى . جريا على قاعدة المذهب وهي الدخول

بالأمهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الأمهات

(٢) لأنه لم يدخل بأما التي أرضعتها وهي الزوجة الكبرى

(٣) وذلك أيضا في غير المدخول بها لأنها صارت أم زوجته الصغرى

الكبيرة، وإن لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على الصغيرة، وإن أرضعت بنت الزوجة الكبرى الصغرى فالحكم في التحريم والفسخ كما لو أرضعتها الكبيرة والرجوع على المرضعة التي أفسدت النكاح، وإن أرضعتها أم الكبيرة انفسخ نكاحها معا فإن كان لم يدخل بالكبيرة فله أن ينكح من شاء منهما ويرجع على المرضعة بنصف صداقهما، وإن كان دخل بالكبيرة فله نكاحها وليس له نكاح الصغيرة حتى تنقضي عدة الكبيرة لأنها قد صارت أختها فلا ينكحها في عدتها، وكذلك الحكم إن أرضعتها جدة الكبيرة لأنها تصير عمه الكبيرة أو خالتها والجمع بينهما محرم. وكذلك إن أرضعتها أختها أو زوجة أخيها بلبنه أو أرضعتها بنت أخيها أو بنت أختها. ولا تحريم في شيء من هذا على التأييد لأنه تحريم جمع إلا إذا أرضعتها بنت الكبير فقد دخل بأمها، وإذا كان لرجل خمس أمهات أو أولاد. لمن لبن منه فارضعن امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضة صار أباً لها وحرمت عليه لا أمهات الأولاد لعدم ثبوت الأمومة^(١) وإن أرضعن طفلاً كذلك صار المولى أباً له وحرمت عليه^(٢) المرضعات لأنه ربيهن وهن موطآت أبيه، ولو كان له خمس بنات أو خمس بنات زوجته فارضعن امرأة له صغرى رضة رضة فلا أمومة ولا يصير الكبير ولا الكبيرة جدًا ولا جدة. ولا أخوة المرضعات أخوالاً. ولا أخواتهن

(١) إنما ثبت الأبوة في حق الزوجة الصغيرة لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات

(٢) يريد حرمت المرضعات على ذلك الطفل

خالات ، ولو كمل لطفل خمس رضعات من أم رجل واخته وابنته وزوجته وزوجة أبيه من كل واحدة رضعة فكذلك لا تحريم ، وإذا كان لامرأة لبن من زوج فارضعت به طفلا ثلاث رضعات فانقطع لبنها ثم تزوجت بآخر فصار لها منه لبن فارضعت منه الطفل رضعتين صارت أمأله ولم يصر واحد من الزوجين أبأله . ويحرم عليهما أن كان اثني لكونه ريبيبا لها لا لكونه ولدهما ، وإذا كان له ثلاث نسوة لبن منهن فارضعت امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعتين لم تحرم المرضعات وحرمت الصغرى وثبتت الأبوة لا الأمومة وعليه نصف مهرها يرجع به عليهن على قدر رضاعتن وعلى الأولى خمس المهر وعلى الثانية خمسة وعلى الثالثة عشرة ، ولو كان لامرأته ثلاث بنات من غيره فارضعن ثلاث نسوة له صغار . كل واحدة واحدة ارضاعا كاملا ولم يدخل بالكبرى حرمت عليه لأنها من جدات النساء . ولم يفسخ نكاح الصغار لأنهن لسن اخوات إنما هن بنات خالات لأن الربيبة لا تحرم الا بالدخول بأمها . ولا يفسخ نكاح من كمل رضاعها أولا . وإن كان دخل بالأم حرم الصغائر أيضا . وإن أرضعن واحدة كل واحدة منهن اثنتين حرمت الكبرى وقيل لا تحرم — اختاره الموفق والشارح وصححه في الانصاف

فصل . وإذا طلق كبيرة مدخولا بها فارضعت صغيرة بلبنه صارت

بنتاً له ، وإن أرضعتها بلبن غيره صارت ربيبة وحرمتا يرجع على الكبيرة بنصف مهر الصغيرة ، وإن كان ما دخل بالكبيرة بقي نكاح الصغيرة ،

وان طلق صغيرة فارضعها امرأته حرمت المرضعة . فان كان لم يدخل بها فلا مهر لها وله نكاح الصغيرة ^(١) وان كان دخل بها فلها مهرها وحرمنا عليه ، وان طلقهما جميعا فالحكم في التحريم على ما مضى ، ولو تزوج كبيرة وآخر صغيرة ثم طلقاهما ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما . وان كان زوج الصغيرة دخل حرمت عليه الصغيرة ، وكل من قلنا بتحريمها فالمراد على التأيد وهو مقرون بفسخ نكاحها

فصل . واذا طلق امرأته ولها منه لبن فتزوجت بصبي فارضعته بلبنه انفسخ نكاحها وحرمت عليه وعلى الاول ابدا ^(٢) ولو تزوجت الصبي أولا ثم فسخت نكاحها لمقتض ثم تزوجت كبيرا فصار لها منه لبن فارضعت به الصبي حرمت عليهما ابدا — قال في المستوعب وهي مسألة عجبية ، لانه تحريم طرأ لرضاع أجنبي قال : وكذلك لو زوج امته لعبده له يرضع ثم اعتقها فاختارت فراقه ثم تزوجت بمن أولدها فارضعت بلبن هذا الولد زوجها الاول بعد عتقه حرمت عليهما جميعا — ولو زوج رجل أم ولده أو امته بصبي يملك فارضعته بلبن سيدها حرمت عليهما . ولا يتصور هذا ان كان الصبي حرا الان من شرط نكاح الحر الامة خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل ، فان تزوج بها كان

(١) مراده ان الزوج نكاح الصغيرة اذا لم يكن دخل بالتي أرضعتها والاحرمنا كما صرح هو بذلك (٢) حرمت على الطفل لانها أصبحت أمه . وحرمت على زوجها لانها صارت حليلة للطفل الذي هو ابن له في الرضاع

النكاح فاسدا وان أرضعته لم تحرم على سيدها

فصل . متى كان مفسد النكاح جماعة وزع المهر على رضعاتهن

المحرمة لا على رؤسهن ، فلو سقى خمس زوجة صغيرة من لبن أم الزوج

خمس مرات انفسح نكاحها ولزمهن نصف مهرها بينهما ، فان

سقتها واحدة شربتين وأخرى ثلاثا فعلى الاولى خمس المهر وعلى الثانية

خمس وعشر ، وان سقتها واحدة شربتين وسقاها ثلاث ثلاث شربات

فعلى الاولى الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث عشر ، وان كان له ثلاث

نسوة كبار وواحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من الثلاث الصغيرة

أربع رضعات ثم حلبن في اثناء وسقينه للصغرى حرم الكبار . وان لم يكن

دخل بين فداكح الصغيرة ثابت وعليه لكل واحدة ثلث صداقها يرجع

به على ضررتها لان افساد نكاحها حصل بفعلها وفعلها^(١) وان كان قد

دخل باحدى الكبار حرمت الصغيرة أيضا ولها نصف صداقها يرجع به

عليهن اثلاثا وللتى دخل بها المهر كاملا ، وان حلبن في اثناء فسقته احدهن

الصغيرة خمس مرات كان عليه صداق ضررتها يرجع به عليها ان كان قبل

الدخول لانها أفسدت نكاحهما ويسقط مهرها ان لم يكن دخل بها وان كان

دخل بها فلها مهرها لا يرجع به على أحد ، وان كانت كل واحدة من الكبار

ارضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث . فان كان لم يدخل بين فلا

مهر لهن عليه . وان كان دخل بين فعليه لكل واحدة مهرها لا يرجع به على

(١) اما ثبت لكل واحدة ثلث مهرها دون النصف كما هو المعروف في غير

المدخول بها لان اشتراكها في فسح النكاح سبب لها الحرمان من السدس

أحد وتحرم الصغيرة ويرجع بما لزمت من صداقها على المرضعة الأولى

فصل . وإذا أرضعت زوجته الأمة امرأته الصغيرة فحرمتها عليه كان ما لزمه من صداق الصغيرة له في رقبة الأمة، وإن أرضعتها أم ولده حرمتا عليه ابتداء ولا غرامة عليها، ^(١) ويرجع على مكاتبته، وإن أرضعت أم ولده بلبنه امرأة ابنه فسخت نكاحها وحرمها عليه ابتداء لأنها صارت اخته، وإن أرضعت زوجة أبيه بلبنه حرمتا عليه لأنها صارت بنت ابنه ويرجع الأب على ابنه بأقل الأمرين بما غرمه لزوجته أو قيمتها لأن ذلك من جنابة أم ولده. وإن أرضعت أم ولده واحدة منهما ^(٢) بغير لبن سيدها لم تحرمها عليه لار كل واحدة منهما صارت بنت أم ولده .

فصل . وإذا شك في الرضاع أو عديمي على اليقين . لأن الأصل عدم الرضاع في المسئلة الأولى وعدم وجود الرضاع المحرم في الثانية، لكن تكون من الشبهات . تركها أولى ، قاله الشيخ ، وإن شهد به امرأة واحدة مرضية على فعلها أو فعل غيرها أو رجل واحد ثبت بذلك ولا يمين . وإذا تزوج امرأة ثم قال قبل الدخول هي اختي من الرضاع انفسخ

(١) حرمت أم الولد لأنها صارت من أمهات نسائه . وحرمت الزوجة لأنها بنته في الرضاع كما تقدم نظيره ولم يرجع على أم الولد بما وجب للزوجة وهو نصف المهر لأنه سيدها وليس له غرم عليها

(٢) مرجع الضمير زوجة أبيه وزوجة ابنه كما يفهم من سابق الكلام ولم تحرم واحدة منهما على زوجها لأن بنت أم ولدك من غير لبنك (كلن زوج أم الولد) لا تحرم على أبيك ولا على ابنك

النكاح فان صدقته او ثبت بيئته فلا مهر لها ، وان ا كذبتة فلها نصف المهر ، وان قال بعد الدخول انفسخ النكاح ولها المهر مالم تقرر أنها طأوعته عالمة بالتحريم ، فان رجع عن ذلك وا كذب نفسه لم يقبل في الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فان علم كذب نفسه فالنكاح بحاله . وان شك في ذلك لم يزل عن اليقين بالشك . فان قال هي عمتي أو خالتي أو ابنة أخي أو ابنة اختي أو أمي من الرضاع وامكن صدقه فهو كما لو قال هي اختي ، وان لم يمكن صدقه . مثل ان يقول لمن هي مثله أو أصغر منه هذه أمي . أو لا أكبر منه أو لمثله هذه ابنتي ، لم تحرم عليه كما لو قال ارضعتني وإياها سواء . أو قال هذه حواء ، والحكم في الاقرار بقراءة من النسب تحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضاع ، وان ادعى ان زوجته اخته من الرضاع فانكرته فشهدت بذلك أمه أو ابنته أو أبوه لم تقبل شهادتهم وان شهد بذلك أمها أو ابنتها أو أبوها قبلت ^(١) وان ادعت ذلك المرأة وانكرها الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها أو أبوها لم تقبل وان شهدت لها أم الزوج أو ابنته أو أبوه قبل — وفي الترتيب والبلغة لو شهد به أبوها لم يقبل بل أبوه بلا دعوى وقاله في الرعايتين — وان كانت الزوجة هي التي قالت هو أخي من الرضاع فا كذبها ولم تأت بالبينة

(١) لما كان هو المدعى كانت شهادة أبيه أو أمه مثلاً غير مقبولة لان الشهادة في حين قيام الدعوى من قبله تعتبر لحظة فكانوا متهمين فيها للقراءة التي بينه وبينهم وقبلت شهادة أبيها لعدم اتهامه في جانب الزوج ومن ذلك تفهم التعليل لما ذكر بعد هذه المسئلة .

فهي زوجته في الحكم . فان كان قبل الدخول فلا مهر . وان كانت قبضته لم يكن للزوج اخذه . وان كان بعد الدخول فان اقرت انها كانت عالة انها اخته وبترميمها عليه وطاوعته في الوطء فلا مهر لها . وان انكرت شيئا من ذلك فله المهر وهي زوجته في الحكم . واما فيما بينها وبين الله فان علمت صحة ما اقرت به لم يحل لها مساكته ولا تمسكته من وطئها . وعليها ان تفتدى وتقر منه كما قلنا في التي علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وتقدم ، وينبغي ان يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول اقل المهرين . من المسمى او مهر المثل ، وان كان اقرارها باخوتها قبل النكاح لم يحز لها نكاحه . ولا يقبل رجوعها عن اقرارها في ظاهر الحكم . وكذلك الرجل ان اقر ان هذه اخته ونحوه قبل النكاح وامكن صدقه لا يحل له ان يتزوج بها بعد ذلك في ظاهر الحكم ، ولو ادعت امة اخوة السيد بعد وطئه لم يقبل وقبله يقبل في تحريم الوطء لا في ثبوت العتق ، واذا تزوج امرأة لها ابن من زوج قبله فحملت منه ولم تلد ولم يزد لبنها أو لم تحمل فهو للأول ، وان زاد زيادة في اوامها فان ارضعت به طفلا صار ابنا لها ، وان لم يزد او زاد قبل اوامه او لم تحمل وزاد بالوطء فللأول ، وان انقطع لبن الاول ثم تاب بحملها من الثاني فهو لها ، ومتى ولدت فاللبن للثاني وحده الا اذا لم يزد او لم ينقص من الاول حتى ولدت فهو لها ، وان ادعى احد الزوجين على الآخر انه اقر انه اخو صاحبه من الرضاع فانكر لم يقبل في

ذلك شهادة النساء المنفردات لانها شهادة على الاقرار^(١) ويكره لبن الفاجرة والمشركة والذمية والحقاء والزنية وسينة الخلق والجذماء والبرصاء والبيمة وعمياء. فانه يقال الرضاع يغير الطباع، ويستحب ان يعطى الظئر عند الفطام عبداً او امة وتقدم في الاجارة، وليس للزوجة ان ترضع غير ولدها الا باذن الزوج. قاله الشيخ

كتاب النفقات

وهي كفاية من يمونه خبزاً وادماً وكسوة ومسكناً وتوابعها ويلزم ذلك الزوج لزوجته ولو ذمية بما يصلح لمثلها المعروف. وهي مقدرة بالكفاية. وتختلف باختلاف حال الزوجين. فيعتبر ذلك الحاكم بحالهما عند التنازع. فيفرض للموسرة تحت الموسر من ارفع خبز البلد ودهنه وادمه الذي جرت عادة امثالها باكله من الارز واللبن وغيرهما بما لا تكرهه عرفاً. وان تبرمت بادم نقلها الى ادم غيره، ولحماً^(٢) عادة الموسرين بذلك الموضع. وخطباً وملحاً لطبخه، وقدر اللحم رطل عراقي لكن يخالف في ادمانه — قال في الوجيز وغيره في جمعة مرتين — وما يلبس مثلها من حرير وخز وجيد كتان وقطن، وأقله. قميص وسراويل ووقاية وهو ما تضعه فوق المقنعة وتسمى الطرحة، ومقنعة ومداس وجبة للشتاء، وللنوم فراش ولحاف ومخدة. محشو ذلك بالقطن المنزوع

(١) والاقرار ما يطلع عليه الرجال في الغالب دون النساء. ولهذا عملت شهادة النساء عليه واشترطت شهادة رجلين عدلين كالشكاح (٢) ولحماً معطوف على قوله من ارفع وهو مفعول يفرض

الحب اذا كان عرف البلد . وما حفة للحاف وازار . وللجلوس زلي وهو بساط من صوف — وهو الطنفسة — أو رفيع الحُصْر ، وتزاد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غنى عنه دون ما للتجمل والزينة ، وللمعسرة تحت المعسر من أدنى خبز البلد كحشكار ^(١) ، بادمه الملاثم له عرفا كالباقلاء والخل والبقل والكاخ وما جرت به عادة أمثاله ودهنه ولحمه عادة — وفي الوجيز وغيره كالرعاية في اللحم كل شهر مرة — وما يلبس مثلها او ينام فيه من غليظ القطن والكتان ، والنوم فراش بصوف وكساء أو عباءة للغطاء ، والجلوس بارية ^(٢) أو خيش ، وللمتوسطة تحت المتوسط والموسرة مع المعسر والمعسرة مع الموسر المتوسط من ذلك عرفا ، وعليه نفقة البدوية من غالب قوت البادية بالناحية التي ينزلونها ، ويجب ما تحتاج اليه من الدهن للسراج اول الليل او غيره على اختلاف أنواعه في بلدانه : السمن في موضع . والزيت في آخر . والشيرج في آخر . لا لاهل الخيام والبادية ^(٣) ولا يجب لها ازار للخروج وهو الملحفة ومثله الخف ونحوه لانه لم يبين أمرها على الخروج ، ولا بد من ماعون الدار . ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ، وحكم المكاتب والعبد كالمعسر ومن نصفه حر ان كان موسرا فكمتوسطين وانه كان معسرا فكمعسرين ، ولا يجب في النفقة الحب ، فلو طلبت مكان الخبز حبا او دراهم او دقيقا

(١) الحشكار هو ردى الدقيق المعروف عند العوام بالكشكارو بالحشارة والكامخ

بفتح الميم الادام المبتذل الغث (٢) البارية بتشديد الياء الحصير المنسوج (٣) يريد لا يجب على الزوج زيت الصباح للزوجة اذا كانوا من أهل البادية لعدم اعتيادهم ذلك

او غير ذلك او مكان الكسوة دراهم او غيرها لم يلزمه بذله ولا يلزمها قبوله بغير رضاها لو بذله ، وان تراضيا على ذلك جاز بخلاف الطعام . وليس هو معاوضة حقيقة . ولكل منهما الرجوع عنه بعد التراضي في المستقبل ، ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم مثالا ولا يعتاض عن الماضي بربوى ^(١) وعليه مؤنة نظافتها من الدهن والسدر والصابون وثمن ماء شرب ووضوء وغسل من حيض ونفاس وجنابة ونجاسة وغسل ثياب وكذا المشط وأجرة القيمة ونحوه وتبيض الدست وقت الحاجة ، ولا يجب عليه الادوية وأجرة الطبيب والحجام والفاصد وكذا ثمن الطبيب والحناء والخضاب ونحوه . الا ان يريد منها التزين به او قطع رائحة كريهة منها ، ويلزمها ترك حناء وزينة نهاها عنه ، فان احتاجت إلى من يخدمها لكون مثلها لا يخدم نفسها او لموضعها ^(٢) ولا يخدم لها لزمه لها خادم حر أو عبد . اما بشراء او كراء او عارية ، ولا يلزمه أن يملكها اياه . ولا اخدام لرقيقة ولو كانت جميلة . فان طلبت منه أجر خادما فوافقها جاز ، وان أبي وقال انا آتيك بخادم سواء فله ذلك اذا أتى بمن يصلح لها ، ولا يكون الخادم الا بمن يجوز له النظر اليها . اما امرأة أو ذو رحم محرم ، فان كان الخادم ملكها كان تعيينه اليهما وان كان ملكه او استأجره او استعاره فتعيينه اليه ، ويجوز ان تكون كتابية ويلزمها قبولها ،

(١) لا يجوز الاعتياض بربوى لان النفقة الواجبة من الربوى فيؤدى ذلك

لربا النسبة (٢) ان كان مثلها لا يخدم نفسها . يريد من المتزوجات بأمثاله : أو

لموضعها يعنى من المجد ومكاتها من شرف الحساب

وله تبادل خادم الفتا ، ولا يلزم أجره من يوضى مريضة ، وتلزم نفقة الخادم وكسوته بقدر نفقة الفقيرين الا في النظافة فلا يجب عليه لها ما يعود بنظافتها ولا مشط ودهن وسدر لرأسها ، فان احتاجت إلى خف وملحفة لحاجة الخروج لزمه إلا اذا كانت باجرة او عارية فعلى مؤجر ومعير ، ولا يلزمه اكثر من نفقة خادم واحد . فان قالت انا أخدم نفسي وأخذ ما يلزمك لخادى لم يلزمه ، وان قال انا أخدمك لم يلزمها قبوله ، ولو أرادت من لا اخدام لها أن تتخذ خادما وتنفق عليه من مالها فليس لها ذلك الا باذن الزوج

فصل . وعليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها ومسكنها كالزوجة سواء . الا فيما يعود بنظافتها ، فاما البائن بفسخ او طلاق . فان كانت حاملا فلها النفقة تاخذها كل يوم قبل الوضع ولها السكنى والكسوة ، وان لم تكن حاملا فلا شيء لها ، فان لم ينفق عليها يظنها حائلا ثم تبين انها حامل فعليه نفقة ما مضى سواء قلنا النفقة للحمل أو لها من أجله في ظاهر كلامهم ، وعكسها يرجع عليها ، وان ادعت انها حامل انفق عليها ثلاثة أشهر . فان مضت ولم يبين رجوع عليها الا ان ظهرت برائتها قبل ذلك بحيض او غيره فيقطع النفقة سواء دفع اليها بحكم حاكم او بغيره . شرط انها نفقة او لم يشرط ، وان ادعت الرجعية الحمل فانفق عليها اكثر من مدة عدتها رجوع عليها بالزيادة ، ويرجع في مدة العدة اليها ولا يرجع بالنفقة في النكاح الفاسد اذا تبين فسادها سواء كانت النفقة قبل مفارقتها او بعدها كما لو انفق على أجنبية ، وتجب للحمل . لا لها من أجله . وتستحق قبضها

والتصرف فيها ، فتجب على زوج لناشر حامل ولملاعة حامل ولو نفاه لعدم صحة نفيه ، فان نفاه بعد وضعه فلا نفقة في المستقبل ، فان استلحقه رجعت عليه الام بما أنفقته وباجرة المسكن والرضاع . سواء قلنا النفقة للحمل أولها من أجله ، وتجب للحامل من وطء شبهة او نكاح فاسد على الواطئ . ولملك يمين على السيد ولو أعتقها . وعلى وارث زوج ميت ومن مال حمل موثر فتنسقط عن أبيه . وان تلفت من غير تفريط وجب بدلها ، ولا تجب على زوج رقيق ولا معسر ولا غائب . فلا تثبت في الذمة كنفقة الاقارب ، وتسقط بمضي الزمان ما لم تستدز باذن حاكم او تنفق بنية الرجوع إذا امتنع من الاتفاق من وجب عليه ، ولا تجب على من لا يلحقه نسب الحمل كزنان ولا على وارث مع عسر زوج ، ولا تجب فطرة حامل مطلقة ، ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في الخلع لأن النفقة ليست لها ، ولو وطئت الرجعية بشبهة أو بنكاح فاسد ثم بان بها حمل يمكن أن يكون من الزوج والوطء بنكاح فاسد فعليهما حتى تضع وبعد الوضع حتى ينكشف الاب منهما ، ومتى ثبت نسبه من أحدهما رجع عليه الآخر بما أنفق . ولا نفقة من التركة لموتى عنها زوجها ولو حاملا ، ونفقة الحمل من نصيبه . ولا لأم ولد حامل ، وينفق من مال حملها نصا ولا سكنى لهما ولا كسوة ، ولا تجب النفقة في النكاح الفاسد لغير حامل ولا لناشر غير حامل . فان كان لها ولد أعطاهها نفقة ولدها ان كانت هي الحاضنة له او المرضعة . ويعطيها ايضا اجرة رضاعها ان طالبت بها ، فتي امتنعت من فإشاه او الاتقال معه الى مسكن مثاها او خرجت

اوسافرت او انتقلت من منزله بغير اذنه او ابت السفر معه اذا لم تشتترط بلدها فهي ناشز

فصل . ويلزمه دفع القوت إلى الزوجة في صدر كل نهار وذلك اذا طلعت الشمس ، فان اتفقا على تاخيريه او تعجيله لمدة قليلة او كثيرة جاز — واختار الشيخ لا يلزمه تمليك : ينفق ويكسو بحسب العادة انتهى — ولو اكلت مع زوجها عادة سقطت نفقتها وكذا ان كساها بدون اذنها واذن وليها ونوى ان يعتد بها . وان رضيت بالحلب لزمه أجره طحنه وخبزه ، فان طلب احدهما دفع القيمة عن النفقة او الكسوة لم يلزم الآخر وتقدم اول الباب ، ويلزمه كسوتها في كل عام مرة . ويلزم الدفع في اوله لانه اول وقت الوجوب وتملكها مع نفقة بالقبض وغطاء ووطاء ونحوهما ككسوة ، ولا تملك المسكن واوعية الطعام والماعون والمشط ونحو ذلك لانه امتاع — قاله في الرعاية ^(١) وان اكلت معه عادة او كساها بلا اذن ولم يتبرع سقطت والقول قوله في ذلك ، فاذا قبضتها فسرقت او تلفت او بليت لم يلزمه عوضها . واذا انقضت السنة وهي صحيحة فعليه كسوة السنة الأخرى ، وان مات أو ماتت او بانث قبل مضى السنة او تسلفت النفقة او الكسوة فحصل ذلك قبل مضيا رجع بقسطه لكن لا يرجع بيقية يوم الفرقة الاعلى ناشز ، واذا قبضت النفقة فلها التصرف فيها على وجه لا يضر بها ولا ينهك بدنها . فيجوز لها بيعها وهبتها والصدقة بها وغير ذلك ، فان عاد عليها بضرر في بدنها او نقص

(١) يريد أن ذلك امتاع لها وتيسر للعشرة بينهما وليس تمليكاً

في استمتاعها لم تملكه ، فإذا دفع اليها الكسوة فأرادت بيعها أو الصدقة بها وكان ذلك يضربها أو يخل بتحملها بها أو بسترها لم تملك ذلك ، ولو أهدى لها كسوة لم تسقط كسوتها . ولو أهدى لها طعام فاكلته وبقي قوتها إلى الغد لم يسقط قوتها فيه ، وإن غاب مدة ولم ينفق فعليه نفقة ماضية سواء تركها العذر أو غيره ، فرضها حاكم أو لم يفرضها ، وإذا انفقت في غيبته من ماله فبان ميتا رجع عليها الوارث ، وإن فارقها في غيبته فأنفقت من ماله رجع عليها بمابعد الفرقه وتقدم معنا في العدد في امرأة المفقود إذا انفقت

فصل . وإذا بذلت تسليم نفسها البذل التام وهي ممن يوطأ مثلها أو بذله وليها أو استلم من يلزمه تسليها لزمته النفقة والكسوة . كثيرا كان الزوج أو صغيرا . يمكنه الوطء ولا يمكنه كالعنين والمجبوب والمريض حتى ولو تعذر وطؤه للمرض أو حيض أو نفاس أو رتق أو قرن ^(١) أو لكونها نضوة الخلق أو حدث بها شيء من ذلك عنده ، لكن لو امتنعت من التسليم ثم حدث لها مرض فبذله فلا نفقة . وتقدم أول عشرة النساء إذا ادعت عبالة ذكره فإن كان الزوج صغيرا جبر وليه على نفقتها من مال الصبي وإن كانت صغيرة لا يمكن وطؤها وزوجها طفل أو بالغ لم تجب نفقتها ولو مع تسليم نفسها ، وإن بذلت تسليم نفسها والزوج غائب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم الشرع فيكتب إلى حاكم البلد الذي هو فيه ليستدعيه ويعلمه ذلك فإن سار إليها أو وكل من يتسلها فوصل فتسلها هو أو نائبه وجبت النفقة . فإن لم يفعل ففرض الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي

(١) القرن على وزن الفرح والقرنة كالترية ما تآ من العرج في مدخله والرتق

فتح الراء وإثاء انسداد الفرج

كان يمكن الوصول إليها وتسليمها ، وإن غاب بعد - كينها فالنفقة واجبة عليه في غيبته ، وإن منعت تسليم نفسها ومنعها أهلها أو تسا كنا بعد العقد فلم تبذل ولم يطلب فلا نفقة لها . وإن طال مقامها على ذلك ، وإن بذلت تسليمها غير تام كتسليمها في منزلها دون غيره أو في المنزل القلاني دون غيره أو في بلدها دون غيره لم تستحق شيئا إلا أن تكون قد اشترطت ذلك في العقد ، وإن منعت نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداقتها الحال فلها ذلك ووجبت نفقتها . وليس لها منع نفسها بعد الدخول حتى تقبضه ولا قبله حتى تقبض المؤجل ولو حل قبل الدخول فإن فعلت فلا نفقة لها . وإن سلم الأمة سيدها ليلا ونهارا فكحرة في وجوب النفقة ولو أبى الزوج وتقدم معناه في عشرة النساء ، وإن كانت عنده ليلا فقط فعليه نفقة الليل من العشاء وتوابعه كالوطاء والغطاء ودهن المنصباح ونحوه ونفقة النهار على سيدها . ولو سلمها السيد نهارا فقط لم يكن له ذلك ، وعلى المسكاتب نفقة زوجته ، ونفقة امرأة العبد القن على سيده . فإن كان بعضه حرا فعليه من نفقتها بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على سيده

فصل . وإذا نشرت المرأة أو سافرت أو انتقلت من منزله . وإن كان في غيبته بغير اذنه . أو تطوعت بحج أو صوم منعه فيه نفسها أو أحرمت بحج مندور في الذمة أو لم تمكنه من الوطء أو مكنته منه دون بقية الاستمتاع أو لم تبت معه في فراشه أو لزمها عدة من غيره فلا نفقة لها ، وسواء فيه البالغة والمراهقة والعاقلة والمجنونة قدر الزوج

على ردها على الطاعة ام لا ، فان اطاعت الناشز في غيبته لم تعد نفقتها حتى يعود التسليم بحضوره او حضور وكيله ، فان لم يحضر وروسل فعلم بذلك ومضى زمن يقدم في مثله لزمته . وله تفتيرها في صوم التطوع ووطؤها فيه فان امتعت فناشر ، وبمجرد اسلام مرتدة ومختلفة عن الاسلام في غيبته لزمته النفقة . ويشطر لناشر ليلا فقط او نهارا فقط لا بقدر الازمنة ، ويشطر لها بعض يوم ، ولو صامت لكفارة او نذر او قضاء رمضان ووقته متسع فيهما بلا اذنه او سافرت لتغريب او حبست ولو ظلما فلا نفقة لها . وله البيوتة معها في حبسها . وان حبسته على صداقها او غيره من حقوقها وهو معسر كانت ظالمة مانعة له من التمكين فلا نفقة لها مدة حبسه . وان كان قادرا على ادائه لمنعه بعد الطلب فلها النفقة مدة حبسه اذا كانت باذنه للتمكين — قاله الشيخ — وان سافرت باذنه في حاجته او احرمت بحجة الاسلام او عمرته او طردها واخرجها من منزله فلها النفقة ان احرمت في الوقت من الميقات ، وان سافرت في حاجة نفسها ولولنزهة او تجارة او زيارة او حج تطوع ولو باذنه فلا نفقة لها الا ان يكون مسافرا معها متمكنا من استمتاعها فلا نسقط وان احرمت بمنذور معين في وقته او صامت نذرا معيناً في وقته ولو كان النذر باذنه او كان نذرها قبل النكاح في وقته فلا نفقة لها ، وان اختلفا في نشوزها بعد الاعتراف بالتسليم او في الاتفاق عليها او تسليم النفقة اليها فقولها ، وان ادعت يساره ليفرض لها نفقة الموسرين أو قالت كنت موسرا فانكر . فان عرف له مال فقولها والافقوله ، وان

اختلفا في بذله التسليم أو وقته أو في فرض الحاكم أو في وقتها فقال فرضها منذ شهر وقالت بل منذ عام فقوله، وكل من قلنا القول قوله فلنخصمه عليه اليمين، وإن دفع إليها نفقة وكسوة أو بعث بذلك إليها فقالت إنما فعلته تبرعا وهبة. فقال بل وفاء للواجب فقوله كما لو قضى دينه واختلف هو وغيره في نيته، وإن دفع إليها شيئا زائدا على الكسوة مثل مصاغ وقلاتدوما أشبه ذلك على وجه التملك فقد ملكته. وليس له إذا طلقها أن يطالبها به، وإن كان قد أعطاهما للتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك لأعلى وجه التملك المعين فهو باق على ملكه فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها، وإن طلقها وكانت حاملا فوضعت فقال طلقتك حاملا فانقضت عدتك بوضع الحمل وانقضت نفقتك ورجعتك. فقالت بل بعد الوضع في النفقة ولك الرجعة فقولها وعليها العدة ولا رجعة له^(١) وإن رجع فصدقها فله الرجعة، ولو قال طلقتك بعد الوضع في الرجعة ولك النفقة فقالت بل وأنا حامل فقولها^(٢) وإن عاد فصدقها سقطت رجعته ووجبت لها النفقة، هذا في الحكم الظاهر، وفيما بينه وبين الله تعالى فيني على ما يعلم من حقيقة الأمر دون ما قاله

فصل : — وإن أعسر الزوج بنفقتها أو ببعضها عن نفقة المعسر

(١) القول قولها في النفقة بناء على الأصل. وعليها العدة لأقرارها بالطلاق ولا رجعة له لأعترافه بسقوطها

(٢) يعني في سقوط النفقة فقط وأما الرجعة فله

لا بما زاد عنها أو أعسر بالكسوة أو ببعضها أو بالسكنى أو المهر
 بشرطه خبرت على التراخي بين الفسخ من غير انتظار وبين المقام
 وتمكينه، وتكون النفقة أى نفقة الفقير والكسوة والسكنى دينا فى
 ذمته ما لم تمنع نفسها ولها المقام ومنعه من نفسها، فلا يلزمها تمكينه ولا
 الإقامة فى منزله، وعليه ألا يحبسها بل يدعها لتكسب ولو كانت موسرة،
 فإن اختارت المقام أو رضيت بعسرتة أو تزوجته عالة به أو شرط ألا
 ينفق عليها أو أسقطت النفقة المستقبلية ثم بدا لها الفسخ فلها ذلك، ومن
 لم يجد الاقوت يوم يوم فليس بمعسر بالنفقة لان ذلك هو الواجب عليه،
 وإن كان يجد فى أول النهار ما يغذيها وفى آخره ما يعشيه فلا خيار
 لها، وإن كان صانعا يعمل فى الاسبوع ما يبيعه فى يوم بقدر كفايتها
 فى الاسبوع أو تعذر عليه الكسب فى بعض زمانه أو تعذر البيع أو
 مريض مرضا يرجى برؤه فى أيام يسيرة أو عجز عن الاقتراض أياما يسيرة
 أو اقترض ما ينفقه عليها أو تبرع له انسان بما ينفقه فلا فسخ، وإن
 كان المريض يطول أو كان لا يجد من النفقة الا يوما دون يوم فلها
 الفسخ، وإن أعسر بنفقتها فبذلها غيره لم تجبر الا أن تملكها الزوج
 أو دفعها وكيله، وكذا من أراد قضاء دين غيره فلم يقبل ربه وتقدم
 فى السلم، وإن أتاها بنفقة حرام لم يلزمها قبولها وتقدم فى المكاتب،
 ويجبر قادر على التكسب، وإن أعتسر بنفقة الخادم أو النفقة المأضية
 أو نفقة الموسر أو المتوسط أو الادم فلا فسخ وتبقى النفقة والادم فى
 ذمته، ومن كان له دين متمكن من استيفائه فكوسر وإن لم يتمكن

فكمعسر ، وإن كان له عليها دين فإراد أن يحتسب عليها دينه مكان النفقة
فله ذلك إن كانت موسرة والافلا ، وإن أعسر زوج الامة فرضيت او
زوج الصغيرة او المجنونة لم يكن لوليها الفسخ

فصل : — وإن منع زوج موسر أو سيده ان كان عبدا كسوة
او بعضها قدرت له على مال ولو من عين جنس الواجب أخذت منه
كفايتها وكفاية ولدها الصغير عرفا ونحوه بالمعروف بغير اذنه ، وإن
لم تقدر أجبره الحاكم ، فإن أبى حبسه . فإن صبر على الحبس وقدر الحاكم
على ماله أنفق منه ، فإن لم يقدر له على مال يأخذه او لم يقدر على النفقة
من مال الغائب ولم يجد الا عروضاً او عقاراً باعه وأنفق منه فيدفع اليها
نفقة يوم يوم ، فإن تعذر ذلك فلها الفسخ ، ونفقة الزوجات والاقارب
والرقيق والبهائم إذا امتنع من وجبت عليه النفقة فانفق عليها غيره
بنية الرجوع فله الرجوع — ويأتى في الباب بعده — وإن كان الزوج
غائباً ولم يترك لها نفقة ولم يقدر على مال له ولا على استدانة ولا الأخذ
من وكيله إن كان له وكيل كتب الحاكم اليه . فإن لم يعلم خبره وتعذرت
النفقة كما تقدم فلها الفسخ ، ولا يصح الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم
فيفسخ بطلبها او تفسخ بامرهم ، وفسخ الحاكم تفريق لارجعة فيه ، ومن
ترك الاتفاق الواجب لامرأته لعذر او غيره مدة لم تسقط ولو لم يفرضها
حاكم وكانت ديناً في ذمته ، ويصح ضمان النفقة ما وجب منها وما يجب
في المستقبل وتقدم في الضمان والصلاق

باب نفقة الأقارب والماليك والبهائم

تجب عليه نفقة والديه وإن علوا وولده وإن سفل أو بعضها : حتى ذوى الأرحام منهم ولو حجبه معسر : بالمعروف من حلال إذا كانوا فقراء وله ما ينفق عليهم فاضلا عن نفسه وامراته ورقيقه يومه وليتته وكسوتهم وسكناتهم من ماله وأجرة مملكو ونحوه أو كسبه لا من أصل البضاعة وللملك وآله العمل ، ويجبر قادر على التكسب ويلزمه نفقة كل من يرثه بفرض أو تعصيب ممن سواه ^(١) سواء ورثه الآخر أولا : كعمته وعتيقه وبنت أخيه ونحوه : فالأزواج والأرحام من غير عمودى النسب فلا نفقة لهم ولا عليهم

ويتلخص لوجوب الاتفاق ثلاثة شروط — أحدهما أن يكون المنفق عليهم فقراء لا مال لهم ولا كسب يستقنون به عن اتفاق غيرهم ، فإن كانوا موسرين بمال أو كسب يكفيهم فلا نفقة لهم الثاني أن يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفق عليهم فاضل عن نفقة نفسه إما من ماله وإما من كسبه ، فمن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء الثالث أن يكون المنفق وارثا إن كان من غير عمودى النسب ، وإن كان للفقر ولو حملا وارث غير أب فنفقته عليهم على قدر أرثهم منه ، فلم وجد . على الأم الثلث ، والباقي على الجد ، وجددة وأخ . على الجدة السدس والباقي على الأخ ، وأم وبنت بينهما أرباعا ، وابن وبنت بينهما أثلاثا ،

(١) أى سوى النسب

فإن كان أحدهم موسراً ألزمه بقدر ارثه من غير زيادة ما لم يكن من
عمودى النسب، وعلى هذا المعنى حساب النفقات إلا أن يكون له أب
فينفرد بالنفقة، وأم أم وأب وأم: الكل على أم الأم، ومن له ابن فقير
وأخ موسر فلا نفقة له عليهما، ومن له أم فقيرة وجدة موسرة فالنفقة
على الجدة، وكذا اب فقير وجد موسر وأبوان وجد والأب معسر
على الأم ثلث النفقة والباقي على الجد، وإن كان معهم زوجة ف كذلك،
وأبوان وأخوان وجد والأب معسر فلا شيء على الأخوين لأنهما
محبوبان وليس من عمودى النسب. ويكون على الأم الثلث والباقي على
الجد، وإن لم يكن في المسئلة جد فالنفقة كلها على الأم، وتجب نفقة من
لا حرفة له ولو كان صحيحاً مكلفاً ولو من غير الوالدين، ويلزمه خدمة
قريب بنفسه أو غيره لحاجة كزوجة^(١) ويبدأ بالاتفاق على نفسه. فإن
فضل نفقة واحد فأكثر بدأ بامرأته ثم برقيقه ثم بالأقرب فالأقرب
ثم العصة ثم التساوى، وإن فضل عنه ما يكفي واحداً ألزمه بذلك،
فإن كان له أبوان قدم الأب. فإن كان معاً ابن قدمه عليهما — وقال
القاضى فيما إذا اجتمع الأبوان والابن، أن كان الابن صغيراً أو مجنوناً قدم
وإن كان الابن كبيراً أو الأب زماناً فهو أحق — وفى المستوعب يقدم
الأحوج عن تقدم فى هذه المسائل — وإن كان أب وجد أو ابن وابن
ابن قدم الأب والابن، ويقدم جد على أخ، وأب على ابن ابن، وأبواب

(١) على المنفق أن يخدم من وجبت عليه نفقتهم كما تجب على الزوج خدمة الزوجة
تبعاً لنفقتها. لأن الخدمة من تمام الكفاية

على ابى ام، ومع ابى ابى أبى استويان، وظاهر كلامهم يأخذ من وجبت له النفقة بغير اذنه ان امتنع من الاتفاق لزوجة وتقدم في الباب قبله، ولا تجب نفقة مع اختلاف دين الاب بالولاء أو بالحاق القافة، ومن ترك الاتفاق الواجب مدة لم يلزمه عوضه الا ان فرضها حاكم أو استدان بإذنه، لكن لو غاب زوج فاستدانت لها ولأولادها الصغار رجعت، ولو امتنع زوج او قريب من نفقة واجبة بان تطلب منه فيمتنع رجع عليه منفق عليه بنية الرجوع، ويلزمه نفقة زوجة من تلزمه مؤنته واعفاف من وجبت له نفقة من اب وان علا وابن وان نزل وغيرهم اذا احتاج الى النكاح لزوجة حرة أو سرية تعفوا ويدفع اليه مالا يتزوج به حرة أو يشتري به أمة والتحجير للزوم بذلك. وليس له ان يزوجه قبيحة ولا ان يملكه اياها ولا كبيرة لاستمتاع بها ولا ان يزوجه أمة، ولا يملك استرجاع ما دفع اليه من جارية ولا عوض ما تزوجه به اذا ايسر ويقدم تعيين قريب اذا استوى المهر^(١) ويصدق انه تائق بلا يمين، وان ماتت أعفه ثانيا الا ان طلق لغير عذر أو اعتق، وان اجتمع جدان ولم يملك الا اعفاف احدهما قدم الأقرب الا ان يكون احدهما من جهة الاب فيقدم وان بعد على الذى من جهة الام، ويلزمه اعفاف امه كايه اذا طلبت ذلك وخطبها كفؤ، والواجب في نفقة القريب قدر الكفاية من الخبز والادم والكسوة والمسكن بقدر العادة كما ذكرنا

(١) يقدم قول القريب المكلف بالنفقة على قول قريبه في اختيار الزوجة لأن الأول هو المخاطب بالنظر في شأن التأتى المعسر

في الزوجة . ويجب على المعتق نفقة عتيقه . فان مات مولاه فالنفقة على الوارث من عصيائه على ما ذكر في الولاية . ويجب عليه نفقة اولاد معتقه اذا كان ابوهم عبدا ، فان اعتقه ابوهم فانجر الولاية الى معتقه صار ولاؤهم لمعتق ابيهم ونفقتهم عليه ، وليس على العتيق نفقة معتقه لانه لا يرثه ، وان كان كل واحد منهما مولى الآخر فعلى كل واحد منهما نفقة الآخر وليس على العبد نفقة ولده حرة كانت الزوجة أمانة ولا نفقة اقاربه الاحرار ، ونفقة اولاد المكاتب الاحرار واقاربه لا تجب عليه ، وتجب عليه نفقة ولده من امته ، وان كانت زوجته حرة فنفقة اولادها عليها . فان كان لهم اقارب احرار كجد واخ مع ام اتفق كل واحد منهم بحسب ميراثه . والمكاتب كالمعدوم بالنسبة الى النفقة . وان كانت مكاتبه فسيأتى . فان اراد المكاتب التبرع بالنفقة على ولده من أمة أو مكاتبه لغير سيده او حرة فليس له ذلك وان كان من أمة لسيد مجاز لا من مكاتبه لسيد^(١)

فصل . وتجب نفقة ظئر الصغير في ماله . فان لم يكن له مال فعلى امن تلزمه نفقته . ولا يلزمه لما فوق الحولين ولا يقطع قبلهما الا باذن ابويه إلا ان يتضرر . وللأب منع امرأتهم من خدمة ولدها منه لا من رضاعه اذا طلبت ذلك . وان طلبت اجرة مثلها ووجد من يتبرع برضاعه فهي احق سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة . فان طلبت اكثر من اجرة مثلها ولو

(١) لان المكاتب ممنوع من التصرف المطلق مادام رقيقا فلم يجز له أن يتبرع بالنفقة

الاولاده من أمة ليسيده لأن تبرعه يكون آيلا الى سيده وهو جائز

يسير لم تكن أحق به إلا الإيوجد من يرضعه إلا بمثل تلك
 الزيادة ولو كانت مع زوج آخر وطلبت رضاعه بأجرة مثلها ووجد من
 يتبرع برضاعه فامه أحق إذا رضى الزوج الثاني، وإذا أرضعت الزوجة
 ولدها وهي في حبال والده فاحتاجت إلى زيادة نفقة لزمه، وللسيد اجبار
 أم ولده على رضاعه مجاناً، فإن عتقت على السيد فحكم رضاع ولدها منه
 حكم المطلقة البائن، وإن امتنعت الأم من أرضاع ولدها لم تجبر إلا أن
 يضطر إليها أو يخشى عليه، لكن يجب عليها أن تسقيه اللبن، وللزوج
 منع امرأته من أرضاع ولد غيرها ومن أرضاع ولدها من غيره من حين
 العقد إلا أن يضطر إليها بالأيوجد من يرضعه غيرها أو لا يقبل الارتضاع
 من غيرها فيجب التحكين من أرضاعه أو تكون قد شرطته عليه نصاً،
 وإن أجرت نفسها للرضاع ثم تزوجت لم يملك الزوج فسخ الإجارة
 ولا منعها من الرضاع حتى تمضي المدة: أشبهما لو اشترى أمة مستأجرة
 وتقدم في عشرة النساء.

فصل . ويلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ولو مع
 اختلاف الدين ولو أبقا أو نشزت الأمة أو عمت أو زمن أو مرض أو
 انقطع كسبه من غالب قوت البلد وأدم مثله وكسوتهم من غالب الكسوة
 لامثال العبيد في ذلك البلد الذي هو به وغطاء ووطاء ومسكن وماعون،
 وإن ماتوا فعليه تكفينهم وتجهيزهم ودقهم، ويسن أن يلبسه مما يلبس
 وأن يطعمه مما يطعم، فإن وليه ^(١) فإن سيده يجلسه يأكل معه أو يطعمه
 منه ولا يأكل بلا إئنه، ويستحب أن يسوي بين عبيده وامائه في

(١) يريد أن ولي العبد صنع الطعام

الكسوة والاطعام ولا باس بزيادة من هي للاستمتاع في الكسوة، ويلزمه نفقة ولد أمة الرقيق دون زوجها، ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد، ويلزم المكاتب نفقة ولدها ولو كان أبوه مكاتباً وكسبه لها، وينفق على من بعضه حر بقدر رقه وبقيتها عليه، وله وطء أمة ملكها يجزئه الحر بلا اذن، ويلزم السيد تزويجهم إذا طلبوه^(١) إلا أمة يستمتع بها ولو مكاتب بشرط وطئها، فإن أبي أجبر، وتصديق الامة انه ما يطؤها، وإن زوجها بمن عيه غير الرق فلها الفسخ، وإذا كان للعبد زوجة فعلى سيده تمسكته من الاستمتاع بها ليلاً، ومن غاب عن أم ولده زوجت الحاجة نفقة — قال في الرعاية زوجها الحاكم وحفظ مهرها للسيد — وكذا الحاجة وطء، وأما الامة فقال القاضي: إذا غاب سيدها غيبة منقطعة فطلبت التزويج زوجها الحاكم وتقدم في أركان النكاح: ويحرم أن يكلفهم من العمل ما لا يطيقون وهو ما يشق عليه مشقة كثيرة فإن كلفه مشقاً أعانه، ولا يجوز تكليف الامة بالرعي لأن السفر مظنة الطمع لبعدها عن يذب عنها، ويجب أن يريحهم وقت قيلولة ونوم وصلاة مفروضة وأن يركبهم عُقْبَةً عند الحاجة، وتستحب مداراتهم إذا مرضوا ويجب ختان من لم يكن محتوناً منهم، وأباق العبد كبيرة ويحرم افساده على سيده وافساد المرأة على زوجها — قال الشيخ في مسلم نحس في بلاد التتار أبي بيع عبده وعتقه ويأمره بترك المأمور وفعل المنهى عنه فهربه إلى بلاد أهل بدع مضلة فانه لآحرمة لهذا ولو كان في طاعة المسلمين

(١) لقوله تعالى وأنكحوا الأيأى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم،

والعبد إذا هاجر من أرض الحرب فهو حر ، وقال : ولو لم تلاثم
 اخلاق العبد اخلاق سيده لزمه اخراجه عن ملكه ولا يعذب خلق الله
 . ويجب ألا يسترضع الامة لغير ولدها الا بعد ربه كما لو مات ولدها وبقي
 لبنا ، ولا يجوز له اجارتها بلا اذن زوج في مدة حقه ويجوز في مدة
 حق السيد ما لم يضربها ، وتجوز المخارجة باتفاقهما إذا كان ما جعل
 (على الحجم ^(١)) بقدر كسب العبد فاقل بعد نفقته والالم يجوز ولا يجبر
 من أباه ، ومعناها ان يضرب عليه خراجا معلوما يؤديه إلى سيده
 كل يوم وما فضل للعبد ، ويؤخذ من الغنى لعبد مخارج هدية طعام
 وباعارة متاع وعمل دعوة — وفي الهدى للعبد التصرف بما زاد
 على خراجه — وللسيد تاديبهم باللوم والضرب ككولد وزوجة
 والاحاديث الصحيحة تدل على جواز الزيادة ^(٢) ويسن العفو عنه أولا
 ويكون مرة أو مرتين نصا ، ولا يضربه شديدا ولا يضربه الا في تنب
 عظيم نصا ويقيده بقيد اذا خاف عليه ويؤدب على فرائضه وعلى ما اذا
 كلفه ما يطيق فامتع ، وليس له لطمه في وجهه ولا خصاؤه ولا التثيل ،
 ولا يشتم أبويه الكافرين ولا يعود لسانه الحنا والردا ، ولا يدخل الجنة

(١) الظاهر ان ما بين القوسين مقحم بين كلام المصنف وانه من كلام ساقه
 الشارح للاستدلال وحاصله ان عبدا كان يدعى أبا طيبة وكان حجاما وقد حجم
 النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه أجرته وأمر سادة هذا العبد ان يخففوا عنه الضريبة
 المفروضة عليه . وذلك اقرار من النبي لهم على جوازها

(٢) يريد جواز الزيادة في ضرب الرقيق على ضرب الزوجة لتعليمهم

سمى المملّكة وهو الذي يسيء الى ممالكه — قال ابن الجوزي وفي كتابه
 السر المصون ، معاشره الولد باللطف والتأديب والتعليم . واذا احتيج الى
 ضربه ضرب ، ويحمل الولد على أحسن الاخلاق ويجنب سيئها . فاذا
 كبر فاحذر منه ولا يطلعه على كل الاسرار ومن الغلط ترك تزويجه اذا
 اذا بلغ فأنك تدري ما هو فيه بما كنت فيه . فضنه من الزلل عاجلا .
 خصوصا البنات . وإياك أن تزوج البنت بشيخ أو شخص مكروه ،
 وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن اليه بحال بل كن منه على حذر ، ولا
 تدخل الدار منهم مراهما ولا خادما فانهم رجال مع النساء ونساء مع
 الرجال وربما امتدت عين امرأة الى غلام محقر انتهى — وان بعثه
 سيده لحاجة فوجد مسجدا يصلي فيه قضى حاجته ثم صلى وان صلى فلا
 بأس ، ومتى امتنع السيد من الواجب عليه من نفقة أو كسوة أو تزويج
 فطلب العبد البيع لزمه يبعه سواء كان امتناع السيد لعجزه عنه أو مع قدرته عليه
 ولا يلزمه يبعه بطله مع القيام بما يجب له ، ولا يتسرى عبد ولو باذن
 سيده لأنه لا يملك ، وقيل بل بآذنه نص عليه في رواية جماعة واختاره
 كثير من المحققين وصححه في الانصاف وجعله المذهب ، فاذا قال له
 السيد تسراها أو أدت لك وفي وطئها أو ما دل عليه ايح له على هذا
 القول ، وعليه يجوز في اكثر من واحدة ولم يملك السيد الرجوع بعد
 التسرى نصا .

فصل . ويلزمه اطعام بهائم ولو عطبت وسقيها حتى تنتهي الى
 أول شعبها وريها دون غايتها ، ويلزمه القيام بها والاتفاق عليها واقامة

من يرعاها أو نحوه ، ويحرم ان يحملها مالا تطيق وان يحلب من لبنها ما يضر بولدها ، ويسن للحالب ان يقص اظفاره لئلا يجرح الضرع ، وجيفتها له ونقلها عليه فيلزمه ان ينقلها الى مكان يدفع فيه ضررها عن الناس ، ويحرم وسم وضرب في الوجه الا للمداواة وفي الآدمي اشد ، ويكره خصي غير غنم وديوك ويحرم في الآمين لغير قصاص ولورقيا ويكره تعليق جرس ووتر وجز معرفة وناصية وكتب ، ويحرم لعن الدابة — قال احمد قال الصالحون لا تقبل شهادته — وان امتنع من الانفاق عليها اجبر على ذلك ، فان ابى أو عجز اجبر على بيع او اجارة أو ذبح ما كول ، فان ابى فعل الحاكم الاصلاح او اقترض عليه ، ويجوز الاتفاع بها في غير ما خلقت له كالحمل او الركوب وابل وحر لحرث ونحوه ولا يجوز قتلها ولا ذبحها للراحة كالآدمي المتألم بالامراض الصعبة ، وعلى مقتى الكلب المباح ان يطعمه أو يرسله ، ولا يحل حبس شيء من البهائم لتهلك جوعا ويحسن قتل ما يباح قتله ، ويباح تجفيف دود القز بالشمس اذا استكمل وتدخين الزنابير فان لم يندفع ضررها الا باحراقها جاز ، ولا تجب عيادة الملك المطلق اذا كان مما لا روح فيه كالعمار ونحوه^(١) وان كان لمحجور عليه وجب على وليه عمارة داره وحفظ ثمره وزرعه بالسقي وغيره

(١) الملك المطلق بكسر الطاء هو المختص بمالك واحد . ومراده بقوله . ولا تجب عيادة الملك المطلق الخ أنه لا يكلف برعايته كما كلف بملكه ذي الروح فان الثاني محترم النفس واعماله محرم

باب الحضانة

وهي حفظ صغير ومجنون ومعتوه وهو المختل العقل مما يضرهم
وتربيتهم بعمل مصالحهم كغسل رأس الطفل ويديه وثيابه ودهنه
وتكحيله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوه

وهي واجبة كالانفاق عليه، ومستحقها رجل عصبة وامرأة وارثة
أو مدلية بوارث كالحالة ونات الاخوات أو مدلية بعصبة كبنات الاخوة
والاعمام وذوى رحم غير من تقدم وحاكم، فإذا افترق الزوجان ولهما
طفل أو معتوه أو مجنون ذكر أو أنثى فالحق للناس بحضنته امه كما قبل
الفراق مع اهليتها وحضورها وقبولها ولو باجرة مثلها كرضاع، فهي
احق من ابيه ولان اياه لا يتولى الحضانة بنفسه وانما يدفعه الى امراته،
وامه اولى من امرأة ابيه. ولو امتنعت لم يجبر، ثم امهاتها ثم اب ثم
امهاته ثم جد ثم امهاته وهلم جرا ثم اخت لابوين وتقدم اخت من ام
على اخت من اب. وخالة على عمه. وخالة ام على خالة اب. وخالات
ايه على عماته. ومن يدل بعमत وخالات بام على من يدل بآب،
وتحريه ام ثم امهاتها القربى فالقربى، ثم أب ثم امهاته كذلك، ثم جد
ثم امهاته كذلك. ثم اخت لابوين ثم لام. ثم لاب ثم خالة لابوين
ثم لام ثم لاب ثم عمت كذلك. ثم خالات امه ثم خالات ايه. ثم
همات ايه ثم بنات اخوته واخواته. ثم بنات اعمامه وعماته. ثم بنات
اعمام ايه. وبنات عمت ايه كذلك على التفصيل المتقدم، وتقدمت

حضانة لقيط . ثم لباقي العصبه الاقرب فالاقرب ، فان كانت اثنى فمن محارمها ولو برضاع ونحوه فلا حضانة عليها لابن العم ونحوه لانه ليس من محارمها وفي المغنى وغيره اذا بلغت سبعا لم تسلم اليه وقلها له الحضانة عليها وهو قوى ، وان اجتمع اخ واخت او عم وعمه او ابن اخ وبنت اخ او ابن اخت وبنت اخت قدمت الاثنى على من في درجتها من الذكور كما تقدم الام على الاب ، وام الاب على ابى الاب ثم لذوى الارحام رجالا ونساء غير من تقدم ، فيقدم ابو أم ثم امهات . ثم اخ من ام . ثم خال . ثم حاكم فيسلبه الى من يحضنه من المسلمين ، ولو استوجرت للرضاع والحضانه لزمها . وان استوجرت للرضاع واطلق لزمها الحضانه تبعا للحضانه واطلق لم يلزمها الرضاع ، وان امتعت الام او غيرها من الحضانه او كانت غير اهل لها انتقلت الى من بعدها . ومن اسقط حقه منها سقط عنه وله العود متى شاء .

فصل . ولا حضانه لرقيق ولا لمن بعضه حر ولو كان بينه وبين سيده مهايأة ، فان كان بعض الطفل رقيقا فلسيده وقريبه بمهايأة لان حضانه الطفل الرقيق لسيده ، والاولى لسيده ان يقره مع امه . ولا لفاسق ولا لكافر على مسلم ولا لمجنون ولو غير مطبق ولا لمعتوم ولا لطفل ولا لعاجز عنها كاعمى ونحوه . قال الشيخ وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح انتهى . واذا كان بالام برص او جذام سقط حقها من الحضانه . وصرح بذلك العلائى الشافعى في قواعده . وقال لانه يخشى على الولد من لبنها ومخالطتها انتهى - ويأتى

في التقرر ان الجذمي ممنوعون من مخالطة الاصحاء ، ولا لامرأة
 مزوجة لاجنبى من الطفل من حين العقد ولورضى الزوج لثلا يكون
 فى حضانة اجنبى . فان كان الزوج ليس اجنبيا بكجه وقريبه فلها الحضانة
 ولو اتفاقا على ان يكون فى حضانتها وهى مزوجة ورضى زوجها جاز
 ولم يكن لازما . ولو تنازع عمان ونحوها واحد منهما متزوج بالام أو
 الخالة فهو احق ، فان زالت الموانع كانت عتق الرقيق واسلم الكافر
 وعدل الفاسق ولو ظاهرا وعقل المجنون وطلقت الزوجة ولورجعا
 ولو لم تنقض العدة رجعوا الى حقهم . ونظير هذه المسئلة لو وقف على
 اولاده وشرط ان من تزوج من البنات لاحق لها فتزوجت ثم طلقت
 عاد اليها حقها ، فان طلقت وكان قد اراد برها رجع حقها كالوقف ، وان
 اراد صلتها مادامت حافظة لحرمة فراشه فلا حق لها ، ولا تثبت الحضانة
 على البالغ الرشيد العاقل ، واليه الخيرة فى الاقامة عند من شاء من أبويه ،
 فان كان رجلا فله الانفراد بنفسه الا أن يكون أمردي يخاف عليه الفتنة
 فيمنع من مفارقتها ، ويستحب ألا ينفرد عنهما ولا يقطع بره عنهما ،
 وان كانت جارية فليس لها الانفراد ، ولا يها وأولياؤها عند عدمه منعها
 منه ، وعلى عصة المرأة منعها من المحرمات ، فان لم تمنع الا بالحبس .
 حبسوها ، وان احتاجت إلى القيد قيدها ، وما ينبغى للولد أن يضرب
 أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن من السوء بل بحسب قدرتهم ،
 وان احتاجت إلى رزق وكسوة كسوها وليس لهم اقامة الحد عليهما ،
 ومتى أراد أحد الابوين النقلة إلى بلد مسافة قصر فاكثر آمن هو والطريق

ليسكنه فالأب أحق بالحضانة — قال في الهدى هذا كله ما لم يرد بالنقله مضارة الآخر وانتزاع الولد ، فإذا أراد ذلك لم يجب إليه انتهى — وإن كان اللدقرىا للسكى فأم أحق ، وإن كان بعيدا ولو لحج أو قريبا لحاجة ثم يعود أو بعيدا للسكى لكنه مخوف هو أو الطريق فقيم أولى ، فإن اختلفا فقال الأب سفرى للاقامة وقالت الأم بل لحاجة وتعود فقوله مع يمينه ، وإن انتقلا جميعا إلى بلد واحد فالأم باقية على حضانتها ، وإن أخذها الأب لا فتراق البلدين ثم اجتماعا عادت إلى الأم حضانتها

فصل . وإذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا واتفق أبواه أن يكون عند أحدهما جاز ، وإن تنازعا فيه خيره الحاكم بينهما فكان مع من اختار منهما — قال ابن عقيل مع السلامة من فساد ، فاما ان علم انه يختار أحدهما ليمنه من فساد ويكره الآخر للادب لم يعمل بمقتضى شهوته انتهى — ولا يخير قبل سبع . فإن اختار أباه كان عنده ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارة أمه . وإن مرض كانت أحق بتمريضه في بيتها ، وإن اختار أمه كان عندها ليلا وعند أبيه نهارا ليعلمه الصناعة والكتابة ويؤدبه فإن عاد فاختر الآخر نقل إليه ، وإن عاد فاختر الأول رد إليه هكذا أبدا ، فإن لم يختار أحدهما أو اختارهما أفرع ، ثم إن اختار غير من قدم بالقرعة رد إليه ، ولا يخير إذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحضانة ، وتعين أن يكون عند الآخر ، وإن اختار أباه ثم زال عقله رد إلى الأم وبطل اختياره ، والجارية إذا بلغت سبع سنين فاكثر فعند أبيها إلى البلوغ ويعدده عنده أيضا إلى الزفاف وجوبا ولو تبرعت الأم بحضانتها ،

ويمنعها من الانفراد، وكذلك من يقوم مقامه؛ وإذا كانت عند الأم أو الأب فانها تكون عنده لبلا ونهارا فان تأديبها وتخريجها في جوف البيت، ولا يمنع أحدهما من زيارتها عند الآخر من غير أن يخلو الزوج بامها ولا يطيل، والورع اذا زارت ابنتها تحرى أوقات خروج أيها الى معاشه لئلا يسمع كلامها، وان مرضت فالأم أحق بتمريضها في بيت الأب، وتمنع من الخلوة بها ان كانت البنت مزوجة اذا خيف منها وكذلك الغلام، وان مرض أحد الابوين والولد عند الآخر لم يمنع الولد ذكر اكان أو أثنى من عيادته، ولا من تكرر ذلك، ولا من حضوره عند موته وتولى جهازه، وأما في حال الصحة فالغلام يزور أمه، والأم تزور ابنتها، والغلام يزور أمه على ما جرت به العادة كالיום في الاسبوع وان مات الولد حضرته أمه، وتولى ما تتولاه حال الحياة فتشده في حال نزع، وتشد لحيته وتوجهه وتشرف على من يتولى غسله، وتجهيزه ولا تمنع من جميع ذلك اذا طلبته، فان أرادت الحضور بما ينافي الشرع: من تخريق ثوب، ولطم خد، ونوح — منعت. فاذا امتعت والا حجت عنه الى أن تترك المنكر؛ وان استوى اثنان فأكثر في حضانة من له دون سبع سنين: كالأختين والآخرين، ونحوهما — قدم احدهما بقرعة، فاذا بلغ سبعا ولو أثنى كان عند من شاء منهم، وسائر العصابات: الأقرب فالأقرب منهم — كاب عند عدمه، او عدم أهليته في التخيير؛ والاقامة، والقلعة، اذا كان محرما للجارية كما تقدم، وسائر النساء المستحقات لها كام في ذلك، ولا يقر الطفل بيد من لا يصونه ويصلحه، والمنعوته ولو أثنى عند أمه ولو بعد البلوغ

كتاب الجنائيات

وهي جمع جناية ، وهي : التعدى على الأبدان مما يوجب قصاصا أو غيره

قتل الآدمي بغير حق ذنب كبير ، وفاعله فاسق ، وأمره الى الله : إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، وتوبته مقبولة ، ولا يسقط حق المقتول في الآخرة بمجرد التوبة — قال الشيخ : فعلى هذا يأخذ المقتول من حسنات القاتل بقدر مظلمته ، فإن اقتص من القاتل ، أو عفا عنه : فهل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ على وجهين — قال القاضي عياض في حديث صاحب النسعة - وهو حديث صحيح مشهور - في هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية ، وإن كفر ما بينه وبين الله تعالى ، كما جاء في الحديث الآخر : (فهو كفارة له ، ويبقى حق المقتول) ويأتى في باب المرتد له تسعة (١)

(١) التسعة بالون المكسورة : السير العريض من الجلد ، ويستخدم في حزم المتاع وسواه

والحديث المسار ليه مروي من طرق متعددة والكلام عليه تفصيلا يجرى من الإيجار وحلاصته أن رجلا قتل آخر ، فجاء أخو القاتل يقتاد القاتل لسير في عقه الى النبي صلى الله عليه وسلم ليحكم له . وقد أتاه صلى الله عليه وسلم مما يدل على أنه لو عفا ولي القاتل كان على القاتل دمان : دم القاتل لارهاق وجهه . وذنب وليه لما لحقه من الضرر ومن ذلك هم القاضي عياض وغيره أنه لو اقتص الولي من القاتل لم يبق له حق بعد ذلك وبقي حق المقتول وحده كما قل المصنف

والقتل ثلاثة أضرب : عمد يختص القصاص به : وشبه عمد : وخطا
ويشترط في القتل العمد - القصد ، فالعمد : أن يقتل قصدا إما يغلب
على الظن موته به عالما بكونه آدميا معصوما — وهو تسعة أقسام : -
أحدها أن يجرحه بمحدد له مور : أى دخول وتردد في البدن ، يقطع
اللحم والجلد كسكين ، وسيف ، وسم ، وقدم ، أو يغرزه بمسلة ، أو
ما في معناه مما يحدد ويخرج : من حديد ، ونحاس ، ورصاص ،
وذهب ، وفضة ، وزجاج ، وحجر ، وخشب ، وقصب ، وعظم ، جرحا
ولو صغيرا : كشرط حجام فمات ، ولو طالعت علة منه ، ولا علة به
غيره ، ولو لم يداوه قادر عليه ، أو يغرزه بآبرة ، أو شوكة ونحوها ، في
مقتل : كالعين ، والفؤاد ، والخاصرة ، والصدغ ، وأصل الاذن ،
والخصيتين فمات ، أو بآبرة ونحوها في لآلية ؛ والفخذ فمات في الحال
أو بقي ضمنا (١) حتي مات : وان قطع ، أو بطل سلعة خطيرة من أجنبي
مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود ، وان فعله حاكم من صغير أو
مجنون أو وليهما لمصلحة فلا شيء عليه : - الثاني أن يضربه بمثقل فوق
عمود القسطاط الذي تتخذه العرب لبيوتها ، فيه رقة ورشاقة ، لا
كهو (٢) وأما العمود الذي تتخذه الترك وغيرهم لخيامهم فالقتل به عمد
لأنه يقتل غالبا ، أو يضربه بما يغلب على الظن موته كالت : نوع من

(١) الضم ففتح الضاد وكسر الميم : السقيم

(٢) قوله : لا كهو : يريد به ما كان كعمود القسطاط لا يعتبر القتل به عمدا وذلك
لان السى صلى الله عليه وسلم قضى فيمن قتل جاريتها به بالدية على عاقبتها . ومعروف
ان العاقلة لا تحمل العمد

السلح (١) والدومس ، وعقب الفأس ، والكودين : الحشبة الثقيلة التي يدق بها الدقاق الثياب ، والسندان ، او حجر كبير ، أو يلقي عليه حائطاً ، أو سقفاً ، أو صخرة ، أو خشبة عظيمة ، أو يلقيه من شاهق أو يكرر الضرب بخشبة صغيرة ، أو حجر صغير ، أو يضربه به مرة أو يلكزه بيده في مقتل ، أو في حال ضعف قوة من مرض ، أو صغر أو كبر ، أو حر مفرط ، أو برد شديد ونحوه ، فمات ؛ فعليه القود ، وإن ادعى جهل المرض في ذلك كله لم يقبل ، وإن لم يكن كذلك ففيه الدية لأنه عمد الخطأ : إلا أن يصغر جداً كالضربة بالقلم ، أو الأصبع في غير مقتل ونحوه ؛ أو مسه بالكبير ولم يضربه فلا قود فيه ولادية : - الثالث أن يجمع بينه وبين أمد ، أو نمر بمضيق كزنية ، ونحوها ، وزنية الأسد : حفرة تحفر له ، شبه البئر فيفعل به ما يقتل مثله — فعليه القود وإن فعل به فعلاً لو فعله الآدمي لم يكن عمداً فلا قود ، وإن القاه مكتوفاً بحضرة سبع فقتله ، أو بمضيق بحضرة حية فنهشته ، أو لسعته عقرب من القوائل فقتله — فعليه القود ، وإن أنهشه كلباً ، أو سبعاً ، أو حية من القوائل وهو يقتل غالباً فعمد ، وإن كان لا يقتل غالباً كضبان الحجاز أو سبع صغير ، أو كتفه والقاه في أرض غير مسبعة فأكله سبع ، أو نهشته حية فمات — فثبته عمد ، وكذلك إن القاه مشدوداً في موضع لم يعهد وصول زيادة الماء إليه ، أو تحتل زيادة الماء وعدمها فيه ، وإن كان يعلم زيادة الماء في ذلك الوقت فمات به فهو عمد : - الرابع : القاه في ماء يغرقه أو نار لا يمكنه التخلص منهما إما لكثرتهما ، أو لعجزه عن

التخلص لمرض ، او ضعف ، او صغر ، او كان مربوطا ، او منعه الخروج كونه في حفرة لا يقدر على الصعود منها ، ونحو هذا فمات ، او حبسه في بيت وأوقد فيه نارا ؛ أو سد المنافذ حتى اشتد الدخان وضاق به النفس او دفنه حيا ، او القاه في بثرذات نفس عالما بذلك فمات - فعمد ، وان القاه في ماء - يسير يقدر على التخلص منه فلبث فيه اختيارا حتي مات فهدر ، وان كان في نار يمكنه التخلص منها فلم يخرج حتي مات فلا قود ويضمنه بالدية ، وانما تعلم قدرته على التخلص بقوله : أنا قادر على التخلص ، او نحو هذا : - الخامس : خنقه بحبل او غيره ، او سد فيه ، وانغنه ؛ او عصر خصيتيه حتي مات في مدة يموت في مثلها غالبا - فعمد وان كان في مدة لا يموت فيها غالبا فشبه عمد ، الا ان يكون صغيرا الى الغاية بحيث لا يتوهم الموت فيه فمات - فهدر ؛ ومتي خنقه وتركه سالما حتي مات فقيه القود ، وان تنفس وصح ثم مات فلا ضمان - السادس : حبسه ، ومنعه الطعام والشراب ، او احدهما او الدفا - في الشتاء ، ولياليه الباردة ، قاله ابن عقيل ، حتى مات جوعا ، او عطشا او بردا في مدة يموت في مثلها غالبا بشرط ان يتعذر عليه الطلب - فعمد ، فان لم يتعذر فهدر ، كتركه شد موضع فصاده ، والمدة التي يموت فيها غالبا تختلف باختلاف الناس والزمان والاحوال ، فاذا عطشه في الحر - مات في الزمان القليل ، وعكسه في البرد ، وان كان في مدة لا يموت فيها غالبا فعمد الخطأ ، وان شككنا فيها لم يجب القود : - السابع : سقاه سما لا يعلم به ، او خالطه بطعام ثم اطعمه إياه ، او خلطه بطعام وآكله فآكله وهو لا يعلم فمات - فعليه القود ان كان مثله يقتل غالبا ، وان علم آكله

به وهو بالغ عاقل فلا ضمان ، وان كان غير مكلف : بان كان صغيرا او مجنونا ضمنه ، وان خلطه بطعام نفسه فاكله انسان بغير اذنه فلا ضمان عليه ، فان ادعى القاتل بالسبب عدم علمه انه قاتل لم يقبل ، كما لو جرحه وقال : لم اعلم انه يموت ، وان كان سببا لا يقتل غالبا فشببه عمدا ، وان اختلف هل يقتل غالبا او لا ؟ وثم بينة عمل بها ، وان قالت : يقتل النضو الضعيف دون القوى ، او غير ذلك - عمل على حسب ذلك ، فان لم يكن مع احدهما بينة فالقول قول الساقى : - الثامن : ان يقتله بسحر يقتل غالبا فهو عمدا ، وان قال : لا اعلمه قاتلا لم يقبل قوله ، فهو كسب حكما ، واذا وجب قتله بالسحر وقتل كان قتله به حدا ، وتجب دية المقتول في تركته : والمعيان : الذى يقتل بعينه - قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع ينبغى أن يلحق بالساحر الذى يقتل بسحره غالبا ، فاذا كانت عينه يستطيع القتل بها ويفعله باختياره وجب به القصاص ، وان فعل ذلك بغير قصد الجناية فيتوجه انه خطأ يجب فيه ما يجب فى القتل الخطأ ؛ ولذا ما ائلفه بعينه يتوجه فيه القول بضمانه : الا ان يقع بغير قصد فيتوجه عدم الضمان - انتهى ، ويأتى فى التعزيز - : التاسع - ان يشهد اثنان فاكثر على شخص بقتل عمدا ، أو ردة حيث امتنعت النوبة ، أو أربعة فاكثر بزنا محص ، ونحو ذلك مما يوجب القتل فقتل بشهادتهم ثم رجعوا ، واعترفوا بتعمد القتل - فعليه القصاص ، ولذلك الحاكم اذا حكم على شخص بالقتل عالما بذلك متعمدا فقتل ، واعترف فعليه القصاص ، ولو ان الولي الذى باشر قتله اقربعله بكذب الشهود وتعمد قتله فعليه القصاص وحده ، فان أقر الشاهدان والولي

والحاكم جميعا بذلك فعلى الولى المباشر القصاص وحده أيضا ، وإن كان الولى لم يباشر وإنما باشر وكيله ، فإن كان الوكيل عالما فعليه القصاص وحده ، والا فعلى الولى ، فيختص مباشر عالم بالقود ، ثم ولى ثم بينة وحاكم . ومتى لزمت الدية الحاكم والبيئة فهى بينهم سواء : على الحاكم مثل واحد منهم ، ولو رجع الولى والبيئة ضمنه الولى وحده ، ولو قال بعضهم : عمدنا قتله ، وقال بعضهم : أخطأنا يريد كل قاتل نفسه دون البعض الآخر (قاله ابن قندس فى حاشية الفروع) او قال واحد : عمدت قتله ، وقال الآخر : اخطأت — فلا قود على المتعمد ، وعليه حصته من الدية المغلظة ، وعلى المخطئ حصته من الدية المخففة ، ولو قال كل واحد منهم : تعمدت واخطأ شريكى ، او قال واحد : عمدنا جميعا ، وقال الآخر : عمدت واخطأ صاحبي ، او قال واحد : عمدت ولا أدرى ما فعل صاحبي — فعليهما القود ، ولو قال واحد : عمدنا مخبراعنه وعمن معه ، وقال الآخر : أخطأنا مخبراعنه وعمن معه — لزمت المقر بالعمد القود ، والآخر نصف الدية مخففة اذا كانا اثنين ، وإن قالوا : اخطأنا فعليهما الدية مخففة ، ولو حفر فى بيته بئرا وستره ليقع فيه أحد فوق فمات ، فإن كان دخل باذنه قتل به : لا أن دخل بلا اذنه ، أو كانت مكشوفة بحيث يراها الداخل ، أو لم يقصده . ولو جعل فى حلق زيد خراطة (١) وشدها فى شئ عال ، وترك تحته حجرا فازاله آخر عمد افات — قتل مزيله دون رابطه ، وإن جهل الخراطة فلا قود ، وعلى عاقلته فى ماله الدية ، ولو شد على ظهره قرية منقوخة وألقاه فى البحر وهو لا يحسن السباحة فجاء آخر وخرق القرية فخرج الهواء فغرق فالقاتل

(١) الخراطة : الحبل وما يشبهه

هو الثاني، واختار الشيخ أن الدال يلزمه القود أن تعمد، والافالدية،
وان الأمر لا يرث (١)

فصل :- وشبه العمد : ويسمى خطأ العمد، وعمد الخطأ : ان
يقصد الجناية ، اما لقصد العدوان عليه ، أو التأديب له ، فيسرف فيه
بما لا يقتل غالبا ولم يجرحه بها فيقتل : قصد قله أو لم يقصده : نحواً أن يضربه
بسوط أو عصا أو حجر صغير أو يلكزه يده أو يلقيه في ماء قليل أو يسحره
بما لا يقتل غالبا أو سائر ما لا يقتل غالبا ، أو يصيح بصغير أو صغيرة وهما
على سطح ، أو نحوه ، فيسقطان ، أو يغفل غافلا فيصيح به فيسقط فيموت ،
أو يذهب عقله ، وفيه الكفارة إذا مات ، والدية على العاقلة . وإن صاح بمكاف ،
أو مكلفة فسقطا فلا شيء عليه ، وأمسك الحية محرم وجباية ، فلو قتلت
ممسكها من مدعى المشيخة ونحوه فقاتل نفسه ، ومع الظن أنها لا تقتل
فشبه عمد ، بمنزلة من أكل حتى يشم فاه لم يقصد قتل نفسه

فصل :- والخطأ : كرمى صيد ، أو غرض ، أو شخص ولو
معصوما ، أو بهيمة ولو محترمة فيصيب آدميا معصوما لم يقصده ، أو
ينقلب عليه بآثم ، ونحوه - فعليه الكفارة ، والدية على العاقلة . وإن
قتل في دار الحرب من يظه حربا فيقتل مسلما ، أو يرمى إلى صف
الكفار فيصيب مسلما ، أو يتترس الكفار بمسلم ويخاف على المسلمين
أن لم يرمهم فيرمهم فيقتل المسلم - فهذا فيه الكفارة بلا دية ، قال
الشيخ : هذا في المسلم الذي هو بين الكفار معذور : كالأسير ، والمسلم
الذي لا يمكنه الهجره والخروج من صفهم ، وأما الذي يقف في صف

قتلهم باختياره فلا يضمن بحال . وان قتل بسبب كالذى يحفر بئرا ، او ينصب حجراً أو سكيناً ونحوه تعدياً ، ولم يقصد جناية فيؤول الى اتلاف الانسان فسيطه سبيل الخطأ ، فان قصد جناية فشبه عمد محرم وعمد الصبي والمجنون خطأ لا قصاص فيه ، والدية على العاقلة حيث وجبت ، والكفارة في ماله ، ولو قال : كنت حال القتل صغيراً أو مجنوناً وامكن - صدق يمينه ، ويأتى في الباب بعده

فصل :- وتقتل الجماعة بالواحد اذا كان فعل كل واحد منهم صالحاً للقتل به ، والا فلا ، ما لم يتواطؤا على ذلك ، وان عفا عنهم الولي سقط القود ، ووجبت دية واحدة . ويأتى حكم الاشتراك في الطريق فيما يوجب القصاص فيما دون النفس . وان جرحه واحد جرحاً ، والآخر مائة - فهما سواء في القصاص والدية ؛ فان قطع واحد يده ، وآخر رجله ، وأوضحه ثالث - فلاولى قتل جميعهم ؛ والعفو عنهم الى الدية من كل واحد منهم ثلثها ، وله أن يعفو عن واحد فيأخذ منه ثلث الدية ويقتل الآخرين ، وله أن يعفو عن اثنين فيأخذ منهم ثلثتها ، ويقتل الثالث ، وان برئت جراحة احدهم ومات من الجرحين الآخرين فله ان يقتص من الذى برى جرحه : مثل جرحه ، ويقتل الآخرين ، أو يأخذ منهما دية كاملة ، أو يقتل أحدهما ويأخذ من الآخر نصف الدية ، وله أن يعفو عن الذى برى جرحه ، ويأخذ منه دية جرحه وان ادعى الموضح ان جرحه برى قبل موته وكذبه شركاه ؛ فان صدقه الولي ثبت حكم البر بالنسبة اليه ، فلا يملك قتله ، ولا مطالبته بثلث الدية ، وله ان يقتص منه موضة ، أو يأخذ منه ارشها ولم يقل قوله في حق شريكه ، فان اختار الولي القصاص فله قتلها ، وان اختار

الدية لم يلزمهما أكثر من ثلثها؛ وإن كذبه الولي حلف (١) وله الاقتصاص منه ، أو مطالبته بثلث الدية ، ولم يكن له مطالبة شريكه بأكثر من ثلثها ، وإن شهد له شريكاه ببرئها لزمهما الدية كاملة ، للولي أخذها منهما ، إن صدقهما ، وإن لم يصدقهما أو عفا إلى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها ، وتقبل شهادتهما أن كان قد تابا وعدلا فيسقط القصاص ولا يلزمه أكثر من موضة ، وإن قطع واحد يده من الكوع ، وآخر من المرفق ، ومات - فهما قاتلان مالم يبرأ الأول ، فإن برى ، فالثاني فإن اندمل القطعان أقيد الأول بأن يقطع من الكوع ، والثاني إن كانت كفه مقطوعة أقيد أيضا ، فتقطع يده من المرفق ، وإن كان له كف مخكومة . وإن قتله جماعة بأفعال لا يصلح واحد منها لقتله نحو أن يضربه كل واحد سوطا في حالة ، أو متواليا - فلا قود ، وفيه عن تواطى وجهان : الصواب القود ، وإن فعل واحد فعلا لا تبقى معه الحياة : كقطع حشوته أو مريته ، أو ودجيه ، ثم صرب عنقه آخر فالقاتل هو الأول ، ويعزر الثاني كما يعزر جاح على ميت ، وإن شق الأول بطنه ، أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه فالثاني هو القاتل ، وعلى الأول ضمان ما تلف بالقصاص أو الدية ، ولو كان جرح الأول يفضى إلى الموت لا محالة ، إلا أنه لا يخرج به عن علم الحياة ، وتبقى معه الحياة المستقرة كحرق الامعاء ، أو أم الدماغ ، وضرب الثاني عنقه فالقاتل الثاني ، وإن رماه من شاقق يجوز أن يسلم منه ، أولا ، وتلفاه آخر بسبف فقده ، أو رماه بسهم قاتل فقطع عنقه آخر قبل وقوع السهم به أو ألقي عليه صخرة فأطار آخر رأسه بالسيف قبل وقوعها عليه -

فالقصاص على الثاني . وان القاه في لحة لا يمكنه التخلص منها فالتقمه حوت فالقود على الرامي ، وان القاه في ماء يسير فأكله سبع ، والتقمه حوت ، او تمساح ، فان علم الرامي بالحوت ونحوه - فالقود ، والافالدية وان اكره مكافاً على قتل معين فقتله فالقصاص عليهما ، وان كان غير معين كقوله : اقتل زيدا أو عمرأ ، او اقتل احدهذين - فليس اكرها ، فان قتل احدهما قتل ، وان اكره سعد زيدا على ان يكره عمرأ على قتل بكر فقتله - قتل الثلاثة ، جزم به في الرعاية الكبرى ، وان دفع لغير مكلف آلة قتل : كسيف ونحوه ، ولم يأمره بقتل فقتل لم يلزم الدافع شيء ، وان أمر غير مكلف ، او عسده : او كبيراً عاقلاً يجهلان بتحريم القتل : كن نشأ في غير بلاد الاسلام فقتل : فالقصاص على الأمر ؛ ويؤدب المأمور ، وان كان العبد ونحوه قد اقام في بلاد الاسلام بين اهله وادعى الجهل بتحريم القتل - لم يقبل ، والقصاص عليه ، ويؤدب السيد ، وان امره بزنا او سرقة ففعل لم يجب الحد على الأمر : جهل المأمور التحريم ، اولاً ، وان امره مكافاً عالماً بالتحريم فعلى القاتل ، ويؤدب الأمر ، ولو قال مكلف غير قن لغيره : اقتلى ، او اجرحني ، او اقتلى ، والا قتلتك ففعل - قدمه وجرحه هدر ، ولو قاله قن ضمنه القاتل لسيدته بمال فقط ، وان قال له القادر عليه : اقتل نفسك والا قتلتك ، او اقطع يدك والا قطعنها ، فاكراه . ومن امر قن غيره بقتل قن نفسه ، او اكرهه عليه - فلا شيء له ، وإن امر السلطان بقتل انسان بغير حق من يعلم ذلك فالقصاص على القاتل ، ويعرر الأمر ، وان لم يعلم فعلى الأمر ، وان كان الأمر غير السلطان فالقصاص على القاتل

بكل حال ، وان أكرهه السلطان على قتل أحد ، أو جلده بغير حق
فالقصاص عليهما ؛ لكن ان كان السلطان يعتقد جواز القتل دون
المأمور كسلم قتل ذميا ، أو حر قتل عبداً فقتله ، فقال القاضي : الضمان
عليه دون الامام ، قال الموفق : الا أن يكون القاتل عاميا فلا ضمان
عليه ، وان كان الامام يعتقد تحريمه ، والقاتل يعتقد حله — فالضمان
على الأمر ، وان أمسك انسانا لا آخر ليقنله : لا للعب والضرب ،
فقتله : مثل ان أمسكه له حتي ذبحه — قتل القاتل ، وحبس المسك حتي
يموت ، ولا قود عليه ، ولا دية ؛ وان كان المسك لا يعلم ان القاتل
يقتله فلا شيء عليه ، وكذا لو فتح فيه وسقاه الا آخر سما ؛ أو تبع رجلا
ليقتله فمرب فأدركه آخر فقطع رجله فحبسه ، أو أمسكه آخر ليقطع
طرفه ، فلو قتل الولي المسك فقال القاضي : يجب عليه القصاص .
وخالفه المجد ، وان كتفه وطرحه في أرض مسبعة ، أو ذات حيات
فقتله لزمه القود . وان كانت غير مسبعة لزمته الدية وتقدم في الباب
فصل : - وان اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على
أحدهما لو انفرد : كآب وأجنبي ، في قتل ولد ، وكحر وعبد في قتل عبد
وكسلم وذمي في قتل ذمي ، وخاطيء وعامد ، ومكلف وغير مكلف ،
وشريك سبع وشريك نفسه : بأن يجرحه سبع ، أو انسان ثم يجرح هو
نفسه متعمداً - وجب القصاص على شريك الآب ، وعلى العبد ، وعلى الذمي
كمكره أبا على قتل ولده ؛ وسقط عن غيرهم ، ويجب على شريك القن
نصف قيمة المقتول ، وعلى شريك الآب وشريك الذمي وشريك

المخاطي. ، ولو أنه نفسه : بان جرحه جرحين أحدهما خطأ والآخر عمد وشريك غير المكلف ، وشريك السبع في غير قتل نفسه نصف الدية في ماله ، لأنه عمد ، ولو جرحه انسان عمداً فداوى جرحه بسم قاتل او خاطه في اللحم الحى ، أو فعل ذلك وليه ، أو الامام فمات - فلا قود على الجراح ، وعليه نصف الدية : لكن ان كان الجرح موجباً للقصاص استوفى ، والا أخذ الارش

باب شروط القصاص

وهى خمسة :- أحدها : أن يكون الجانى مكلفاً ، فاما الصبي ، والمجنون وكل زائل العقل بسبب يعذر فيه كالنائم والمغمى عليه ونحوهما - فلا قصاص عليهم ، فان قال : قتلته وأنا صبي ، وأمكن - صدق يمينه ، وتقدم في الباب قبله ، وان قال : قتلته وأما مجنون ، فان عرف له حال جنون فالقول قوله مع يمينه ، والا فقول الولي ، وكذلك ان عرف له حال جنون ، ثم عرف زواله قبل القتل ، فان ثبت زوال عقله فقال : كنت مجنوناً ، وقال الولي : بل سكران ، فقول القاتل مع يمينه ، فاما ان قتلته وهو عاقل ثم جن - لم يسقط عنه : سواء ثبت ذلك بيئته ، أو اقراره ويقتص منه في حال جنونه ، ولو ثبت عليه حد زنا أو غيره باقراره ثم جن لم يقيم عليه حال جنونه ، والسكران وشبهه اذا قتل فعليه القصاص الثاني : أن يكون المقتول معصوماً ، فلا يجب قصاص ، ولا دية ، ولا كفارة بقتل حربى ، ولا مرتد قبل توبة ، لا بعدها ان قبلت ظاهراً ، ولا زان محصن ، ولو قبل توبته عند حاكم ، ولا محارب تحتم قتله ، في

نفس ، ولا يقطع طرف ، بل ولا يجوز ، والمراد قبل التوبة ، ولو كان القاتل ذمياً ، ويعزرفاعل ذلك ، والقاتل معصوم الدم لغير مستحق دمه ، ولو قطع مسلم أو ذمى يدمرتد فأسلم ، أو حربي فأسلم ثم مات أو رمى حريباً أو مرتداً فأسلم قبل أن يقع به السهم - فلا تنى . عليه ، وإن قطع طرفاً أو أكثر من مسلم فارتد المقطوع ومات من جراحه - فلا قود على القاطع ، وعليه الأقل من دية النفس ، أو المقطوع ، يستوفيه الامام ، وإن عاد الى الاسلام ثم مات - وجب القصاص في النفس ، وإن جرحه وهو مسلم ثم ارتد ، أو بالعكس ثم جرحه جرحاً آخر ومات منهما - فلا قصاص فيه ، ويجب نصف الدية لذلك ، وسواء تساوى الجرحان ، أو زاد أحدهما : مثل أن قطع يديه وهو مسلم ، ورجليه وهو مرتد ، أو بالعكس ولو قطع طرفاً أو أكثر من ذمى ، ثم صار حريباً ، ثم مات من الجراحة فلا شيء على القاطع : - الثالث ، أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني وهو أن يساويه في الدين والحرية أو الرق ، فيقتل المسلم الحر والذمى الحر بمثله ، ويقتل العبد بالعبد : المسلم بالمسلم والذمى بالذمى ، ويجزى القصاص بينهما فيما دون النفس فله استيفاؤه وله العفو عنه دون السيد سواء كانا مكاتبين أو مدرين ، أو أمى ولد ، أو أحدهما كذلك ، أو لا وسواء تساوت القيمة أولاً . أو كان القاتل والمقتول لواحد أو لاولو قتل عبد مسلم عبداً مسلماً لذمى قتل به ، ولا يقتل مكاتب لعبده الأجنبي ويقتل بعبده ذى الرحم ، ولو قتل من بعضه حر مثله ، أو أكثر منه حرية - قتل به ، لا باقل منه حرية ، وإذا قتل الكافر الحر عبداً مسلماً

لم يقتل به قصاصا، وتؤخذ منه قيمته ويقتل لنقضه العهد ويقتل الذكر بالأنثى، ولا يعطى أولياؤه شيئا، وتقتل الأنثى بالذكر، ويقتل كل واحد منهما بالخنثى، ويقتل بكل واحد منهما، ويقتل الذمى بالذمى، حرا أو عبدا بمثله، وذمى بمستانم، وعكسه ولو مع اختلاف أديانهم، ويقتل الصرائى واليهودى بالمجوسى، ويقتل الكافر بالمسلم الا أن يكون قتله وهو حربى ثم أسلم فلا يقتل؛ وان كان القاتل ذميا، قتل لنقضه العهد وعليه دية حرا وقيمة عبدان كان المسلم المقتول عبدا، ويقتل المرتد بالذمى، ويقدم القصاص على القتل بالردة، ونقض العهد، فان عفا عنه ولى القصاص الى الدية فله دية المقتول، وان أسلم المرتد ففي ذمته وان قتل بالردة أو مات تعلق بماله، ولا يقتل مسلم، ولو عبدا، بكافر ذمى ولو ارتد، ولا حر ولو ذميا بعبد الا أن يقتله وهو عبد او يجرحه وهو مثله أو يكون الجراح مرتدا ثم يسلم القاتل، أو الجراح. أو يعتق العبد قبل موت المجروح، أو بعده، فانه يقتل به نصا، ولو جرح مسلم ذميا، أو حر عبدا ثم أسلم المجروح، أو عتق وهات، فلا قود، وعليه دية حر مسلم فيأخذ سيد العبد دية الا أن تجاوز الدية ارش الجنابة فالزيادة لورثة العبد، ولا يقتل السيد بعبد، ويقتل به عبده، وبجر غيره، ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد، وان رمى مسلم ذميا عبدا فلم يقع به السهم حتى عتق وأسلم فلا قود، وعليه للورثة دية حر مسلم وان مات من الرمية

فصل :— ولو قطع أنف عبد قيمته الف فاندمل ثم اعتق

أو أعتق ثم اندمل ، أو مات من سراية الجرح وجبت قيمته بكاملها
للسيد ، وإن قطع يده فاعتق ثم عاد فقطع رجله واندمل الجرحان وجب
في يده نصف قيمته والقصاص في الرجل أو نصف الدية إن عفا عن
القصاص ، وإن اندمل قطع اليد وسرى قطع الرجل إلى نفسه ففي اليد
نصف قيمته لسيدته وعلى القاطع القصاص في النفس أو الدية كاملة
لورثته مع العفو ، وإن اندمل قطع الرجل وسرى قطع اليد ففي الرجل
القصاص أو نصف الدية لورثته ، ولا قصاص في اليد ولا في سرايتها ، وعلى
الجاني لسيدته أقل الأمرين من أرش القطع أو دية حر ، وإن سرى
الجرحان لم يجب القصاص إلا في الرجل ، فإن اقتصر منه وجب نصف
الدية ، وللسيد أقل الأمرين من نصف القيمة أو نصف الدية ، فإن كان
قاطع الرجل غير قاطع اليد واندمل فعلي قاطع اليد نصف القيمة
لسيده ، وعلى قاطع الرجل القصاص أو نصف الدية ، وإن سرى الجرحان
إلى نفسه فلا قصاص على الأول وعليه نصف دية حر ، وعلى الثاني
القصاص في النفس ، وإن قطع عين عبد ثم عتق ثم قطع آخر يده ثم آخر رجله
فلا قود على الأول : اندمل جرحه ، أو سرى ، وعلى الآخرين القصاص
في الطرفين ، وإن سرت الجراحات كلها فعليهما القصاص في النفس
وإن عفا عن القصاص فعليهم الدية أثلاثاً ، ويستحق السيد أقل الأمرين
من نصف القيمة أو ثلث الدية ، وإن كان الجانيان في حال الرق والثالث
في حال الحرية فمات ، فعليهم الدية ، وللسيد أقل الأمرين : من أرش
الجنايتين ، أو ثلثي الدية ، وإن قطع يده ثم عتق فقطع آخر رجله ثم عاد

الأول فقتله بعد الاندمال فعليه القصاص للورثة؛ ونصف القيمة للسيد وعلى الآخر القصاص في الرجل؛ ونصف الدية؛ وإن كان قبل الاندمال فعلى الجاني الأول القصاص في النفس؛ ودون اليد؛ فإن اختار الورثة القصاص في النفس سقط حق السيد؛ وإن اختاروا العفو فعليه الدية دون أرش الطرف؛ وللسيد أقل الأمرين من نصف القيمة؛ أو أرش الطرف؛ والباقي للورثة؛ وعلى الثاني القصاص في الرجل؛ ومع العفو نصف الدية وإن كان الثاني هو الذي قتله قبل الاندمال فعليه القصاص في النفس؛ ومع العفو نصف دية واحدة؛ وعلى الأول نصف القيمة للسيد؛ ولا قصاص؛ وإن كان القاتل ثالثاً فقد استقر القطعان؛ وعلى الأول نصف القيمة للسيد؛ وعلى الثاني القصاص في الرجل؛ أو نصف الدية لورثته؛ وعلى الثالث القصاص في النفس؛ أو الدية مع العفو؛ وإذا قطع يد عبده ثم اعتقه؛ ثم اندمل فلا شيء عليه؛ وإن مات بعد العتق بسريرة الجرح - فلا قصاص فيه؛ ويضمنه بما زاد على أرش القطع من الدية لورثته، فإن لم يكن له وارث سواء وجب لبيت المال ولو قتل من يعرفه ذمياً عبداً فإن أنه قد أسلم وعتق - فعليه القصاص ومثله من قتل من يظنه قاتل أبيه؛ أو قتل من يعرفه أو يظنه مرتداً فلم يكن -:- الرابع: ألا يكون المقتول من ذرية القاتل؛ فلا يقتل والد؛ أباً كان؛ أو أما؛ وإن علا بولده وإن سفل؛ من ولد البنين أو البنات وتؤخذ من حر الدية؛ ولا تأثير لاختلاف الدين؛ والحرية؛ كاتفاقهما فلو قتل الكافر ولده المسلم؛ أو العبد ولده الحر لم يجب القصاص

لشرف الابوة؛ الا أن يكون ولده من رضاع؛ أو زنا فيقتل الوالد به؛ ولو تداعى نفسان نسب صغير مجهول النسب ثم قتلاه قبل الحاقه بواحد منهما؛ فلا قصاص عليهما؛ وان الحقته القاقه بواحد منهما ثم قتلاه لم يقتل أبوه؛ وقتل الآخر؛ وان رجعا عن الدعوى لم يقبل رجوعهما عن اقرارهما؛ كما لو ادعاه واحد؛ فالحق به ثم جرده؛ وان رجع أحدهما صح رجوعه وثبت نسبه من الآخر؛ ويسقط القصاص عن الذى لم يرجع؛ ويجب على الراجع؛ وان عفا عنه فعليه نصف الدية ولو اشترك رجلان فى وطء امرأة فى طهر واحد وأتت بولد يمكن أن يكون منهما فقتلاه قبل الحاقه بأحدهما لم يجب القصاص؛ وان نفياً نسبه لم ينتف الاباللعان؛ ويقتل الولد بكل واحد من الأبوين المكافئين وان علوا؛ ومتى ورث ولده القصاص؛ أو شيئا منه؛ أو ورث القاتل شيئا من دمه سقط القصاص؛ فلو قتل أحد الزوجين الآخر وطها ولد أو قتل رجل أخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها أو ولده؛ أو قتلت أخا زوجها فصار القصاص أو جزء منه لابنها؛ أو قتل رجل أخاه فورثه ابن القاتل؛ أو أحد يرث ابنه منه شيئا لم يجب القصاص؛ وإذا قتل أحد أبوى المكاتب المكاتب؛ أو عبد الله - لم يجب القصاص وان اشترى المكاتب أحد أبويه ثم قتله - لم يجب القصاص؛ ولو قتل أباه أو أخاه فورثه أخواه ثم قتل أحدهما صاحبه سقط القصاص عن الاول؛ لانه ورث بعض دم نفسه؛ وان قل أحد الاثنين أباه؛ والآخر أمه؛ وهى زوجة الاب سقط القصاص عن الاول لذلك؛ والقصاص

على القاتل الثاني ؛ لان القاتل الثاني ورث جزءا من دم الاول ؛ فلما قتل ورثه ؛ فصار له جزء من دم نفسه ؛ فسقط القصاص عن الاول وهو قاتل الاب ؛ لارثه ثمن أمه ؛ وعليه سبعة أثمان ديتة لاخته ؛ وله أن يقتص من أخيه ؛ ويرثه ؛ ولو كانت الزوجة بائنا فعلى كل واحد منهما القصاص لاخته ؛ فان بادر أحدهما أخاه سقط عنه القصاص لانه يرث أخاه ان لم يكن للمقتول ابن ؛ أو ابن ابن ؛ فان كان - فله قتل عمه ؛ ويرثه ان لم يكن له وارث سواء ؛ فان تشاحا في المبتدئيه منهما بالقتل احتمل أن يبدأ بقتل القاتل الاول ؛ أو يقرع بينهما ؛ وأيهما قتل صاحبه ؛ أو بمبادرة أو قرعة ورثه ان لم يكن له وارث سواء ؛ وسقط عنه القصاص ؛ وان كان محجوبا عن ميراثه كله فلوارث القتل قتل الآخر ؛ وان عفا أحدهما عن الآخر ثم قتل المغفوع عنه العافي ورثه أيضا ؛ وسقط عنه ما وجب عليه من الدية ؛ وان تعافيا جميعا على الدية تقاصبا استويا فيه ؛ ووجب لقاتل الام الفضل عن قاتل الاب ؛ لان عقلها نصف عقل الاب ؛ وان كان لكل واحد منهما ابن يحجب عمه من ميراث ابيه ، فاذا قتل احدهما صاحبه ورثه ابنه ؛ وللابن ان يقتل عمه ويرثه ابنه ؛ ويرث كل واحد من الابنين مال ابيه ومال جده الذي قتله عمه دون الذي قتله أبوه ؛ وان كان لكل واحد منهما بنت فقتل احدهما صاحبه سقط القصاص عنه لانه يرث نصف ميراث اخيه ونصف قصاص نفسه ؛ فورث مال ابيه الذي قتله اخوه ؛ ونصف مال ابيه الذي قتله هو ؛ وورثت البنت التي قتل ابوها نصف ابيها ، ونصف

مال جدها الذى قتله عمها ؛ ولها على عمها نصف دية قتيله ؛ واذا كان اربع اخوة قتل الاول الثانى والثالث والرابع فالقصاص على الثالث ووجب له نصف الدية على الاول ؛ وللأول قتله ؛ فان قتل ورثه وورث ما يرثه من اخيه الثانى ؛ فان عفا عنه الى الدية وجبت عليه بكاملها يقاصه بنصفها ؛ وان كان لها ورثة فتفصيلهما دالتى قبلها

الخامس : ان تكون الجنابة عمدا ؛ وان قتل من لا يعرف وادعى كرهه ، او رقه ، او ضرب ملفوفا فقتله ؛ او القى عليه حائطا وادعى انه كان ميتا وانكر وليه ، او قطع طرف البنان وادعى شلله ؛ او قلع عينا وادعى عماها ؛ او قطع ساعدا وادعى انه لم يكن عليه كف ؛ او ساقا وادعى انها لم يكن لها قدم ؛ او قتل رجلا فى داره وادعى انه دخل لقتله ؛ او اخذ ماله ؛ او يكابر على اهله فقتله دفعا عن نفسه وانكر وليه او تجارح اثنان وادعى كل منهما انه جرحه دفعا عن نفسه - وجب القصاص ؛ والقول قول المنكر مع يمينه اذا لم تكن بينة ؛ ومتى صدق المنكر فلا قود ولا دية ؛ وان ادعى القاتل ان المقتول زنى وهو محصن لم تقبل دعواه من غير بينة ؛ وان اقام شاهدين باحصانه قبل ؛ وان اختصم قوم بدار فجرح وقتل بعضهم بعضا وجهل الحال فعلى عاقلة المجرى حين دية القتلى ، يسقط منها ارش الجراح ، فان كان فيهم من ليس به جرح شارك المجرى حين فى دية القتل ، ويأتى فى القسامة اذا قال انسان : ما قتل هذا المدعى عليه بل أنا قتلت ، وله قتل من وجده يفجر باهله ، وظاهر كلام أحمد لا فرق بين كونه محصنا أو غيره ، وصرح به الشيخ ، والحر المسلم

يقاد به قاتله، وإن كان مجدع الأطراف معدوم الحواس، والقاتل صحيح سوى الخلق، وبالعكس، وكذلك أن تفا وتافى العلم والشرف والغنى والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر ونحو ذلك، ويجرى القصاص بين الولاة والعمال وبين رعيتهم، ولا يشترط في وجوب القصاص كون القتل في دار الاسلام، وقتل القبيلة وغيره سواء في القصاص والعفو، وذلك للولى دون السلطان

باب استيفاء القصاص

وهو؛ فعل مجنى عليه أو وليه بجان عامد مثل ما فعل أو شبهه، وله ثلاثة شروط: أحدها أن يكون مستحقه مكلفا، فإن كان صغيرا أو مجنونا لم يحجز استيفاؤه، ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير ويعقل المجنون وليس لايهما استيفاؤه كوصى وحاكم، فإن كانا محتاجين الى نفقة فلولى مجنون العفو الى الدية دون ولى الصغير نضا، وإن ماتا قبل البلوغ والعقل قام وارثهما مقامهما فيه، وإن قتل ا قتلا قتلا أيهما وأقطعا قاطعهما قبرا أو اقتصا بمن لا تحمل العاقلة دية كالعبد سقط حقهما، الثانى: اتفاق المستحقين له على استيفائه، وليس لبعضهم استيفاؤه دون بعض، فإن فعل فلا قصاص عليه، ولشركائه في تركه الجاني حقهم من الدية وترجع ورثة الجاني على المقتص بما فوق حقه، فلو كان الجاني أقل دية من قاتله مثل: امرأة قتلت رجلا له ابنان قتلها أحدهما بغير اذن الآخر فلا آخر نصف دية أبيه في تركه المرأة، وترجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها، وهو ربع دية الرجل، وإن عفا بعضهم وكان بمن يصح عفو

ولو الى الدية سقط القصاص ، وان كان العاقى زوجا أو زوجة ، وكذا لو شهد أحدهم ولو مع فسقه بعفو بعضهم ، وللباق حقهم من الدية على الجاني ، فان قتل الباقون عالين بالعفو وسقوط القصاص فعليهم القود حكم بالعفو حاكم أولا ، وان لم يكونوا عالين بالعفو فلا قود ، ولو كان قد حكم بالعفو ، وعليهم ديته ، وسواء كان الجميع حاضرين أو بعضهم غائبا ، فان كان القاتل هو العاقى فعليه القصاص ، وان كان بعضهم غائبا انتظر قدومه وجوبا ، ويحبس القاتل حتى يقدم ، وكل من ورث المال ورث القصاص على قدر ميراثه من المال ، حتى الزوجين وذوى الارحام ، ومن لا وارث له فولى الامام : ان شاء اقتص وان شاء عفا الى دية كاملة ، وليس له العفو مجانا ، واذا اشترك جماعة فى قتل واحد فعفا عنهم الى الدية فعليهم دية واحدة ، وان عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه منها ، الثالث : أن يؤمن فى الاستيفاء التعدى الى غير الجاني ، فلو وجب القود أو الرجم على حامل أو حملت بعد وجوبه لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبن ، ثم ان وجد من يرضعه مرضعة رتبة قتلت ، وان وجد مرضعات غير رواتب ، أولبن شاة ونحوها يسقى منه راتبا جاز قتلها ، ويستحب لولى القتل تأخيرها الى الفطام وان لم يكن له من يرضعه تركت حتى ترضعه حولين ثم تقطعه ولا تجلد فى الحد ، ولا يقتص منها فى الطرف حتى تضع ، قال الموفق وغيره ؛ وتسقيه اللبن ، فان وضعت الولد وانقطع النفاس وكانت قوية يوم تلقها ولا يخاف على الواد الضرر من تأثر اللبن أقيم عليها الحد من

تقطع الطرف والجلد، وإن كانت في نقاسها أَوْضَعِيَّةٌ يخاف تلفها لم يَقم عليها حتى تطهر وتقوى، ويأتى في كتاب الحدود، وإن أدعت من وجب عليها القصاص الحمل قبل منها أن أمكن، وتجبس حتى يتبين أمرها ولا تجبس لحد، وإن اقتص من حامل فإن كانت لم تضعه لكن ماتت على ما بها من انتفاخ البطن وأمارة الحمل فلا ضمان في حق الجنين لأنه لا يتحقق أن الانتفاخ حمل، وإن ألقته حيا فعاش فلا كلام، وإن ألقته حيا وبقي خاضعا ذليلا زمانا يسير اثم مات ففيه دية كاملة إذا كان وضعه لوقت يعيش مثله، وإن ألقته ميتا أو حيا في وقت لا يعيش مثله ففيه غرة؛ والضمان في ذلك على المقتص من أمه مع الكفار

فصل : - ولا يستوفى القصاص ولو في النفس إلا بمحضرة

السلطان أو نائبه؛ وجوبا؛ فلو خالف وفعل وقع الموقع؛ وله تعزيره؛ ويستحب احضار شاهدين؛ ويجب أن تكون الآلة ماضية؛ وعلى الامام تفقدها؛ فإن كانت كالة أو مسمومة منعه من الاستيفاء بها؛ فإن عجل واستوفى بها عزر؛ وإن كان الولي يحسن الاستيفاء ويقدر عليه بالقوة والمعرفة مكنه منه الامام؛ وخيره بين المباشرة والتوكيل؛ والا أمره بالتوكيل. فإن ادعى المعرفة فأمكنه فضرب عنقه فأبانه فقد استوفى؛ وإن أصاب غير العنق وأقر بتعمد ذلك عزر؛ فإن قال: أخطأت وكانت الضربة قريبا من العنق كالرأس والمنكب قبل قوله مع يمينه، وإن كان بعيدا كالوسط والرجلين لم يقبل؛ ثم إن أراد لم يمكن لأنه ظهر منه أنه لا يحسن الاستيفاء، وإن احتاج الوكيل إلى اجرة فن مال الجاني كالحد

وان باشر الولي الاستيفاء فلا اجرة له ، ويجوز اقتصاص جان من نفسه
برضا الولي ، ولو أقام حد زنا أو قذف أو قطع سرقة على نفسه باذن سقط
قطع السرقة فقط ، وان كان الاستيفاء لجماعة لم يجز أن يتولاه جميعهم
وأمرؤا بتوكيل واحد منهم أو من غيرهم ؛ فان تشاحوا وكان كل واحد
منهم يحسن الاستيفاء قدم أحدهم بقرعة ، لكن لا يجوز الاستيفاء
حتى يوكله الباقون ، فان لم يتفقوا على التوكيل منع الاستيفاء حتى يوكلوا
فصل :- ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس الا بالسيف
في العتق ، سواء كان القتل به أو بمحرم لعينه : كسحر وتجريع خمر ولواط
أو قتله بحجر أو تغريق أو تحريق أو هدم أو حبس أو خنق أو قطع
يده من مفصل أو غيره أو أوضحه أو قطع يديه ورجليه ثم عاد
فضرب عنقه قبل البرء أو أجافه أو أمه أو قطع يدا ناقصة الأصابع
أو شلاء أو زائدة أو جناية غير ذلك فمات ، ويدخل قود العضو في
قود النفس ، ولا يفعل به كما فعل اذا كان القتل بغير السيف ؛ فان فعل
فقد أساء ، ولم يضمن ، فان ضربه بالسيف فلم يمت كرر عليه حتى يموت
ولا يجوز بسكين ، ولا في طرف الا بها ، ويأتى فيما يوجب القصاص
فيما دون النفس ؛ ولا تجوز الزيادة ايضا على ما اتى به ، ولا قطع شيء
من اطرافه . فان فعل فلا قصاص عليه . ويجب فيه دية ، سواء عفا
عنه أو قتله ، وان زاد في الاستيفاء من الطرف مثل : ان يستحق قطع
اصبع فيقطع اثنين فحكمه حكم القاطع ابتداء ان كان عمدا من مفصل
او شجة يجب في مثلها اقتصاص : فعليه القصاص في الزيادة ؛ وان كان

خطأ أو جرحاً لا يجب القصاص : مثل من يستحق موصحة فاستوفى
هاشمة فعليه أرش الزيادة ، إلا أن يكون ذلك بسبب من الجاني كاضطراره
حال الاستيفاء فلا شيء على المقتص ، فإن اختلفا على فعله عمداً أو خطأ
أو قال المقتص : حصل هذا باضطرابك ، أو فعل من جهتك فالقول قول
المقتص مع يمينه ، وإن قطع يده فقطع المجني عليه رجل الجاني لزمه
دية رجله ، وإن سرى الاستيفاء الذي حصلت به الزيادة إلى نفس
المقتص منه أو إلى بعض أعضائه : مثل أن قطع أصبعه فسرى إلى جميع
يده أو اقتص منه بآلة كالة أو مسمومة أو في حال حر مفرط أو برد
شديد فسرى - فعلى المقتص نصف الدية ، قال القاضي : كما لو جرحه
جرحين جرحاً في رده وجرحاً بعد أسلامه فمات منهما ، وإن قطع
بعض أعضائه ثم قتله بعد أن برئت الجراح : مثل أن قطع يديه ورجليه
فبرئت جراحته ثم قتله فقد استقر حكم القطع ، ولولى القتل الخيار
إن شاء عفا وأخذ ثلاث ديات ، وإن شاء قتله وأخذ ديتين ، وإن شاء
قطع يديه ورجليه وأخذ دية نفسه ، وإن شاء قطع يديه وأرجليه وأخذ
ديتين ، وإن شاء قطع طرفاً واحداً وأخذ دية الباقي ، وإن اختلفا
في اندمال المرح قبل القتل وكانت المدة بينهما يسيرة لا يحتمل اندماله
في مثلها فقول الجاني بغير يمين ، وإن اختلفا في مضيقا فقله أيضاً مع
يمينه ، وإن كانت المدمة يحتمل البرء فيها فقول الولي مع يمينه ، فإن كان
للجاني يمينه يبقاء المجني عليه ضماناً حتى قتله حكم له بينة ، وإن كانت للولي
ببرئه حكم له أيضاً فإن تعارضتا قدمت بينة الولي لأنها مثبتة للبرء .

وإن ظن ولي دم أنه اقتص في النفس فلم يكن ودواه حتى يرى. فإن شاء الولي دفع إليه دية فعله، والا تركه

فصل - وإن قتل واحد اثنين فأكثر: واحدا بعد واحد أو دفعة واحدة فاتفق أولياؤهم على قتله قتل لهم، ولا شيء لهم سواء، وإن تشاحوا فيمن يقتله منهم على الكمال أقيد للاول ان كان قتلهم واحد بعد واحد، وللباقيين دية قتلاهم، بالوبادر غير الاول واقتص، فإن كان ولي الاول غائبا أو صغيرا أو مجنونا انتظر، وإن قتلهم دفعة واحدة وتشاحوا أقرع بينهم، وإن بادر غير من وقعت له القرعة فقتله استوفى حقه وسقط حق الباقيين الى الدية، وإن قتلهم متفرقا وأشكل الاول وادعى كل واحد الاولية ولا بينة فأقر القاتل لأحدهم قدم بأقراره، والا أقرع: فإن عفا ولي الاول عن القود قدم ولي المقتول الاول بعده، فإن لم تكن أولية بعده أو جهلت فبقرة؛ وإن عفا أولياء الجميع الى الديات فلهم ذلك، وإن أراد أحدهم القود والآخر الدية قتل لمن اختار القود وأعطى الباقيون دية قتلاهم من مال القاتل، وإن قتل رجلا وقطع طرفا من آخر قطع طرفه أولا ثم قتل لولي المقتول بعد الاندمال: نقدم القتل أو تأخر. وإن قطع يد رجل وقتل آخر ثم سرى القطع الى نفس المقطوع فمات فهو قاتل لها: فإن تشاحا في الاستيفاء قتل بالذي قتله، ووجبت الدية كاملة للمقتول بالسراية ولم يقطع طرفه، وإن قطع يد واحد وأصبع آخر من يد نظيرتها قدم رب اليدان كان أولا ولا آخر دية أصبعه؛ ومع أوليته تقطع أصبعه ثم يقتص رب اليد بلا ارش

وان قطع أيدي جماعة فحكمه حكم القتل فيما تقدم ، وان بادر بعضهم فاقصص بجنايته في النفس أو الطرف فلن يبق الدية على الجاني ، ويأتى اذا قتل أو أتى حدا خارج الحرم ثم لجأ الى الحرم آخر كتاب الحدود

باب العفو عن القصاص

الواجب بقتل العمد أحد شئتين : القود ، او الدية ، فيخير الولي بينهما ، ولو لم يرض الجاني ، وان عفا مجانا فهو أفضل ، ثم لا عقوبة على جان لانه انما عليه حق واحد قد سقط ، وان اختار القود أو عفا عن الدية فقط فله أخذها ولو سخط الجاني ، وله الصلح على أكثر منها ، وتقدم في الصلح ، ومتى اختار الدية تعينت وسقط القود ولا يملك طلبه بعد ، فان قتله بعد ذلك قتل به وان عفا مطلقا أو على غير مال أو على القود مطلقا ولو عن يده فله الدية ، وان قال لمن عليه قود : عفوت عن جنائتك أو عنك برى من الدية كالقود نصا ، واذا جنى عبد على حر جنابة موجبة للقصاص فاشتراه المجني عليه بأرش الجنابة سقط القصاص ، ولم يصح الشراء لانهما لم يعرفا قدر الارش فالثمن مجهول ، وان عرفا عدد الابل أو اسنانها فصفتها مجهولة ، فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صح ، وتقدم أول الباب قبله عفو ولي المجنون والصغير ، ويصح عفو المفلس والمحجور عليه لسفه عن القصاص ؛ وان أراد المفلس القصاص لم يكن لغرمائه اجباره على تركه ، وان أحب العفو عنه الى مال فله ذلك لا مجانا ، وكذا السفية ووارث المفلس والمكاتب ، وكذا المريض فيما زاد على الثلث ان مات

القاتل أو قتل وجبت الدية في تركته كتعذره في طرفه . و قتل غير المكافئ . وان لم يخف تركه سقط الحق ، وان قطع اصبعاً بعداً ففعا عنه ثم سرت الى الكف او الى النفس والعفو على مال او على غير مال فله تمام دية ماسرت اليه ، وان كان الجرح لا قصاص فيه كالجائفة ففعا عن القصاص ثم سرى الى النفس فلوليه القصاص لانه لا يصح العفو عن قود مالا قود فيه ، وله بعد السراية العفو عن القصاص ، وله كمال الدية ، وان عفا عن دية الجرح صح ، وله بعد السراية دية النفس ، وان عفا مطلقاً او عفا عن القود مطلقاً فله الدية ، وان قال الجاني : عفوت مطلقاً او عفوت عنها وعن سرايتها وقال : بل عفوت الى مال او عفوت عنها دون سرايتها فالقول قول المجني عليه او وليه وان قتل الجاني العافي فيما اذا عفا على مال قبل البرء فالقود أو الدية كاملة ، وان وكل في قصاص ثم عفا ولم يعلم الوكيل حتى اقتص فلا شيء عليهما ، وان علم الوكيل فعليه القود ، وان عفا عن قاتله بعد الجرح صح سواء كان بلفظ العفو أو الوصية أو الابرأ او غير ذلك فان قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها صح ولم يضمن السراية ، فان كان عمداً لم يضمن شيئاً ، وان كان خطأ اعتبر خروجهما من الثلث ، والا سقط عنه من ديتها ما احتمله الثلث ، وان ابرأه من الدية أو وصى له بها فهو وصية لقاتل وتصح ، وتقدم في الموصى له ، وتعتبر من الثلث وان ابرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلته او العبد من الجناية المتعلقة ارشها برقبته لم يصح ، وان ابرأ العاقلة او السيد صح ، وان وجب لعبد

قصاص او تعزير قذف فله طلبه والعفو عنه ، وليس ذلك للسيد الا ان يموت العبد ، ومن صح عفو مجانا فان اوجب الجرح مالا عينا فكوصية ؛ والا فن رأس المال ، ويصح قول مجروح : ابرأتك وحلتك من دمي او قتلي او وهبتك ذلك او نحوه معلقا بموته ، فلو برى ، بقى حقه بخلاف عفوت عنه ونحوه

باب ما يوجب قصاصا

فيما دون النفس من الاطراف والجراح

كل من أقيد بغيره في النفس أقيده فيما دونها : من حر ، وعبد ، ومن لا يجرى القصاص بينهما في النفس لا يجرى بينهما في الطرف : كالأب مع ابنه ، والحر مع العبد ، والمسلم مع الكافر ، ولا يجب الا بما يوجب القود في النفس وهو العمد المحض ، فلا قود في شبه العمد ولا خطأ ، وهو نوعان : أحدهما : الاطراف ، فترخذ العين والانف والحاجز - وهو وتر الأنف - والاذن والسن والجفن والشفة واليد والرجل واللسان والاصبع والكتف والمرفق والذكر والخصية والالية وشعر المرأة بمثله فصل :- ويشترط للقصاص في الاطراف ثلاث شروط : أحدها : امكان الاستيفاء بلا حيف ، وأما الامن من الحيف فشرط لجواز الاستيفاء ؛ بان يكون القطع من مفصل ، أوله حد يتهى اليه ، كما رن الانف وهو مالان منه - وهو الذى يجب فيه القصاص او الدية دون القصة فان قطع القصة ، أو قطع من نصف كل من الساعد ، أو الكف ، أو الساق ، أو العضد ، أو الورك ، أو قطع يده من الكوع ثم تأكلت الى

نصف الذراع فلا قصاص ، وله الدية ، ولا ارش للباقي ، ولا قود في اللطمة ونحوها ، ويؤخذ الانف الكبير بالصغير والاقني بالافطس والاسم بالاشتم الذي لاشم له ، والصحيح بالاجزم مالم يسقط منه شيء : الا أن يكون من أحد جانبيه فيؤخذ من الصحيح مثل ما بقى منه أو يؤخذ أرش ذلك فلا يشترط التساوى في الصغير والكبر والصحة والمرض : في العين والاذن ونحوها فتقلع عين الشاب بعين الشيخ المريضة ، وعين الكبير بعين الصغير ، وعين الصحيح بعين الاعمش ، لكن ان كان قلع عينه بأصبعه لا يجوز أن يقتص بأصبعه لانه لا يمكن المماثلة فيه ، ولا تؤخذ الصحيحة بالقائمة ، وتؤخذ القائمة بالصحيحة ، ولا أرش لها معها كما يأتي ، وتؤخذ اذن السميع بمثلها وباذن الاصم ، وتؤخذ اذن الاصم بكل واحدة منهما وتؤخذ الصحيحة بالثقوبة فان كان الثقب في غير محله أو كانت مخرومة أخذت بالصحيحة ولم تؤخذ الصحيحة بها ، ويخير المجني عليه بين أخذ الدية الا قدر النقص وبين أن يقتص فيما سوى العيب ويتركه من اذن الجاني ، ويجب له في قدر النقص حكمومة وان قطع بعض اذنه فله ان يقتص من اذن الجاني بقدر ما قطع من اذنه ويقدر ذلك بالاجزاء لا بالمساحة ، ومن قطع طرفه من اذن أو غيرها فرده فالتحم وثبت فلا قصاص ، ولا دية ، ولا أرش نقصه خاصة نصا ، وأن سقط بعد ذلك قريبا أو بعيداً فله القصاص ويزد ما أخذه ، وان قطع بعض الطرف فالتصق فله أرش الجرح ولا قصاص ، ومن قطعت أذنه ونحوها قصاصا فالصقها فالتصقت فطلب

المجنى عليه أباتها لم يكن له ذلك ، فان كان المجنى عليه لم يقطع جميع الطرف وانما قطع بعضه فالتصق فـللمجنى عليه قطع جميعه ، والحكم في السن كالحكم في الأذن ، وتؤخذ السن : ربطها بذهب أولا بالسن : الثانية بالثنية ، والناب بالناب ، والضاحك بالضاحك ، والدرس بالدرس : الاعلى بالأعلى ، والأسفل بالأسفل ، بمن قد أثغر - أى : سقطت راوضعه ثم نبتت . وأن كسر بعضها يرد من سن الجاني مثله اذا أمن قلعها وسواها ، فان لم يكن أثغر لم يقتص من الجاني في الحال ، لأنه لا قود ولا دية لما رجى عوده من عين أو منفعة في مدة تقولها أهل الخبرة فان عاد مثلها في موضعها على صفتها فلا شيء عليه ، وإن عادت مائلة أو متغيرة عن صفتها فعليه حكومة ، وإن عادت قصيرة ضمن ما نقص بالحساب : ففي ثلثها ثلث ديتها ، وإن عادت والدم يسيل ففيها حكومة ، وإن مضى زمن يمكن عودها فيه فلم تعد وأيس من عودها بقول أهل العلم بالطلب خير المجنى عايه بين القصاص والدية . فان مات المجنى عليه قبل الإياس من عودها فلا قصاص ، وتجب الدية . وإن قلع له سنا زائداً قلع له مثلها إن كان أو حكومة ، فان لم يكن له زائد فحكومة ، وإن قلع سنا فاقص منه ثم عادت سن المجنى عليه فقلعها الجاني فلا شيء عليه ، ويؤخذ كل من جفن البصير والضرب بالآخر بمثله . وإن قطع الأصابع الخمس من مفاصلها فله القود وإن قطعها من الكوع فله القود منه ، فان أراد قطع الأصابع فقط فليس له ذلك ، وإن قطع من المرفق فله القصاص منه ، فان أراد القود من الكوع منع وإن قطع

من الكتف أو خلع عظم المنكب - ويقال له مشط الكتف - فله القود اذا لم يخف جائفة ، فان خيف فله أن يقتص من مرفقه ، ومتى خالف واقتص مع خشية الخيف أو من مامومة أو جائفة أو من نصف الذراع ونحوه أجزأ ، والرجل كاليد فيما تقدم ، ويؤخذ الذكر بالذكر وسواء في ذلك ذكر الصغير والكبير والذكر الصغير والطويل والقصير والصحيح والمريض والمختون والأقلف ، ويؤخذ ذكر الخصى والعنين بمثله ، وتؤخذ الأثنيان بالأثنيين ، فان قطع أحدهما فقال أهل الفجرة أنه يمكن أخذها مع سلامة الأخرى جاز القود والا فلا ؛ وله نصف الدية ، وان قطع ذكر ختى مشكل أو أثثيه أو شفره لم يجب القصاص ، ويقف الأمر حتى يتبين أمره . وان اختار الدية وكان يرجى انكشاف حاله أعطى اليقين ، وهو الحكومة في المنقطع وان كان قد قطع جميعها فله دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأثنيين ، وان يس من انكشاف حاله أعطى نصف دية الذكر والأثنيين ونصف دية الشفرين وحكومة في نصف ذلك كله ، وان أوضح انسانا فذهب ضوء عينه أو سمعه أو شمه فله يوضحه ، فان ذهبوا إلا استعمل ما يذهب من غير أن يجنى على حدقه وأذنه أو أنفه ، فان لم يمكن سقط القود الى الدية ، وان أذهب ذلك بشجة لا قود فيها : مثل ان تكون دون الموضحة اولطمه فاذهب ذلك لم يجز ان يفعل به كإفعل ، لكن يعالج بما يذهب ذلك ؛ فان لم يذهب سقط القود الى الدية ، وان لطم عينه فذهب بصرها أو أبيضت وشخصت عولجت عين الجاني حتى تصير كذلك بدواء ،

أو بمرآة ومحمية ونحوها تقرب الى عينه حتى يذهب بصرها بعد تغطية عينه الأخرى بقطن ونحوه، وان وضع فيها كافورا فذهب ضوءها من غير أن يجنى على الحديقة جاز، وان لم يمكن الاذهاب بعض ذلك مثل أن يذهب بصرها دون أن تبيض وتشخص فعليه حكومة في الذي لم يمكن القصاص منه

فصل : — الشرط : الثاني : المائلة في الاسم والموضع ، فتؤخذ اليمين باليمين ، واليسار باليسار ، من كل ما انقسم الى يمين ويسار من يد ، ورجل ، وأذن ومنخر ، وئدى ، والية ، وخصية ، وشفر : العليا ، بالعليا والسفلى بالسفلى ، من شفة وجفن وأملة ، فلا تؤخذ يمين يسار ، ولا يسار يمين ، ولا سفلى بعليا ، ولا عفلى بسفلى ، وتؤخذ الأصبع والسن والآنملة بمثلها في الاسم والموضع ، ولو قطع أملة رجل عفلى وقطع الوسطى من تلك الأصبع من آخر ليس له عفلى فصاحب الوسطى مخير بين أخذ عقل أملتة الآن ولا قصاص له بعد ، وبين أن يصبر حتى تذهب عفلى قاطع بقود أو غيره ثم يقتص من الوسطى ، ولا ارش له الآن ، للحيلولة ، وان قطع من ثالث السفلى فللاول أن بقص من العفلى ثم للثانى ان يقتص من الوسطى ؛ ثم للثالث ان يقتص من السفلى ، سواء جاؤا معا أو واحدا بعد واحد ، فان جاء صاحب الوسطى او السفلى يطلب القصاص قبل صاحب العفلى لم يجب اليه ، ويخير ان بين ان يرضيا بالعقل ، او الصبر حتى يقتص الاول ، وان عفا فلا قصاص لهما ، وان اقنص فللثانى الاقتصاص ، وحكم الثالث مع الثانى حكم الثانى (١٣ - اقام - ٤)

مع الاول ، فان قطع صاحب الوسطى الوسطى والعليا فعليه دية العليا
تدفع الى صاحب العليا ، وان قطع الاصبع كلها فعليه القصاص في
الأنملة الثالثة ، وعليه ارش العليا للاول ، وارش السفلى على الجاني
لصاحبها ، وان عفا الجاني عن قصاصها وجب ارشها يدفعه اليه ليدفعه
الى المجني عليه ، وان قطع أنملة رجل العليا ثم قطع أنملي آخر العليا
والوسطى من تلك الاصبع فللاول قطع العليا ، ثم يقطع الثاني الوسطى
وبأخذ ارش العليا من الجاني ، وان بادر الثاني فقطع الأنملتين فقد
استوفى حقه ، وللأول الارش على الجاني ، وان كان قطع الأنملتين
أولا قدم صاحبهما في القصاص ، ولصاحب العليا ارشها ، فان بادر
صاحبها فقطعها فقد استوفى حقه ، ثم يقطع الوسطى للاول ، وبأخذ
ارش العليا ، ولو قطع أنملة رجل العليا ولم يكن للقاطع أنملة فاستوفى
الجاني من الوسطى فان عفا الى الدية تقاصا وتساقطا ، وان اختار
الجاني القصاص فله ذلك ، ويدفع ارش العليا ، ولا تؤخذ أصلية بزائدة
ولا زائدة باصلية ، ويؤخذ زائد بمثله موضعا وخلقة ، ولو تفاوتا قدرا
فان اختلفا في غير القدر لم يؤخذ ، ولو بتراضيها ، فان لم يكن للجاني
زائد يؤخذ فحكومة ، وتؤخذ كاملة الأصابع بزائدة اصبع ، وان ترضيا
على أخذ الاصلية بالزائدة أو عكسه ، أو خصر بينصر ، أو أخذ شيء
من ذلك بما يخالفه لم يجز ، لأن الدماء لا تستباح بالإباحة والبدل ، فلا
يحل لأحد قتل نفسه ، ولا قطع طرفه ؛ ولا يحل لغيره يبدله ، لحق الله
تعالى ، فان فعلا فقصع يسار جان من له قود في يمينه ، أو عكسه بتراضيها

او قطعها تعديا ، او خنصرا بينصر ، او قال : اخرج يمينك فاخرج يساره عمداً او غلطاً او ظنا أنها تجزى فقطعها اجزأت على كل حال ولم يبق قود ، ولا ضمان ، حتي ولو كان أحدهما مجنونا لانه لا يزيد على التعدي

فصل : — الثالث : استواؤها في الصحة والكمال ، فلا تؤخذ صحيحة بشلاء ، ولا كاملة الاصابع بناقصة ، ولا ذات أظفار بمالاظفار لها ، ولا بناقصة الأظفار : رضى الجاني ، أولا ، فلو قطع من له خمس أصابع يدمن له أربع ، او قطع من له أربع يد من له ثلاث ، او قطع ذو اليد الكاملة يدا فيها أصبع شلاء فلا قصاص ، وان كانت المقطوعة ذات أظفار الا أنها خضراء ، او مستحشفة — أخذت بها السليمة : ولا يؤخذ لسان ناطق بأخرس ، ولا ذكر صحيح بأشل ، ولا ذكر غل بذكر خصى أو غنين ، ويؤخذ مارن الاشم الصحيح بمارن الاختم والمجدوم وهو المقطوع وتر أنفه ، والمستحشف — وهو الرديء — واذن سميع صحيحة باذن اصم شلاء ، ويؤخذ معيب من ذلك كله بصحيح ، وبمثله فتؤخذ الشلاء بالشلاء إذا امن من قطع الشلاء التلف ، وتؤخذ الناقصة بالناقصة اذا تساوتا فيه : بان يكون المقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد المجني عليه ، فان اختلفا فكان المقطوع من يد احدهما الابهام ومن الاخرى اصبع غيرها لم يجز القصاص ، ولا يجب له اذا أخذ المعيب بالصحيح والناقص بالزائد مع ذلك ارش ، وان اختلفا في شلل العضو وصحته فالقول قول ولي الجناية مع يمينه ، وظفر كسن في

انقلاع وعود، وان قطع بعض لسان او شفة او حشفة او ذكر او
أذن قدر بالاجزاء : كنصف وثلث وربيع، وأخذ منه مثل ذلك لا بالمساحة

فصل : - النوع الثاني : الجراح ، فيقتص في كل جرح ينتهي
الى عظم : كالموخضة في الوجه والرأس (١) وجرح العضد ، والساعد
والفخذ ، والساق ، والقدم . ولا يستوفى القصاص فيما دون النفس
بالسيف ؛ ولا بألة يخشى منها الزيادة (٢) وسواء كان الجرح بها او
بغيرها (٣) فان كان الجرح موخضة او ما اشبهها - فبالموسى ؛ او حديدة
ماضية معدة لذلك ، ولا يستوفى الا من له علم بذلك : كالجراثمي ومن
اشبهه ، فان لم يكن للولى علم بذلك أمر بالاستنابة ، ولا يقتص في غير ذلك
من الشجاج والجروح : كما دون الموخضة ، او أعظم منها : كالهاشمة
والمقلة ، والمأمومة (٤) وله ان يقتص فيهن موخضة ، ويجب له ما بين

(١) الموخضة بصم الميم وسكون الواو : هي التحة التي تدى العظم
(٢) اما مع الاستيلاء بالسيف في الاطراف والجراح خواف من الزيادة ، والزيادة
حف لا تنفق مع ما تنزع له القصاص من اقامة العدل والردع عن اهدار الدماء
واما القصاص في النفس فلا يكون الا بالسيف لسرعة الارهاق به وعدم تعديب
المقتصر منه

(٣) يريد : عدم حوار القصاص تأله يحتي منها الحف حتى لو كان اعتداء
الحائى بها

(٤) الهاشمة : هي التحة التي تكسر العظم ، والمقلة بصم الميم وتشديد القاف
مكسورة هي السحة التي ينقل بسنها العظم عن مكانه . والقاسموس يحصها بالعظم
الرقيق . والمأمومة السحة التي قارت الدماغ ، فاداء صاته سميت أم الدماغ ، واما
لم يكن في هذه الجروح قصاص خاص لها لانها لا تنتهي الى حد كما تنتهي الموخضة الى
العظم ، وعلى هذا فالقصاص فيها لا يؤمن معه الحيف ، والمتروك لها الدية بحسب ،

دية الموضحة ودية تلك الشجة ، فيأخذ في الهاشمة خمسا من الابل ، وفي المنقلة عشراً ، وفي المأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً ، ويعتبر قدر الجرح بالمساحة دون كثافة اللحم ، فلو أوضح انسانا في بعض رأسه ، مقدار ذلك البعض جميع رأس الشاج ، وزيادة - كان له ان يوضحه في جميع رأسه ولا ارش له للزائد ، وان أوضح كل الرأس ورأس الجاني أكبر فله قدر شجته من اى جانب شاء المقتص ، لا من جانبيين جميعا . لانه يأخذ موضحتين بموضحة ، وان كان رأس المجنى عليها أكبر فأوضحه الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين قدرهما قدر جميع رأس الجاني - فله الخيار بين ان يوضحه موضحة واحدة في جميع رأسه ؛ او يوضحه موضحتين يقتص في كل واحدة منهما على قدر موضحته ، ولا ارش لذلك ، وان كانت الشجة بقدر بعض الرأس منهما لم يعدل عن جانبها الى غيره ، واذا اراد الاستيفاء من موضحة وشبهها : فال كان على موضعها شعر ازاله . ويعمد الى موضع الشجة من رأس المشجوج فعلم طولها وعرضها بخشبة او خيط . ثم يضعها على رأس الشاج ويعلم طرفيه بسواد او غيره ، ثم يأخذ حديدة عرضها كعرض الشجة فيضعها في اول الشجة ، ويجرها الى آخرها ، فيأخذ مثل الشجة طولاً وعرضاً ولا يراعى العمق

فصل :- وان اشترك جماعة في قطع طرف ، او جرح موجب

وقد حوروا أن يقتص لهذه الجروح مثل قصاص الموضحة مع أحده الارش ، فاذا كانت هاشمة فديتها عتر فاذا اقص بموضحة سقط من الدية خمس هي دية الموضحة وقي له خمس هي ريادة الهاشمة عها ، وهذا يتصح لك الباقى

للقصاص ، حتي ولو في موضحة ، او تساوت افعالهم فلم يتميز فعل احدهم عن فعل الآخر : مثل ان يضعوا حديدة على يده ؛ ويتحاملوا عليها جميعا حتي تبين ، او يشهدوا بما يوجب قطعه فيقطع ، ثم يرجعوا عن الشهادة ، او يكرهوا انسانا على قطع طرف فيجب قطع المكرهين والمكره ، او يلقوا صخرة على طرف انسان فتقطعه ، او يمدها (١) فتبين ونحوه - فعليهم كلهم القصاص ، وان تفرقت افعالهم فقطع كل انسان من جانب ، او قطع أحدهم بعض المفصل ، وأتمه غيره ، او ضرب كل واحد ضربة حتي انفصلت ، او وضعوا منشارا على مفصل ثم مده كل واحد مرة حتي بانت اليد - فلا قصاص . وسراية الجناية كهي في القود ، والدية في النفس ، ودونها (٢) حتي لو اندمل الجرح فاقتصر ، ثم انتقض فسرى ، فلو قطع اصبعاً فتأكلت اخرى الى جانبها وسقطت من مفصل ، او تأكلت اليد وسقطت من الكوع - وجب القصاص في ذلك . وان شل ففيه دية دون القصاص . وسراية القود غير مضمونة ، فلو قطع اليد قصاصا فمات الجاني فهدر ، لكن لو اقتصر قهرا مع حر ، او برد ، او بآلة كالة ، او مسهومة ونحوه لزمه بقية الدية . ويحرم ان يقتصر من طرف قبل برئه ، فان فعل سقط حقه من سرايته ، فلو سرى الى نفسه أو سرى القصاص الى نفس الجاني فهدر . وان قطع يد رجل من الكوع ، ثم قطعها آخر من المرفق فمات بسرايتهما فللولى قتل القاطعين

(١) قوله : او يمدها - يريد به ان يمد انسان يده فتقع عليها الصخرة

(٢) يعنى ان سراية الجناية مثل الجناية في النفس ومبادون النفس من طرف او جرح

كتاب الديات

وهي جمع دية، وهي: المال المؤدى الى مجني عليه ، او وليه بسبب جناية

كل من اتلف انسانا مسلما ، او ذميا ، مستأمنا او مهادنا ؛ بمباشرة ، او سبب ، عمدا أو خطأ ، او شبه عمد — لزمته ديته : أما في ماله ، أو على عاقلته ، على ما سيأتى ، فان كان عمدا محضافى في مال الجاني حالة ، وشبه العمد والخطأ وما أجرى مجراه على عاقلته ، لا يلزمه شئ منها ، فان كان التالف جزءا من الانسان فسيأتى في باب العاقلة : ان شاء الله ، فاذا ألقاه على افعى ، أو القاها عليه فقتلته ، او طلبه بسيف مجرد ونحوه ، أو ما يخيف كلت ، ودبوس ، فهرب منه فتلّف في هربه : بأن سقط من شاهق ، او انخسف به سقّف ، أو خر في مهواة من بئر ، أو غيره ، أو سقط فتلّف ، أو لقيه سبع فافترسه ، أو غرق في ماء ، أو احترق بنار : سواء كان المطلوب صغيرا ، أو كبيرا ، أو أعمى أو بصيرا ، عاقلا أو مجنونا ، او روعه ، بان شمر السيف في وجهه ، أو دلّاه من شاهق فأت من روعه ، أو ذهب عقله ، أو حفر بئرا محرما حفرها في فنائه ، أو في فناء غيره ، أو في طريق لغير مصلحة المسلمين أو في ملك غيره بغير أذنه ، أو وضع حجرا ، أو رماه أو غيره من منزله ، أو حمل به رجحا جعله بين يديه أو خلفه - لا قائما في الهواء وهو يمشى لعدم تعديه - فاتلف انسانا ، أو غيره ، أو صب ماء في طريق ،

أو فثائه، أو رمى قشر بطيخ: أو خيار، أو بقلًا في طريق، أو بال، أو بالث دابته في طريق ويده عليها: راكبا كان أو ماشيا، أو قائدا فتلف به انسان، أو ماشية أو تكسر منه عضو فعليه ضمان مالا تحمله العاقلة. وإن حفر بئرا، أو نصب سكيئا، أو وضع آخر حجرا فعثر به انسان، أو دابة فوقع في البئر، أو على السكين - ضمن واضع الحجر المال، وعلى عاقلته دية الحر: كدافع، إذا تعديا، والافعل متعديهما. وإن اعرق بئرا قصيرة ولو ذراعا، فحفرها إلى القرار ضمنا التالف بينهما إن كان مالا، ودية الحر على عاقلتهما، فإن وضع آخر فيها سكيئا فائثلا، وإن حفرها بملكه، أو وضع فيها حجرا أو حديدة وسترها، فمن دخل ماذنه وتلف بها فالقود والافلا: مكشوفة بحيث يراها إن كان بصيرا، أو دخل بغير اذنه، وإن كان الداخل اعشى، أو كان بصيرا لكن في ظلمة لا يبصرها - ضمنه. وإن قال صاحب الدار: ما أذنت له في الدخول، وادعى ولي الهالك أنه اذن له فقول المالك، وإن قال: كانت مكشوفة، وقال الآخر: كانت مغطاة فقول ولي الداخل. وإن تلف أجير لحفرها بها، أو دعى من يحفرها له بداره، أو بمعدن فمات بهدم - فهدر. وإن حفر بئرا في ملكه أو في ملك غيره بآذنه فلا ضمان عليه، وكذلك إن حفرها في موات، أو وضع حجرا، أو نصب شركا أو شبكة، أو منجلا ليصيد بها. وإن فعل شيئا من ذلك في طريق ضيق فعليه ضمان ما تلف به اذن له الامام، أو لم يأذن، ولو فعل ذلك الامام لضمن، فإن كان الطريق واسعا فحفرها في مكان منها يضر بالمسلمين

ضمن ، وان كان لا يضر وحفرها لنفسه ضمن ماتلف بها ، وان
حفرها في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه - ضمن ماتلف به
جميعه ، وتقدمت احكام البئر في آخر الغصب ، وان غصب صغيرا
حرا فنهشته حية ، أو اصابته صاعقة ففيه الدية . وان كان فنا فالقيمة
— قال الشيخ : ومثل ذلك كل سبب يختص البقعة : كالوباء ؛ وانهدام
سقف عليه ونحوهما - انتهى ، وان مات بمرض . أو لجأ لم يضمن الحر
وان قيد حرا مكلفا ، أو غله قتل ب صاعقة ، أو حية - وجبت الدية
فصل : — وان اصطدم حران مكلفان ، بصيران ، او ضريران
واحدهما وهما ماشيان او راكبان او راكب وماش - فماتا فعلى
عاقلة كل واحد منهما دية الآخر ، وقيل بل نصفها لانه هلك بفعل
نفسه وفعل صاحبه فهدر فعل نفسه ، وهداهو العدل ، وكالمنجنيق اذا
رجع فقتل احد الثلاثة . وان مات أحد المتصادمين فديته ظها ، أو
نصفها على عاقلة الآخر ، على الخلاف ، وان اصطدما عمدا ويقتل
غالبا فعمد ، يلزم كل واحد منهما دية الآخر في ذمته ، قيتقاصان ؛
والا فشبه عمد ، ولو تجاوزا جبلا ونحوه فاقطع فسقطا فماتا
فكمتصادمين : سواء انكبا أو استلقيا أو انكب أحدهما واستلقى
الآخر ، لكن نصف دية المنكب على عاقلة المستلقى مغلظة ، ونصف
دية المستلقى على عاقلة المنكب ، وان اصطدم قتان ماشيان فماتا
فهدر ، وان مات أحدهما فقيمه في رقبة الآخر كسائر جناياته . وان كانا
حرا وقما وماتا ضمت قيمة الثمن في تركة الحر ، ووجبت دية الحر كاملة
في تلك القيمة . وان اصطدم امرأتان فماتا فماتا فماتا ، فان اسقطت

كل واحدة منهما جنينها فعلى كل واحدة نصف ضمان جنينها ، ونصف ضمان جنين صاحبها ، وعلى كل واحدة عتق ثلاث رقاب : واحدة لقتل صاحبها ، واثنان لمشاركتها في الجنين ، فان اسقطت أحدهما دون الأخرى اشتركتا في ضمانه ، وعلى كل واحدة منهما عتق رقبتين وان كان المتصادمان راكبين فرسين ، أو بغلين ، أو حمارين ، أو جملين ، أو أحدهما راكبا فرسا ، والآخر غيره : مقبلين ، أو مدبرين ، فمات الدابتان فعلى كل واحد منهما قيمة دابة الآخر ، أو نصفها على الخلاف . وان ماتت أحدهما فعلى الآخر قيمتها ، وان نقصت فعليه نقصها ، وان كان أحدهما يسير بين يدي الآخر فادركه الثاني فصدمه فمات الدابتان أو أحدهما فالضمان على اللاحق ، وان كان أحدهما يسير والآخر واقفا فعلى عاقلة السائر دية الواقف ، وعليه ضمان دابته ، فان مات الصادم أو دابته فهدر ، وان انحرف الواقف فصادفت الصدمة انحرافه فهما كالسائرين ، فان كان الواقف في طريق ضيق غير مملوك له : قاعدا ، أو واقفا فلا ضمان فيه وان كان مملوكا للواقف ضمنه السائر ، ولا يضمن واقف لسائر شيئا ولو في طريق ضيق ؛ ومن اركب صغيرين لا ولاية له عليهما فاصطدما فماتا فعلى الذي أركبهما ديتهما في ماله ، وماتلف من مالهما ففي ماله أيضا ، وإن ركبا من عند أنفسهما فكالبالغين المخطئين ، وكذا أن أركبهما ولى لمصلحة ، كما اذا أراد ان يمرنهما على الركوب وكانا يثبتان بانفسهما ، فاما ان كانا لا يثبتان بانفسهما فالضمان عليه ، وان اصطدم صغير وكبير : فان مات الصغير ضمنه الكبير ؛ وان

مات الكبير ضمنه الذى أركب الصغير . وان قرب صغيرا من هدف فاصابه سهم ضمنه المقرب ، وان أرسله فى حاجة فأتلف مالا ، أو نفسا فجنايته خطأ من مرسله ، وان جنى عليه ضمنه ، ذكره فى الارشاد وغيره وتقدم فى الغصب إذا اصطدم سفينتان

فصل — وان رمى ثلاثة بمنجنيق فرجع الحجر فقتل رابعا فعلى عواقلهم دية أثلاثا ، ولا قود ، ولو قصدوه بعينه ، فان قصدوه أو قصدوا جماعة فهو شبه عمد ، لأن قصد واحد بالمنجنيق لا يكاد يفضى الى اتلافه وان لم يقصدوا قتل آدمى فهو خطأ . فان كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة فى أموالهم ، وان قتل أحدهم سقط فعل نفسه وما يترتب عليه ، وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية . وان رجع الحجر فقتل اثنين وجب على عاقلة الحى منهم ، لكل ميت ثلث دية ، وعلى عاقلة كل واحد من الميتين ثلث دية صاحبه ، ويلقى فعل نفسه ، والصمان فى ذلك يتعلق بمن مد الحبال ، ورمى الحجر دون من وضعه فى الكفة وامسك الخشب كمن وضع سهمًا فى قوس انسان ورماه صاحب القوس فانضمان على الرامى دون الواضع ، ومن جنى على نفسه أو طرفه عمدا أو خطأ فلا شئ . له من بيت المال وغيره ، وان نزل رجل بئرا فخر عليه آخر فمات الأول من سقطته فعلى عاقلته دية ، وان كان عمدا وهو عما يقل غالبا فعليه العصاص ، والا فشبه عمد ، وان وقع خطأ فالدية على عاقلته مخففة ، وان مات الثانى بسقوطه على الأول قدمه هدر ، وان سقط ثالث فمات الثانى فعلى عاقلته دية ، وان مات الأول من سقطتهما فديته على عاقلتهما ،

ودم الثالث هدر ، هذا اذا كان الوقوع هو الذى قتله ، فان كان البئر عميقا يموت الواقع بمجرد وقوعه لم يجب ضمان على احد ، وان احتمل الامرين فكذلك ، وان جذب الاول الثانى ، وجذب الثانى الثالث وماتوا فلا شئ. على الثالث ، وديته على عاقلة الثانى ، ودية الثانى على عاقلة الاول ، ولو كان الاول هلك من وقعة الثالث ف ضمان نصف ديته على عاقلة الثانى ، والباقي هدر ، ولو كانوا أربعة لجذب الثالث رابعا فماتوا جميعهم بوقوع بعضهم على بعض فلا شئ. على الرابع ، وديته على عاقلة الثالث ، وان لم يقع بعضهم على بعض بل ماتوا بسقوطهم . أو كان البئر عميقا يموت الواقع فيه بنفس الوقوع . او كان فيه ما يفرق الواقع فيقتله ، او أسد يأكلهم ولم يتجاذبوا لم يضمن بعضهم بعضا . وان شك فى ذلك لم يضمن بعضهم بعضا ، وان كان موتهم لوقوع بعضهم على بعض فدم الرابع هدر ، وعليه (١) دية الثالث ، ودية الثانى عليه وعلى الثالث نصفين ، ودية الاول على الثلاثة أثلاثا ، وان خر رجل فى زية أسد لجذب آخر ، وجذب الثانى ثالثا ، وجذب الثالث رابعا فقتلهم الاسد فدم الاول هدر ، وعلى عاقلة دية الثانى ، وعلى عاقلة الثانى دية الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع ، وكذا لو تدافع او تراحم عند حفرة جماعة فسقط منهم أربعة فيها متجاذبين كما وصفنا

فصل : — ومن أخذ طعام انسان او شرابه فى بيرة او مكان

(١) يريد على عاقلة ، وكذا قوله : ودية الثانى عليه وعلى الثالث : أى عاقلة

لا يقدر فيه على طعام ولا شراب ، او أخذ دابته فهلك بذلك ، او هلكت بهيمته - فعليه ضمان ما تلف به ؛ ومثلها في الحكم لو أخذ منه قوسا يدفع بها عن نفسه ضربا ، ذكره في الاختصار ، وان اضطر الى طعام او شراب لغير مضطر فطلبه منه فتنعه اياه فأتى بذلك - ضمنه المطلوب منه بديته في ماله ، وان لم يطلبه منه لم يضمنه ، لانه لم يمنعه ومن أمكنه انجاء آدمي او غيره من هلكة : كجاء ، او نار ، او سبع فلم يفعل حتى هلك لم يضمن ، ومن أفرغ انسانا ، أو ضربه فأحدث بغائط او بول ، ونص ، أو ريح - فعليه ثلث دية ان لم يدم ، فان دام فسيأتي في دية الاعضاء ، ولو مات من الافراع فعلى الذي أفرغه الضمان ، تحمله العاقلة بشرطه ، واذا أكره رجلا على قتل انسان فصار الامر الى الدية فهي عليهما ، ولو أكره رجل امرأة على الزنا فحملت وماتت في الولادة ضمنها ، وتحمله العاقلة : الا أن لا يثبت ذلك الا باعترافه فتكون الدية عليه ، وان شهد شاهدان على انسان بقتل عمد فقتل ، تم رجعا عن الشهادة لزمهما الصمان في مالهما

فصل :- ومن أدب ولده ، أو امرأته في النشوز ، أو المعلم صبيه أو السلطان رعيته ، ولم يسرف فافضى الى تلفه لم يضمن ، وان أسرف أو زاد على ما يحصل به المقصود ، أو ضرب من لا عقل له من صبي وغيره - ضمن ، ومن أسقطت بطلب سلطان ؛ أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره ، أو ماتت بوضعها ، أو فرعا . أو ذهب عقلها من ذلك ، أو استدعى انسان عليها الى السلطان - ضمن السلطان ما كان بطلبه ابتداء

وضمن المستعدى ما كان بسببه : من موتها فزعا ، أو القاء جنينها ، وظاهره ولو كانت ظالمة كما يضمن باسقاطها بتأديب ، أو قطع يد لم يأذن سيد فيهما ، أو لشر دواء لمرض . وإن ماتت حامل أو حملها من ريح طيخ علم ربه بذلك ، وكان يقتل عادة - ضمن ، ولو اذن السيد في ضرب عبده ، أو الوالد في ضرب ولده فضربه المأذون له - ضمنه ، وإن سلم ولده الصغير ، أو سلم بالغ عاقل نفسه الى سابع حاذق ليعلمه السباحة فغرق لم يضمنه اذا لم يفرط السابح ، وإن أمر بالغاً عاقلاً ان ينزل بئراً ، أو يصعد شجرة فهلك بذلك لم يضمنه ، ولو كان الأمر السلطان كاستجاره : أقبضه الاجرة أولاً ، كما لو اذن له ولم يأمره ، وإن أمر غير مكلف ضمنه ، وإن وضع جرة على سطحه ، أو حائطه ولو منطرفة أو حجراً فرمها الريح على انسان فقتلته ، أو شيء فأتلفه لم يضمنه ، ولو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها اليه لم يضمن ، وكذا لو تزحزح فدفعه ، ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه ، أو ماله ، ولا تندفع الا بقتلها فقتلها لم يضمنها ، وتقدم آخر الغصب ، وإن أخرج جناحاً الى طريق نافذ ، أو ميزاباً ، أو في غير نافذ بغير اذن أهله فسقط على انسان فأتلفه - ضمنه ، وتقدم في الغصب

باب مقادير دية النفس

دية الحر المسلم مائة من الابل ، أو مائتا بقرة ، أو الفاشاة ، أو ألف مثقال ذهباً ، أو اثنا عشر ألف درهم فضة ، من دراهم الاسلام

التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، فهذه الخمس أصول في الدية : لاحلل (١) فايها احضر من لزمته - لزم الولي قبوله ، فان كان القتل عمدا أو شبه عمد وجبت مغالبة أرباعا : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة وتجب في قتل الخطأ مخففة أخماسا : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ذكورا وإناثا . ويؤخذ من البقر النصف مسنات ، والنصف أتبعه ، ومن الغنم النصف ثايا ، والنصف أجذعة (٢) ولا تعتبر القيمة في شيء من ذلك ، بعد أن يكون سليما من العيوب . فيؤخذ المتعارف مع التنازع وتغلظ دية طرف كقتل ، ولا تغليظ في غير ابل ، والتخفيف في الخطأ من ثلاثة أوجه : الضرب على العاقلة ، والتأجيل ثلاث سنين ، ووجوبها خمسة ، وشبه العمد تخفف فيه من وجهين : الضرب على العاقلة ، والتأجيل ثلاث سنين . وتغلظ من وجه وهو الترييع ، وفي العمد المحض تغلظ بتخصيصها بالجاني ، وتعجيلها عليه ، وتبديل التخميس بالترييع ، فان لم تمكن قسمة دية الطرف ؛ مثل أن يوضحه عمدا ، أو شبه عمد ، فانه يجب أربعة أرباعا (٣) والخامس من أحد الأنواع الأربعة قيمته ربع

(١) يعني ليست حلل الثياب من أصول الدية ، وذلك أخذ من المصنف بالرواية المشهورة عن الامام ، وهناك رواية أخرى باعتبار الحلل من أصول الدية ، وعليها تكون الدية منها مائتي حلة يمنية : لكل واحدة منها ازار ووردا .

(٢) النى من الضأن مائتم له سنة والجذع مائتم له ستة أشهر

(٣) أربعة أرباعا يعني بنت مخاض ، وبنت لبون ، وحقة ، وجذعة ، وتوضيح

قيمة الأربع ؛ وان كان اوضحه خطأ وجبت الخمس من الانواع الخمسة من كل نوع بعير ، وان كان الواجب دية اتملة وجبت ثلاثة ابعرة وثلاث قيمتها نصف قيمة الاربعة وثلاثها ، وان كان خطأ فقيها ثلثا قيمة الخمس ولا يعتبر في الابل ان تكون من جنس ابل الجاني ، ولا ابل بلده ، ودية المرأة نصف دية رجل من أهل ديتها ، وتساوى جراحها جراحه فيما دون ثلث ديته ، فاذا بلغته أو زادت صارت على النصف ، ودية الخنثى المشكل نصف دية رجل ونصف دية اثنى ، ويقاد به الذكر والاثنى ، ويقاد هو بكل واحد منهما ، وتساوى جراحه جراح الذكر فيما دون الثلث ، وفي الثلث وما زاد عنه ثلاثة أرباع جرح ذكر ، ودية الذكر السكتاني الحر نصف دية الحر المسلم ان كان ذميا ، أو معاهدا ، أو مستأمنا ، وجراحاتهم من دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم ، ودية الذكر الحر المجوسى ثمانمائة درهم ان كان ذميا ، أو مستأمنا ، أو معاهدا بدارنا ، أو غيرها ، وجراح كل واحد معتبرة من ديته ، وتضعيف دية الكافر على قاتله المسلم عمدا ، ويأتى آخر الباب ، واما عبدة الاوثان وسائر من لا كتاب له كالأترك ومن عبد ما استحسن - فلا دية لهم اذا لم يكن لهم ، أمان ولا عهد ، فان كان له أمان فديته دية المجوسى ومن لم تلبذه الدعة ان وجد فلا ضمان فيه اذا لم يكن لهم أمان ولا

ذلك الفرع ان الموضحة المتعمدة فيها خمس م الابل ، والانواع التي يخرج الواجب منها هي الاربعة ، والخامس يختار من أحد الانواع على أن يلاحظ في قيمته انها ربع قيمة المجموع حتى يكون الواجب مستوفى بقوله بعد : في الموضحة الخطأ وجبت الخمس يريد تلك الانواع الاربعة مع زياده ابن الخاض

عهد، فان كان له امان فديته دية أهل دينه، فان لم يعرف دينه فكبح جوسى ودية العبد والامة قيمتهما، ولو بلغت دية الحر او زادت عليها، والمدير والمكاتب وام الولد كالقن، وفي جراحه - ان لم يكن مقدرا من الحر كما لو شججه دون موضحة - ما نقصه بعد التثام الجرح ولو زاد على ارش الموضحة، وان كان مقدرا من الحر فهو مقدر من العبد منسوب الى قيمته. ففي يده نصف قيمته، وفي موضحته نصف عشر قيمته: نقصته الجناية أقل من ذلك او اكثر، ومن نصفه حر فعلى قاتله نصف دية حر، ونصف قيمته اذا كان عمدا؛ وان كان غيره ففي ماله نصف قيمته ونصف الدية على العاقلة، وكذا الحكم في جراحه ان كان قدر الدية من ارشها يبلغ ثلث الدية: مثل ان يقطع أنفه، او يديه، وان قطع احدى يديه فالجميع على الجاني، وان قطع خصيته او أنفه، او اذنيه لزمته قيمته للسيد، ولم يزل ملك السيد عنه، وان قطع ذكره ثم خصاه لزمته قيمته لقطع الذكر، وقيمته مقطوع الذكر، وملك سيده باق عليه، والامة كالعبد، وان بلغت جراحها ثلث قيمتها لم ترد الى النصف، لأن ذلك في الحرية على خلاف الاصل

فصل :- ودية الجنين الحر المسلم اذا سقط ميتا بجناية عمدا، أو خطأ أو ظهر بعضه، أو ألقته حيا لدون ستة أشهر، أو ألقته يدا، أو رجلا أو رأسا أو جزءا من أجزاء الأدمى: في حياة أمه، أو بعد موتها، أو ألقته ما نصير به الأمة أم ولد - غرة: عبدا، أو أمة قيمتها خمس من الابل: ذكر اكان، أو أنثى، وهو عشر دية أمة، من ضربة أو دواء، أو غيره ولو بفعلها، ويعلم ذلك بان يسقط عقب الضرب، أو تبقى متألمة

إلى أن يسقط، وإن القته رأسين، أو أربع أيد لم يجب أكثر من غرة لأنه يجوز أن يكون من جنين واحد، وما زاد مشكوك فيه، وإن دفع بدل الغرة دراهم، أو غيرها، ورضى المدفوع إليه جاز، ولو قتل حاملا ولم تسقط جنينها، أو ضرب من في جوفها حركة، أو انتفاخ فسكن الحركة وأذهبها، وأسقطت ما ليس فيه صورة آدمي، أو ألقت مضغة فشهد ثقات من القوابل أنه مبدأ خلق آدمي لوبق تصور، أو ضرب بطن حرية، أو مرتدة حامل، فأسلمت، ثم وضعت جنينا ميتا؛ فلا شيء فيه. وإن شهدت أن فيه صورة فقيه غرة، وإذا كان أبوا الجنين كتابيين فغرة نصف قيمة غرة المسلم. وقيمة غرة جنين المجوسية أربعون درهما، فإن تعذر وجود غرة بهذه الدراهم وجبت الدراهم، وإن لم يجد الغرة وجبت قيمتها من أحد الأصول في الدية، لأن الخيرة للجاني في دفع ما شاء من الأصول

فصل: — والغرة موروثه عنه كأنه سقط حيا، يرثها ورثته
فلا يرث منها قاتل، ولا رقيق، وترث عصبة سيد قاتل جنين معتقته، لا جنين أمته: إلا أن يكون حرا، فإن أسقطته ميتا ثم ماتت ورثت نصيبها من الغرة، ثم يرثها ورثتها، وإن ماتت قبله، ثم القته ميتا لم يرث أحدهما صاحبه، وإن خرج حيا، ثم ماتت قبله، ثم ماتت أو ماتت ثم خرج حيا ثم ماتت - ورثها، ثم يرثه ورثته، وإن اختلف ورثتهما في أولهما موتا فلهما حكم الغرق. وإن ألت جنينا: ميتا، أو حيا ثم ماتت، ثم ألت آخر حيا ففي الميت غرة، وفي الحي الأول دية إن كان سقوطه لوقت يعيش مثله، ويرثهما الحي الآخر، ثم يرثه ورثته إن مات

وان كانت الام ماتت بعد الاول، وقبل الثاني - ورثت الام والجنين الثاني من دية الاول، ثم اذا ماتت الام ورثها الثاني، ثم يصير ميراثه لورثته، فان ماتت الام بعدها ورثتها جميعا، وإن ضرب بطنها فالقت اجته ففي كل واحد غرة، وان القتهم احياء لوقت يعيشون لمثله ثم ماتوا ففي كل واحد منهم دية كاملة، وان كانت أم الجنين أمة وهو حر فتقدر حرة؛ أو كانت ذمية حاملا من ذمي ومات على أصلنا فتقدر مسلمة ولا يقبل في الغرة خشي ولا خصي، ونحوه وان كثرت قيمته، ولا معيب يرد في البيع، ولا هرة ولا من له دون سبع سنين، بل من له سبع فأكثر ولو جاوز خمس عشرة سنة؛ أو اسود كأبيض

فصل :- وان كان الجنين مملوكا ففيه عشر قيمة أمه يوم الجناية نقدا، ومع سلامته وعيها تعتبر سليمة ولو كانت أمه حرة فتقدر أمة ويؤخذ عشر قيمتها نقدا، ولا يجب مع الغرة ضمان نقص الام، وولد المدبرة والمكاتب، والمعلق عتقها بصفة، وأم الولد اذا حملت من غير سيدها، من غير من يعتق عليه - له حكم ولد الأمة، لأنه مملوك جنين معتق بعضها بالحساب؛ واذا سقط جنين ذمية قد وطئها مسلم وذمي في طهر واحد - وجب فيه ما في الجنين الذمي؛ فان ألحق بعد ذلك بالمسلم فعليه تمام الغرة وان ادعت نصرانية او ورثتها ان جنيتها من مسلم من وطئ شبهة او زنا: فان اعترف الجاني فعليه غرة كاملة وان اعترفت العاقلة أيضا وكان مما تحمله فالغرة عليها، وتحلف مع الانكار وعليها ما في جنين الذميين، والباقي على الجاني، وان اعترفت

العاقلة دون الجاني فالغرة عليها مع دية امه ، وان انكر الجاني والعاقلة
فالقول قولهم مع ايمانهم : انا لا نعلم ان هذا الجنين من مسلم ، ووجبت
دية ذمي . ولا يلزمهم اليقين على البت ، وان كان ما لا تحمله العاقلة
فقول الجاني وحده مع يمينه ، ولو كانت النصرانية امرأة مسلم فادعى
الجاني ان الجنين من ذمي بشبهة او زنا فقول ورثة الجنين

فصل : - واذا كانت الامة بين شريكين فحملت بمملوكين
فضر بها احدهما فاسقطت - ضمن لشريكه نصف عشر قيمة امه ، ويسقط
ضمان نفسه ، وان اعتقها الضارب بعد ضربها وكان معسرا . ثم اسقطت
عتق نصيبه منها ومن ولدها ، وعليه لشريكه نصف عشر قيمة الام ، ولا
يجب عليه ضمان ما اعتقه وان كان موسرا اسرى العتق اليها والى جنيها
وان ضرب غير سيد بطن امة فعتقت مع جنيها ، او عتق وحده ، ثم
اسقطت فقيه غرة . وان كان الجنين محكوما بكفره فقيه غرة ، قيمتها
عشر دية امه ، وان كان احد ابويه كتابيا والآخر مجوسيا - اعتبراً كثرهما
دية من اب او ام ، واخذ غرة قيمتها عشر الدية ، وان سقط الجنين حيا
تم مات فقيه دية حر ان كان حرا ، او قيمته ان كان مملوكا اذا كان
سقوطه لوقت يعيش مثله . وهو ان تضعه لسته اشهر فصاعدا ، اذا
تبنت حيا باستللاله ، او ارتضاعه ، او تنفسه ، او عطاسه ، او غير
ذلك مما نعلم به حياته . ولدون ستة اشهر فحكمه حكم الميتة ، وان القته
حب فجاء آخر فقتله وكانت فيه حياة مستقرة فعلى الثاني القصاص
اذا كان عمدا ، او الدية كاملة اذا كان سقوطه لوقت يعيش مثله ،

وان لم تكن فيه حياة مستقرة بل كانت حركته كحركة المذبح قالقائل هو الاول؛ وعليه الدية كاملة؛ ويؤدب الثاني؛ وان بقى الجنين حيا وبقى زمنا سالما لا ألم به لم يضمه الضارب؛ لان الظاهر انه لم يميت من جايته وان اختلفا في خروجه حيا فقول جان مع يمينه

فصل : - وان أدعت أنه ضربها فاسقط جنينها فانكر فاقول قوله، وان أقر أو ثبت بينة أنه ضربها وانكر اسقاطها فقوله أيضا مع يمينه أنه لا يعلم اسقاطها؛ وان ثبت الاسقاط والضرب وادعى أنها اسقطته من غير ضرب وانكرته : فان كانت أسقطته عقب ضربها فقولها : وان ادعى أنها ضربت نفسها أو ضربت دواء أسقطت منه فقولها وان اسقطت بعد الضرب بأيام وبقيت سالمة الى حين الاسقاط فقولها أيضا : وان لم تكن سالمة فقوله : كما لو ضرب انسانا فلم يبق متألما ولا ضمنا ومات بعد أيام؛ وان اختلف في وجود التألم فقوله : وان تألمت في بعض المدة فادعى برأها فقولها ، وان قالت : سقط حيا وقال ميتا فقولها : وان ثبتت حياته وقالت : لوقت يعديس لمثله : وأنكر فقولها وان أقامت بينة باستهلاله وأقام بينة بخلافها قدمت بينتها، وان قالت : مات عقب الاسقاط ، وقال : عاش مدة - فقولها : ومع التعارض تقدم بينته ، وان ثبت انه عاش مدة فقالت المرأة : بقی متألما حتى مات فانكر - فقوله ، ومع التعارض تقدم بينتها . ويقبل في استهلال الجنين وسقوطه وبقائه متألما أو بقاء أمه متألمة قول امرأة عدل ، وان اعترف الجاني باستهلاله أو ما يوجب فيه دية كاملة فالدية في ماله ، وان كان مما تحمل العاقلة فيه

الغرة - فهي على العاقلة : وباقي الدية في مال القاتل ؛ وكل من قلنا القول قوله - فمع يمينه

فصل . - وان انفصل منها جنيان ذكر وأنثى فاستهل أحدهما واختلفوا في المستهل فقال الجاني : هو الأنثى ؛ وقال وارث الجنين : هو الذكر - فقول الجاني ، وان كان لاحدهما بيعة قدم بها ، وان كان لهما بيتان وجبت دية الذكر ، وان اعترف الجاني باستهلال الذكر فانكرت العاقلة فقولهم ؛ فاذا حلفوا كان عليهم دية الأنثى ؛ وعلى الجاني تمام دية الذكر ، وهو نصف الدية ، وان اتفقوا ولم يعرف لرم دية أنثى . وتجب الغرة في الذي لم يستهل . وان ضربها فالقت يدا ، ثم القت جنيانا فان كان القاؤها متقاربا وبقيت المرأة متألمة الى ان القته - دخلت اليد في ضمان الجنين ، ثم ان كان سقط ميتا أو حيا لوقت لا يعيش لمثله ففيه غرة ؛ والا فدية كاملة ، وان بقى حيا لم يميت فعلى الضارب ضمان اليد بديتها ، وان القت اليد وزال الألم ، ثم القت الجنين - ضمن اليد وحدها ، ثم ان القته ميتا ، أو حيا لوقت لا يعيش لمثله ففي اليد نصف غرة ؛ وان القته حيا لوقت يعيش لمثله ، ثم مات ؛ أو عاش وكان بين القاء اليد والقاءه مدة يحتمل أن تكون الحياة لم تخلق فيه قبلها . فان قلن أى : القوا بل ؛ انها يد من لم تخلق فيه الحياة ، أو يد من خلقت فيه ولم يمض له ستة أشهر ؛ أو أشكل عليهن - وجب نصف غرة . واذا شربت الحامل دواء فالقت به جنيانا فعليها غرة لا ترث منها لأنها قاتلة وان جنى على بهيمة فالقت جنيها ففيه ما نقصا

فصل . - وتغلظ دية النفس : لا الطرف - في قتل الخطأ فقط
 في ثلاثة مواضع : حرم مكة ؛ وأحرام ؛ وأشهر حرم فقط ، في زاد لكل
 واحد ثلث الدية ؛ فإن اجتمعت هذه الحرمات الثلاث وجب ديتان
 وظاهر كلام الخرقى أنها لا تغلظ لذلك ؛ وهو ظاهر الآية والأخبار
 واختاره جمع . وإن قتل مسلم كافراً : كتابيا ، أو غيره حيث حقن دمه
 عمدا - ضعفت الدية على قاتله ؛ لازالة القود ؛ وإن قتله ذمى ؛ أو قتل
 الذمى مسلماً لم تضعف الدية عليه . وإن جنى رقيق : خطأ أو عمدا لا
 قود فيه ؛ أو فيه قود واختير المال ؛ أو أتلّف مالا بغير إذن سيده - تعلق
 ذلك برقبته ، فيخير سيده بين أن يفديه بارش جنايته ؛ أو يسلمه الى
 ولى الجناية فيملكه ؛ أو يبيعه ويدفع ثمنه ؛ فإن كانت الجناية أكثر من
 قيمته لم يكن على السيد أكثر من قيمته : الا أن يكون أمره بالجناية ؛
 أو اذنت له فيها ؛ فيلزمه الارش كله ، فلو أمره أن يقطع يد حرق على السيد
 دية يد الحر ، وإن كانت أكثر من قيمة العبد ؛ وكذا لو أمره أن
 يجرحه . ولو قتل العبد أجنى تعلق الحق بقيمته - جزم به في المحرر ؛
 واختاره أبو بكر . والمطالبة للسيد ، والسيد يطالب الجاني بالقيمة ؛ وإن
 سلم الجاني سيده فأبى ولى الجناية قبوله ؛ وقال : به أنت وادفع ثمنه
 الى لم يلزمه ؛ ويبيعه الحاكم ؛ وإن فضل عن ثمنه شيء من ارش الجناية
 فهو للسيد ؛ وللسيد التصرف فيه بعتق وغيره ؛ وينفذ عتقه : علم بالجناية ؛
 أو لم يعلم ؛ ويضمن إذا أعتقه ما يلزمه من ضمانه إذا امتنع من تسليمه قبل
 عتقه ؛ وإن باعه أو وهبه صح ، ولم يزل تعلق الجناية عن رقبته ؛ فإن

كان المشتري عالما بحاله فلا خيار له . وينتقل الخيار في فدائه وتسليمه اليه : كالسيد الأول ؛ وان لم يعلم فله الخيار بين امساكه ؛ ورده . وان جنى الرقيق عمدا فعفا الولي عن القصاص على رقبته لم يملكه بغير رضا سيده . وان جنى على اثنين فأكثر خطأ اشتركوا فيه بالحصاص فاذا عفا أحدهم ؛ أو مات المجنى عليه فعفا بعض ورثته تعلق حق الباقيين بكل العبد ؛ وشراء ولي القود الجاني عفو عنه . وان جرح العبد حرا فعفا عنه ، ثم مات من الجراحة ولا مال له . وقيمة العبد عشرون دينار الحر واختار السيد فدائه بقيمته صح العفو في ثلث ما مات عنه ، والثلثان للورثة ولو ان عشرة أعبد قتلوا عبدا عمدا فعليه القصاص ، فان اختار السيد قتلهم فله ذلك ؛ وان عفا الى مال تعلقت قيمة عبده برقابهم : على كل واحد منهم عشرين دينار ؛ يباع منه بقدرها ؛ أو يفديه سيده ؛ فان اختار قتل بعضهم والعفو عن بعض فله ذلك ؛ وان قتل عبد عبيدين لرجلين قتل بالأول منهما ، فان عفا عنه الأول قتل بالثاني ؛ وان قتلها دفعة واحدة - أقرع بين السجينين ؛ فمن وقعت له القرعة - اقتص ؛ وسقط حق الآخر ، وان عفا عن الفصاص ، أو عفا سيد القتل الأول الى مال - تعلق برقبة العبد ، وللثاني أن يقتص ، فان قتله الآخر سقط حق الأول من القيمة ، وان عفا الثاني تعلقت قيمة القتل الثاني برقبته أيضا ويباع ؛ فيهما ، ويقسم ثمنه على قدر القيمة ولم يقدم الأول بالقيمة

باب دية الاعضاء ومنافعها

من ألف ما في الانسان منه شيء واحد فقيه دية نفسه ، وما فيه منه

شيطان فقيهما الدية ، وفي أحدهما نصفها ، وما فيه ثلاثة أشياء فقيها الدية
وفي كل واحد منها ثلثها ، وما فيه منه أربعة أشياء فقيها الدية ، وفي كل
واحد منها ربعها ، وما فيه عنه عشرة أشياء فقيها الدية ، وفي كل واحد
منها عشرها ، ففي العينين الدية ولو مع حول وعمش ومرض وياض
لا ينقص البصر من كبير أو صغير ، وفي أحدهما نصفها : لكن إن كان
بهما أو باحدهما يياض ينقص البصر نقص منها بقدره ، وفي ذهاب
البصر الدية ؛ وفي ذهاب بصر أحدهما نصفها ، فان ذهب بالجناية على
رأسه أو عينه أو بمداواة الجناية وجبت الدية ؛ فان ذهب ثم عاد لم
تجب ، وإن كان قد أخذها ردها ؛ وإن ذهب بصره أو سمعه فقال
عدلان من أهل الخبرة : لا يرجى عوده — وجب ؛ وإن قال : يرجى عوده
إلى مدة عيناها — انتظر إليها ولم يعط الدية حتى تقضى المدة ، فان بلغها
ولم يعد ؛ أو مات قبل مضيتها وجبت الدية ؛ وإن قلع أجنبي عينه في المدة
استقرت على الأول الدية أو القصاص ؛ وعلى الثاني حكومة ؛ وأراق
الأول : عاد ضوؤها ؛ وأنكر الثاني فقول المنكر مع يمينه ؛ وإن صدق
المنجي عليه الأول سقط حقه عنه ؛ ولم يقبل قوله على الثاني ؛ وإن قال
أهل الخبرة : يرجى عوده لكن لا نعرفه مدعوجب الدية أو القصاص
وإن اختلف في ذهابه رجع إلى عدلين من أهل الخبرة ؛ فان لم يوجد
أهل خبرة ؛ أو تعذر معرفة ذلك اعتبر بأن يوقف في عين الشمس
وبقرب الشيء من عينه في أوقات غفلته ؛ فان طرف وخاف من الذي
تخوف به فهو كاذب ؛ وإلا حكم له ؛ وكذلك الحكم في السمع والنم

والسن ؛ وان جنى عليه فنقص ضوء عينه ، أو اسود ياضهما ، أو احمر ولم يتغير البصر فحكومة ؛ وان اختلفا في نقص سمعه وبصره فقول المجنى عليه مع يمينه ؛ وان ادعى نقص ضوء إحداها عصبت العلية واطلقت الصحيحة ونصب له شخص ، ويعطى الشخص شيئا كيضه مثلا ويتباعد عنه في جهة شيئا فشيئا فكلما قال : قد رأيت فوصف لونه علم صدقه حتى ينتهى ، فان انتهت رؤيته علم موضع الانتهاء يخط أو غيره ثم تشد الصحيحة وتطلق العلية ؛ وينصب له الشخص ؛ ثم يذهب في الجهة حتى تنتهى رؤيته فيعلم موضعها ؛ ثم يرد الشخص الى انتهاء جهة أخرى فيصنع به مثل ذلك ويعلم منه المسافتان ثم يذرعان ويقابل بينهما ؛ وان اختلفت المسافتان فقد كذب . فيردد حتى تستوى المسافة من الجانبين ؛ وان جنى على عينه فندرتا (١) أو احولتا ، أو اعشنتا ونحوه فحكومة ؛ كما لو ضرب يده فاعوجت ، والجناية على الصغير والمجنون كالجناية على المكلف ؛ لكن المكلف خصم لنفسه ؛ والخصم للصغير والمجنون وليهما ؛ فاذا توجهت اليمين عليهما لم يحلفا ؛ ولم يحلف الولي فاذا تكلفا حلفا ؛ وفي عين الأعور دية كاملة ، فان قلعها صحيح فله القود بشرطه مع أخذ نصف الدية ، وان قلع الأعور عين صحيح لا تماثل عينه ؛ أو قلع المائلة خطأ فليس عليه الانصف الدية ، وان قلع عينه الصحيحة عمدا فلا قصاص ، وعليه دية كاملة وان قلع عيني صحيح عمدا خير بين قلع عينه ولا شيء له غيرها ، وبين الدية ، وفي يد أقطع أو رجله — نصف الدية : كبقية الاعضاء ، فلو قطع يد صحيح قطعت يده ،

(١) ندرتا : بمعنى تضخمنا ، أو فسدتا

وفي الاشعار الأربعة : وهى الاجفان ولومن أعمى - الدية ، وفي كل واحد منها ربعها ، فان قطع العينين بأجفانها وجبت ديتان ، وفي أهداب العينين - وهى الشعر الذى على الاجفان - الدية ، وفي كل واحد منها ربعها ، فان قطع أجفانا بأهدابها لم يجب أكثر من دية ، وفي كل واحد من الشعور الثلاثة الأخرى الدية ، وهى شعر الرأس ، واللحية ؛ والحاجبين : كثيفة كانت أو خفيفة ، جميلة أو قبيحة ، من صغير أو كبير بحيث لا تعرد ؛ ولا تصاص فى هذه الشعور الأربعة لعدم امكان المساواة ؛ وفي كل حاجب نصفها ، وفي بعض ذلك بقسطه من الدية يقدر بالمساحة ؛ وان عاد الشعر قبل أخذ الدية سقطت ، وبعده ترد وان بقى من شعر اللحية أو غيره من الشعور ما لا جمال فيه فدية كاملة وفي الشارب حكومة ، وفي الاذنين ولو من أصم الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وان قطع بعض الأذن وجب بالحساب من دية يقدر بالاجزاء وكذا قطع بعض المارن ؛ والحلمة ؛ واللسان ؛ والشفة ، والخشفة ؛ والاملة والسن وشق الخشفة طولا ؛ فان حنى على أذنه فاستحشفت أى شلت ففيها حكومة ، فان قطعها فاطع بعد استحشافها ففيها ديتها ، وفي السمع اذا ذهب منهما الدية ، وان ذهب من إحداها فنصفها ، وان قطع أذنيه فذهب سمعه فديتان ، فان اختلفا فى ذهاب سمعه فانه يغتفل ويصاح به وينظر اضطرابه ويتأمل عند صوت الرعد والأصوات المزعجة فان ظهر منه انزعاج أو التفات أو ما يدل على السمع فقول الجاني مع يمينه ؛ وان لم يوجد شيء من ذلك فقوله مع يمينه ، وان ادعى نقصان

سمع احدهما فاختره بان تشد العليقة وتطلق الصحيحة ويصبح رجل من موضع يسمعه ويعمل كما تقدم في نقص البصر في احدى العينين ويؤخذ من الدية بقدر نقصه؛ وان تعدى نقصان السمع فيهما حلف ووجبت فيه حكومة، وفي مارن الانف - وهو مالان منه ولوم من أخشم الدية؛ وان قطع المارن وشيئا من القصبة فدية واحدة؛ وفي كل واحد من المنخرين والحاجز بينهما ثلث الدية، وفي قطع أحدهما مع نصف الحاجز نصفها؛ ومع كله ثلثاها؛ وفي الشم الدية، وفي ذهابه من أحد المنخرين نصفها؛ وفي بعضه حكومة؛ وان نقص من احدهما قدر بما يقدر به نقص السمع من احدى الأذنين؛ وان قطع أنفه فذهب شمه فديتان، وان ادعى ذهاب شمه اختبر بالروائح الطيبة والمنتنة؛ فان هش للطيب وتكر من المتن فقول الجاني مع يمينه، والاقول بجنى عليه مع يمينه، وان ادعى نقص شمه فقول مع يمينه؛ ويجب ما تخرجه الحكومة، وان قطع مع الانف اللحم الذي تحته، ففي اللحم حكومة: كقطع الذكر واللحم الذي تحته. وان ضرب أنفه فاشله أو عوجه أو غير لونه فحكومة؛ وفي قطعه الا جلدة بقي معلقا بها فلم يلتحم واحتيج الى قطعه ففيه دية، وان رده فالتحم؛ أو ابانه فرده فالتحم فحكومة، وفي الشفتين الدية؛ وفي كل واحدة منهما نصفها؛ فان ضربهما فأشلهما أو تقلصتا فلم تنطبقا على الأسنان؛ أو استرختا فصارتا لا ينفصلان عن الاسنان ففيهما الدية؛ وان تقلصتا بعض التقلص فحكومة؛ وخذ الشفة السفلى من أسفل ما تجافى عن الاسنان واللثة بما ارتفع من جلدة الذقن؛ وخذ العليا من فوق ما تجافى عن الاسنان واللثة الى اتصاله بالمنخرين والحاجز

وحدهما طول أطول القم الى حاشية الشدين ؛ وفي اللسان الناطق الدية ؛
وفي الكلام الدية ؛ وفي الذوق اذا ذهب ولو من لسان أخرس الدية
والمذاق الخمس : الحلاوة ، والمرارة ؛ والخموضة ؛ والعذوبة ؛ والملوحة ،
فاذا ذهب واحد منها فلم يدركه وأدرك الباقي فخمس الدية ؛ وان ذهب
اثنان فخمسان ؛ وفي ثلاثة ثلاثة أخماس ؛ وفي أربعة أربعة أخماس ؛
وان لم يدرك بواحدة ونقص الباقي فخمس الدية وحكومة لنقص الباقي
وان جنى على لسان ناطق فاذهب كلامه وذوقه فديتان ؛ فان قطعه
فذهبتا معا فدية واحدة ؛ وان ذهب بعض الكلام وجب من الدية
بقدر ما ذهب : يعتبر ذلك بحروف المعجم ؛ وهي ثمانية وعشرون
حرفا ؛ ففي الحرف الواحد ربع سبع الدية ؛ وفي الحرفين نصف سبعا ؛
وكذا حساب ما زاد ؛ ولا فرق بين ما خف على اللسان من الحروف
أو ثقل ، ولا بين الشفوية والحلقية واللسانية ؛ وان جنى على شفتيه
فذهب بعض الحرف وجب فيه بقدره ، وكذلك ان ذهب بعض
حروف الحلق بجنابة ، وان ذهب حرف فعجز عن كلمة كجعله أحد
أمد لم يجب غير أرش الحرف ، وان ذهب حرف فابدل مكانه حرفا
آخر : مثل أن كان يقول درهم فصار يقول : دلهم ، اودعهم ، أودنهم فعليه
ضمان الحرف الذاهب ، لان جنى عليه فذهب البديل وجبت ديته أيضا
لأنه أصل ، وان لم يذهب شيء من الكلام لكن حصلت فيه عجلة
أو تتممة أو فافأة فعليه حكومة ؛ فان جنى عليه جان آخر فاذهب كلامه
ففيه الدية كاملة ، فان أذهب الأول بعض الحروف وأذهب الثاني بقية

الكلام فعلى كل واحد منهما بقسطه ، وان كان ألثغ من غير جنابة عليه فذهب انسان بكلامه كله : فان كان مايوسا من زوال لثغته فقيه بقسطه مذهب من الحروف ، وان كان غير مايوس من زوالها كالصغير فقيه الدية كاملة ، وكذلك الكبير اذا أمكن زوال لثغته بالتعليم ، وان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام فان استويا مثل ان قطع ربع لسانه فذهب ربع كلامه فربع الدية ؛ فان ذهب من أحدهما أكثر من الآخر : كأن قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو بالعكس وجب بقدر الأكثر ، وهو نصف الدية ، في الحالين ، وان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم قطع آخر بقيته فذهب بقية الكلام فعلى الأول نصف الدية ، وعلى الثاني نصفها ، وحكومة لربع اللسان ، ولو قطع نصفه فذهب ربع الكلام ثم آخر فزال ثلاثة أرباعه فعلى الأول نصف الدية ؛ وعلى الثاني ثلاثة أرباعها ؛ وان عاد كلامه أو ذوقه أو لسانه سقطت الدية ، وان كان قبضها ردها ، وان قطع نصفه فذهب كل كلامه ثم قطع آخر بقيته فعاد كلامه لم يجب رد الدية ، وان قطعه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الكلام لم يرد الدية ، وان اقتص من قطع بعض لسانه فذهب من كلام الجاني مثل ما ذهب من كلام المجنى عليه أو أكثر فقد استوفى حقه ، ولا شيء له في الزائد ، لأنه من سرية القود وسرية القود غير مضمونة ، وان ذهب أقل فللمقتص دية ما بقى ، لأنه لم يستوف بدله ، واذا قطع لسان صغير لم يتكلم لطفوليته فقيه الدية وان بلغ حدا يتكلم مثله فلم يتكلم فقيه حكومة لسان الآخرس ، وان كبر

فنطق ببعض الحروف وجب فيه بقدر ماذهب من الحروف ، لأننا تبينا أنه كان ناطقا ، وإن كان قد بلغ الى حد يتحرك بالبكاء أو غيره فلم يتحرك فقيه حكومة . وإن لم يبلغ الى حد يتحرك فقيه الدية ، وفي كل سن من سن من قد أضر خمس من الابل ، والأضراس والانياب كالاسنان اذا قلعت بسنخها — وهو ما بطن منها في اللحم — او قطع الظاهر فقط ، سواء قلعها في دفعة أو دفعات ، وإن قلع منها السنخ فقط ، ولو كان هو الذي جني على ظهرها فقيه حكومة ، ولا يجب بقلع سن الصغير الذي لم يشغل في الحال شيء ، لكن ينتظر عودها : فإن مضت مدة يئس من عودها وجبت ديتها ، إلا ان يثبت مكانها أخرى ، وإن عادت قصيرة او شوها او اطول من اخواتها او صفراء او حمراء أو سوداء او خضراء فحكومة وإن امكن تقدير نقصها من نظيرتها أو كان فيها ثلثة أمكن تقديرها فقيها بقدر ما نقص ، وإن نبتت مائلة عن صف الاسنان بحيث لا ينتفع بها فقيها ديتها ، وإن كان ينتفع بها فحكومة ، وإن جعل مكان السن سنا أخرى أو سن حيوان او عظمها فثبتت وجب ديتها ، وإن قلعت هذه الثلاثة فحكومة ، وإن قلع سنه أو قلع طرفه ونحوها فردته فالتحم فله ارش نقصه ، ثم ان ابانه أجنبي وجبت ديته ، وإن عادت سن من قد اضر ولو بعد الاياس من عودها رد ديتها ان كان أخذها ، وإن كسر بعض ظاهر السن فقيه من دية السن بقدره كالنصف ، وإن جاء آخر فكسر الباقي منها فعليه بقية الارش ، وإن اختلفا فالقول قول المجني عليه في قدر ما أتلف كل واحد منهما ، وإن انكشفت اللثة عن

بعض السن فالدية في قدر الظاهر عادة دون ما انكشف على خلاف العادة ، وان اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باخواتها ، فان لم يكن لها شيء ، تعتبر به ولم يمكن ان يعرف ذلك أهل الخبرة فقول الجاني ، وان قلع سنا مضطربة لكبر او مرض وكانت منافعها باقية من المضغ وحفظ الطعام والريق وجبت ديتها ، وكذلك ان ذهب منافعها وبقي بعضها ، وان ذهبت منافعها كلها فهي كاليد الشلاء ، وان قلع سنا فيها داء أو أكلة ولم يذهب شيء من أجزائها ففيها دية سن صحيحة : وان سقط من اجزائها شيء سقط من ديتها بقدر الذاهب منها ووجب الباقي ، وان كانت ثنيته قصيرة نقص من ديتها بقدر نقصها كما لو نقصت بكسرهما ، وان جنى على سنه فبقى فيها اضطراب ففيها حكومة ، وفي تسويد السن والظفر والأذن والأنف بحيث لا يزول عنه ديته ، فان ذهبت بعد ذلك بحناية ففيها حكومة ، وان احمرت السن أو اصفرت أو اخضرت أو لثت أو تحركت فحكومة ، فان قلعها بعد ذلك قالع فحكومة ، ولو نبتت من صغير سوداء ، ثم نقر ، ثم عادت سوداء فديتها ، وفي اللحين الدية ، وهما العظام اللذان فيها الاسنان السفلى ، وفي إحداها نصفها ، فان قلعها بما عليها من الاسنان وجبت ديتها ودية الاسنان ، وفي اليدين الدية ، وفي إحداها نصفها ، وسواء قطعها من الكوع أو المنكب أو مما بينهما ، فان قطعهما من الكوع ثم قطعهما من المرفق أو مما قبله أو بعده في المقطوع ثانيا فحكومة ، وان جنى عليهما فاشلهما وأذهب نفعهما ، أو أشل رجله أو ذكره أو أثنيه أو اسكتها . وكذا سائر الاعضاء ففيه دية الا الاذن والأنف كما تقدم

وان جني على يدفوعها او تنقص قوتها أو شأنها فحكومة ، وان كسرها
ثم انجبرت مستقيمة فحكومة لشينها ان شأنها ذلك ، وان عادت موجعة
فالحكومة أكثر ، وان قال الجاني : أنا أكسرها ثم أجبرها مستقيمة
لم يمكن ، فان كسرها تعديا ثم جبرها فاستقامت لم يسقط ماوجب
من الحكومة في اعوجاجها ؛ وفي الكسر الثاني حكومة اخرى ، وتجب
دية اليد في يد المرتعش ، وقدم الاعرج ، ويد الأعمى : وهو اعوجاج
في الرسغ ، فان كان له كفان في ذراع ، أو يدان في عضد ، واحداهما باطشة
دون الاخرى ، أو أكثر بطشا ، أو في سمت الذراع والاخرى منحرفة عنه
أو احداهما تامة والاخرى ناقصة - فالاولى هي الأصلية ، والاخرى
زائدة في الأصلية ديتها ، والقصاص بقطعها عمدا ، وفي
الزائدة حكومة : سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية ، وان استوتا من
كل الوجوه : فان كانتا غير باطشتين ففيهما حكومة ، وان كانتا باطشتين
ففيهما جميعا دية يد واحدة ، وحكومة للزائدة ، وان قطع احداهما فلا
قود ، وفيها نصف ما فيهما ، اذا قطعنا : أي نصف يد وحكومة ، وان قطع
أصبعًا من احداهما فنصف أرش أصبع وحكومة ، وان قطع ذو اليد
التي لها طرفان يدا - لم يقطعا ، ولا احداهما ، وكذا الرجل ، وان قطع كفا
بأصابعه لم يجب الا دية اليد ، وان قطع كفا عليه بعض أصابع دخل
ما حاذى الأصابع في ديتها ، وعليه أرش باقي الكف ، وان قطع أئمة
بظفرها فليس عليه الا ديتها ، وفي كف بلا أصابع وذراع بلا كف
وعضد بلا ذراع حكومة ، وفي الرجلين الدية ، وفي أحداهما نصفها
وتفصيلهما كاليدين ، ومفصل الكعبين مثل مفصل الكفين ، فان كان

له قدمان على ساق فكالكفين على ذراع واحد ، فان كانت أحدهما أطول من الأخرى فقطع الطولى وأمكنه المشى على القصيرة فهى الاصابة والازائدة ، وفى الثديين الدية ، وفى أحدهما نصفها ، وفى حلتيهما الدية وفى أحدهما نصفها ، وان قطع الثديين بحلتيهما فدية واحدة ، فان حصل مكان قطعها جائفة ففيها ثلث الدية مع ديتيها ، وان جائفتان فدية وثلثان وان جنى فاذهب لبنهما من غير أن يشلها فحكومة ، وان جنى عليهما من صغيرة ثم ولدت فلم ينزل لها لبن : فان قال أهل الخبرة : قطعتة الجناية فعليه ما على من ذهب باللبن بعد وجوده ، وان قالوا : قد انقطع من غير الجناية لم يضمن وان نقص لبنهما ، أو كانا هادين فكسرهما ، أو صار بهما مرض فحكومة وفى ثنودتى الرجل - مفرز الثدي - الدية ، وفى أحدهما نصفها ، وفى الألتين الدية ، وفى أحدهما نصفها : وهما ماعلا وأشرف عن الطهر وعن استواء الفخذين ، وان لم يحصل الى العظم الذى تحتها ، وفى ذهاب بعضهما بقدره ، فان جهل المقدار فحكومة ، وفى كسر الصلب الدية ، اذا لم ينجر ، فان ذهب به مشيه أو نكاحه فدية واحدة ؛ وان ذهب فديتان ، وان جبر فعادت إحدى المنفعتين لم يجب الادية ؛ الا أن تنقص الأخرى أو تنقصا فحكومة ، وان ادعى ذهاب جماعة فقال رجلان من أهل الخبرة : ان مثل هذه الجناية تذهب ابتناع فقول المجني عليه مع يمينه ، وان ذهب مائه أو اجماله دون جماعة ففيه الدية ، وفى ذهاب الاكل الدية ، وفى اذهاب منفعة الصرت الدية ، وفى الحذب الدية ، فان انحني قليلا فحكومة ، وفى الصفر الدية : وهو أن يجني عليه فيصير وجهه فى

جانب ولا يعود فلا يقدر على النظر أمامه ولا يمكنه لى عنقه، وإن صار
الالتفات أو ابتلاع الماء، أو غيره شاقا عليه فحكومة، وفي الذكر الدية
من صغير وكبير وشيخ وشاب، وإن قطع نصفه بالطول ففيه الدية
كاملة، لانه ذهب بمنفعة الجماع، وفي حشفته الدية، وفي ذكر الخصي
ولو جامع به وذكر العنين والذ كرون حشفته - حكومة، وفي الاثنيين
الدية؛ وفي احدهما نصفها، فإن قطع الذكر والاثنين معا، أو الذكر
ثم الاثنين فديتان، وإن قطع الاثنيين ثم الذكر ففي الاثنيين الدية، وفي
الذكر حكومة، وإن رضى أثنيه، أو أرسلهما كملت ديتهما، وإن قطعهما
فذهب نسله فدية واحدة، وفي أسكتى المرأة: وهما اللحم المحيط بالفرج
من جانبيه احاطة الشفتين بالفم، وهما شفراها - الدية، وفي أحدهما
نصفها، وسوا. كاتاغليظتين أو دقيقتين، قصيرتين، أو طويلتين، من بكر
أو ثيب، صغيرة، أو كبيرة، مخفوضة: أى محتونة، أو غير مخفوضة، ولو من
رتقاء، وفي ركب المرأة - وهوعاتها، حكومة، وكذا عاتيه، فإن أخذ
منه شئ مع، فرجها أو ذكره فحكومة مع الدية، وفي أصابع اليدين
الدية، وفي اصابع الرجلين الدية، وفي كل اصبع عشرين، وفي
كل ائمة ثلث العشر، فإن كانت من ابهام فتصاف العشر، وفي
الظفر خمس دية الاصبع، إذا قلعه ولم يعد، وفي الاصبع الزائدة
حكومة، وإن جنى على مئاته فلم يستمسك بوله ففيه الدية، وإن جنى
عليه فلم يستمسك غائطه ففيه الدية، وإن اذهب المنفعتين فديتان؛
وفي ذهاب العقل الدية، فإن نقص نقصا معلوما: مثل ان صار يحن يوما
ويفيق يوما ففيه من الدية بقدر ذلك، وإن لم يعلم: مثل ان صار مدهوشا

او يفزع مما لا يفزع منه ويستوحش اذا خلا فحكومة ، وان اذهب عقله بجناية توجب ارشا : كالجراح ، او قطع عضوا من يديه اورجليه او غيرهما ، او ضربه على راسه وجبت الدية ، وارش الجرح ان كان وان جني عليه فاذهب سمعه وعقله وبصره وكلامه — وجب اربع ديات ، مع ارش الجرح ، فان مات من الجناية لم يجب الادية واحدة وان أنكر الجاني زوال عقله ونسبه الى التجافن راقبناه في خلواته : فان لم تضبط أحواله وجبت الدية ، ولا يحلف ، وفي تسويد الوجه اذا لم يزل الدية ، فان حمره أو صفره فحكومة

فصل : — وفي العضو الاشل — وهو الذي ذهبت منفعته —

من اليد والرجل والذكر والثدى ولسان الاخرس والعين القائمة في موضعها : صورتها كصورة الصحيحة غير أنه ذهب بصرها ، وشحمة الاذن وذكر الخصى والعين ، والسن السوداء التي ذهبت منفعتها ، بحيث لا يمكنه ان يعرضها شيئا ، والثدى دون حلمته ، والذكر دون حشفته ، وقصبة الأنف دون مارنه ، واليد والاصبع الزائدين — حكومة ، وتقدم بعضه ؛ ولا تجب دية جرح حتي يندمل ، ولا دية سن وظفر ومنفعة حتي يياس من عودها ، فان مات في المدة فلوليه دية سن وظفر ، وله القود في غيرهما وتقدم بعضه ، ولو التحت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين لم يسقط موجبها

باب الشجاج وكسر العظام

الشجة : اسم لجرح الرأس والوجه خاصة ، وهي عشر : خمس لا

مقدر فيها ، أولها — الحارصة ، وهى : التى تشق الجلد قليلا ، أى : تقشره شيئا يسيرا ولا تدميه ، ثم البازلة ، وتسمى الدامية ، والدامعة ، وهى : التى يسيل منها الدم ؛ ثم الباضعة ، وهى : التى تبضع اللحم بعد الجلد ثم المتلاحمة ، وهى : ما أخذت فى اللحم ، ثم السمحاق ، وهى : التى بينها وبين العظم قشرة رقيقة — تسمى تلك القشرة سمحاقا ، وتسمى الجراح الواصلة اليها سمحاقا — فهذه الخمس فيها حكمة ، وخمس فيها مقدر ، أولها الموضحة ، وهى : التى توضح العظم ، أى : تبرزه ولو بقدر رأس ابرة وموضحة الرأس والوجه سواء ، وفيها ان كانت من حره سلم ولو اثني خمس من الابل ، ولا يعتبر ايضاحها للناظر ، فلو اوضحه برأس مسلة او ابرة وعرف وصولها الى العظم كانت موضحة ، فان عمت الرأس أو لم تعمه ونزلت الى الوجه فموضحتان ، وان اوضحه موضحتين ، بينهما حاجز فعليه ارش موضحتين ، فان خرق الجانى ما بينهما أو ذهب بالسرابة — صاروا موضحة واحدة ، ومثله لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الابل ، فان قطع الرابعة قبل البره عاد الى عشرين فان اختلفا فى قطعها فقول بجنى عليها ، وان اندملت الموضحتان ثم أرال الحاجز بينهما فعليه ارش ثلاث مواضع ، وان اندملت احدهما ثم زال الحاجز بفعله أو بسرابة الاخرى فموضحتان ، وان خرقة أجنبى فعلى الأول ارش موضحتين ، وعلى الثانى ارش موضحة ، لأن فعل احدهما لا يبنى على فعل الآخر ، وان ازاله المجبى عليه فعلى الأول ارش موضحتين ، فان اختلفا فيمن خرقة فقال الجانى : أنا شققت ما بينهما

وقال المجنى عليه : بل أنا ، أو ازالها آخر سواك - فقول المجنى عليه ،
وان خرق الجاني ما بينهما في الباطن : بان قطع اللحم الذي بينهما ونرك
الجلد الذي فوقهما - صاروا واحدة ، وان خرقه في الظاهر فقط فثنتان
كما لو جرحه جراحا واحدة وأوضحه في طرفيها ، وان شج جميع رأسه
سمحاقا الا موضعا منه او ضحه - لم يلزمه أكثر من ارش موضحة ، كما
لو أوضحه كله ، وان شجه شجة بعضها هاشمة وباقيها دونها لم يلزمه
أكثر من ارش هاشمة ، وان كانت منقلة وما دونها ، أو مأمومة وما
دونها فعليه ارش منقلة ، أو مأمومة ، كما تقدم في الموضحة - ثم الهاشمة
وهي : التي توضح العظم وتهشمه ، وفيها عشر من الابل ، فان هشمه
هاشمتين بينهما حاجز ففيهما عشرون من الابل ، على ما ذكرنا من
التفصيل في الموضحة ، وتستوى الهاشمة الصغيرة والكبيرة كالموضحة
وان ضربه بمثقل فهشمه من غير ان يوضحه فحكومة ، وان اوضحه
موضحتين هشم العظم في كل واحدة منهما واتصل الهشم في الباطن
فهاشمتان - ثم المنقلة ، وهي : التي توضح وتهشم وتنقل عظامها بتكسيروها
وفيها خمس عشرة من الابل ، وفي تفصيلها ما في تفصيل الموضحة
والهاشمة على ما مضى ، ثم التي تصل الى أم الدماغ - وهي جلدة فيها
الدماغ - وفيها نلث الدية ، وفي الدامغة ما في المأمومة ، وهي : التي تخرق
جلدة الدماغ ، وان اوضحه جان تم هشمه ثان ثم جعلها ثالث منقلة ثم
رابع مأمومة او دامغة فعلى الرابع ثمانية عشر وثلث من الابل ، وعلى
كل واحد من الثلاثة قله خمس من الابل

فصل :- وفي الجائفة ثلث الدية : وهي التي تصل الى باطن الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو نحر ، وان أجافه جائفتين بينهما حاجز فعليه ثلثا الدية ، وان خرق الجاني ما بينهما أو خرق بالسراية صارا جائفة واحدة فيها ثلث الدية لا غير ، وان خرق ما بينهما أجنبي أو المجنى عليه فعلى الأول ثلثا الدية ، وعلى الأجنبي الثاني ثلثها ، ويسقط ما قابل فعل المجنى عليه ، وان احتاج الى خرق ما بينهما للدواة فخرقها المجنى عليه او غيره بأمره ، أو ولى المجنى عليه لذلك ، أو الطبيب بأمره فلا شيء في خرق الحاجز ، وعلى الأول ثلثا الدية ، وان جرحه من جانب فخرج من الجانب الآخر فجائفتان ، وان خرق شدقه ، أو أنفه فوصل الى فمه فليس بجائفة ، لان باطن الفم في حكم الظاهر ، وان طعنه في خده فكسر العظم ووصل الى فمه فليس بجائفة أيضا ، وعليه دية متقلة لكسر العظم ، وفيما زاد حكومة ، وان جرحه في ذكره فوصل الى مجرى البول أو في جفنه فوصل الى بيضة عينه فحكومة : كادخاله اصبعه في فرج بكر وداخل عظم نخذ ، وان جرحه في وركه فوصل الجرح الى جوفه او أوضحه فوصل الى قفاه فعليه دية جائفة وموضحة وحكومة : بجرح القفا والورك ، وان أجافه ، ووسع آخر الجرح فجائفتان : على كل واحد منهما ارش جائفة ، وان وسعها الطبيب بأذنه أو بأذن وليه لمصلحته فلا شيء عليه ، وان أدخل سكيناً في الجائفة ثم أخرجها عزراً ولا شيء عليه ، وان خاطها فجاء آخر فقطع الخيط وادخل السكين فيها قبل أن تلتحم عزراً أشد من التعزير الذي قبله ؛ وغرم ثمن الخيوط وأجرة الخياط

ولا شيء عليه، وان التحمت الجائفة ففتحتها آخر فهي جائفة أخرى عليه ارشها، وان التحم بعضها دون بعض ففتق ما التحم فعليه ارش جائفة، وان فتق غير ما التحم فليس عليه ارش جائفة، وحكمه حكم من فعل مثل فعله قبل ان يلتحم منها شيء، وان وسع بعض ما التحم في الظاهر فقط أو الباطن فقط فعليه حكومة، ومن وطئ زوجته وهي صغيرة أو نحيفة لا يوطأ مثلها لمثله فخرق ما بين مخرج بول ومني، أو ما بين القبل والدبر فلم يستمسك البول لزمته الدية، وان استمسك فعليه ثلث الدية؛ ويلزمه المهر المسمى في النكاح مع ارش الجنابة، ويكون ارش الجنابة في ماله ان كان عمدا محضا: وهو ان يعلم انها لا تطيقه، وان وطأه بفضيها، وان علم ذلك وكان بما يحتمل ان لا يفضي اليه فعلى العاقلة، وان اندمل الحاجز وزال الافضا وجبت حكومة فقط، وان كانت كبيرة محتملة للوطء: يوطأ مثلها لمثله، أو أجنبية كبيرة مطاوعة ولا شبهة وهي حرة مكلفة فهدر، ولا مهر: كما لو اذنت في قطع يدها فسرى الى نفسها، وان كانت مكرهة أو وطئها بشبهة فافضاها لزمه ثلث ديتها، ومهر مثلها، وارش البكارة، وان استطلق بوطئها فدية فقط

فصل: — وفي كسر الضلع بعير، وفي الترقوتين بعيران، وفي احدهما بعير — والترقوة: العظم المستدير حول العنق من النحر الى الكتف، لكل آدمى ترقوتان — وفي كل واحد من الذراع — وهو الساعد الجامع لعظمي ارنجد والعصء — والفخذ، والساق: اذا جبر ذلك مستقيما — بعيران، والا فحكومة، ولا مقدر في غير هذه

العظام. وما عدا ما ذكرنا من الجروح وكسر العظام: مثل خרزة الصلب والعصعصر والعانة - ففيه حكومة، وخرزة الصلب ان أريد بها كسر الصلب ففيه الدية (١) والحكومة: ان يقوم المجنى عليه كأنه عبد لا جناية به، ثم يقوم وهي به قد برئت: فما نقص من القيمة فله مثله من الدية: كأن كان قيمته وهو صحيح عشرون، وقيمه وبه الجناية تسعة عشر، ففيه نصف عشر دية: الا أن تكون الحكومة في شئ. فيه مقدر فلا يبلغ به ارش المقدر، فان كانت في الشجاج التي دون الموضحة لم يبلغ بها ارش الموضحة، وان كانت في أصبع لم يبلغ بها دية الاصبع وان كانت في أنملة لم يبلغ بها ديتها، وان كانت بما لا تنقص شيئا بعد الاندمال قومت حال الجناية، ولا تكون هدرا، فان لم تنقصه حال الجناية ولا بعد الاندمال، أو زادته حسنا: كإزالة لحية امرأة، أو أصبع، أو يد زائدة لا شئ. فيها، كما لو قطع ساعة، أو ثولولا، أو بط جراحا، وان لطمه في وجهه فلم يؤثر فلا ضمان، ويعزر كما لو شتمه

باب العاقلة وما تحمله

العاقلة: من غرم ثاثة الدية فأكثر بسبب جناية غيره. فعاقلة الجاني ذكر ا كان، أو أثنى - ذكرور عصبته نسبا وولاء: قريتهم، وبعيدهم، حاضرهم، وغائبهم، صحيحهم، ومريضهم ولو هرما، وزمنا وأعمى، ومنهم عمودا نسبه: آبأؤه وأبنأؤه، ولا يعتبر أن يكونوا وارثين في الحال، بل متى كانوا يرثون لولا الحجب عقلا، وليس منهم الاخوة لأم، ولا سائر

(١) خرزة الصلب: هي إحدى قطاره . والقول بموجب الدية فيها أحدتو حينين والثاني هو الحكومة على أى حال، كما تقدم قريبا، وذلك لعدم ورود تقديره

ذوى الارحام ، ولا الزوج ، ولا المولى من اسفل ، ولا مولى الموالاة : وهو الذى يوالى رجلا يجعل له ولاءه ونصرته ، ولا الحليف الذى يحالف آخر على التناصر ، ولا العديد : وهو الذى لاعشيرة له ينضم الى عشيرة فيعد منهم ، وان عرف نسب قاتل من قبيلة ولم يعلم من أى بطونها لم يعقلوا عنه ، ولا مدخل لأهل الديوان فى المعاقلة ، وليس على فقير ولو معتملا ، ولا صبي ولا زائل العقل ، ولا امرأة ، ولا خنثي مشكل ولو كانوا معتقين ، ولا رقيق ، ولا مخالف لدين الجاني - حمل شئ من الدية ، ولا يحمل الموسر من غيرهم ، وهو هنا من ملك نصابا عند حلول الحول فاضلا عنه : كحج ، وكفارة ظهار . وخطأ الامام والحاكم فى أحكامهما - فى بيت المال : كخطأ وكيل (١) فعلى هذا الامام عزل نفسه ، وخطوهما الذى تحمله العاقلة وشبهه فى غير حكم - على عاقلتهما ، وكذا الحكم أن زاد سوطا لخطأ فى حد ، أو تعزير ، أو جهلا حملا ، أو بان من حكما بشهادته غير أهل فى أنه من بيت المال ، ويأتى فى كتاب الحدود ، ولا تعاقل بين ذمى وحربى ، بل بين ذميين ان اتحدت ملتتهما فلا يعقل يهودى ولا نصرانى عن الآخر ، فان تهود نصرانى . أو تنصر يهودى ، أو ارتد مسلم لم يعقل عنهم أحد ، وتكون جنائياتهم فى أموالهم كسائر الجباية التى لا يحملها العاقلة ، ومن لا عاقلة له ، اوله ، وعجزت عن الجميع فالدية أو باقيةا عليه ان كان ذميا ، وان كان مسلما أخذت أو باقيةا من بيت المال حالة دفعة واحدة ، فان تعذر فليس على القاتل شئ . لأن الدية تلزم العاقلة ابتداء . وان رمى ذمى أو مسلم صيدا ثم تغير دينه

(١) يعنى ان خطأ الوكيل على موكله فكذلك خطأ الامام على بيت المال

ثم أصاب السهم آدمياً فقتله فالدية في ماله، ولو اختلف دين جراح حالتي جرح وزهوق، حملته عاقلته حال الجرح، ولو جنى ابن المعتقة من عبد فمقله على موالى أمه، فان عتق أبوه وانجر ولاؤه، ثم سرت جنانيته أورمى بسهم فلم يقع السهم حتى عتق أبوه، فارشها في ماله

فصل :- ولا تحمل العاقلة عمدا محضاً ولو لم يجب فيه القصاص كالجائفة، ولا عبداً قتل عمداً، أو خطأ، ولا طرفه، ولا جنانيته، ولا قيمة دابة، ولا صلح انكار، ولا اعترافاً: بان يقر على نفسه بجناية خطأ أو شبه عمدتوجب ثلث الدية فاكثر: ان لم تصدقه العاقلة، ولا مادون ثلث الدية الكاملة، وهي دية الذكر الحر المسلم: الا غرة جنين مات مع امه بجناية واحدة، او بعد موتها: لاقبلها لنقصه عن الثلث، فهذا كله في مال الجاني حالاً، وتحمل دية المرأة، وتحمل من جراحها ما يبلغ ارشه ثلث الدية الكاملة فاكثر: كدية انفه الا يدها، وكذا حكم الكتابي ولا تحمل شيئاً من دية المجوسى والوثنى لآنها دون الثلث. وتحمل شبه الممد كالخطأ وما أجرى مجراه، وما يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر، وترجع فيه الى اجتهاد الحاكم، فيحمل كل انسان منهم مايسهل، ولا يشق. ويبدأ بالاقرب، فالأقرب: كعصابات في ميراث، لكن يؤخذ من بعيد لغية قريب، فان اتسعت اموال الأقربين لها- لم يتجاوزهم، والا انتقل الى من يليهم، فيبدأ بالآباء، ثم بالآبناء، ثم بالاخوة، ثم بنبيهم، ثم اعمام، ثم بنبيهم: ثم أقارب الاب ثم بنبيهم ثم اعمام الجد، ثم بنبيهم كذلك، فاذا انقرض المناسبون فعلى المولى

المعتق، ثم على عصابته، فإن كان المعتق امرأة حمل عنها جناية عتيقها من يحمل جنايتها من عصابتها، ثم على مولى المولى، ثم على عصابته: الأقرب فالأقرب: كالمراث - سواء، فيقدم من يدلى بأبوين على من يدلى باب، وإن تساوى جماعة في القرب، وكثروا وزع ما يلزمهم بينهم، ومن صار أهلاً عند الحول ولم يكن أهلاً عند الوجوب كفقر يستغني، وصى يبلغ، ومجنون يفيق، دخل في التحمل، وعاقلة ابن الملاعة عصبه أمه

فصل: وما تحمله العاقلة - يجب مؤجلاً في ثلاث سنين: في آخر كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة كدية النفس، أو طرف كالأنف وإن كان الثلث كدية المأمومة - وجب في آخر السنة الأولى، وإن كان نصف الدية الكاملة كدية اليد، ودية المرأة، والكتاني، أو ثلثها: كدية المنخرين، وجب الثلث في آخر السنة الأولى، والثلث الثاني، أو السدس الباقي من النصف - في آخر الثانية، وإن كان أكثر من دية: مثل أن ذهب سمع إنسان وبصره بجناية واحدة - ففي ست سنين: في كل سنة ثلث، وإذا لو قتلت الضربة الأم جنيهاً بعد ما استهل لم يزد في كل حول على ثلث الدية، وإن قتل اثنين، أو أذهب سمعه وبصره بجنايتين فديتهما في ثلاث سنين: من كل دية ثلث. وابتداء الحول في الجرح من حين الاندمال؛ وفي القتل من حين الموت: سواء كان قتلاً موحياً، أو عن سراية جرح. ومن مات من العاقلة قبل الحول أو افتقر، أو جن لم يلزمه شيء، وإن مات بعد الحول لم يسقط. وعمد غير مكلف - خطأ: تحمله العاقلة. ونقدم في كتاب الجنائيات

باب كفارة القتل

من قتل نفسا محرمة ، أو شارك فيها ، ولو نفسه ، أو قته ، أو مستأنا
أو معاهدا خطأ أو ما أجرى مجراه ، أو شبه عمد ، أو قتل بسبب في
حياته ، أو بعد موته : كخرب بئر ، ونصب سكين ، وشهادة زور : لا في
قتل عمد محض ، ولا في قتل أسير حربى يمكنه أن يأتى به الامام فقتله
قبله ، ولا في قتل نساء حرب ، وذريتهم ، ولا من لم تبلغه الدعوة ان
وجد - فعليه كفارة كاملة في ماله ، ولو كان القاتل اماما ، في خطأ يحمله
بيت المال ، أو كافرا : وهى عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ، وتقدم حكمها عند كفارة الظهار ، ولو ضرب بطن امرأة
فألقت جنينا ميتا ، أو حيا ، ثم مات فعليه الكفارة : لا بالقاء مضغة
وان قتل جماعة لزمه كفارات : سواء كان المقتول مسلما ، أو كافرا
مضمونا ، حرا ، أو عبدا ، صغيرا ، أو كبيرا ، ذكرا ، أو أنثى ، وسواء
كان القاتل كبيرا ، عاقلا ؛ أو صيبا ، أو مجنونا ، أو حرا ، أو عبدا ، أو
ذكرا ، أو أنثى ، ولا تجب كفارة اليمين على الصبى والمجنون ، ويكفر
العبد بالصيام ، ويأتى فى آخر كتاب الايمان - ويكفر من مال غير مكلف
وليه ، ومن رمى فى دار الحرب مسلما يعتقد كافرا ، أو رمى الى صف
الكفار فأصاب فيهم مسلما فعليه الكفارة ، ولا كفارة فى قتل مباح
كقتل حربى ، وباغ ، وصائل ، وزان محصن ، وقتل قصاصا ، أو حدا
ولا فى قطع طرف ، وقتل بهيمة

وأكبر الذنوب الشرك بالله ، ثم القتل ، ثم الزنا

باب القسامة

وهي أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم ، ولا تثبت الا بشروط :-
أحدها : دعوى القتل عمدا ، أو خطأ ، أو شبه عمد ، على واحد
معين مكلف ذكر ، أو أنثى ، حر ، أو عبد ، مسلم ، أو كافر ملتزم ، ذكر
كان المقتول أو أنثى ، حرا ، أو عبدا ، مسلما ، أو ذميا . ويقسم على العبد
سيده . وأم الولد ، والمدير ، والمكاتب ، والمعلق عتقه بصفة : كالقن
فان قتل عبد المكاتب فلمكاتب ان يقسم على الجاني ، وان عجز قبل
ان يقسم فليسيده أن يقسم ، ولو اشترى المأذون له في التجارة عبدا ، أو
ملكه سيده عبدا فقتل - فالقسامة لسيده دونه ، ولا قسامة فيما دون
النفس من الجراح ، والاطراف ، والمال غير العبد . والدعوى فيها
كالدعوى في سائر الحقوق : البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر
يميناً واحدة ، وكذا لو ادعى القتل من غير وجود قتيل ، ولا عداوة
والمحجور عليه لسفه أو فلس - كغيره في دعوى القتل ، والدعوى
عليه ، الا انه اذا أقر بمال ، أو لزمته الدية بالنكول عن اليمين - لم يلزمه
في حال حجره . ولو جرح مسلم فارتد المجروح ومات على الردة فلا
قسامة . وان مات مسلما فارتد وارثه قبل القسامة فكذلك . وان ارتد
قبل موت موروثه كانت القسامة لغيره من الوراث ، وان لم يكن له وارث
سواه فلا قسامة فيه ، وان ارتد رجل فقتل عبده ثم ارتد : فان عاد إلى
الاسلام فله القسامة ، والا فلا

فصل : - الثاني : اللوث ولو في الخطأ وشبه العمد : واللوث

العداوة الظاهرة : كنحو ما كان بين الانصار وأهل خير ، وما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضا بئار ، وما بين أحياء العرب وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب ، وما بين البغاة وأهل العدل ، وما بين الشرط والصوص ، وكل من بينه وبين المقتول ضغن يغلب على الظن قتله ، قال القاضي : يجوز للاولياء أن يقسموا على القاتل اذا غلب على ظنهم انه قتله وان كانوا غائبين عن مكان القتل ، لأن للانسان ان يحلف على غالب ظنه : كما ان من اشترى من انسان شيئا فجاء آخر يدعيه جاز ان يحلف انه لا يستحقه ، لان الظاهر انه ملك الذي باعه ، وكذلك اذا وجد شيئا بخطه ، أو بخط ابيه في دفتره جاز ان يحلف . وكذلك اذا باع شيئا لم يعلم فيه عيبا فادعى عليه المشتري انه معيب واراد رده كان له ان يحلف انه باعه قبل العيب ، ولا ينبغي أن يحلف المدعى الا بعد الاستثبات ؛ وغلبة ظن تقارب اليقين . وينبغي للحاكم ان يعظم ويعرفهم ما في اليمين الكاذبة . ويدخل في اللوث لو حصل عداوة بين سيد عبد وعصبته ، فلو وجد قتيل في صحراء وليس معه غير عبده كان ذلك لوثا في حق العبد ، ولورثة سيده القسامة ، فان لم تكن عداوة ظاهرة ولكن غلب على الظن صدق المدعى : كتفرق جماعة عن قتيل أو كانت عصبته من غير عداوة ظاهرة أو وجد قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم ، او في زحام ، أو شهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء ؛ والصبيان ، والفساق ، او عدل واحد وفسقة ، او تفرق فتان عن قتيل (١) او شهد رجلان على رجل انه قتل أحد هذين

(١) الفن - بوزن شيء - الجماعة وهذا التمثيل شبه بقوله قريبا : أو تفرق جماعة عن قتيل

القتيلين ، او شهد أن هذا القتل قتل أحد هذين ، أو شهد أحدهما ان
انسانا قتلته والآخرا انه أقر بقتله ؛ او شهد أحدهما انه قتل بسيف والآخرا
بسكين ؛ ونحو ذلك — فليس بلوث ، ولا يشترط مع العداوة ألا يكون
في الموضع الذي به القتل غير العدو ، ولا أن يكون بالقتل أثر القتل
كدم في اذنه ، او انفه ، وقول القتل قتل فلان — ليس بلوث ؛ ومتى
ادعى القتل عمدا ، او غيره ، او وجد قتيل في موضع فادعى أولياؤه
على قاتل مع عدم اللوث حلف المدعى عليه يمينا واحدة وبرى وان
نكل لم يقض عليه بالقود بل بدية

فصل :- الثالث : اتفاق الأولياء في الدعوى ، فان كذب
بعضهم بعضا فقال أحدهم : قتله هذا ، وقال آخر : لم يقتله هذا ، او بل قتله
هذا — لم تثبت القسامة : عدلا كان المكذب ، او فاسقا ، لعدم التعيين
فلو كانت الدعوى على اهل مدينة او محلة ، او واحد غير معين لم تسمع
فان لم يكذبه أحدهم ولم يوافق في الدعوى : مثل ان قال أحدهم ، قتله
هذا وقال الآخر : لا نعم قاتله — لم تثبت ايضا ، وكذلك ان كان أحد
الولين غائبا فادعى الحاضر دون الغائب ، او ادعى جميعا على واحد
ونكل أحدهما عن الايمان لم يثبت القتل ، واذا قال الولي بعد القسامة
غلطت ، ما هذا الذي قتله ، او ظلمته بدعوى القتل عليه . او كان هذا
المدعى عليه في بلد آخر يوم قتل ولي ، وكان بينهما بعد لا يمكنه ان
يقتله اذا كان فيه — بطلت القسامة ، ولزمه رد ما أخذه ، وان قال ما
أخذته حرام — سئل عن ذلك ، فان قال . اردت اني كذبت في دعوى

عليه بطلت القسامة أيضا، وإن قال: أردت أن الإيمان تكون في حنية المدعى عليه لم تبطل (١) وإن قال: هذا منصوب، وأقر بمن غصبه منه لزمه رده عليه؛ ولا يقبل قوله على من أخذ منه؛ وإن لم يقربه لأحد لم ترفع يده عنه؛ لأنه لم يتعين مستحقه، والقول قوله في مراده، وإن أقام المدعى عليه بينة أنه كان يوم القتل في بلد بعيد من بلد المقتول لا يمكنه حجته إليه في يوم واحد - بطلت الدعوى، وأرأيت بينة: نشهد أن فلانا لم يقتله لم تسمع هذه الشهادة، فإن قال: ما قتله فلان؛ بل قتله فلان سمعت؛ وإن قال إنسان: ما قتله هذا المدعى عليه، بل أنا قتلت: فإن كذبه الولي لم تبطل دعواه؛ وله القسامة؛ ولا يلزمه رد الدية إن كان أخذها؛ وإن صدقه الولي أو طالبه بموجب القتل لزمه رد ما أخذه، وبطلت دعواه على الأول؛ وسقط القود عنهما؛ وله مطالبة الثاني بالدية

فصل - الرابع: إن يكون في المدعين ذكور مكلفون ولو واحدا؛ فلا مدخل للنساء؛ والحنائي؛ والصبيان؛ والمجانين في القسامة: عمدا كان القتل أو خطأ؛ فيقسم الرجال العقلاء فقط؛ والحق للجميع وإن كان الجميع لا مدخل لهم فكما لو نكل الورثة؛ فإن كان اثنين فأكثر: البعض غائب؛ أو غير مكلف. أو ناكل عن اليمين فالحاضر مكلف أن يحلف بقسطه؛ ويستحق نصيبه من الدية؛ إن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، فإذا قدم الغائب وبلغ الصبي؛ وعقل المجنون؛ حلف

(١) الحنية على زن غية: سرها صاحب الكشاف بالحجة. وفي القاموس بمعنى القوس والاول أنسب والمعنى: إن يكون مذهب الولي يقتضي طلب اليمين من حبة المدعى عليه، وإن طلبها وحصولها من جهته هو غير مشروع - فإن القسامة صحيحة إذ المدارفا على مذهب الامام أو اجتهاده، وقد عمل بذلك

ما يخصه ؛ وان كانت عمد الم تثبت القسامة حتى يحضر الغائب ويبلغ الصغير
 ويعقل المجنون ، لأن الحق لا يثبت الا بالينة الكاملة والينة ايمان الاولياء كلهم
 ويشترط أيضا ألا يكون للمدعين بينة - وتكليف قاتل
 لتصح الدعوى - وامكان القتل منه - وصفة القتل - وطلب الورثة ؛
 وانفاقهم على القتل وعين القاتل ، وتقدم بعضه ؛ وليس من شرطها
 ان تكون الدعوى بقتل عمد يوجب القصاص ؛ فلو كان القاتل ممن
 لا قصاص عليه كالمسلم يقتل كافرا ، أو الحر يقتل عبدا سمعت القسامة
 لكن ان كان على قتل عمد محض لم يقسموا الا على واحد معين ،
 وكذا ان كان خطأ ، أو شبه عمد ، ان قلنا تجرى فيهما القسامة

فصل . - ويدأى القسامة بايمان المدعين فيحلفون خمسين يمينا
 بحضرة الحاكم أنه قتله ؛ وثبت حقهم قبله ، فان لم يحلفوا حلف المدعى
 عليه - ولو امرأة - خمسين يمينا ، وبرى ، ويعتبر حضور المدعى عليه
 وقت اليمين ؛ كالينة عليه ، وحضور المدعى أيضا ، وتختص الايمان
 بالورثة الذكور دون غيرهم ؛ فتقسم بين الرجال من ذوى الفروض
 والعصبات على قدر ارثهم ؛ ان كانوا جماعة ، وان كان واحدا حلفها
 وان كانوا خمسين حلف كل واحد يمينا ، وان كانوا اكثر حلف منهم
 خمسون ؛ كل واحد يمينا ؛ وان كانوا اقل ؛ فان انقسمت من غير كسر
 مثل : ان يخلف المقتول ابنين . أو اخا وزوجا - حلف كل واحد منهما خمسة
 وعشرين يمينا ؛ وان كان فيها كسر جبر عليهم ؛ كزوج وابن ؛ يحلف الزوج
 ثلاثة عشر يمينا ؛ والابن ثمانية وثلاثين ، وان كانوا ثلاثة بنين حلف

كل واحد سبعة عشر ، وان كان فيهم من لاقسامه عليه بحال كالنساء سقط حكمه : فابن وبنت يحلف الابن خمسين ؛ واخ وأخت لأب وأم واخ وأخت لأم - قسمت الايمان بين الاخوين على احد عشر : على الاخ من الابوين ثمانية ، وعلى الاخ لام ثلاثة ؛ ثم يجبر الكسر عليهما فيحلف الاخ من الاب سبعا وثلاثين ، والآخر أربع عشرة

فصل :- وان مات المستحق انتقل الى ورائه ما عليه من الايمان على حسب موارثهم ؛ ويجبر الكسر فيما عليهم كما يجبر في حق ورثة القتل فان مات بعضهم قسم نصيبه من الايمان بين ورثته فلو كان للقتل ثلاثة بنين فعلى كل واحد سبعة عشر ؛ فان مات احدهم قبل ان يقسم وخلف ثلاثة بنين . قسمت ايمانهم بينهم كل واحد ست ايمان فان كان موته بعد شروعه في الايمان خلف بعضها استأنفها ورثته ؛ ولا يبنون على ايمانه لان الخمسين جرت مجرى اليمين الواحدة ، وان جن في أثنائها ثم أفاق أو تشاغل عنه الحاكم في أثنائها : تم ؛ ولم يستأنف ، لان الايمان لا يبطل بالتفريق ، وكذا ان عزل الحاكم في أثنائها أمها عند الثاني ، فلا يشترط أن تكون في مجلس واحد ، وكذا لو سأله الحاكم في أثنائها انظاره فانظره

فصل :- واذا حلف الاولياء استحقوا القود اذا كانت الدعوى

عمدا : الآن يمنع مانع ؛ وصفة اليمين ان يقول : والله الذي لا اله الا هو ؛ عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور ؛ لقد قتل فلان بن فلان الفلاني ويشير اليه - فلانا ابني أو أخي ؛ منفردا بقتله ؛ ما شركه غيره عمدا أو شبه عمدا أو خطأ بسيف ؛ أو بما يقتل غالبا ، ونحو ذلك ؛ فان اقتصر على لفظ والله كفى

ويكون بالجر: فان قال: والله، مضموماً، أو منصوباً: أجزأه؛ قال القاضي
تعمده، أو لم يتعمده، لأن اللحن لا يحيل المعنى؛ وبأى اسم من أسماء الله
تعالى، أو صفة من صفاته حلف — أجزأه اذا كان اطلاقه ينصرف
الى الله، ويقول المدعى عليه: والله ما قتلته، ولا شاركت في قتله، ولا
فعلت شيئاً مات منه؛ ولا كان سبياً في موته؛ ولا معيناً على موته —
فان لم يحلف المدعون، أو كانوا نساء حلف المدعى عليه خمسين يمينا
فان لم يحلف المدعون، ولم يرضوا يمين المدعى عليه؛ وداه الامام
من بيت المال، فان تعذر لم يجب على المدعى عليه شيء، وان رضوا
بيمينه فنكل لم يحبس، ولرتمته الدية، ولا قصاص؛ ولورد المدعى عليه
اليمين على المدعى فليس للمدعى أن يحلف
وفى ميت في زحمة: كجمعة وطواف — من بيت المال

كتاب الحدود

وهى: جمع حد: وهو شرعاً: عقوبة مقدرة لتمنع من الوقوع في
مثله؛ وتجب اقامته ولو كان من يقيمه شريكاً لمن يقيمه عليه في المعصية
أو عونه، وكذلك الأمر بالمعروف؛ والنهي عن المنكر، فلا يجمع
بين معصيتين؛ ولا يجب الحد الاعلى مكلف، ملتزم، عالم بالتحريم؛
فان زنى انجنون في افاقته، أو أقر في افاقته انه زنى في افاقته — فعليه
الحد. فان أقر في افاقته؛ ولم يصف الى حال؛ أو شهدت عليه البينة

بالزنا، ولم تصفه الى افاقته - فلا حد؛ ولو استدخلت ذكر نائم؛ او زنى بها وهى نائمة - فلا حد على النائم منهما؛ وان جهل تحريم الزنا؛ ومثله يجهله، او تحريم عين المرأة؛ مثل ان يزف اليه غير امرأته فيظنها امرأته؛ او تدفع اليه جارية فيظن انها جاريته؛ فيطؤها فلا حد عليه، ويأتى فى الباب بعده ولا يجوز ان يقيم الحد الا الامام؛ أو نائبه؛ لكن لو اقامه غيره لم يضمه نصا، فيما حده الاتلاف؛ الا السيد الحر المكلف العالم به وبشروطه ولو فاسقا، أو امرأة - فله اقامة الحد بالجلد فقط على رقيقه ولو مكاتباً، أو مرهونا، أو مستأجراً، ولو انثى كحد الزنا، وحد الشرب؛ وحد القذف؛ كما له أن يعزره فى حق الله؛ وحق نفسه، ولا يملك القتل فى الردة؛ والقطع فى السرقة؛ بل ذلك للامام، ولا يملك اقامته على قن مشترك؛ ولا على من بعضه حر؛ ولا على أمته المزوجة ولا ولى على رقيق موليه؛ كاجنبى؛ ولا يملكه المكاتب، ولا يقيمه السيد حتى يثبت عنده؛ اما باقرار الرقيق الاقرار الذى يثبت به الحد اذا علم شروطه؛ أو بيينة يسمعها ان كان يحسن سماعها؛ ويعرف شروط العدالة، وان ثبت بعلمه فله اقامته؛ ولا امام ونائبه (١) وتحرم اقامة الحدود فى مسجد؛ فان اقيم فيه سقط الفرض

فصل :- ويضرب الرجل قائماً، بسوط؛ لا جديد فيجرح؛ ولا خلق؛ حجه بين القضيب والعصا؛ ولا يضرب بعصا، ولا غيرها

(١) يريد - لا يملك الامام ولا نائبه اقامة الحد بعلمه كما ملكه السيد فيما جاز له لان الحاكم غير مأذون له أن يعمل الا بما تثبت به البينة لقوله تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم)

وان كان السوط مغصوبا أجزأ؛ وان رأى الامام الجلد في حد الخمر بالجريد والتعال والأيدى فله ذلك؛ ولا يمد المحدود؛ ولا يربط؛ ولا تشديده؛ ولا يجرد بل يكون عليه غير ثياب الشتاء؛ كالقميص والقميصين وان كان عليه فروة؛ أو جبة محشوة — نزع؛ ولا يبالغ في ضربه بحيث يشق الجلد ولا يبدى إبطه في رفع يده ويسن تفريق الضرب على أعضائه وجسده؛ فلا يوالى في موضع واحد لئلا يشق الجلد، فان فعل أجزأ، ويكثر منه في مواضع اللحم كالألتين والفخذين؛ ويتقى الرأس والوجه والفرج والبطن من الرجل والمرأة؛ وموضع القتل؛ فيجب اجتنابها؛ وتضرب المرأة جالسة وتشد عليها ثيابها؛ وتمسك يداها لئلا تنكشف، ويضرب منها الظهر وما قاربه، ويعتبر له نية ليصير قربة فيضربه لله ولما وضع الله ذلك، فان جلده للثقي أثم ولا يعيده؛ ولا تعتبر الموالة في الحدود؛ قال الشيخ؛ وفيه نظر؛ والجلد في الزنا أشد الجلد، ثم جلد القذف؛ ثم الشرب، ثم التعزير، وكل موضع وجب فيه الضرب من حد، أو تعزير فشرطه التأليم؛ ويحرم حبسه بعد الحد وأذاه بالكلام، ولا يؤخر حد الزنا للمرض؛ رجما كان، أو جلدا، لأنه يجب على الفور؛ ويقام في الحر والبرد؛ فان كان مريضا أو نضوا الخلقة أو في شدة حر أو برد وكان الحد جلدا — أقيم عليه بسوط يؤمن معه التلم؛ فان كان لا يطيق الضرب وخشى عليه من السوط — أقيم بأطراف الثياب والقضيب الصغير وشمراخ النخل؛ فان خيف عليه ضرب بمائة شمراخ مجموعة أو عشكول ضربة واحدة، أو بخمسين شمراخا

ضربتين ، ولا يقام الحد رجما كان أو غيره على حبلى ولو من زنا حتى تضع ؛ فان كان رجما لم ترجم حتى تسقيه اللبن ، ثم ان كان له من يرضعه أو تكفل أحد برضاعه رجمت ، والترك حتى تقطمه ؛ وان لم يظهر حملها لم يؤخر لاحتمال أن تكون حملت من الزنا ، وان ادعت الحمل قبل قولها ؛ وان كان جلدا اذا وضعته وانقطع النفس وكانت قوية يؤمن تلفها أقيم عليها الحد ؛ وان كانت في نفاسها أو ضعيفة يخاف عليها لم يقيم عليها حتى تطهر وتقوى ؛ وهذا الذي تقتضيه السنة الصحيحة وقال أبو بكر : يقام عليها الحد في الحال بسوط يؤمن معه التلب ؛ فان خيف عليها من السوط أقيم بالعشكول وأطراف الثياب ؛ وتقدم بعض ذلك في استيفاء القصاص ؛ ويؤخر سكران حتى يصحو ؛ فلو خالف وحده سقط ؛ ويؤخر قطع خوف تلف ؛ وان مات في حد أو قطع سرقة أو تعزير أو تأديب معتاد ، وتقدم في الديات — فلا ضمان عليه ان لم يلزم التأخير ، فان لزم ولم يؤخر ضمن ، وان زاد في الحد سوطا أو أكثر عمدا أو خطأ أو في السوط أو اعتمد في ضربه أو بسوط لا يحتمله ضمنه بكل الدية ، كما اذا التقي على سفينة موقرة حجرا فغرقها فان كانت الزيادة من الجلاد من غير امر فالضمان على عاقلته ؛ ومن أمر بزيادة فزاد جاهلا تحريمها ضمنه الأمر ؛ والا فالضارب ، وان تعمد العاد فقط ، أو أخطأ وادعى الضارب الجهل ضمنه العاد ؛ وتعمد الامام الزيادة شبه عمد تحمله العاقلة ؛ وان كان الحدر رجما لم يحفر له : رجلا كان أو امرأة ، ثبت بيته أو اقرار ، وتشديت المرأة ثلاثا تنكشف ؛ والسنة أن يدور الناس حول المرجوم من كل جانب كالدائرة ان كان ثبت بيته

لا باقرار لاحتمال ان يهرب فيترك؛ ويسن حضور شهود الزنا ، وبداءتهم بالرجم ؛ وان كان ثبت باقرار بدأ الامام أو الحاكم ان كان ثبت عنده ثم يرجم الناس ؛ ويجب حضور الامام أو نائبه في كل حد ؛ ومن اذن له في اقامة الحد فهو نائبه ؛ ويجب حضور طائفة في حد الزنا ولو واحدا مع من يقيم الحد ، ومتى رجع المقر بحد الزنا أو سرقة أو شرب قبل الحد عن اقراره : بأن يقول : كذبت في اقرارى ، أو لم افعل ما اقررت به او رجعت عن اقرارى ونحوه - قبل منه وسقط عنه الحد ؛ وان رجع في اثباته ، او هرب ترك وجوبا ، وان قال : ردونى الى الحاكم وجب رده ؛ فان تم عليه الحد ضمن المتمم الراجع بالدية ، لا الهارب ؛ ولا من طلب الرد الى الحاكم ، ولا قود ، وان رجم بينة فهرب لم يترك

فصل : — واذا اجتمعت حدود الله تعالى وفيها قتل : مثل ان

سرق ، وزنا وهو محصن ، وشرب وقتل في المحاربة استوفى القتل ، وسقط سائرهما ، لكن ينبغى ان يقتل للمحاربة لانه حق آدمى ويسقط الرجم وان لم يكن فيها قتل فان كانت من جنس : مثل أن زنى ، أو سرق ، أو شرب مرارا قبل اقامة الحد اجزا حد واحد فتدخل السرقة كغيرها ؛ ولو طالبوا متفرقين فان اقيم عليه الحد ثم حدثت جناية اخرى ففيها حدها وان كانت من أجناس استوفيت كلها ، ويجب الابتداء بالآخف فالآخف فاذا شرب وزنى وسرق — حد للشرب ، ثم للزنا ؛ ثم قطع ؛ ولو بدأ بغير الآخف وقع الموقع : وتستوفى حقوق الآدميين كلها ؛ ويبدأ بغير قتل بالآخف فالآخف منها وجوبا : فيحد للنفذ ؛ ثم يقطع لغير السرقة

ثم يقتل ، فان اجتمعت مع حدود الله تعالى ولم يتفقا في محل واحد بدأ بها وبالأخف فالأخف وجوبا ، فان لم يكن فيها قتل استوفيت كلها ولا يتداخل القذف والشرب ، فاذا زنى وشرب وقذف وقطع يدا قطعت يده أولا ، ثم حد القذف ، ثم الشرب ، ثم الزنا : فقدموا هنا القطع على حد القذف وهو أخف من القطع ، وان كان فيها قتل ، فان حدود الله تدخل في القتل : سواء كان القتل من حدود الله كالرجم في الزنا والقتل في المحاربة ، ولردة ، أو حق آدمي كالقصاص ، ثم ان كان القتل حقا لله استوفيت الحقوق كلها متوالية من غير انتظار براءة الاول فالاول لأنه لا بد من فوات نفسه . وان كان القتل حقا لآدمي انتظر باستيفاء الثاني براءة من الاول ، وان اتفق حق الله وحق الآدمي في محل واحد كالقتل والقطع قصاصا وحدا : مثل ان قتل — وان عفا ولي الجناية — استوفى الحد ، وذكر ابن البناء ، من قتل بسحر قتل حدا ، وللسحور من ماله دينه ، فيقدم حق الله تعالى انتهى ، فان سرق وقتل في المحاربة ولم يأخذ المال قتل حتما ، ولم يصلب ، ولم تقطع يده ، وان قتل مع المحاربة جماعة قتل بالاول ، ولأولياء الباقيين دياتهم

فصل :- ومن قتل أو قطع طرفا ، أو أتى حدا خارج حرم مكة ثم لجأ اليه ، أو لجأ اليه حربى أو مرتد — لم يستوف منه فيه ، ولكن لا يبايع ، ولا يشارى ، ولا يطعم ، ولا يسقى ، ولا يؤاكل ، ولا يشارب ولا يجالس ، ولا يؤوى ، ويهجر فلا يكلمه أحد حتي يخرج ، لكن يقال له : اتق الله واخرج الى الحل ليستوف منك الحق الذي قتلك ، فاذا

خرج أقيم عليه الحد ، فان استوفى ذلك منه في الحرم فقد اساء ولا شيء عليه ، وان فعل ذلك في الحرم استوفى منه فيه ، ولو قوتلوا في الحرم دفعوا عن انفسهم فقط ، وفي الهدى : الطائفة ، الممتعة بالحرم من مبايعة الامام لا تقتل ، لا سيما ان كان لها تأويل ؛ واما حرم مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومائر البقاع والاشهر الحرم وغيرها فلا تمنع إقامة حد ولا قصاص ، ومن أتى حدا في الغزو أو ما يوجب قصاصا لم يستوف منه في أرض العدو حتى يرجع الى دار الاسلام فيقام عليه وان أتى بشيء من ذلك في الثغور أقيم عليه فيها ، وان أتى حدا في دار الاسلام ثم دخل دار الحرب أو أسر أقيم عليه اذا خرج

باب حد الزنا

وهو : فعل الفاحشة في قبل أو دبر ، وهو من الكبائر العظام اذا زنى محصن وجب رجمه بالحجارة وغيرها حتى يموت ، ويتقى الوجه ، ولا يجلد قبله ، ولا ينفي ، وتكون الحجارة متوسطة كالكف فلا ينبغي أن يثخن المارجوم بصخرة كبيرة ، ولا ان يطول عليه بحصيات خفيفة ، ومن وطئ امرأته ولو كتائية في قبلها وطأ حصل به تغيب الحشفة أو قدرها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حران ملتزمان فهما محصنان ، فان اختل شرط منها ولو في أحدهما فلا احصان لواحد منهما ، فان عتقا وعقلا وبلغا بعد النكاح ثم وطئها صارا محصنين ، ولا يحصل الاحصان بالوطء بملك البمين ، ولا في نكاح فاسد ، ولا في نكاح خال عن الوطء ، سواء حصلت فيه خلوة ، أو وطئ فيما دون

الفرج وفي الدبر ، أولا ، ويثبت لمستأمنين كذمين ولو مجوسيين ، لكن لا يصير المجوسى محصنا بنكاح ذى رحم محرم ، فلو زنى أحد منهم وجب الحد ، ويلزم الامام اقامة حد بعضهم ببعض ، ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض ، ولا يسقط ماسلامه لكن لا يقام حد الزنا على مستأمن نصا ، قال فى المغنى والشرح فى باب القطع فى السرقة : لانه يجب به القتل لنقض العهد ، ولا يجب مع القتل حد سواء انتهى ، وهذا اذا زنى بمسلة ، واما ان زنى بغير مسلة فلا يقام عليه الحد كالخربى ، ولا حد الخمر ، ولو كان لرجل ولد من امرأته فقال : ما وطئتها لم يثبت احصانها ، ولو كان لها ولد من زوج فانكرت ان يكون وطئها لم يثبت احصانها ، ويثبت بقوله : وطئتها ، أو جامعها ، أو باضعها ، ويثبت احصانها بقولها : انه جامعها ، أو باضعها أو وطئها ؛ وان قالت : باشرها أو أصابها ، أو أتأها ، أو دخل بها ، أو قاله هو فينبغى أن لا يثبت به الاحصان ، واذا جلد الزانى على انه بكر فإن محصنا — رجم ، واذا رجم الزانين المسلمان غسلا وكفنا وصلى عليهما ودفا ، واذا زنى الحر غير المحصن من رجل أو امرأة جلد مائة وغرب عاما الى مسافة القصر فى بلد معين ، وان رأى الامام التغريب الى فوق مسافة القصر فعل . والبدوى يغرب عن حلتة وقومه ، ولا يمكن من الاقامة بينهم ، ولو عين السلطان جهة لتغريبه وطلب الزانى جهة غيرها تعين ما عينه السلطان ، ولو أراد الحاكم تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة تم عادلم يكفه فى ظاهر كلامهم ، ولا يحبس فى البلد الذى نفي اليه ، فان عاد من تغريبه قبل مضى الحول

أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافرا ، ويبني على ماضى ، وتغرب امرأة مع محرم وجوبا ان تيسر ، فيخرج معها حتي يسكنها في موضع ثم ان شاء رجع اذا أمن عليها ، وان شاء أقام معها ، وان أبى الخروج معها بذلت له الأجرة من مالها ، فان تعذر فن بيت المال ، فان أبى الخروج معها نفيت وحدها كما لو تعذر : كسفر الهجرة وسفر الحج اذا مات المحرم في الطريق ، وقيل تستأجر امرأة ثقة ، اختاره جماعة ، وان زنى الغريب غرب الى بلد غير وطنه ، وان زنى في البلد الذى غرب اليه غرب الى غير البلد الذى غرب منه ، وتدخل بقية مدة الأول في الثانى لأن الحدين من جنس فتداخلا

فصل : — وان كان الزانى رقيقا فحده خمسون جلدة ، ولا يغرب بكر اكان أو ثيبا ، ولا يرجم هو ولا المبعوض ، واذا زنى ثم عتق فعليه حد الرقيق ، ولو زنى حر ذمى ثم لحق بدار حرب ثم سبي فاسترق حد حد الاحرار ؛ ولو كان أحد الزانيين حرا والآخر رقيقا أو زنى محصن يكر فعلى كل واحد حده ؛ ولو زنى بعد العتق وقبل العلم به فعليه حد الاحرار ، وان أقيم عليه حد الرقيق قبل العلم بحريته ثم علمت بعد — تم عليه حد الاحرار ، وان كان نصفه حرا فحده خمس وسبعون ، ويغرب نصف عام محسوبا على العبد من نصيبه الحر ، والسيد نصف عام بدلا عنه ، وما زاد من الحرية أو نقص فيحساب ذلك ، فان كان فيها كسر مثل أن يكون ثلثه حرا فيلزمه ست وستون جلدة وثلثا جلدة ، فينبغى ان يسقط الكسر ، والمدبر والمكانب وأم الولد كالقن ؛ وان عفا السيد

عن عبده لم يسقط عنه الحد، وإذا فجر رجل بأمة ثم قتلها فعليه الحد وقيمتها، وحد الواط: الفاعل والمفعول به - كزان، ولا فرق بين أن يكون في مملوكة، أو أجنبي، أو أجنبية، فإن وطئ زوجته أو مملوكته في دبرها فهو محرم ولا حد فيه، وحد زان بذات محرم - ثلاث، ومن أتى بهيمة ولو سمكة عزر، ويبالغ في تعزيره، وقتلت البهيمة: سواء كانت مملوكة له أو لغيره، ما كولة أو غير ما كولة، فإن كانت ملكة فهدر، وإن كانت لغيره ضمنها، ويحرم أكلها؛ ويثبت ذلك بشهادة رجلين على فعله بها أو إقراره ويأتي، ولو مرة، إن كانت ملكة، وإن لم تكن ملكة لم يجز قتلها بإقراره، ولو مكنت امرأة قردا من نفسها حتى وطئها فعليها ما على واطئ البهيمة

فصل :- ولا يجب الحد للبشر وط، أحدها: أن يطأ في فرج أصلي من آدمي حي، قبلا كان أو دبرا، بذكر أصلي، وأقله تغيب حشفة من فحل، أو خصي، أو قدرها عند عدمها، فإن وطئ دون الفرج أو تساحت امرأتان. أو جامع الخنثى المشكل بذكره، أو جومع في قبله فلا حد، وعليهم التعزير، ولو وجد رجل مع امرأة يقبل كل منهما الآخر ولم يعلم أنه وطئها فلا حد، وعليهما التعزير، وإن قالوا: نحن زوجان واتفقا على ذلك قبل قولهما، وإن شهد عليهما بالزنا فقالا: نحن زوجان فعليهما الحد، إن لم تكن بينة تشهد بالنكاح

الثاني: أن يكون الزاني مكلفا، فلا حد على صغير ومجنون، وإن زنى ابن عشر أو بنت تسع - عزرا، قاله في الروضة، وقال في المبدع: يعزر

غير البالغ منهما انتهى ، وذلك كضربه على ترك الصلاة وحد السكران اذا زنا أو أقربه في سكره

الثالث : انتفاء الشبهة ، فان وطئ جارية ولده : وطئ الابن ، أو لا أو جارية له أو لولده أو لمكاتبه فيها شرك ، أو أمة : كلها أو بعضها لبنت المال وهو حر مسلم ، أو وطئ امرأته أو أمة في حيض أو نفاس أو دبر أو امرأة على فراشه ، أو في منزله ، أو زفت اليه ولم يقل له : هذه امرأتك ظنها امرأته أو أمة ، أو ظن ان له ، أو لولده فيها شركا ، أو دعا الضرير امرأته فاجابه غير هافوطها ، أو وطئ أمة المجوسية ، أو المرتدة ، أو المعتدة أو المزوجة أو في مدة استبرائها أو في نكاح أو ملك مختلف في صحته كنكاح متعة ، وبلاولى ، أو بلاشهود ، ونكاح الشغار ، والمحلل ، ونكاح الاخت في عدة اختها البائن ، وخامسة في عدة رابعة بائن ، ونكاح المجوسية وعقد الفضولى ولو قبل الاجازة ، وفي شراء فاسد بعد قبضه ولو اعتقد تحريره — فلا حد ، وتقدم وطئ بائن في مدة خيار يعتقد تحريره ، وان جهل تحریم الزنا لحدائمه عهده بالاسلام أو نشئه ببادية بعيدة ، أو تحریم نكاح باطل اجماعا — فلا حد ، ولا يسقط الحد بجهل العقوبة اذا علم التحريم لقضية ما عز ، وان أكرهت المرأة على الزنا أو المفعول به لو اطا قهرا ، أو بالضرب ، أو بالمنع من طعام أو شراب اضطارا إلى ونحوه فلا حد ، وان أكره عليه الرجل فزنى — حد ، وعنه لا ، واختاره الموفق وجمع ، وان أكره على ايلاج ذكره باصبعه من غير انتشار ، أو باشر المكروه المكروه أو مأموره ذلك فلا حد ، وان وطئ ميتة أو

ملك أمه ، او اخته من الرضاع فوطئها - عزر ، ولم يحسد ، وان اشترى ذات محرمة من النسب عن يعتق عليه ووطئها ، او وطئ في نكاح يجمع على بطلانه مع العلم : كنكاح المزوجة ، والمعتدة ، ومطلقته ثلاثا ، والخامسة وذوات محارمه من النسب والرضاع ، أو زنى بحرية مستأمنة ، أو نكح بنته من الزنا نصا ، وحمله جماعة على انه لم يبلغه الخلاف فيحمل اذن على معتقد تحريره ، او استأجر امرأة للزنا أو لغيره فزنى بها او بامرأة له عليها قصاص ، او بصغيرة يوطأ مثلها ، او مجنونة ، او بامرأة ثم تزوجها او بامة ثم اشتراها - فعليه الحد ، وان مكنت المكلفة من نفسها مجنونا او مميزا ؛ او من لا يحد لجهله ، او مكنت حريبا ، او مستأمنا ، او أدخلت ذكر نائم فعليها الحد وحدها

الرابع : ثبوت الزنا ، ولا يثبت الا باحد أمرين : أحدهما : ان يقر به اربع مرات في مجلس ، او يجالس وهو مكلف مختار ، ويصرح بذكر حقيقة الوطء ، ولا ينزع عن اقراره حتي يتم الحد ، فان اقر أنه زنى بامرأة فكذبته فعليه الحد : دونها ، كما لو سكنت ، او لم تسأل ، ولا يصح اقرار الصبي والمجنون ولا من زال عقله بنوم او شرب دواء ، ويحسد الاخرس اذا فهمت اشارته ، وان أقر بوطء امرأة وادعى انها امرأته فانكرت المرأة الزوجية ولم تقر بوطئه اياها فلا حد عليه ، ولا مهر لها وان اعترفت بوطئه وانه زنى بها مطاوعة فلا مهر ، ولا حد على واحد منهما : الا ان تقر اربع مرات ، وان أقرت انه اكرهها عليه او اشتبه عليها فعليه المهر ، ولو شهد اربعة على اقراره اربعا بالزنا ثبت الزنا ،

يثبت بدون أربعة ، فان انكر أو صدقهم دون أربع مرات فلا حد عليه ، ولا على الشهود ، ولو تمت البينة عليه وأقر على نفسه اقرارا تاما ثم رجع عن اقراره لم يسقط عنه الحد

فصل : — الامر الثاني : ان يشهد عليه ولو ذميا أربعة رجال مسلمين عدول : احرارا كانوا أو عبيدا ، يصفون الزنا بزنا واحد فيقولون : رأيناه مغيبا ذكره ، أو حشفته ، أو قدرها في فرجها كالميل في المكحلة ، أو الرشاء في البير ، ويجوز للشهود ان ينظروا الى ذلك منها لاقامة الشهادة عليهما ، ولا يعتبر ذكر مكان الزنا ، ولا ذكر المزني بها ان كانت الشهادة على رجل ، ولا ذكر الزاني ان كانت الشهادة على امرأة ، ويكفي اذا شهدوا انهم رأوا ذكره في فرجها ؛ والتشبيه تأكيد ، ويشترط ان يجيء الأربعة في مجلس واحد : سواء جاؤا متفرقين ، أو مجتمعين ؛ وسواء صدقهم ، أولا ، فان جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم من مجلسه . أو شهد ثلاثة وامتنع الرابع ، أو لم يكملها — فهم قذفة : وعليهم الحد ، وان كانوا فساقا ، أو عيانا ، أو بعضهم — فعليهم الحد . وان شهدوا أربعة مستورون ولم تثبت عدالتهم ؛ أو مات احد الأربعة قبل وصف الزنا فلا حد عليهم ، فان شهد ثلاثة رجال وامرأتان حد الجميع ، وان كان أحد الأربعة زوجا — حد الثلاثة : لا الزوج ان لاعن ، وان شهد أربعة : فاذا المشهود عليه محبوب ، أو رتقاء — حدوا للقذف ، وان شهدوا عليها فبين انها عذراء لم تحدهي ، ولا الرجل ، ولا الشهود (١) وتكفي شهادة امرأة واحدة بعذرتها ، وان شهد اثنان

(١) عدم الحد واضح في جاب المقدوفة والمقدوف لظهور براءتهما بوجود

انه زنى بها فى بيت ؛ أو بلد ، أو يوم ، واثنان انه زنى بها فى بيت ، أو بلد ، أو يوم آخر ، أو شهد اثنان انه زنى بامرأة يضاء ، واثنان انه زنى بامرأة سوداء — فهم قذقة ، لانهم لم يشهدوا بزنا واحد ، وعليهم الحد . وان شهد اثنان انه زنى بها فى زاوية بيت صغير عرفا ، واثنان انه زنى بها فى زاويته الاخرى ، او اثنان انه زنى بها فى قيص أبيض ، أو قائمة ، واثنان فى احمر أو نائمة — كملت شهادتهم (١) وان كان البيت كبيرا والزائرتان متباعدان فهم قذقة ، والقول فى الزمان كالقول فى المكان متى كان بينهما زمن متباعد لا يمكن وجود الفعل الواحد فى جميعه كطرفى النهار لم تكمل شهادتهم ، فان تقاربا قبلت ، وان شهدا انه زنى بها مطاوعة ، وآخران مكرهة — لم تكمل ، وحد شاهدا المطاوعة لقذف المرأة ، وحد الأربعة لقذف الرجل ، وان شهد أربعة فرجعوا ، او بعضهم قبل الحد — حد الأربعة ، وان رجع احدهم بعد الحكم حد وحده ، اذا طالب به قبل موته ، ولأنه ورث حد القذف يحد بطلب الورثة ، وعليه ربع ماتلف بشهادتهم (٢) ، ويأتى فى الرجوع عن الشهادة . واذا ثبت الشهادة بالزنا فصدقهم المشهور عليه لم يسقط

الكاراة وأما فى حاسب الشهود فقد يتأدر رجحان حدهم ، ولكمهم علوا عدمه باحتيال أن يكون الزنا قد حصل كاشهدوا ثم عادت الكارة ؛ وهذه تسهة تكنى فى اسقاط الحد عملا بقوله صلى الله عليه وسلم ادرأوا الحدود بالتسهاات ما استظمت .

(١) وحيث اعتبرت الشهادة كاملة أقيم الحد ، واختلافهم فى تعيين الفميص او الجهة أو كونها قائمة أو نائمة لا يحبط شهادتهم ، لاحتمال ان يكون الزنا فى مبدئه كان على حالة وفى متناه على الحالة الثانية

(٢) قوله : وعليه ، يريد به وعلى ذلك الراجع الذى حد

الحد (١) وان شهد شاهدان واعترف هو مرتين لم تكمل البيعة ، ولم يجب الحد ، فان كملت البيعة ثم مات الشهود او غابوا — جاز الحكم بها ، واقامة الحد : وان شهدوا بزنا قديم ، أو أقر به وجب الحد ، وتجاوز الشهادة بالحد من غير مدع ، وان شهد أربعة انه زنى بامرأة ، وشهد أربعة آخرون على الشهود انهم هم الزناة — لم يحد المشهود عليه ، ويحد الأولون للقفذ ، وللزنا ، وكل زنا من مسلم أو ذمي أوجب الحد لا يقبل فيه الا أربعة شهود ، ويدخل فيه اللواط ؛ ووطء المرأة في دبرها وان اوجب التعزير : كوطء البهيمة ، والأمة المشتركة ، والمزوجة — قبل فيه رجلان كشهود المباشرة دون الفرج ونحوها . وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحد بمجرد ذلك ، وتسل استجابا : فان ادعت انها اكرهت ، أو وطئت بشبهة ، أو لم تعترف بالزنا — لم تحد ويستحب للامام او الحاكم الذي يثب عنده الحد بالاقرار التعريض للمقر بالرجوع اذا تم ، والوقوف (٢) ولا بأس أن يعرض له بعض الحاضرين بالرجوع ، أو بالاقرار ، ويكره لمن علم بحاله ان يحشه على الاقرار (٣)

(١) قوله : لم يسهل الحد — يريد به لم يسقط عن الزاني اعتبار الشهادة فلا يعبد عنها الى تكملة الاقرار خلافا لما يقول بطلت الشهادة ، ويرجع الى تكملة له الاصل (٢) معنى الوقوف . التوقف عن الاقرار قبل اتمامه

(٣) وانما استحذ ذلك التعريض لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع ما عزمين أقر بين يديه بالزنا . اذ كان يصرف وجهه عن ناحية ما عزم كراهه سماع الاقرار منه حتى تكرر أربع مرات فقال له صلى الله عليه وسلم . لعلك قبلت ، لعلك لمست والحكمة في استجاب ذلك عدم شيوع العاشية بين المسلمين

باب القذف

وهو : الرمي بزنا ، أو لواط ، أو شهادة به عليه ولم تكمل البينة ، وهو كبيرة

من قذف ولو اخرس بإشارة مفهومة ولو في غير دار الاسلام ، وهو (١) مكلف مختار محصن ، ولو ذات محرم ، أو مجبوا ، أو خصيا أو مريضا مدنفا ؛ أو رتقاء ، أو قرنا . - حد حر ثمانين جلدة ، وقن ولو عتق قبل حده أربعين ، ومعتق بعضه بحسابه : سوى أبويه وإن علوا فلا يحدان بقذف ولد وإن نزل : كقود ، ولا يحدان له ، فإن قذف أم ابنه وهي أجنبية منه فمات قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة ، فإن كان لها ابن آخر من غيره . كان له استيفاؤه ، فله اذامات بعد المطالبة ، ويحد الابن بقذف كل واحد من آبائه وامهاته ، وإن علوا ، ويحد بقذف على وجه الغيرة ، ويشترط لاقامة الحد - مطالبة المقذوف - واستدامة الطلب الى اقامته : بالاعفو - وألا يأتى القاذف ببينة ما قذفه به - وألا يصدقه المقذوف - وألا يلاعن القاذف ان كان زوجا ، وهو حق الآدمي ، ولا يستحلف فيه ، ولا يقبل رجوعه عنه (٢) ويسقط بعفو المقذوف ولو بعد طلبه : لاعن بعضه . وإن قال : اذقني فقذفه - عزر القاذف فقط ، وليس للمقذوف استيفاء بنفسه ، وقذف غير المحصن :

(١) مرجع الضمير . القاذف

(٢) لا يستحلف فيه المنكر مع كونه حق آدمي لانه ليس من الحقوق المالية ولا تعلق له بها ، ولا يقبل رجوع القاذف بخلاف حد الزنا لان الثاني حق الله تعالى

كشرك؛ وذمى، وقن، ولو كان القاذف سيده، ومسلم له دون عشر سنين، ومسلية لها دون تسع سنين، ومن ليس بعفيف - يوجب التعزير فقط. وحق طلب تعزير القن اذا قذف - له: لالسيدة. والمحصن هنا هو: الحر، المسلم، العاقل، الذى يجامع مثله، العفيف عن الزنا ظاهرا ولو ناثبا من زنا، او ملاءنة، وولدها وولد زنا: كغيرها، فيحد من قذفها. ومن ثبت زناه منهما، أو من غيرهما بيينة، أو شهد به شاهدان أو أقرب به ولو دون أربع مرات، أو حد للزنا - فلا حد على قاذفه ويعزر، ولو قال لمن زنى فى شركه، أو كان مجوسيا تزوج بذات محرم بعد أن أسلم: يازانى - فلا حد عليه اذا فسر به بذلك، ويعزر، ولا يشترط فى المقدوف البلوغ، بل يكون مثله يظا أو يوطأ: كابن عشر وابنة تسع، ولا يقام عليه الحد حتى يبلغ المقدوف ويطالب به بعد بلوغه وليس لوليه المطالبة عنه، وكذا لو جن المقدوف، أو اغمى عليه قبل الطلب، وان كان بعده أقيم: كما لو وكل فى استيفاء القصاص ثم جن أو اغمى عليه. وان قذف غائبا اعتبر قدومه وطلبه: الا ان يثبت انه طالبه فى غيبته فيحد. وان كان القاذف مجنونا، أو مبرسما، أو نائما أو صغيرا - فلا حد عليه، بخلاف السكران. وان قال لحره مسلية: زني وأنت صغيرة، وفسره بصغر عن تسع - لم يحد، ويعزر، وكذلك ان قذف صغيرا له دون عشر سنين. وان فسر به بتسع فأكثر من عمرها أو بعشر فأكثر من عمره - حد. وان قال القاذف للمقدوف: كنت أنت صغيرا حين قذفتك، فقال: بل كبيرا، فالقول قول القاذف. وان أقام

كل منهما بينة بدعواه ، وثابتا مطلقتين ، أو مؤرختين تاريخين مختلفين
فهما قذفان يوجبان التعزير ، والحد . وإن بينتا تاريخا واحدا ، فقالت
أحدهما : وهو صغير ، وقالت الأخرى : وهو كبير - تعارضتا ، وسقطتا
وكذا لو كان تاريخ بينة المَقْدُوف قبل تاريخ بينة القاذف . وإن قال
لحرمة مسلمة : زنيته وأنت نصرانية ، أو أمة ، ولم تكن كذلك - حد
وإن لم يثبت ذلك وأمكن - حد أيضا ، وكذا لو قذف بمجولة النسب
وادعى رقها وأنكرته . وإن كانت كذلك لم يحد . وإن قالت : أردت
قذفي الحال فانكرها لم يحد ، ولو قال : زنيته وأنت مشركة ، فقالت :
أردت قذفي بالزنا والشرك ، فقال : بل أردت قذفك بالزنا إذ كنت
مشركة - فقولته مع يمينه ، وهكذا إن قال : زنيته وأنت عبد . وإن قال
لها : يازانية ، ثم ثبت زناها في حال كفرها لم يحد ؛ ولو قذف من أقرت
بزنا مرة - فلا لعان . ويعزر . ومن قذف محصنا فزال إحصانه قبل إقامة
الحد لم يسقط الحد عن القاذف . وإن وجب الحد على ذمي ، أو مرتد
فلحق بدار الحرب ثم عاد لم يسقط عنه

فصل : - والقذف محرم إلا في موضعين : - أحدهما : إن يرى امرأته
تزني في طهر لم يصبها فيه ، فيعتز لها ، ثم تلد ما يمكن أنه من الزاني -
فيجب عليه قذفها ونفي ولدها - وفي المحرم وغيره وكذا لو وطئها في
طهر زنت فيه وظن أن الولد من الزاني ، وفي الترغيب نفيه محرم مع
التردد : - والثاني : أن يراها تزني ولم تلد ما يلزم نفيه ، أو يستفيض
زناها في الناس ، أو أحبره بثقة ، أو يرى رجلا يعرف بالفجور يدخل
إليها ، زاد في الترغيب خلوة - فيباح قذفها ، ولا يجب ، وراقها أولى

من قذفها . وان أتت بولد يخالف لونه لونهما ، أو يشبه رجلا غير والديه - لم يبح نفيه بذلك : ما لم تكن قرينة . وان كان يعزل عنها لم يبح له نفيه ، ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره ولا برؤيته رجلا خارجا من عندها من غير أن يستفيض زناها مع قرينة

فصل :- وصرح القذف ما لا يحتمل غيره : نحو يازان ، يا عاهر زنى فرجك بالوطء (١) يا معفوج ، يا منيوك قد زنت أو أنت أزنى الناس : فتح التاء أو كسرهما للذكر والاثني في قوله : زنت ، أو أنت أزنى من فلانة يحد للمخاطب ، وليس بقاذف لفلانة (٢) أو قال لرجل : يازانية ، أو يانسة زانية ، ولا امرأة يازان ، أو يا شخصازانيا ، أو قذفها أنها وطئت في دبرها ، أو قذف رجلا بوطء امرأة في دبرها ، أو قال لها يا منيوك ، ان لم يفسره بفعل زوج ، أو سيدا إذا كان القذف بعد حريتها وفسره بفعل السيد قبل العتق ولا يقبل قوله بما يحمله : ويحد ، فان ، قال : أردت زانى العين أو عاهر اليد أو يالوطى انك من قوم لوطء أو تعمل عمل قوم لوطء : غير اتيان المذكور ونحوه - لم يقبل ، وكل ما لا يجب الحد بفعله لا يجب على القاذف به كوطء البهيمة ، والمباشرة دون الفرج والوطء بالشبهة وقذف المرأة بالمساحقة ، أو بالوطء مكرهة . والقذف باللمس ، والنظر ، وقوله : لست لأبيك ، أو لست بولد فلان : قذف لأمه : الا أن يكون منفيا بلعان لم يستلحقه أبوه ، ولم يفسره بزنا أمه ، ولذا أن نفاه عن قيلته ، أو قال : يا ابن الزانية . وان نفاه عن أمه ، أو قال : ان لم تفعل

(١) المصحح بمعنى النكاح

(٢) مراده هلاكة - المذكور مع صيغة التفضيل في قوله . أت أزنى من فلانة

كذا قلت بابن فلان، أو رمى بحجر فقال: من رماني فهو ابن الزانية ولم يعرف الرامي، أو اختلف اثنان في شيء فقال أحدهما: الكاذب ابن الزانية. فلا حد. وإن كان يعرف الرامي فقاذف. وإن قال لولده: لست بولدي فهو كناية في قذف أمه، يقبل تفسيره بما يحتمله. وزنأت في الجبل مهموزا - صريح، ولوزاد في الجبل، أو عرف العرية كما لو لم يقل في الجبل، أو لحن لحنًا غير هذا وإن قال لرجل: زنت بفلاة، أو قال لها: زني بك فلان، أو يا ابن الزانيين كان قاذفًا لما بكلمة واحدة. وإن قال: يا ناكح أمه، وهي حية فعليه حدان، نصا، ويا زاني ابن الزاني كذلك إن كان أبوه حيا، وإن أقر أنه زنى بامرأة فهو قاذف لها، ولو لم يلزمه حد الزنا باقراره

فصل :- وكنايته، والتعريض. نحو: زنت يداك، أو رجلاك أويديك، أو رجلك، أو بدنك ونحو قوله لامرأة رجل: قد فضحتي، وغطيت أو نكست رأسه، وجعلت له قرونا، وعلقت عليه اولادا من غيره، وافسدت فراشه، أو يقول لمن يخاصمه: يا حلال ابن الحلال، ما يعير كل الناس بالزنا، أو يا فاجرة، يا قحبة، أو يا خبيثة، أو يقول لعربي يابنطي، أو يافارسي، أو يارومي، أو يقول لأحدهم: يا عربي، أو قال ما أنا بزان، أو ما أمي زانية، أو يا خنيث، بالنون، أو يا عفيف، يا نظيف، أو يسمع رجلا يقذف رجلا فيقول: صدقت، أو صدقت فيما قلت، أو أخبرني أو أشهدني فلان أنك زنت ولذبه فلان، أو قال: يا ولد الزنا قال في الرعاية: أو قال لها لم أجذك عن ذراء. وفي الكافي: يا ولد الزنا قاذف

لأمه ، فهذه كناية : ان فسرہ بالزنا فهو قذف ، وان فسرہ بما يحتمله غير القذف قبل مع يمينه ، وعزر ، وان كان نوى الزنا بالكناية لزمه الحد باطنا ، ويلزمه اظهار نية ، وعزر بقوله : يا كافر ، يا منافق ، يا سارق ، يا أعور يا أقطع ، يا أعمى ، يا مقعد ، يا ابن الزمن الاعمى الاعرج ، يا تمام ، يا حرورى يا مرأتى ، يا مرأى ، يا فاسق ، يا فاجر ، يا حمار ، يا تيس ، يا رافضى ، يا خبيث البطن ، أو الفرج ، يا عدو الله يا جائر ، يا شارب الخمر ، يا كذاب ، يا كاذب يا ظالم ، يا خائن ، يا مخنث ، يا مأبون ، أى : معيوب زنت عينك ، يا قرنان ، يا قواد ، يا معرض ، يا عرصة ، ونحوهما : يا ديوث ، يا كشحان ، يا قرطبان يا علق ياسوس ، ونحو ذلك

فصل — وان قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور الزنا من جميعهم عادة — لم يحدد ، وعزر : كسبهم بغيره ولو لم يطلبه احد منهم . وان قال لا امرأته : يا زانية فقالت : بك زينت — لم تكن قاذفة ، وسقط عنه الحد بتصديقها ، ولا يجب عليها حدا لقذف ، لأنه يمكن الزنا منها به من غير أن يكون زانيا : بأن يكون قد وطئها بشبهة ، ولا يجب عليها حد الزنا لأنها لم تقر أربع مرات . ومن قذف له موروث حى : محجور عليه أولا ، أما : كان أو غيرها — لم يكن له ان يطالب فى حياته بموجب قذفه فان مات وقد طالب به صار للوارث بصفة ما كان للموروث اعتبارا باحصائه (١) وان قذف ميت : محصن ، أولا ، ولو من غير امهات

(١) انما اشترط فى انتقال استحقاق الحد الى الوارث أن يكون الموروث طلبة قبل موته لأن الحد حق من الحقوق لا يملكه الوارث الا اذا طلبه مورثه . ولما كان انتقال الحد للوارث لأن القذف قدح فى نسبة اشترط أحصان الوارث ،

الوارث - حد قاذف بطلب وارث محصن خاصة ، وان كان الوارث غير محصن فلا حد ، وثبت حد قذف الميت والقذف الموروث لجميع الورثة حتى الزوجين ، وان عفا بعضهم حد للباقي كاملا . ومن قذف النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أمه - كفر . وقتل ، ولو تاب ، نسا ، أو كان كافرا ملتزما فاسلم : لا ان سبه بغير القذف ثم أسلم - وتقدم آخر باب أحكام الذمة ، وكذا كل أم نبي غير نبينا . قاله ابن عبدوس في تذكرته ولم يله مراد غيره . وان قذف جماعة يتصور منهم الزنا عادة بكلمة واحدة فحد واحد اذا طالبوا ولو متفرقين أو واحد منهم ، فيحد لمن طلب ، ثم لا حد بعده ، وان اسقطه أحدهم فله غيره المطالبة ، واستيفاؤه وسقط حق العافي ، وان كان بكلمات حد لكل واحد حدا ، ومن حد لقذف ثم اعاده أو بعد لعانه ؛ لم يعد عليه الحد ، ويعزر ، ولا لعان ، وان قذفه بزنا آخر حد مع طول الزمن ، والا فلا ، وان قذف رجلا مرات بزنا اوزنيات ولم يحد - فحد واحد

فصل :- تجب التوبة من القذف ، والغية ، وغيرهما ، ولا يشترط لصحتها من ذلك اعلامه (١) ولأن في اعلامه دخول غم عليه ، وزيادة ايذاء ، وقال القاضي والشيخ عبد القادر : يحرم اعلامه ، وقيل : أن علم به المظلوم ، والا دعائه ، واستغفره ، ولم يعلمه ، وذكره الشيخ وهذا معنى قول المصنف . اعتبارا باحصائه ، وان لم يكن محصا فليس الا التذير كما تقدم ، وكما وضعه عقب ذلك (١) يريد لا يشترط في التوبة من الغية مثلا اعلام المعاب أو المذنوب عما يتحدث به في شأنه .

عن أكثر العلماء ، وقال : وعلى الصحيح من الروايتين لا يجب الاعتراف ، ولو سأله فيعرض ولو مع استحلافه ، لأنه مظلوم ، لصحة توبته ، ومع عدم التوبة والاحسان — تعريضه كذب ، ويمينه غموس (١) قال : واختار أصحابنا لا يعلمه ، بل يدعوه في مقابلة مظلمته ، وقال : ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم « أيما مسلم شتمته ، أو سببته ، فاجعل ذلك له صلاة ، وزكاة ، وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة » ، وقال أيضا : زناه بزوجة غيره ، كالغيبية ، ولو أعله بما فعل ولم يبينه فخلله فهو كإبراء منه ، وفي الغيبة : لا يكفي الاستحلال المبهم ، فإن تعذر فيكثر الحسنات ، ولو رضى أن يشتم أو يعتاب أو ينجى عليه ونحوه لم يبيع ذلك ، ويأتي لذلك تنمة في باب شروط من تقبل شهادته

باب حد السكر

كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام ، من أى شئ كان ؛ ويسمى خمرا ، ولا يجوز شربه للذة ، ولا لتداو ، ولا عطش — بخلاف ماء نجس ولا غيره ، الا لمكره ، أو مضطر اليه لدفع لقمة غص بها ، وليس عنده ما يسيغها ، ويقدم عليه بول ، ويقدم عليهما ماء نجس — وفي المغنى

(١) حاصل هذه الفقرة أنه لو سب انسان غيره طلبا له أن يوب من غير اشتراط اعلامه وذلك كما تقدم . وقيل اذا وصل الى علم المظلوم ما حدث في شأنه فيجب اعلامه بمعنى الاعتذار اليه حتى تصح التوبة ، وان لم يصل اليه دعا واستغفر له المتحدث في شأنه ، واذا استحلف المظلوم من وقع في شأنه كاللئان أن يمرض في يمينه وقول المصنف لانه مظلوم — تعليل لحق الاستحلاف ، رموله : لصحة توبته — تعليل لجواز التعريض على سبيل اللب والشر والله أعلم

وغيره: ان شربها لعطش، فان كانت بمزوجة بما يروى من العطش أيسحت لدفعه عند الضرورة، وان شربها صرفا، او بمزوجة بشيء يسير لا يروى من العطش لم تبغ، وعليه الحد - انتهى، واذا شربه الحر المسلم المكلف مختارا عالما ان كثيره يسكر: سواء كان من عصير العنب، أو غيره من المسكرات، قليلا كان أو كثيرا، ولو لم يسكر الشارب فعليه الحد: ثمانون جلدة، والريق أربعون، ولا حد ولا أثم على مكروه على شربها سواء أكره بالوعيد، أو بالضرب، أو الجيء الى شربها: بأن يفتح فوه ويصب فيه، وصبره على الأدنى أولى من شربها، ولذا كل ما جاز فعله لمكروه؛ ولا على جاهل تحريمها، فلو ادعى الجهل مع نشئه بين المسلمين لم يقبل، ولا يقبل دعوى الجهل بالحد، ويحد من احتقن به، أو استعط أو تضرع به فوصل الى حلقه، أو أكل عجينا لت به، فان خبز العجين فأكل من خبزه لم يحد، وان ثرد في الخمر، أو اضطبع به، أو طبخ به لحما فأكل من مرقه - حد، ولو خلطه بماء فاستهلك فيه ثم شربه، أو داوى به جرحه لم يحد، ولا يحد ذمى، ولا مستأمن بشربه، ولورضى بحكنا، لأنه يعتقد حله، ويثبت شربه باقراره مرة: كقذف، ولو لم توجد منه رائحة، أو شهادة رجلين عدلين يشهدان انه شرب مسكرا ولا يحتاجان الى بيان نوعه؛ ولا انه شربه مختارا عالما انه مسكر، ولا يحد بوجود رائحة منه، لكن يعزر حاضر شربها، ومتى رجع عن اقراره - قبل رجوعه: كسائر الحدود: غير القذف (١) ولو وجد

(١) الرجوع عن الاقرار مسقط للحد في حقوق الله تعالى كحد التبر والقطع في السرقة لاني حقوق الآدميين كالقذف على ما يأتي مفصلا ان شاء الله تعالى،

سكران أو تقاهاها - حد ، وإذا أتى على عصير ثلاثة أيام بلياليهن - جرم
ولو لم يوجد منه غليان : إلا أن يغلى قبل ذلك فيحرم ، ولو طبخ قبل
التحريم - حل ان ذهب ثلثاه ، نصا ، وقال الموفق والشارح ، وغيرهما
الاعتبار في حله عدم الاسكار ، سواء ذهب بطبخه ثلثاه ، أو اقل ،
أو أكثر . والنبيذ مباح : ما لم يغلى ، أو تأت عليه ثلاثة أيام ، وهو : ما
يلقى فيه تمر ، أو زبيب ، أو نحوهما ليحلوا به الماء ، وتذهب ملوحته ،
فان طبخ قبل غليانه حتي صار غير مسكر : كرب الخروب ، وغيره فلا
باس ، وجعل احمد وضع زبيب في خردل كعصير ، وانه ان صب عليه
خل - أكل ، وان غلا عنب وهو عنب فلا باس به نصا ، ولا يكره الالتباز
في الدباء ، والحتم ، والمزفت ، والمقير ، كغيرها (١) ويكره الخليطان
وهو : ان يتبذ عنبين ، كتمر وزبيب ، أو وبسر ، أو مذنب وحده :
ما لم يغلى ، أو تأت عليه ثلاثة أيام ، ولنبيذ كل واحد وحده ، ولا باس
بالفقاع ، والخمرة اذا فسدت خلا لم تحل ، وان قلب الله عينها فصارت
خلا فهي حلال ، وتقدم في باب ازالة النجاسة

باب التعزير

وهو التأديب ، وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة :
كاستمتاع لا يوجب الحد ، واثيان المرأة المرأة ، واليمين الغموس ، لأنه
لا كفارة فيها ، وكدعاء عليه ، ولعنه ، وليس لمن لعن ردها ، وسرقة
مالا قطع فيه ، وجناية لا قصاص فيها ، والقذف بغير الزنا ؛ ونحوه ،

(١) يريد : لا يكره جعل النبيذ في اناء من القرع اليابس أو اناء مطلى بالزفت أو

وكذب ، وغصب ، واختلاس ، وسب صحابي ، وغير ذلك ، ويأتي في باب المرتد سب الصحابي بأتم من هذا ، وتقدم في باب القذف جملة من ذلك ، فيعزر فيها المكلف وجوبا ، وتقدم قول صاحب الروضة : اذاني ابن عشر ، أو بيت تسع عزرا ، وقال الشيخ ، لا نزاع بين العلماء ان غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا ، وكذا المجنون يضرب على ما فعل لينزجر ، لكن لا عقوبة بقتل ، أو قطع وفي الرعاية الصغرى وغيرها : ما أوجب حدا على مكلف عزر به المميز كالقذف انتهى ، وان ظلم صبي صبيا ، أو مجنون مجنونا ، أو بهيمة بهيمة اقتصر للظلم من الظالم ، وان لم يكن في ذلك زجر : لكن لا قصاص المظلوم وأخذ حقه ، وتقدم تأديب الصبي على الطهارة والصلاة ، وذلك ليتعوده ، وكتايبه على خط ، وقراءة ، وصناعة وشبهها ، قال القاضي ، ومن تبعه : الا اذ شتم نفسه ، أو سبها فانه لا يعزر وقال في الأحكام السلطانية : اذا تشاتم والد وولده لم يعزر الوالد لحق ولده ، ويعزر الولد لحقه ، ولا يجوز تعزيره الا بمطالبة الوالد . ولا يحتاج التعزير الى مطالبة في هذه (١) وان تشاتما غيرهما عزر - قال الشيخ : ومن غضب فقال : ما نحن مسلمون : ان أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا جرح فيه ، ولا عقوبة انتهى ، ويعزر بعشرين سوطا بشرب مسكر في نهار رمضان بفطره ، كما يدل عليه تعليلهم ، مع الحد ، فيجتمع الحد والتعزير في هذه الصورة ، ولو توجه عليه تعزيرات على معاصرتي : فان تمحضت

(١) يعني أن إقامة التعزير فيما عدا مسألة الوالد وولده لا تتوقف على طلب من أقيم لأجله بل للامام الحق في تعذيبه لأنه للتأديب فكان من الحقوق الدينية ، وقوله بعد : وان تشاتم غيرهما - يريد به غير الوالد وولده : كالجد مع ابن ابنه ، أو الخال أو الاخ الخ

الله واتحد نوعها ، أو اختلف - تداخلت ، وإن كانت لأدمي وتعددت :
 كان سبه مرات ، ولو اختلف نوعها ، أو تعدد المستحق كسب أهل
 بلد فكذلك . ومن وطئ أمة امرأته فعليه الحد إلا أن تكون احتلتها
 له فيجلد مائة ، ولا يرجم ، ولا يغرب . وإن أولدها لم يلحقه نسبه ، ولا
 يسقط الحد بالإباحة في غير هذا الموضع . ولا يزداد في التعزير على عشر
 جلدات في غير هذا الموضع : إلا إذا وطئ جارية مشتركة فيعزر بمائة
 الأسوطا ، وعنه ما كان سيده الوطء كوطئه جاريته المزوجة ، وجارية
 ولده ، أو أحد أبويه ، والمحرمه ، برضاع ، ووطء ميتة ونحوه علما
 بتحريمه : إذا قلنا لا يحد فيهن - يعزر بمائة والعبد بخمسين الأسوطا ،
 واختاره جماعة ، وكذا لو وجد مع امرأته رجلا (١) ويجوز نقص
 التعزير عن عشر جلدات ، إذ ليس أقله مقدرا ، فيرجع إلى اجتهاد
 الإمام ، والحاكم فيما يراه ، وما يقتضيه حال الشخص ، ولا يجرد للضرب
 بل يكون عليه القميص ، والقميصان كالحد ، وذكر ابن الصيرفي
 أن من صلى في الأوقات المنهى عنها يضرب ثلاث ضربات ، ويكون
 بالضرب ، والحبس ، والصنع ، والتوبيخ ، والعزل عن الولاية ، وإن
 رأى الإمام العفو عنه جاز ، ولا يجوز قطع شيء منه ، ولا جرحه ،
 ولا أخذ شيء من ماله . قال الشيخ : وقد يكون التعزير بالنيل من
 عرضه : مثل أن يقال له : يا ظالم يا معتدى ، وباقامته من المجلس ، وقال
 التعزير بالمسال سائغ اتلافا ، وأخذا ، وقول أنى محمد المقدسى : لا يجوز
 أخذ ماله منه - إلى ما يفعله الحكام الظلمة ، والتعزير يكون على فعل

(١) يريد أن ذلك الرجل الذي وحد مع الزوجة ولم يكن زنى بها يجنب مائة جلدة

المحرمات ، وترك الواجبات : فمن جنس ترك الواجبات من كنتم ما يجب
 بياته : كالبائع المدلس ، والمؤجر ، والنائح ، وغيرهم من المعاملين ،
 وكذا الشاهد ، والمخبر ، والمفتي ، والحالم ونحوهم ، فإن كتمان الحق سببه
 الضمان ، وعلى هذا لو كنتم شهادة كتماننا أبطل به حق مسلم ضمنه : مثل
 أن يكون عليه حق بيته وقد اداه حقه ، وله بيته بالاداء فكتم الشهادة
 حتي يغرم ذلك الحق ، فظاهر نقل حنبل وابن منصور سماع الدعوى
 والأعذار ، والتحليف في الشهادة . ومن استمني بيده خوفا من الزنا ،
 أو خوفا على بدنه فلا شيء عليه اذ لم يقدر على نكاح ، ولو لامة ولا يجد
 ثمن أمة والا حرم ، وعزر ، وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل ، فستعمل
 شيئا ، مثل الذكر ، وله ان يستمني بيد زوجته وجاريته ، ولو اضطر
 الى جماع وليس ثم من يباح وطؤها حرم الوطء . وإذا عزره الحاكم
 أشهره لمصاحبة ، كشاهد الزور ، ويأتى ، ويحرم بحلق لحيته ، لا تسويد
 وجهه ؛ وصلبه حيا . ولا يمنع من أكل ووضوء ، ويصلى بالايام ، ولا
 يعيد ، قال القاضي : ويجوز أن ينادى عليه بذنبه اذا تكرر منه ، ولم يقلع
 اتهمى ، ومن لعن ذميا أدب أدبا خفيفا : إلا أن يكون صدر منه ما يقتضى
 ذلك ، وقال الشيخ : يعزر بما يردته ، وقد يقال بقتله للحاجة ، وقال
 يقتل مبتدع داعية ، وذكره وجهها ، وفاقا لمالك ، ونقل عن أحمد في الدعاة
 من الجهمية ، وقال في الخلوة بأجنبية ، واتخاذ الطواف بالهجرة دينا ،
 وقول الشيخ : انذروا الى لتقضى حاجتكم ، واستغيثوا بى : ان أصر ولم
 يتب - قتل (١) وكذا من تكرر شربه للخمر : ما لم يتبه بدونه ، ونص

(١) الشيخ المقول عه ذلك كله هو العلامة ابن تيمية كما به الى ذلك المصنف

احمد في المبتدع الداعية، يحبس حتى يكف عنها، ومن عرف باذى الناس ومالهم حتى بعينه ولم يكف - حبس حتى يموت، أو يتوب، ونفقته مدة حبسه من بيت المال ليدفع ضرره، ومن مات من التعزير لم يضمن

فصل :- ولا يجوز للجذما، مخالطة الاصحاء، عموما ولا مخالطة احد معين صحيح الا باذنه، وعلى ولاية الامور منهم من مخالطة الاصحاء. بأن يسكنوا في مكان منفرد لهم، وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس لكفار، وعند القاضي يعنف ذو الهية، ويعزر غيره، وفي الفنون : للسلطان سلوك السياسة، وهى الحزم عندما، ولا تقف السياسة على ما نطق به الشرع، قال الشيخ: وقوله الله أكبر - كالدعاء عليه (١) ومن دعى عليه ظلما فله ان يدعو على ظالمه بمثل ما دعا به عليه، نحو أخزأك الله، او لعنك الله، او شتمه بغير فرية نحو : يا كلب، يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك، أو تعزيره، ومقتضى كلامه في موضع آخر أنه لا يلعن من لعنه كما تقدم، واذا كان ذنب الظالم افساد دين المظلوم لم يكن له ان يفسد دينه، لكن له ان يدعو عليه بما يفسد به دينه، مثل ما فعل، وكذا لو اقترى عليه الكذب لم يكن له ان يفترى

في أول الكتاب وجرى عليه ومعنى اتخاذ الطواف بالهجرة . أن يعتقد أن الطواف يقوم مقام الهجرة التي كانت قبل فتح مكة فان ذلك بدعة في الدين والله أعلم (١) معنى ذلك - أن يقول انسان الله أكبر على فلان فهذا يعتبر كالسب الموجب للتعزير وقوله بعد، بغير فرية - يعنى بغير كذب يعد قذفا

عليه الكذب ، لكن له أن يدعو الله عليه بمن يفترى عليه الكذب نظير ما اقتراه ، وإن كان هذا الاقتراء محرما ، لأن الله إذا عاقبه بمن يفعل به ذلك لم يقبح منه ولا ظلم فيه ، وقال : وإذا كان له أن يستعين بمخلوق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانت به بخالفه أولى بالجواز — انتهى .
وقال أحمد : الدعاء قصاص ، وقال : فمن دعا — فما صبر (١)

فصل : — والقواعد التي تفسد النساء والرجال — أقل ما يجب عليها الضرب البليغ ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في النساء والرجال ، وإذا أركبت دابة وضمت عليها ثيابها ، ونودى عليها : هذا جزاء من يفعل كذا وكذا . كان من أعظم المصالح ؛ قاله الشيخ ، وقال لولى الامر : كصاحب الشرطة أن يعرف ضررها ، أما بحبسها ، أو بنقلها عن الجيران ، أو غير ذلك ، وقال سكنى المرأة بين الرجال ، والرجال بين النساء — يمنع منه ، لحق الله تعالى ، ومنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه العزب أن يسكن بين المتأهلين ، والمتأهل أن يسكن بين العزب ونفى شابا خاف به الفتنة من المدينة ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنفى المختثن من البيوت ، وقال : يعزر من يمسك الحية ، ويدخل النار ونحوه ، وكذا من ينقص مسلما بأنه مسلمانى مع حسن اسلامه ، وكذا من قال لذى : يا حاج ، أو سمى من زار القبور والمشاهد حاجا : إلا أن يسمى ذلك حجا يفند حج الكفار والضالين ، وإذا ظهر كذب المدعى في دعواه بما يؤذى به المدعى عليه عزز لكذبه وأذاه

(١) (يتبر بذلك إلى أنه بهذا يكون ترك الأفضل المطلوب على وجه الاستحباب في قوله تعالى « ولمن صبر وغفر » أن ذلك لم يعم الاور »

باب القطع في السرقة

وهي : أخذ مال محترم لغيره ، وأخراجه من حرز مثله ، لا شبهة فيه ، على وجه الاختفاء ، فلا قطع على منتهب ، ولا محتلس ، والاختلاس نوع من الخطف والنهب ، ولا على غاصب ، ولا خائن في ودیعة ، أو عارية ، أو نحوهما ، ولا جاحد ودیعة ، ولا غيرها من الامانات : الا العارية فيقطع بمجرد ما يسرقه ، وقراب ، وأحجار ، ولبن ، وكلاء سرجين طاهر ، وثلج ، وصيد ، وفاكهة ، وطبيخ ، وذهب ، وفضة ومتاع ، وخشب ، وقصب ، ونورة ، وجص ، وزرنيخ ، ونفخار وتوابل ، وزجاج

ويشترط في قطع سارق - ان يكون مكلفا - مختارا - وان يكون المسروق مالا - محترما - عالما به ، وبتحريمه - من مالكة ، أو نائبه ، ولو من غلة وقف وليس من مستحقه (١) ويقطع الطرار سرا : وهو الذي يسرق نصابا من جيب انسان ، أو كفه ، أو صفته ، وسواء بسط ما أخذ منه المسروق ، أو قطع الصفن (٢) فأخذه ، أو أدخل يده في الجيب فأخذ ما فيه ، أو بعد سقوطه ، ويقطع بسرقة العبد الصغير الذي لا يميز ، فان كان كبيرا لم يقطع سارقه : الا أن يكون نائما ، أو مجنونا ، أو

(١) كذلك يشترط في القطع بالسرقة : كون المسروق نصابا . وان يخرج السارق من حرز مله وعدم شبهة الملك ، وثبوت السرقة بالشهود أو الاقرار ، وان يطالب المسروق به بماله وستأنى هذه الشروط مفصلة

(٢) بط التوب أو الحرج بمعنى شقه . والصفن بفتح الصاد وتسكين الغاء : الحربة التي توضع فيها القود وما في معناها

أعجميا لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة ، لا بسرقة مكاتب ، وأم ولد
ويقطع بسرقة مال المكاتب : إلا أن يكون السارق سيده ، ولا يقطع
بسرقة حر وإن كان صغيرا ، ولا بما عليه من حل ، وثياب ، ولا بسرقة
مصحف ، ولا بما عليه من حل ، ولا يكتب بدع ، وتصاوير ، ولا بآلة
هو كطنبور ، ومزمار ، وشبابة ، وإن بلغت قيمته مفصلا نصابا (١)
ولا بما عليهما من حل ، ولا بمحرم كخمر ، وخنزير ، وميتة : سواء سرقة
من مسلم ، أو كافر ، ولا بسرقة صليب ، أو صنم من ذهب ، أو فضة ، ولا آنية
فيها خمر ؛ أو ماء ، ولا بسرقة ماء ، وسرجين نجس ، ويقطع بسرقة آباء ، نقد تبلغ
قيمه مكسرا نصابا ، وبسرقة دراهم ، أو دنانير فيها تماثيل ، وسائر كتب
العلوم الشرعية ، وعين موقوفة على معين ، وإناء معد لخل ، ولخز ،
ووضعه فيه كسكين معد لذبح الخنازير ، وسيف حد لقطع الطريق (٢)
وإن سرق منديلا قيمته دون نصاب في طرفه دينار مشدود يعلم به —
قطع والا فلا ،

فصل : - ويشترط أن يكون المسروق نصابا ، وهو : ثمانية
دراهم ؛ أو ربع دينار ؛ أى مثقال ، أو عرض — قيمته : كأحد هما ، وتعتبر
قيمه حال إخراجه من الخزر ، فإن كان في النقد غش لم يجب الققطع
حتى يبلغ ما فيه من النقد الخالص نصابا ، وسواء كان النقد مضروبا .

(١) إله الله لا قيمة لها شرعا مهما بلغت تكاليفها ولذلك قال : وإن بلغت قيمته
مفصلا يعنى على فرض أنه غير متماسك الأجزاء قبل أن يكون على هيئته المحرمة
(٢) يعنى أن وضع الخمر في الإناء لا يفقده مالته : كما أن أعداد السيف لقطع
الطريق وإن كان محرما لا يخرج عنه كونه متمولا ذا قيمة

أو تبرأ أو حليا ، أو مكسرا ، ويضم أحد التقدين الى الآخر بالاجزاء
 في تكميل النصاب ، وان سرق عرضا قيمته نصاب ثم نقصت قيمته بعد
 اخراجه : قبل الحكم أو بعده قطع وان ملكه ببيع ؛ أو هبة أو غيرهما بعد
 اخراجه من الحرز ؛ وبعد رفعه الى الحاكم قطع : لا قبل رفعه ، لتعذر شرط
 القطع ؛ وهو الطلب ، وان وجدت السرقة ناقصة ولم يعلم هل كانت
 ناقصة حين السرقة أو بعدها لم يقطع . وان دخل الحرز فذبح منه شاة
 أو شق ثوبا قيمة كل منهما نصاب فنقصت عن النصاب ، ثم أخرجهما
 ناقصين ، أو ألقهما أو غيرهما فيه وقيمتها نصاب : بأكل أو غيره
 لم يقطع ، واذا ذبح السارق المسروق - حل . وان سرق وودخف قيمته
 منفردا درهم ، ومع الآخر أربعة لم يقطع ، وان اتلفه لزمه ستة (١)
 وكذا الحكم لو سرق جزءا من ثياب ، ونظائره ، وان اشترك جماعة في سرقة
 نصاب واحد فكثر - قطعوا : سواء أخرجوه جملة ، كتشكيل اشتركو في حمله
 أو أخرج كل واحد جزءا : دخلوا الحرز معا ، ودخل احدهم فاخرج بعض
 النصاب ، ثم دخل الباقيون فاخرجوا باقيه ، فان كان فيهم من لا قطع
 عليه ، لشبهة أو غيرها : كآبي المسروق منه قطع الباقيون . وان اعترف
 اثنان بسرقة نصاب ، ثم رجع أحدهما - قطع الآخر وحده ، وكذا لو
 أقر بمشاركة آخر في سرقة نصاب ، ولم يقر الآخر ، ولو سرق لجماعة
 نصابا - قطع ، وان هنك اثنان حرزا فدخلاه فاخرج أحدهما نصابا وحده
 أو دخل أحدهما فقدمه الى باب النقب ، أو وضعه في النقب ، وأدخل
 الآخر يده فاخرجه - قطعاً ، وان دخلا دارا ، وأحدهما في سفليها جمع

(١) من هذه الستة درهما قيمة الفرد الثالث ، وأربعة : ارتش التمرق

المتاع ، وشده بحبل ، والآخر في علوها مد الحبل فرمى به وراء الدار قطعاً ، وإن رماه الداخل الى خارج ، أو ناوله فاخذه الآخر ، أو لا أو أعاده فيه أحدهما - قطع الداخل وحده وإن اشتركا في النقب . وإن نقب أحدهما ودخل الآخر فاخرجه فلا قطع عليهما ولو تواطأ

فصل :- ويشترط أن يخرج من الحرز ، فإن وجد حرزا مهتوكا ، أو بابا مفتوحا فاخذ منه فلا قطع . وإن هتك الحرز فابتلع فيه جوهرًا ، أو ذهبًا فخرج به ، ولو لم يخرج منه ما ابتلعه (١) أو نقب وترك المتاع على بهيمة فخرجت به ولو لم يسقها ، أو في ماء جار فاخرجه أو راكد ففتحه فاخرجه ، أو على جدار ، أو في الهواء فطارته الريح أو أمر صغيراً أو معتوها أن يخرج ففعل ، أو رمى به خارجاً ، أو جذبه بشيء ، أو استتبع سخل شاة ، أو فصيل ناقة ، أو غيرها : مثل أن يشتري الأم ، والسخل على ملك الغير في حرز ، فيأتي بالأم الى مكان السخل ويريه أمه حتى يتبعها ، وكذلك العكس أن يأتي مكان أمه وهي في حرز ماله كما حتى يستتبع الأم سخلها : بأن يبعثه عليها حتى تتبعه - قطع : إلا أن يتبعها من غير استتباع ، وإن تطيب في الحرز بما لو اجتمع بعد تطيبه وخروجه من الحرز لبلغ نصاباً ، أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ بعضه ثم أخذ بقیته وقرب ما بينهما ، أو فتح أسفل كوة فخرج العسل شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه الى ساحة دار ، أو خان من بيت مغلق من الدار أو الخان : فتحه ، أو نقبه أو احتلب لبناً من مائتية في الحرز وأخرجه - قطع ، فإن شرب اللبن

(١) يعنى ولو لم يقدر على إحراج المسروق الذى ابتلعه من جوفه مثلا

في الحرز ، أو شرب منه فانتقص النصاب ، أو ترك المتاع في ماء ، راكد فافتتح من غير فعله فخرج به ، أو أخرج النصاب في مرتين وبعد ما بينهما : مثل ان كانا في ليلتين ، أو ليلة واحدة وبينهما مدة طويلة ، أو علم قردا ، أو نحوه السرقة فسرق - لم يقطع ، وعليه الضمان . وإن جر خشبة فالتقاها بعد أن أخرج بعضها من الحرز فلا قطع عليه : سواء أخرج منها ما يساوي نصابا ، أولا ، لأن بعضها لا ينفرد عن بعض وكذلك لو أمسك الغاصب طرف عمامة ، والطرف الآخر في يد مالكها لم يضمها ، وكذلك لو سرق ثوبا أو عمامة فأخرج بعضها

فصل : — وحرز المال ما جرت العادة بحفظه فيه ، ويختلف

باختلاف الأموال والبلدان ، وعدل السلطان وجوره ، وقوته وضعفه فحرز الأثمان والجواهر والقماش في الدور والدكاكين في العمران — وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة ، والصندوق في السوق حرز وشم حارس ، والا فلا ، فإن لم تكن الأبواب مغلقة ولا فيها حافظ فليست حرزا ، وإن كان فيها خزائن مغلقة فالخزائن حرز لما فيها ، وما أخرج عنها فليس بمحرز ، وأما البيوت التي في البساتين والطرق والصحراء : فإن لم يكن فيها أحد فليست حرزا : مغلقة ثابتة أو مفتوحة ، فإن كان بها نائم وهي مغلقة فهي حرز : والا فلا ، وكذا خيمة ، وخرقات ونحوهما ، وإن كان لا بسا ثوبا ، أو متوسدا له : نائما أو مستيقظا ، أو مفترشا ، أو متكئا عليه ، في أي موضع كان من بلد أو برية ، أو نائما على حجر فرسه ، ولم يزل عنه ، أو نعله في رجله — فحرز ، فإن تدرج

عن الثوب زال الحرز ، وان كان الثوب او غيره من المتاع بين يديه
كبز البرازين ، وقماش الباعة ، وخبز الخباز بحيث يشاهده وينظر اليه
فهو حرز . وان نام ، او كان غائبا عن موضع مشاهدته فليس بمحرز
وان جعل المتاع في الغرائر وعلم عليها أى شدها بخيط ونحوه ، ومعها
حافظ يشاهدها فحرزة ، والا فلا ، وحرز سفن في شط بربطها ، وحرز
بقل ، وباقلاء ، وطبيخ ، وقدورة ، وخزف — وراء الشرائح ، وهى :
من قصب أو خشب اذا كان بالسوق حارس ، وحرز حطب وخشب
وقصب — الحظائر : كما لو كان في فندق مغلق عليه ، وحرز مواش
الصبر (١) ، وفي المرعى بالراعى ونظيره اليها اذا كان يراها فى الغالب ، وما
نام عنه منها فقد خرج عن الحرز ، وحرز حمولة ابل سائرة بتقطيرها
مع قائد يراها بحيث يكثر الالتفات اليها ويراعيا ، وزمام الاول منها
بيده ، والحافظ : الراكب فيما وراءه - كقائد (٢) او بسائق يراها :
سواء كانت مقطرة أولا ، وان كانت باركة : فان كان معها حافظ لها ولو
نائما ، وهى معقولة فهى محرزة ، وان لم تكن معقولة وكان الحافظ ناظرا
اليها بحيث يراها فهى محرزة ، وان كان نائما او مشغولا عنها فلا ، فان سرق
من اجمال الجمل السائرة المحرزة متاع قيمته نصاب ، أو سرق الجمل قطع . وان
سرق الجمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يقطع ، وان لم يكن صاحبه عليه قطع ،
وهذا التفصيل فى الأبل التى فى الصحراء . فاما التى فى البيوت والمكان المحصن
على الوجه الذى ذكرناه فى الثياب فهى محرزة ، وحكم سائر المواشى كالابل

(١) الصبر بضم الصاد وفتح الباء : بمعنى الحظائر

(٢) يريد أن الراكب على البعير الاول اذا كان يكثر الالتفات الى ما وراءه فهو حرز

كما اعتبر ذلك فى القائد

وحرز ثياب في حمام . أو في اعدال . وغزل في سوق ، أو خان ، وما كان مشتركاً في الدخول اليه . بحافظ كقعوده على المتاع ، وإن فرط حافظ فنام أو اشتغل فلا قطع ، وبضمن الحافظ ولو لم يستحفظه ، وإن استحفظ رجل آخر متاعه في المسجد فسرق : فإن فرط في حفظه فعليه الغرم إن كان التزم حفظه واجابه الى ما سأله ، وإن لم يحبه لكن سكت لم يلزمه غرم ، ولا قطع على السارق في الموضعين ، وإن حفظ المتاع بنظره اليه وقربه منه فلا غرم عليه ، وعلى السارق الققطع ، وحرز كفن مشروع في قبر على ميت ولو بعد عن العمران إذا كان القبر مطموماً الطم الذي جرت به العادة ، وهو ملك له ، فلو عدم الميت وفيت منه ديونته ، والافهوميثا ، فمن نبش القبر واخذ الكفن قطع ، والخضم فيه الورثة ، فإن عدموا فنائب الامام ، ولو كفنه أجني فكذلك ، وإن أخرجه من اللحد ووضع في القبر من غير أن يخرج منه فلا قطع ؛ وإن كفن رجل في أكثر من ثلاثة لفائف ، أو امرأة في أكثر من خمس فسرق الزائد عن ذلك ، أو ترك في تابوت فسرق التابوت ، أو ترك معه طيب بمجموع ، أو ذهب ، أو فضة ، أو جوهر - لم يقطع بأخذ شيء من ذلك لأنه ليس بمشروع ، وحرز جدار الدار كونه مبنيًا فيها إذا كانت في العمران أو في الصحراء وفيها حافظ ، فإن أخذ من أجزاء الجدار أو خشبه ما يبلغ نصاباً وجب قطعه : لا إن هدم الحائط ولم يأخذه ، وإن كانت الدار في الصحراء لا حافظ لها فلا قطع على من أخذ من جدارها شيئاً ، وحرز الباب تركيبه في موضعه : مغلقاً كان أو مفتوحاً

وعلى سارقه القطع ان كانت الدار محرزة بما ذكرناه، واما ابواب الحزائن في الدار: فان كان باب الدار مغلقا فهي محرزة: مغلقة كانت او مفتوحة وان كان مفتوحا لم تكن محرزة: الا ان تكون مغلقة او يكون في الدار حافظ، وحلقة الباب ان كانت مسمرة فهي محرزة فان سرق باب مسجد منصوبا، او باب الكعبة المنصوب، او سرق من سقفه او جداره أو تأزيره شيئا قطع، لا بسرقة ستائر الكعبة ولو كانت مخيطة عليها (١) ولا بسرقة قناديل مسجد وحصره ونحوه اذا كان السارق مسلما (٢) والا قطع ومن سرق من ثمر شجر، او جمار نخل وهو: الكثر قبل ادخاله الحرز كأخذه من رؤس نخل وشجر من البستان لم يقطع، ولو كان عليه حائط وحافظ، ويضمن عوضه مرتين (٣) ومن سرق منه نصابا بعد ايوائه الحرز بكجرين ونحوه، او سرق من شجرة في دار محرزة - قطع، ولذا الماشية تسرق من المرعى من غير ان تكون محرزة تضمن بمثل قيمتها ولا قطع، كثمر وكثر، وما عداهن يضمن بقيمته مرة واحدة، او بمثله ان كان مثليا، ولا قطع في عام مجاعة، عاما، نصا، اذا لم يجد ما يشتريه او ما يشتري به، واذا سرق الضيف من مال مضيفه من الموضع الذي

(١) عللوا ذلك بان الستائر على الكعبة ليست في حرزها الشرعي

(٢) وعدم القطع هنا لأن تلك الأسياء ما يتفحها المسلمون فللسارق تسهه ملك فيها

(٣) انما غرم مثل القيمة مرتين في الثمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث

اجاب به عن سؤال بشأن ذلك الحكم ومن خرج بتيمة - يريد الثمر - فعليه غرامة

مثليه، وحكمة ذلك معقولة وهي ان العس كثيرة التطلع الى الثمر فتضعف الغرم فيه

بها يردع عن تناوله بطريق الله

انزله فيه او موضع لم يحزره عنه لم يقطع ، وان سرق من موضع محرز عنه : فان كان منعه قراه فسرق بقدرة لم يقطع ، وان لم يمنعه قطع واذا احرز المضارب مال المضاربة ، او الوديعة ، او العارية ، او المال الذي وكل فيه فسرقه اجنبي فعليه القطع ، وان غصب عينا او سرقها واحرزها فسرقها سارق ، او غصب بيتا فاحرز فيه ماله فسرقه منه اجنبي لم يقطع

فصل : — ويشترط انتفاء الشبهة ، فلا يقطع بسرقة مال ولده وان سفل وسواء في ذلك الأب ، والأم ، والابن ، والبنت ، والجد ، والجددة من قبل الام أو الأب ، ولا بسرقة مال والده وان علا ، ويقطع سائر الاقارب بالسرقة من مال اقاربهم : كالاخوة والاخوات ، ومن عداهم ، ولا يقطع العبد بسرقة مال سيده ، وأم الولد والمدير والمكاتب كالقن . ولا سيد المكاتب بسرقة ماله ، وكل من لا يقطع الانسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله : كآبائه ، وأولاده ، وغيرهم ، ولا مسلم بسرقة من بيت المال ، ولو عبدا ان كان سيده مسلما ، ولا بالسرقة من مال له فيه شرك ، او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه ، ولا بالسرقة من غنيمة له فيها حق . او لوالاه ، او لوالده ، او سيده . وان لم يكن من الغانمين ولا من أحد ممن ذكرنا فسرق منها قبل اخراج الخمس - لم يقطع ، وان اخرج الخمس فسرق من أربعة الاخماس - قطع ، وان سرق من الخمس - لم يقطع ، وان قسم الخمس خمسة أقسام فسرق من خمس الله ورسوله لم يقطع ، وان سرق من غيره قطع : الا أن يكون من أهل ذلك الخمس ، ولا يقطع أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر ، ولو

من محرز عنه ، ويقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي ، والمستأمن ،
ويقطعان بسرقة ماله : كقود ، وحد قذف ، وضمان متلف ، وان زنى
المستأمن بغير مسلبة لم يقيم عليه الحد ، نصا ؛ كحد حمر ، وتقدم في باب
حد الزنا ، ويقطع المرتد اذا سرق ؛ فان قال السارق : الذي أخذته ملكي
كان عنده وديعة ، اور هنا ، او ابتعته منه ، او وهبه لي او أذن لي في أخذه
او في الدخول الى حرزه او غصبه مني او من أبي او بعضه لي - فالقول
قول المسروق منه مع يمينه ، فان حلف سقط دعوى السارق ، ولا
قطع عليه ولو كان معروفا بالسرقة ، لأن صدقه محتمل ، وان نكل
قضى عليه بالنكول

فصل :- واذا سرق المسروق منه مال السارق ، او المغصوب
منه مال الغاصب : من الحرز الذي فيه العين المسروقة او المنصوبة
ولو متميزة ، أو أخذ عين ماله فقط ، او ومعه نصاب من مال المتعدى
لم يقطع ، وان سرق منه نصابا من غير الحرز الذي فيه ماله او سرق
من مال من له عليه دين وهما باذلان غير ممنعين من ادائه ، او قدر المالك
على أخذ ماله فتركه وسرق من مال المتعدى ، او الغريم - فعليه القطع
وان عجز عن استيفائه ، او ارش حياته فسرق قدر دينه او حقه فلا
قطع ، وان سرق اكثر من دينه فكل المغصوب منه اذا سرق اكثر من
دينه على ما مضى ومن قطع بسرقة عين فعاد فسرقها قطع : سواء سرقها
من الذي سرق منه : او من غيره . ومن سرق مرات قبل القطع اجره -
حد واحد عن جميعها ، ولو سرق المال المسروق او المغصوب اجني لم

يقطع . ومن أجر داره ، أو أعارها ثم سرق منها مال المستعير أو المستأجر قطع

فصل :- ويشترط ثبوت السرقة - اما بشهادة عدلين يصفان السرقة والحرز ، وجنس النصاب ، وقدره ، واذا وجب القطع بشهادتهما لم يسقط بغيبتهما ؛ ولا موتهما ، ولا تسمع البينة قبل الدعوى ، وان اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس ، أو من هذا البيت ، أو سرق ثورا ، أو ثوبا أبيض ، أو عربا ، وشهد الآخر أنه سرق يوم الجمعة ، أو من البيت الآخر ، أو بقرة ، أو حمارا ، أو ثوبا أسود ، أو مرويا - لم يقطع : كما لو اختلفا في الذكورية ، والانوثية - أو باعتراف مرتين يذكر فيه شروط السرقة : من النصاب ، والحرز ، وغير ذلك ؛ والحر والعبد ولو أبقا في هذا سواء ، ولا ينزع عن اقراره حتى يقطع ، فان رجع - قبل ، ولا قطع (١) بخلاف ما لو ثبت ببينة تشهد على فعله ؛ فان انكاره لا يقبل ، فان قال : احلفوه لى انى سرت منه - لم يحلف ، وان شهدت على اقراره بالسرقة ، ثم جحد ، وقامت البينة بذلك - لم يقطع ، ولو أقر مرة واحدة ، او ثبت بشاهد ويمين ، أو أقر ثم رجع لزمه غرامة المسروق ، ولا قطع . وان كان رجوعه وقد قطع بعض المفصل لم يتم ان كان يرجى برؤه ، لكونه قطع الأقل وان قطع الأكثر فالقطع بالخيار : ان شاء قطعه ، ولا يلزم القاطع

(١) الرجوع عن الاقرار مسقط للحد في السرقة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمرض للسارق الذي اقر على نفسه امامه ليعيد له عن الاقرار بقوله « ما اهلك سرت ،

بقطعه . ولا بأس بتلقي السارق ليرجع عن اقراره ، وبالشفاة فيه اذا لم يبلغ الامام ، فاذا بلغه حرمت الشفاة ولزم القطع

فصل :- ويشترط أن يطالب المسروق منه بماله ، او وكيله ، فان أقر بسرقة مال غائب ، او شهدت بها بينة - حبس ، ولم يقطع حتى يحضر ، فان كانت العين في يدها أخذها الحالم وحفظها للغائب ، وان أقر بسرقة رجل فقال المالك : لم تسرق مني ، ولكن غصبني ، أو كان لي قبلك وديعة فجحدتني لم يقطع . وان أقر أنه سرق من رجلين فصدقه أحدهما ، او حضر أحدهما فطالب ، ولم يطالب الآخر - لم يقطع ، فان أقر أنه سرق من رجل شيئا يبلغ نضابا ، فقال الرجل : فقد فقدته من مالي فينبغي ان يقطع

واذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف ؛ وحسنت وجوبا ، وهو : ان يغمس موضع القطع من مفصل الذراع في زيت مغلي ، فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب ، وحسنت وجوبا ، وصفة القطع : ان يجلس السارق ، ويضبط لثلايتحرك ، وتشد يده بحبل ، وتجرح حتى يتبين مفصل الكف من مفصل الذراع ، ثم توضع بينهما سكين حادة ، ويدق فوقها بقوة لتقطع في مرة واحدة ، او توضع السكين على المفصل ، وتقدمدة واحدة ، وان علم قطعاً أوحي من هذا قطع به ، ويسن تعليق يده في عنقه ، زاد جماعة ثلاثة أيام ، ان رآه الامام ، ولا يقطع في شدة حر ، ولا برد ، ولا مريض في مرضه ولا حامل حال حملها ، ولا بعد وضعها حتي ينقضي نفاسها ، واذا قطعت

يده ثم سرق قبل ان دمالها لم يقطع حتى يندمل القطع الأول ، وكذا لو قطعت رجله قصاصا لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ الرجل ، فان عاد ثالثا بعد قطع يده ورجله حرم قطعه ، وحبس حتى يموت ، ولو سرق ويده اليمنى او رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما ، وان كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى - لم يقطع ، لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق واحد ، ولو كان الذاهب يديه او يسراها لم تقطع رجله اليسرى ، وان كان الذاهب رجله ، او يمينها ، ويده صميتان قطعت يمين يديه ، وان سرق وله يمين فذهبت في قصاص او بأكلة ، او تعد - سقط القطع ، وعلى العادى الادب فقط (١) سواء قطعها بعد ثبوت السرقة والحكم بالقطع ، او قبله اذا كان بعد السرقة لانه قطع عضوا غير معصوم ، ولو شهد عليه بالسرقة فحبسه الحاكم لتعديل الشهود فقطعه قاطع ، ثم عدلوا فكذلك ، وان لم يعدلوا وجب القصاص على القاطع ، وان ذهب يده اليسرى ، او مع رجله ، او مع احدها فلا قطع . وان ذهب بعد سرقة رجله ، او يمينها قطع : كذهاب يسراها نصا ، ومثلا ، ولو أمن تلفه بقطعها . وما ذهب معظم نفعها كعدومة : لا ما ذهب منها خنصر ، او بنصر ، او اصبع سواها ولو الابهام . وان وجب قطع يمينه فقطع القاطع يسراه بدلا عن يمينه أجزاء ، ولا يقطع يمينه ، اما القاطع فان كان قطعها من غير اختيار من السارق ، او كان اخرجها السارق دهشة أو ظنا منه انها تجزى .

(١) يريد بالعادى من قطع يد السارق متعديا بعد أن ثبتت السرقة ولو قل أن

فقطعها القاطع عالما بأنها يسراه ، وانها لا تجزى فعليه القصاص ، وان لم يعلم انها يسراه ، او ظن انها تجزئه فعليه ديتها ، وان كان السارق اخرجها اختيارا عالما بالأميرين فلا شيء على القاطع ، ولا يقطع يميني السارق ويجتمع القطع والضمان ، فيرد العين المسروقة الى مالكها . وان كانت تالفة ، وهي من المثليات - فعليه مثلها ، والا فقيمتها : قطع اولم يقطع ، موسرا كان او معسرا ، وان فعل في العين فضلا نقصا به : كقطع الثوب ونحوه وجب رده ورد نقصه ، والزيت لذى يحسم به واجرة القطع من مال السارق

باب حد المحاربين

وهم قطاع الطريق المكلفون بالملتزمون ولو أثم الذين يعرضون للناس بسلاح ، ولو بعضا ، وحجارة ، في صحراء ، أو بنيان ، أو بحر فيغصبونهم مالا محترما قهرا مجاهرة ، فان أخذوا محتفين فهم سراق ، وان خطفوه وهربوا فتنهبون لا قطع عليهم ، وان خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فاستلبوا منها شيئا فليسوا بمحاربين ، لأنهم لم يرجعوا الى منعة وقوة ، وان خرجوا على عدد يسير فقهرهم فهم محاربون ، ويعتبر بثبوته بيينة : أو اقرار مرتين ، فن كان منهم قد قتل قتيلًا لأخذ ماله ، ولو بمثقل أو سوط ، أو عصا ولو غير من يكافئه . كمن قتل ولده ، أو عبدا أو ذميا وأخذ المال - قتل حتما بالسيف في عنقه ، ولو عفا عنه ولي ، ثم صلب المكافئ دون غيره بقدر ما يشتبه ، ثم ينزل ، ويدفع الى أهله فيغسل ويكفن ، ويصلى عليه ، ويدفن ، فان مات قبل قتله لم يصلب ، ولا يتحتم استيفاء جناية توجب القصاص فيما دون النفس : الا اذا كان قتل ، وحكمها

حكم الجناية في غير المحاربة، فان جرح انسانا، قتل آخر اقتص منه للجراح، ثم قتل للمحاربة حتما فيهما. ورد:، وطليع في ذلك كباشر واذا قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم، فيجب قتل الكل وان قتل بعضهم، واخذ المال بعضهم - قتلوا كلهم، وصلب المكافي. فان كان فيهم صبي أو مجنون لم يسقط الحد عن غيرهما، ولا حد عليهما وعليهما ضمان ما أخذوا من المال في أموالهما، ودية قتيلهما على عاقلتهما ولا شيء على ردتها، وان كان فيهم امرأة ثبت لها حكم المحاربة فتي قتلت أو أخذت المال ثبت لها حكم المحاربة في حق من معها كهي لأنهم ردوها، وان قطع أهل الذمة على المسلمين الطريق وحدهم أو مع المسلمين انتقض عهدهم وحلت دماؤهم وأموالهم

فصل - : ومن قتل ولم يأخذ المال قتل حتما، ولا أثر لعفوى ولي ولم يصلب. ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى، وحسنت في مقام واحد حتما، مرتبا وجوبا. ولا يقطع منهم الا من أخذ من حرز لاشبهة له فيه ما يقطع السارق في مثله، فاذا أخذوا نصابا أو ما تبلغ قيمته نصابا ولو لم تبلغ حصة كل واحد منهم نصابا قطعوا، فان أخذ من غير حرز كأخذه من منفرد عن القافلة ونحوه فلا قطع، وان كانت يده اليمنى أو رجله اليسرى معدومة أو مستحقة في قصاص، أو سلاء قطع الموجود منهما، فقط، ويسقط القطع في المعدوم، وان عدم يسرى يديه قطعت يسرى رجله، وان عدم يميني يديه لم يقطع يميني رجله ولو حارب مرة أخرى لم يقطع منه شيء. ويتعين دية كقود لزمه بعد

محاربه لتقديمها بسقها ، وكذا لو مات قبل قتله للمحاربة ، ومن لم يقتل ولا أخذ المال بل أخاف السيل نبي وشرذ ، فلا يترك يأوى الى بلد ولو عبدا حتى تظهر توبته ، وان كانوا جماعة نفوا متفرقين ؛ ومن تاب منهم قبل القدرة عليه لا بعدها سقط عنه حق الله من الصلب والقطع والقتل وانحتمام القتل ، حتى حدزنا وسرقة وشرب ، وكذا خارجي ، وباغ ، ومرند ، وأخذ بحقوق الأدميين من الأنفس ، والأموال والجراح الآن يعنى لهم عنها ، وان اسلم ذمى بعدزنا او سرقة لم يسقط باسلامه وتقدم حكم المستامن في بابي الزنا والسرقه . وأما الحربى الكافر اذا أسلم فلا يؤخذ بشئ . في كفره اجماعا ، ومن وجب عليه حد لله سوى ذلك فتاب قبل توبته سقط بمجرد التوبة قبل اصلاح العمل ، أولا فلا ومن مات وعليه حد سقط

فصل :- ومن صال على نفسه ، أو نسائه ، أو ولده ، أو ماله ولو قل : بهيمة أو آدمى (١) ولو غير مكافى ، أو صيبا ، أو مجنونا ؛ في منزله ، أو غيره ، ولو متلصصا ، ولم يخف ان يدره الصائل بالقتل ، دفعه باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به ، فان اندفع بالقول لم يكن له ضربه ، وان لم يندفع بالقول فله ضربه باسهل ما يظن أن يندفع به . فان ظن انه يندفع بضرب عصا لم يكن له ضربه بحديد ، وان ولى هاربا لم يكن له قتله ولا اتباعه ، وان ضربه فمطاله لم يكن له أن يثب عليه ، وان ضربه فقطع يمينه فولى هاربا فضربه فقطع رجله فالرجل مضمونة بقصاص ، أو دية ، فان مات من سراية القطعين فعليه نصف الدية

(١) قوله : بهيمة أو آدمى فاعل صال المتقدم

وان رجع اليه بعد قطع رجله فقطع يده الأخرى ، فاليدان غير مضمومتين وان مات فعليه ثلث الدية ، فان لم يمكنه دفعه الا بالقتل ، او خاف ابتداء ان يبدأه بالقتل ان لم يعاجله بالدفع - فله ضربه بما يقتله ، ويقطع طرفه ، ويكون هدرا . وان قتل الموصول عليه فهو شهيد مضمون . وان كان الدفع عن نسائه فهو لازم وان كان عن نفسه في غير فتنة فكذلك ان أمكنه الحرب ، والاحتماء ، كما لو خاف من سيل او نار وأمكنه ان يتنحى عنه ، وبما لو كان الصائل بهيمة ، ولو قتلها ، ولا ضمان عليه . وان كان الدفع عن نفسه في غير فتنة وظن الدافع سلامة نفسه فلازم ايضا (١) ولا يلزمه الدفع عن ماله ، ولا حفظه من الضياع ، والهلاك كمال غيره ، لكن له معونة غيره في الدفع عن ماله ، ونسائه ، في قافلة . وغيره ، وان راود رجل امرأة عن نفسها فقتلته دفعا عن نفسها لم تضمنه ، ولو ظلم ظالما لم يعنه حتي يرجع عن ظلمه ، وكره أحمد أن يخرج الى صيحة بالليل ، لأنه لا يدري ما يكون واذا وجد رجلا يزني بامرأته فقتلها فلا قصاص عليه ولا دية : الا ان تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص ، هذا اذا كانت بينة ، أو صدقه الولي ، والا فعليه الضمان في الظاهر ، وتقدم في شروط القصاص بعض

(١) الدفاع عن النفس واجب في حالة الأمن لأن الاستسلام للصائل يعتبر القاء بالنفس الى التهلكة وأما في أيام الفتنة فالدفاع جائز لا واجب ، ولذلك لم يدفع عثمان رضي الله تعالى عنه عن نفسه ، ويدل لهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفتنة : « اجلس في بيك ؛ فان خعت أن ينهرك سماع السف فغط وجهك ، وفي رواية - فكى عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل ،

ذلك ، والبينة : شاهدان ، اختاره أبو بكر (١) وان قتل رجلا ادعى انه هجم منزله فلم يمكنه دفعه الا بالقتل لم يقبل قوله بغير بينة ، وعليه القود : سواء كان المقتول يعرف بسرقة ، أو عيارة ، أولا (٢) فان شهدت بينة انهم رأوا هذا مقبلا الى هذا بسلاح مشهور فضربه هذا فدمه هدر ، وان شهدوا انهم رأوه داخل داره ولم يذكروا سلاحا ، أو ذكروا سلاحا غير مشهور لم يسقط القود بذلك ، وان عض يده انسان عضوا محرما فاتزع يده من فيه ولو بعنف فسقطت ثنياه فهدر ، وكذا ما في معنى العض : فان عجز - دفعه كصائل ، وان كان العض مباحا : مثل ان يمسكه في موضع يتضرر بامساكه ، أو يعصر يده ، ونحو ذلك مما لا يقدر على التخلص منه الا بعضه فعضه فاسقط من أسنانه ضمنه ، وان نظر في بيته من خصاص الباب ، أو من نقب في جدار ، أو من كوة ونحوه لا من باب مفتوح - فرماه صاحب الدار بحصاة ، أو نحوها ، أو طعنه بعود فقلع عينه فلا شيء عليه ، ولو أمكن الدفع بدونه ، وسواء كان في الدار نساء ، أو كان محرما أو نظر من الطريق ؛ أو من ملكه أولا فان ترك الاطلاع ومضى لم يجز رمية ، فان رماه فقال المطلع : مات عمدته أولم أر شيئا حين اطلعت لم يضمه ، وليس لصاحب الدار رمية بما يقتله ابتداء ، فان لم يندفع يرميه بالشئ اليسير جاز رمية بأكثر منه حتى يأتي ذلك على نفسه ، ولو تسمع الأعشى والبصير على من في البيت

(١) الا كصاء بشاهد من هما احدي روايتين ، وذلك لأن البينة هنا ليست على الزنا وانما على وجود الرجل مع المرأة ، والرواية الثانية أنها اربعة
(٢) العبارة هي السرقة بالانضمام مع غيره ، فان كانت على افراد فسرقة لحسب

لم يجز طعن أذنه ، ولو كان عربا في طريق لم يكن له رمي من نظر
إليه ، وإن عقرت كلبه من قرب من أولادها أو خرقت ثوبه لم تقتل ،
بل تنقل ، وقال الشيخ في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال تجار ليردوه :
هم مجاهدون في سبيل الله ، ولا ضمان عليهم ، بقود ولادية

باب قتال أهل البغى

نصب الامام الاعظم فرض كفاية ، ويثبت باجماع المسلمين عليه ، كامامة
أبي بكر ، من يعة أهل الحل والعقد من العلماء ، ووجوه الناس بصفة
الشهود ، أو يجعل الامر شورى في عدد محصور ليتفق أهلها على أحدهم
فاتفقوا عليه ، أو بنص من قبله عليه ، أو باجتهد ، أو بقره الناس بسيف
حتى اذعنوا له ، ودعوه أماما ،

ويعتبر كونه قرشيا بالغا ، عافلا ، سميعا بصيرا اناطقا حرا ذكرا ،
عدلا عالما ذا بصيرة ، كافيا ابتداء ودواما ، ولوتنازعها اثنان متكافئان في
صفات الترجيح قدم احدهما بقرعة ، فإن بويع لاثنين فيهما شرائط
الامامة فالامام - الأول ، وإن بويع لهما معا أو جهل السابق منهما فالعقد
باطل فيهما ، ويجبر متعين لهما ، وتصرفه على الناس بطريق الوكالة لهم
، فهو وكيل المسلمين : فله عزل نفسه ، ولهم عزله إن سأل العزل ، لقول
الصديق : اقبلوني ، اقبلوني . والا حرم اجماعا ، ولا ينزل بفسقه ؛
ولا بموت من بايعه ، ويحرم قتاله . ويلزم الامام عشرة أشياء
حفظ الدين - وتنفيذ الأحكام - وحماية البيضة - واقامة الحدود
وتحصين الثغور - وجهاد من عاند - وجباية الخراج والصدقات - وتقدير
العطاء - واستكفا الامنا - وإن يباشر بنفسه مشاركة الأمور

والخارجون عن قبضته أصناف أربعة - أحدها : قوم امتنعوا من طاعته ، وخرجوا عن قبضته بغير تأويل ؛ فهؤلاء - القطاع ، وتقدم ذكرهم

الثاني : لهم تأويل : إلا أنهم نفريسير لا منعة لهم : كالعشرة ، ونحوهم وحكمهم حكم قطاع الطريق

الثالث : الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ويكفرون أهل الحق ؛ عثمان وعلياً ، وطلحة ، والزبير ، وكثيراً من الصحابة ، ويستحلون دماء المسلمين ، وأموالهم . إلا من خرج معهم - فهم فسقة ، يجوز قتلهم ابتداءً ، والأجهاز على جريمتهم ، وذهب أحد في إحدى الروايتين عنه وطائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون ، حكمهم حكم المرتدين قاله في الترغيب والرهيبين وهي أشهر ، وذكر ابن حاتم أنه لا خلاف فيه ، وذكر ابن عقيل في الإرشاد عن أصحابنا تكفير من خالف من أصل الخوارج وروافض ومرجئة

الرابع : قوم من أهل الحق باينوا الإمام ، وراموا خلعه ، أو مخالفته بتأويل سائغ ؛ صواب . أو خطأ ، ولهم منعة وشوكة ؛ يحتاج في كفهم إلى جمع جيش : وهم البغاة

فمن خرج على إمام ولو غير عدل باحد هذه الوجوه باغياً وجب قتاله (١) وسواء كان فيهم واحد مطلع ، أو كانوا في طرف ولايته ، أو في موضع متوسط تحيط به ولايته ، أولاً ، وعلى الإمام أن يرأسهم

(١) الوجوه المشار إليها أربعة - أحدها : أن يكونوا من أهل الإيمان - ثانياً : أن يخرجوا على الإمام بالعداء ويعملوا على عزله - ثالثاً : أن يكون لهم في ذلك تأويل يستندون إليه - رابعاً : أن تكون لهم شوكة بحيث يحتاج في درعهم إلى جيش

ويسألهم ما يتقنون منه ، ويزيل ما يذكرونه من مظلة ، ويكشف ما يدعونونه من شبهة ، ولا يجوز قتالهم قبل ذلك : الا ان يخاف كلهم ، فان أبو الرجوع وعظهم وخوفهم القتال ، فان فاؤا والا لزمهم قتالهم ان كان قادرا ، والا اخره الى الامكان ، وعلى رعيته معوته على حربهم ، وان استنظروه مدة رجاء رجوعهم فيها انظرهم ، وان ظن انها مكيدة لم ينظرهم وان اعطوه مالا : وان بذلوا رهائن على أنظارهم لم يجوز أخذها لتلك (١) فان كان في أيديهم أسرى من أهل العدل أعطوا بذلك رهائن منهم قبلهم الامام . واستنظر للمسلمين ، فان اطلقوا الاسرى أطلقت رهائهم ، فان قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهائهم ، ولا اسراهم (٢) فاذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما تخلى الاسرى منهم ، وان سألوه ان ينظرهم أبدا ويدعهم وما هم عليهم ويكفوا عن المسلمين وخاف ظفرهم ان قاتلهم - تركهم ، وان قوى عليهم لم يجوز اقراره على ذلك ، وان حضر معهم عبيد ونساء وصبيان قوتلوا مقبلين ، وتركوا مدبرين كغيرهم ويكره قصد رحمه الباغي بقتل (٣) فان فعل - ورثه ، ويحرم قتلهم بما يعم انلافه : كالمنجنيق والنار ، الا لضرورة : مثل ان يحتاط بهم البغاة ولا يمكنهم التخلص الا بذلك ، وان رامهم البغاة بذلك جاز رميهم بمثله ، وان اقتلت طائفتان منهم فقدر الامام على قهرهما لم يمل لواحدة

(١) قوله لتلك - يريد به للبيدة ، يعنى لا يجوز اخذ الرهائن لاسهم لو عدروا لما جار قتل رهائهم ، وربما كان تقديم الرهائن لعرض النكث تكون حيلة على المسلمين في حين أن الرهائن لا تفيد شيئا

(٢) عللوا ذلك بقوله تعالى « ولا ترر واردة ورر اخرى »

(٣) كآتيه واخيه ملا

منهما ، وان عجز وخاف اجتماعهما على حربه ضم اليه أقربهما الى الحق
وان استويا اجتهد برأيه في ضم احدهما ، ولا يقصد بذلك معونة
احدهما ، بل الاستعانة على الأخرى ، فاذا هزمها لم يقاتل من معهم حتي
يدعوهم الى الطاعة ، ويحرم ان يستعين في حربهم بكافر ، أو بمن يرى
قتلهم مدبرين : الا لضرورة ، وله أن يستعين عليهم بسلح أنفسهم
وكراعهم : وهو خيلهم ، عند الضرورة فقط ، ولا يجوز في غير قتالهم
ومتي انقضى الحرب وجب رده اليهم : كسائر أموالهم ، والمراهق منهم
والعبد - كالخيل ، واذا تركوا القتال : اما بالرجوع الى الطاعة : أو بالقاء
السلح ، أو بالهزيمة الى قته ، أو الى غير قته ، أو بالعجز لجراح ، أو
مرض ، أو أسر - حرم قتلهم ، واتباع وقتل مدبرهم ، وقتل جريحهم
فان قتل مدبرهم أو جريحهم فلا قود للاختلاف في ذلك ، ولا يجوز
ان يغنم لهم مال ولا تسبي لهم ذرية ؛ ويجب رد ذلك اليهم ان أخذ منهم
ولا يرد السلح والكراع حال الحرب ، بل بعده . ومن أسر من رجالهم
فدخل في الطاعة خلى سبيله ، وان أبى وكان جلد احبس مادامت الحرب
قائمة ، فاذا انقضت خلى سبيله ، وشرط عليه ألا يعود الى القتال ، ولا
يرسل مع بقاء شوكتهم ، فان بطلت شوكتهم ولكن يتوقع اجتماعهم
في الحال - لم يرسل ، وان أسر صبي أو امرأة فعل بهما كما يفعل بالرجل
ولا يخل في الحال ، ويجوز فداء أسرى أهل العدل باسارى البغاة ، ولا
يضمن أهل العدل ما اتلفوه عليهم حال الحرب من نفس أو مال ، ولا
كفارة فيه ، فان قتل العادل كان شهيدا ، ولا يغسل ولا يصلى عليه . ولا
يضمن أهل البغي أيضا ما اتلفوه حال الحرب من نفس أو مال . ومن

اتلف من الطائفتين شيئا في غير الحرب ضمنه ، ومن قتل من أهل البغي غسل ، وكفن ، وصلى عليه ، وإذا لم يكونوا من أهل بدع فليسوا بفاسقين ، بل مخطئين في تأويلهم ، فتقبل شهادتهم ، ويأتى في الشهادات وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية لم يعد عليهم ولا على باذل ، لوقوعه موقعه ، وما أقاموا من حد وقع موقعه أيضا خوارج كانوا أو غيرهم ، ومن ادعى دفع زكاته إليهم قبل بغير يمين ، ولا تقبل دعوى دفع خراج ، ولو كان الدافع مسلما ، ولا دعوى دفع جزية إليهم إلا بيينة ، ولا ينقض من حكم حاكمهم إلا ما ينقض من حكم غيره ، وإن كتب قاضيهم إلى قاضي أهل العدل جاز قبول كتابه والأولى ألا يقبله ، وإن ولي الخوارج قاضيا لم يحجز قضاؤه ، وإن ارتكب أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب حدا ثم قدر عليهم أقيم عليهم وإن أعانهم أهل ذمة أو عهد - انتقض عهدهم ، وصاروا أهل حرب إلا أن يدعوا شبهة : كأن يظنوا أنه يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض ، وإن أكرههم البغاة على معونتهم وادعوا ذلك قبل منهم ، ويغرمون ما أنفقوه من نفس أو مال حال الحرب وغيره ، وإن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم لم يصح إيمانهم ، وإيبح قتلهم ، وحكم أسيرهم حكم أسير سائر أهل الحرب ، وإن أظهر قوم رأى الخوارج : مثل تكفير من ارتكب كبيرة ، وترك الجماعة . واستحلال دماء المسلمين ، وأموالهم ، ولم يجتمعوا للحرب - لم يتعرض لهم . وإن سبوا الإمام ، أو عدلا غيره ، أو تعرضوا بالسب - عزرهم . وإن جنوا اجناية . وأتوا حدا أقامه عليهم ، وإن اقتات طائفتان لعصية أو طاب

رئاسة فهمَا ظالمَان، وتضمن كل واحدة منهما ما أُلْف على الأخرى، فلو قتل من دخل بينهم بصلح وجعل قاتله ضمته

باب حكم المرتد

وهو الذي يكفر بعد إسلامه، ولو عيظ اطوعا، ولو هازلا، فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته أو اتخذ له صاحبة أو ولدا، أو ادعى النبوة أو صدق من ادعاهَا، أو جحد نبيا، أو كتابا من كتب الله أو شيئا منه، أو جحد الملائكة أو البعث أو سب الله، أو رسول الله أو استهزأ بالله، أو كتبه أو رساله قال الشيخ. أو كان مبغضا لرسوله أو لما جاء به اتفاقا، وقال: أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم ويسألهم اجماعا انتهى، أو سجد لصنم أو شمس. أو قر، أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين أو وجد منه امتهان القرآن أو طالب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو محتاق أو مقدور على منله. أو اسقاط حرمة، أو انكر الإسلام، أو الشهادتين. أو أحدهما كفر. لا من حكى كفرًا سمعه ولا يعتقدُه؛ أو نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها، ولا من جرى على لسانه سبقا من غير قصد أشد فرح، أو دهش أو غير ذلك: كقول من اراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأما عبدك، فقال أنت عبدى وأما ربك. ومن أطلق الشارع كفره فهو كفر لا يخرج به عن الإسلام: كدعواهم لغير إيهيم ولكن أتى عرافا فصدقه بما يقول. فهو تشديد. وكفر، لا يخرج به عن الإسلام (١) وإن أتى بقول يخرج به عن الإسلام: مثل أن يقول

(١) قوله ومن أطلق الشارع كفره إلخ - يريد أن الكفر الذي يطلق في بعض الأحاديث قد لا يكون كرها حقيقه وإنما هو من باب التأكيد والتجديد. كقوله

هو يهودى ، او نصرانى او مجوسى ، او برىء من الاسلام ، او القرآن
او النبي عليه الصلاة والسلام ؛ او يعبد الصليب ، ونحو ذلك على ما ذكره
فى الايمان ، او قذف النبي صلى الله عليه وسلم او امامه او اعتقد قدم العالم
او حدوث الصانع ، او سخر بوعده الله ، او بوعيده ، او لم يكفر من دان
بغير الاسلام : كالنصارى ، اوشك فى كفرهم ، او صحح مذهبهم ، او قال
قولا يتوصل به الى تضليل الأمة ، او تكفير الصحابة - فهو كافر ، وقال
الشيخ : من اعتقد ان الكنائس بيوت الله وان الله يعبد فيها وانما يفعل
اليهود والنصارى عبادة الله - وطاعة له ولرسوله ، او انه يحب ذلك او يرضاه
او اعانهم على فتحها واقامة دينهم ، وان ذلك قرينة او طاعة فهو كافر وقال
فى موضع آخر : من اعتقد ان زيارة اهل الذمة كنائسهم قرينة الى الله
فهو مرتد ، وان جهل ان ذلك محرم عرف ذلك . فان اصر صار مرتدا
وقال : قول القائل مائمه الا الله : ان اراد ما يقوله اهل الاتحاد من ان
مائمه موجود الا الله . ويقولون ان وجود الخالق هو وجود المخلوق ،
والخالق هو المخلوق ، والمخلوق هو الخالق والعبد ، هو الرب ، والرب هو
العبد ، ونحو ذلك من المعانى ، وكذلك الذين يقولون : ان الله تعالى
بذاته فى كل مكان ويجعلونه محتلطا بالمخلوقات : يستتاب . فان تاب والا
قل ، وقال : من اعتقد ان لاحد طريقا الى الله من غير متابعة محمد
صلى الله عليه وسلم . اولا يجب عليه اتباعه ، وان له او لغيره خروجا
عن اتباعه واخذ ما بعث به : اوقال : انا محتاج الى محمد فى علم الظاهر دون

صلى الله عليه وسلم » من أتى عرافا فصدقه بما يهول - أو فيما يقول - فقد كفر بما
أُزل على محمد » وقد يراد به الكفر الحقيقى اذ من يصدق العراف فى قوله وهو
يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كذب العرافين ، فان ذلك يكون تكديبا للنبي حينئذ

علم اللاتن ، اوفى علم الشريعة دون علم الحقيقة ، او قال ان من الاولياء من يسعه الخروج من شريعته ، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ، أو ان هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم من هديه - فهو كافر وقال : من ظن ان قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه بمعنى قدر فان الله ما قدر شيئا الا وقع ، وجعل عباد الاصنام ما عبدوا الا الله فان هذا من اعظم الناس كفرا بالكذب كلها ، وقال : من استحل الحشيشة كفر بلا نزاع ، وقال : لا يجوز لاحد ان يلعن التوراة ، ومن أطلق لعنها يستتاب ، فان تاب والقتل ، وان كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله وانه يجب الايمان بها فهذا يقتل بشتمه لها ، ولا تقبل توبته في أظهر قولى العلماء ، وأما من لعن دين اليهود الذى هم عليه فى هذا الزمان فلا بأس عليه فى ذلك وكذلك ان سب التوراة التى عندهم مما يبين أن قصده ذكر تحريفها ، مثل أن يقال : نسخ هذه التوراة بمبدلة لا يجوز العمل بمافىها ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهو كافر فهذا الكلام ونحوه حق لاشئ على قائله

فصل : - وقال : ومن سب الصحابة أو أحدا منهم ، واقرن بسبه دعوى ان عليا اله او نبي وان جبريل غلط - فلا شك فى كفر هذا بل لا شك فى كفر من توقف فى تكفيره ، وكذلك من زعم ان القرآن ينقص منه شئ - ولتم ، او ان له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ، ونحو ذلك ، وهذا قول القرامطة ، والباطية ومنهم الناصية ولا خلاف فى كفر هؤلاء كلهم ، ومن قذف عائشة رضى الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف ، ومن سب غيرها من أزواجه صلى الله عليه

وسلم فقيه قولان - احدهما : انه كسب واحد من الصحابة - والثاني وهو الصحيح انه كقذف عائشة رضي الله عنها ، واما من سبهم سبا لا يقدح في عدالتهم ولا دينهم : مثل من وصف بعضهم ببخل ، او جبن او قلة علم ، او عدم زهد ونحوه - فهذا يستحق التأديب ، والتعزير ولا يكفر واما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف ، اعنى هل يكفر او يفسق توقف احمد في كفره ، وقتله ، وقال : يعاقب ويجلد ويحبس حتى يموت او يرجع عن ذلك ، وهذا المشهور من مذهب مالك ، وقيل : يكفر ، ان استحله ، والمذهب يعزر : كما تقدم اول باب التعازير ، وفي الفتاوى المصرية يستحق العقوبة البليغة باتفاق المسلمين ، وتنازعوا هل يعاقبه بالقتل او مادون القتل ؟ وقال : امان جاوز ذلك . كن زعم انهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نفر اقليل لا يبلغون بضعة عشر وانهم فسقوا فلا ريب ايضا في كفر قائل ذلك بل من شك في كفره فهو كافر - انتهى ملخصا من الصارم المسلول ، ومن انكر ان يكون ابو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر ، لقوله تعالى اذ يقول لصاحبه ، وان جحد وجوب العبادات الخمس او شيئا منها ومنها الطهارة ؛ او حل الخبز واللحم والماء او احل الزنا ونحوه ، او ترك الصلاة او شيئا من المحرمات الظاهرة المجمع على تحريمها كلحم الخنزير والخمر واشباه ذلك ، او شك فيه ، ومثله لا يجمله - كفر ، وان استحل قتل المعصومين ، وأخذ اموالهم بغير شبهة ولا تأويل كفر ، وان كان بتأويل كالخوارج لم يحكم بفكرهم ، مع استحلالهم دماء المسلمين واهلهم متقربين بذلك الى الله تعالى ، وتقدم في المحاربين ؛ والاسلام - شهادة ألا اله الا الله

وان محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة وحج البيت مع الاستطاعة ، وصوم رمضان ؛ فمن انكر ذلك او بعضه لم يكن مسلما ومن ترك شيئا من العبادات الخمس تهاونا : فان عزم على أن لا يفعله أبدا استتيب عارف وجوبا كالمرتد ، وان كان جاهلا عرف ، فان أصر قتل حدا ولم يكفر : الا بالصلاة اذا دعى اليها وامتنع أو شرط أو ركن بجمع عليه فيقتل كفرا ، وتقدم في كتاب الصلاة ، ومن شفع عنده في رجل فقال : لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه : ان تاب بعد القدرة عليه قتل ، لا قبلها

فصل :- ومن ارتد عن الاسلام من الرجال والنساء ، وهو بالغ عاقل مختار ، دعى اليه ثلاثة أيام ، وضيّق عليه ، وحبس : فان تاب والا قتل بالسيف : الا رسول الكفار اذا كان مرتدا ، بدليل رسولي : مسيلمة ، ولا يقتله الا الامام ، أو نائبه حرا كان المرتد ، أو عبدا ، ولا يجوز أخذ فداء عنه ، وان قتل غيره بلا اذنه اساء ، وعزر ، ولم يضمن سواء قتل قبل الاستتابة ، أو بعدها : الا أن يلحق بدار حرب ، فلكل قتله ، وأخذ ما معه من مال . والطفل الذي لا يعقل ، والمجنون ، ومن زال عقله ، بنوم أو اغماء ، او شرب دواء مباح - لا تصح رده ، ولا اسلامه ، لأنه لا حكم لكلامه ، فان ارتد وهو مجنون فقتله قاتل فعلية القود ، وان ارتد في صحته ، ثم جن - لم يقتل في حال جنونه ، فاذا افاق استتيب ثلاثا ، فان تاب والا قتل ، وان عقل الصبي الاسلام صح اسلامه ، وردته ان كان يمزا ، ومعنى عقل الاسلام : ان يعلم ان الله

ربه لا شريك له ، وان محمدا عبده ورسوله ، فاذا أسلم حيل بينه وبين الكفار ، وتولاه المسلمون ، ويدفن في مقابرهم اذا مات ، فان قال بعده : لم أدر ما قلت ، او قاله كبير — لم يلتفت الى قوله ، واجبر على الاسلام ؛ ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تضع ، ولا الصغير حتى يبلغ ويستتاب بعده ثلاثة أيام ، فان تاب والاقبل ، قال احمد : فيمن قال لكافر : أسلم ، وخذألفا ، فأسلم ، فلم يعطه ، فأبى الاسلام — يقتل ، وينبغي أن يفي ، وان أسلم على صلاتين قبل منه ، وأمر بالخمس ، ومثله اذا أسلم على الركوع دون السجود ، ونحوه ، ومن ارتد وهو سكران صحت رده ، ولا يقتل حتي يصحو ، وتم له ثلاثة أيام من حين صحوه ليستتاب فيها ، فان تاب والاقبل ، وان قتل قاتل في حال سكره أو بعده قبل استتابته — لم يضمه ، وان مات في سكره ، او قتل مات كافرا ، وان أسلم في سكره ولو أصليا صح اسلامه ، ثم يسأل بعد صحوه ، فان ثبت على اسلامه فهو مسلم من حين اسلامه ، وان كفر فهو كافر من الآن ، ولا تقبل في الدنيا أى في الظاهر توبة زنديق : وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، والخلولية ، والمباحية وكن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو انه اذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الامر ؛ والنهي ، أو ان العارف المحقق يجوز له التدبير بدين اليهود ، والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة ، وأمثال هؤلاء ، ولان تكررت رده ، او سب الله اورسوله صريحا ، أو تنقصه ، ولا الساحر الذي يكفر بسحره ، ويقتلون

بكل حال . وأما في الآخرة فمن صدق منهم في توبته قبلت باطنا ، ومن أظهر الخير واطن الفسق ، فكالزنديق في توبته ، ومن كفر يدعة قبلت ولو داعية ، وتقبل توبة القاتل ، فلو اقتصر منه أو عفى عنه فهل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ فيه وجهان ، قال ابن القيم : والتحقيق ان القتل يتعلق به ثلاثة حقوق — حق لله تعالى — وحق للمقتول — وحق للولى ، فاذا أسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا الى الولى ندما على ما فعل وخوفامن الله ، وتوبة نصوحا — سقط حق الله تعالى بالتوبة ، وحق الاولياء بالاستيفاء ، أو الصلح أو العفو ، وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة ، عن عبده النائب ، ويصلح بينه وبينه

فصل :- وتوبة المرتد وظل كافر: موحدا كان كاليهودى أو غير موحد كالنصرانى والمجوسى ، وعبد الاوثان - اسلامه أن يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، ولا يكشف عن صحة رده ، ولا يكلف الاقرار بما نسب اليه ولا يشترط اقراره بما جحد ، ويكفى جحد رده بعد اقراره بها : لا بعد بينة ، بل يحدد اسلامه ، ولا يعزر ، فان لم يفعل استتيب ، فان تاب والا قتل : لكن ان كانت رده بانكار فرض او احلال محرم ، أو جحد نبى ، أو كتاب أوتى منه أو الى دين من يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب خاصة فلا يصح اسلامه حتي يقر بما جحد ، ويشهد أن محمدا بعث الى العالمين أو يقول : أبأرى من كل دين يخالف الاسلام مع الاتيان بالشهادتين ولا يغنى قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد ، وان قال الكافر: أشهد ان النبى رسول لم يحكم باسلامه لأنه يحتمل ان يريد غير نبينا ، وقوله : أنا مسلم أو أسلمت

أو أنا مؤمن ، أو أنا بريء من كل دين يخالف دين الاسلام - توبة : أصليا كان ، أو مرتدا قد علم مايراد منه ؛ وإن لم يأت بالشهادتين ، وقال أبو يعلى الصغير : لا خلاف أن الكافر لو قال : أنا مسلم ، ولا أنطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه - وفي الانتصار : لو كتب الشهادة صار مسلما ولو أكره ذمى ، أو مستأمن على اقراره به لم يصح ، لأنه ظلم حتى يوجد منه مايدل على الاسلام به طوعا : مثل أن ثبت على الاسلام بعد زوال الاكراه ، وإن مات قبل ذلك فحكمه حكم الكفار ، وإن رجع الى الكفر لم يحز قتله ، ولا اكراهه على الاسلام ، بخلاف حربى ومرتد فانه يصح اكراههما عليه ، ويصح ظاهرا ، فإن مات قبل زوال الاكراه فحكمه - حكم المسلمين ، وفي الباطن ان لم يعتقد الاسلام بقلبه فهو باق على كفره باطنا ، ولا حظ له فى الاسلام ، وإن أتى الكافر بالشهادتين ثم قال : لم أورد الاسلام صا ومرتدا ويجبر على الاسلام نصا ، وإذا صلى أو اذن حكم بأسلامه : أصليا كان أو مرتدا جماعة وفرادى بدار الاسلام أو الحرب ولا يثبت بالصلاة حتى يأتى بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار من استقبال قبلتنا أو الركوع ، والسجود ، فلا تحصل بمجرد القيام ، وإن صام أو زكى ، أو حج - لم يحكم باسلامه بمجرد ذلك ، فلو مات المرتد فاقام وارثه يئنه أنه صلى بعد رده حكم باسلامه ، وورثه المسلم : إلا أن يثبت أنه ارتد بعد صلاته ، أو تكون رده بمجرد فريضة أو كتاب أو بنى أو ملك ، ونحو ذلك من البدع - فلا يحكم باسلامه بالصلاة ، ولا يطل احصان مرتد برده ، فإن أتى بهما بعد اسلامه - حد ، ويؤخذ بحذ فعله

في رده نصا، قبلها، فتي زنا رجم، ولا تبطل عباداته التي فعلها في الاسلام من صلاة وحج وغيرهما اذا عاد الى الاسلام

فصل :- ومن ارتد لم يزل ملكه، ويملك باسباب التملك كالصيد، والاحتشاش، والاثاب، والشراء، وايجار نفسه اجارة خاصة، او بأن يؤجر لخياطة، ونحوها؛ ولا يرث، ولا يورث. ويكون ملكه موقوفا، ويمنع من التصرف فيه، ومن وطء اماته الى أن يسلم فاذا أسلم عصم دمه، وماله، وان لم يحكم به حاكم، وينفق منه على من تلزمه مؤنته، وتقضى منه ديونه، واروش جنائياته : ما كان منها بعد الردة كاقبلها، فان أسلم أخذه او بقيته، ونفذ تصرفه، ويضمن ما اتلفه لغيره، ولو في دار حرب وسواء كان المتلف واحدا، او جماعة، صار لهم منعة، أولا، وان تزوج او زوج موليته، او امته لم يصح، وان مات او قتل مرتد اصاب ماله فينا من حين موته، وبطل تصرفه، وان لحق بدار حرب فهو وما معه كحربي : لكل احد قتله بغير استتابة وأخذ مامعه، وما بدارنا من املاكه فملكه ثابت فيه، يصير فينا من حين موته؛ وان لحق بدار حرب، أو تعذر قتله مدة طويلة فعل الحاكم ما يرى فيه الا حظ : من بيع حيوانه الذي يحتاج الى نفقته، واجارة ما يرى ابقاءه، ومكاتبه يؤدي الى الحاكم ويعتق بالاداء. واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب ثم قدر عليهما لم يجز استرقاقهما، ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الاسلام، ومن لم يسلم منهم قتل، ولو ارتد اهل بلد وجرى فيه حكمهم - فدار حرب، يجب على الامام قتالهم، او يغنم مالهم : ويجوز استرقاق من

حدث وولد بعد الردة ، واقراره بجزية ، ولا يجرى على المرتد رق : رجلا كان او امرأة ، لحق بدار الحرب ، او اقام بدار الاسلام ، ومن ولد من أولاد المرتدين قبل الردة ، أو كان حملا وقتها — فحكموم باسلامه ولا يجوز استرقاقهم صغارا ، ولا كبارا ، وبعد البلوغ يستتابون كتاباتهم ولا يقر مرتد بجزية ، واذا مات ابو الطفل ، او الحمل ، او المميز أو احدهما في دارنا على كفره — لا جده وجدته — فسلم ، ويقسم له الميراث وكذا لو عدم الابوان ، او احدهما بلا موت ، كزنا ذمية ، ولو بكافر أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر نصا ، قال القاضي : أو وجد بدار حرب وتقدم في كتاب الجهاد اذا سبي الطفل ، وأطفال الكفار في النار نصا ، واختار الشيخ تكليفهم في القيامة ، ومثلهم من بلغ منهم مجنونا ومن ولد أعمى أبكم أصم ، وصار رجلا هو مع ابويه نصا . وان ذانا مشركين ، ثم أسلبا بعد ما صار رجلا ، قال : هو معهما . وان تصرف المرتد لغيره بالوكالة صح ، ولا يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في رده ، ويلزمه قضاء ما ترك قبلها . وان قتل من يكافئه عمدا فعليه القصاص ، والولى مخير بين القتل والعفو عنه ، فان اختار القصاص قدم على قتل الردة : تقدمت الردة ، أو تأخرت ، وان عفا على مال وجبت الدية في ماله ، وان كان خطأ وجبت أيضا في ماله ، قال القاضي تؤخذ منه في ثلاث سنين ، فان قتل ، أو مات — أخذت من ماله في الحال وثبت الردة بالاقرار ، او البينة

فصل :- ومن اكره على الكفر فالأفضل له أن يصبر ولو أتى ذلك على نفسه ، وان لم يصبر ، وأجاب لم يصبر كافرا اذا كان قلبه

مطمئنا بالايمان ، ومتي زال الاكراه أمر باظهار اسلامه ، فان اظهره
والاحكم بانه كافر من حين نطق به ، وان شهدت بينة انه نطق بكلمة
الكفر وكان مجبوسا ، او مقيدا عند الكفار في حالة خوف لم يحكم
بردته وان شهدت انه كان آمنا في حال نطقه حكم بردته ، وان
ادعى ورثته رجوعه الى الاسلام لم تقبل الابينة ، وان شهدت
عليه بأكل لحم حنزير لم يحكم بردته ، فان قال بعض ورثته : أكله
مستحلا له ، او اقر بردته - حرم ميراثه ، ويدفع الى من يدعى الاسلام
قدر ميراثه ، لانه لا يدعى أكثر منه ، والباقي لبيت المال ، فان كان في
الورثة صغير او مجنون دفع اليه نصيبه ، ونصيب المقر بردة الموروث
فصل - : ويحرم تعلم السحر ؛ وتعليمه ، وفعله ، وهو : عقد
ورقي ، وكلام يتكلم به ، او يكتبه ، او يعمل شيئا يؤثر في بدن
المسحور ، أو قلبه أو عقله ، من غير مباشرة له ، وله حقيقة ، فنه ما يقتل ،
ومنه ما يمرض وما يأخذ الرجل عن زوجته فيمنعه وطأها ، أو يعقد
المتزوج فلا يطيق وطأها ، وما كان مثل فعل لبيد بن الأعصم حين سحر
النبي صلى الله عليه وسلم في مشط ومشاطة ، أو يسحره حتي يهيم مع
الوحش ، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه ، وما يفيض أحدهما الى الآخر
ويجب بين اثنين : ويكفر بتعلمه وفعله : سواء اعتقد تحريمه ، أو أباحته
كالذي يركب الحمار من مكنته وغيرها قسير في الهواء ، أو يدعى أن
الكواكب تخاطبه ، ويقتل أن كان مسلما . وكذا من يعتقد حله من
المسلمين ، ولا يقتل ساحر ذمي الا أن يقتل به ، ويكون بما يقتل غالبا
فيقتص منه . فاما الذي يسحر بأدوية وتدخين وسقى شئ لا يضر فانه

لا يكفر ولا يقتل ، ويعزر تعزير ابلغا دون القتل : الا أن يقتل بفعله فيقتصر منه ، والا فالدية ، وتقدم في كتاب الجنائيات . وأما الذي يعزم على الجن ، ويزعم أنه يجمعها فقطيعه فلا يكفر ، ولا يقتل ، ويعزر تعزيرا بليغا دون القتل ، وكذا الكاهن ، والعراف ، والكاهن : الذي الذي لهرئ من الجن يأتيه باخبار ، والعراف : الذي يحبس ويتخرص كالمنجم . ولو أنهم قوما بطريقته أنه يعلم الغيب فللامام قتله لسعيه بالفساد وقال الشيخ : التنجيم كالأستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية من السحر ، قال : ويحرم اجماعا ، والمتعبد ، والقائل بزجر طير ، والضارب بحصى ، وشعير ، وقداح ، زاد في الرعاية والنظر في الواح الاكتاف ، اذا لم يعتقد اباحته وأنه لا يعلم به عزز ويكف عنه والا كفر . وتحرم رقية وحرز ، وتعوذ بطلمس ، وعزيمة بغير عربي وباسم كوكب وما وضع على نجم من صورة أو غيرها ، ولا باس بحل السحر بشئ ، من القرآن ، والذكر ، والأقسام ، والكلام المباح ، وان كان بشئ ، من الحجر فقد توقف فيه أحمد ، والمذهب جوازه ضرورة قال في عيون المسائل . ومن السحر السعي بالنيمة والافساد بين الناس وهو غريب

كتاب الاطعمة

واحدھا طعام وهو : ما يؤكل ، ويشرب ، والمراد هنا بيان ما يحرم أكله وشربه ، وما يباح . والأصل فيها الحل ، فباح كل طعام طاهر ، لا مضرة فيه من الجبوب والثمار ، وغيرها حتي المسك والفاكهة المسوسة والمدودة

ويباح أكلها بدودها ، وبأقلاذبذابه وخيار وقثاء وجوب ، وخل بما فيه
تبعاً : لأكل دودها ونحوها أصلاً ، ولا أكل النجاسات كالهيئة ، والدم
والرجيع والبول ، ولو كانا طاهرين بلا ضرورة ، ولا أكل الحشيشة
المسكرة وتسمى حشيشة الفقراء ، ولا ما فيه مضرة من السموم ، وغيرها
وفي التبصرة ما يضر كثيره يحل يسيره ، ويحرم من الحيوانات الآدمي
والحمر الأهلية ولو توحشت ، والخنزير ، وماله ناب يفترس به : سوى
الضبع : كاسد ، ونمر وذئب ، وفهد ، وكلب ، وابن آوى ، وابن عرس ، وسنور
أهلى وبرى ، ونمس ، وقرد ، ولو صغير لم ينبت نابه ، ودب ، وفيل ، وثعلب
ويحرم سنجاب ، وسمور ، وفنك ، وماله مخلب من الطير يصيده كعقاب ،
وبازى وصقر وشاهين ، وحدأة ، وبومة وما ياكل الجيف : كنسر ورخم
ولقلق وعقّاق ، وهو : القاق ، وغراب البين ، والأبقع ، وما تستخبثه
العرب ذوو اليسار من أهل القرى ، والأمصار ، من أهل الحجاز ولا
عبرة بأهل البوادي : كالقنفذ ، والدلدل ، وهو عظيم القناذل قدر السخلة
ويسمى النيص ، على ظهره شوك طويل نحو ذراع ، والحشرات كلها
كديدان ، وجعلان ، وبنات وردان ، وخنافس ، وأوزاع ، وصرصر
وحرباء ؛ وعضاء ؛ وجراذين ، وخلد ، وفأر ، وحيات ، وعقارب ، وخفاش ،
وخشاف وهو : الوطواط ، وزنبور ، ونحل ، ونمل . وذباب ، وطبايع
وقمل ، وبراغيث ، ونحوها وهدهد ، وصرد ، وغداف ، وخطاف ،
واخيل ، وهو : الشقراق ، وسنونو ، وهو نوع من الخطاف ؛ وغيرها
مما أمر الشرع بقتله ، أو نهى عنه ، وما لا تعرفه العرب من أمصار

الحجاز ، وقراها ، ولا ذكر في الشرع — يرد الى أقرب الاشياء شها به ، فان لم يشبه شيئا منها فباح ، وما احد أبويه انما كولين مغضوب فكاهه حلا ، وحرمة ، وملكا ، ولو اشتبه مباح ومحرم - حرما ، ويحرم متولد من ما كول وغيره ، كالبغل ، والسمع - ولد الضبع من الذئب والعسبار - ولد الذئب من الزنج ، وهو : الضبعان ، وهو ذكر الضباع والدراب ، وهو : ابو زريق ، قيل : انه متولد من الشقراق والغراب والمتولد بين اهلي ووحشي ، وحيوان من نعمة نصفه خروف ونصفه كلب ، ويحرم ما ليس ملكا لآكله ، ولا أذن فيه ربه ، ولا الشارع

فصل :- وما عدا هذا فباح : كتولد من ما كولين كبغل من حمار وحش ؛ وخيل ، ولو غير عرية ، ووبر ، ويربوع ، وبقر وحش على اختلاف أنواعها من الابل ، والتيتل ، والوعل والمها ، وظباء ، وحمرو وحش : ولو تأنست ، وعلفت ، وأرنب وزرافة ، ونعامة ، وضب وضبع ، وان عرف بأكل الميتة فكان بجلالة قاله في الروضة ، وبهيمة الانعام وهي : الابل ، والبقر ، والجاموس ، والغنم ، ودجاج ، وديوك وطاووس ، وبيغاء ، وهي : الدرة ، وعندليب ، وسائر الوحش ، من الصيد كلها ؛ وزاغ ، وغراب الزرع ، وهو أحمر المنقار ، والرجل ، وحجل ، وزرزور ، وصعوة جمع صعو ، وهو : صغار العصافير ، أحمر الرأس ، وحماس ، وأنواعه من الفواخت ، والجوازل ، والرقاطي ، والدياسي ، وسماني ، وسلوي ، وقيل همامي ، واحد ، وعصافير ؛ وقتابر وقطا ، وحباري ، وكركي ؛ وكروان ، وبط ، واوز ، وما أشبهه مما يلقط.

الحب ، او يفدى فى الاحرام ، وغرائق ؛ وطير الماء كله ، واشباه ذلك
ويباح جميع حيوانات البحر : الا الضفدع ، والحية ، والتمساح
فصل :- وتحرم الجلالة ؛ وهى : التى اكثر علفها النجاسة ؛
ولبنها ، ويضنها ، ويكره ركوبها لاجل عرقها ؛ حتى تحبس ثلاثا ؛ وتطعم
الطاهر ، وتمنع من النجاسة : طائرا كانت ، او بهيمة ؛ ومثله خروف
ارتضع من طلبة ، ثم شرب لبنا طاهرا ، ويجوز ان تغلف النجاسة
الحيوان الذى لا يذبح ، أولا يحلب قريبا ؛ واذا عض كلب شاة ونحوها
فكلبت — ذبحت ، وينبغى الا يؤكل لحما ، وما سقى ، او سمد بنجس
من زرع ، وثمر — يحرم وينجس بذلك : فان سقى بطاهر يستهلك به
عين النجاسة به طهر ، وحل ، والا فلا ، ويكره أكل تراب ؛ وفحم ،
وطين ، وهو عيب فى المبيع ، لأنه يضر البدن به ، فان كان منه ما يتداوى
به كالطين الأرمي لم يكره ، وكذا يسير تراب ، وطين ، ويكره أكل
غدة ، واذن قلب ، وبصل وثوم ، ونحوهما : ما لم ينضج بطبخ ، وأكل
كل ذى رائحة كريهة ، ولو لم يرد دخول المسجد ، فان أكله كره له دخوله
ما لم يذهب ريحه وأكل حب ديس بحمر اهلية ؛ وبغال ، وينبغى أن
يغسل ، ويكره مداومة أكل لحم ، وأكل لحم متن ، ونىء ، ويكره الخبز
السكرار ، ووضعه تحت القصعة

فصل :- ومن اضطر الى محرم مما ذكرنا : حضرا ، أو سفرا
سوى سم ونحوه : بان خاف التلف ، أو امن جوع ، أو يخاف ان ترك
الأكل يعجز عن المشى ، وانقطع عن الرفقة فيهلك ، أو يعجز عن الركوب

فيهلك ، ولا يتقيد ذلك بزمان مخصوص - وجب عليه أن يأكل منه مايسد رمقه ؛ ويأمن معه الموت ، وليس له الشبع كما فوق الشبع وقال الموفق وتبعه جماعة : ان كانت الضرورة مستمرة جاز الشبع ، وان كانت مرجوة الزوال فلا ، وله ان يتزود منه ان حاف الحاجة ، فان تزود فلقية مضطر آخر لم يجز له بيعه ، ويلزمه اعطاؤه بغير عوض ان لم يكن هو مضطرا في الحال الى مامعه ، ويجب تقديم السؤال على أكله ، وقال الشيخ : لا يجب ، ولا يأثم ، وأنه ظاهر المذهب ، وان وجد من يطعمه ويسقيه لم يحل له الا متاع ، والعدول الى الميتة : الا أن يخاف أن يسمه فيه ، أو يكون الطعام مما يضره ، ويخاف أن يهلكه ، أو يمرضه وان وجد طعاما مع صاحبه ، وميتة وامتنع من بذله او يبعه منه ووجد ثمنه لم يجز له مكابرتة عليه ، واخذه منه ، ويعدل الى الميتة : سواء كان ثوبا يخاف من مكابرتة التلف ، او لم يخف ، وان بذله له بثن مثله وقدر على الثمن لم يحل أكل الميتة ، وان بذله بزيادة لا تجحف اى لا تكثر - لزمه شراؤه ، وان كان عاجزا عن الثمن فهو في حكم العادم ، وان امتنع من بذله الا باكثر من ثمن مثله فاشتراه المضطر بذلك لم يلزمه اكثر من ثمن مثله ، وليس للمضطر في سفر المعصية كقاطع الطريق ، والآبق الاكل من الميتة ونحوها ، الا ان يتوب . وان وجد طعاما جهل مالكة وميتة ؛ او وجد صيدا حيا ، وهو محرم ، وميتة - أكل الميتة . وان وجد صيدا وطعاما جهل مالكة بلا ميتة وهو محرم - أكل الطعام . وان وجد لحم صيد ذبحه

محرم، وميته - أكل لحم الصيد، قاله القاضي، ولو وجد ييضم صيد سليما، وميته فظاهر كلام القاضي يأكل الميتة، ولا يكسره، وإن لم يجد إلا صيدا ذبحه، وكان ذكيا طاهرا، وليس بنجس؛ ولا ميتة في حقه، ويتعين عليه ذبحه في محل الذبح، وتعتبر شروط الذكاة فيه وله الشبع منه، ولا يجوز قله، ولو اشتبهت ميتة بذكاة ولم يجد غيرها تحرى المضطر فيهما، وحرمتا على غيره، ولو وجد ميتتين مختلف في أحدهما أكلها دون المجمع عليها، وإن لم يجد شيئا لم يبح له أكل بعض أعضائه. ومن لم يجد الاطعاما: أو ما لم يبذله مالكة: فإن كان صاحبه مضطرا إليه ولو في المستقبل فهو أحق به، إلا النبي صلى الله عليه وسلم فكان له أخذ الماء من العطشان، ويلزم كل أحد أن يقيه بنفسه، وماله وله طله، وليس للمضطر الايثار بالطعام الذي معه في حال اضطرابه ولا يجوز لأحد أن يأخذ من المضطر طعامه المضطر إليه، فإن أخذه فأتى لزمه ضمانه، وإن لم يكن صاحبه مضطرا إليه لزمه بذله بقيمته، فإن أبى - أخذه بالأسهل من شراء أو استرضاء، ولا يجوز قتاله، فإن أبى أخذه قهرا، ويعطيه عوضه، فإن منعه فله قتاله على ما يسد رمقه، فإن قتل صاحب الطعام لم يجب ضمانه، وإن قتل المضطر فعليه ضمانه، ويلزمه عوضه في كل موضع أخذه، فإن لم يكن معه في الحال لزمه في ذمته، فإن بادر صاحب الطعام بفباعه أو رهنه قبل الطلب صح ويستحق أخذه من المرتين والمثمتري. وبعد الطلب لا يصح البيع في الأظهر، قاله في القواعد، لو بذله من ماله لزمه قوله، لو كان معسرا

ولو امتنع المالك من البيع الا بعقد ربا جاز أخذه منه قهرا في ظاهر كلام جماعة ، فان لم يقدر على قهره دخل في العقد ، وعزم على الا يتم عقد الربا ، فان كان المبيع نساء عزم على أن العوض الثابت في الذمة قرض ، وقال الزركشي : قال بعض المتأخرين لو قيل ان له أن يظهر صورة الربا ، ولا يقاتله ، ويكون كالمكره ، فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته لكان أقوى ، فان لم يجد الا آدميا محقون الدم لم يبيع قتله ولا اتلاف عضوه منه : مسلما كان أو كافرا ، وان كان مباح الدم كالخربي والمرند ، والزاني المحصن حل قتله ، وأكله ، وكذا بعد موته : وان وجد معصوما ميتا لم يبيع أكله . ومن اضطر الى نفع مال الغير مع بقاء عينه لدفع برد ، أو حر ، أو لاستقاء ماء ونحوه - وجب بذله مجانا . وإذا اشتدت الخمصة في سنة مجاعة وأصابته الضرورة خلقا كثيرا وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله لم يلزمه بذله للضطرين وليس لهم وان لم يبق درهم مباح أكل عادته : لا ماله عنه غنى : كحلوى وفاكة ، قاله في النوادر ، وتقدم في الغصب . والترياق الذي فيه من لحوم الحيات ، أو من الخمر - محرم ، ولا يجوز التداوى بشئ محرم ، أو فيه محرم : كالألبان الآتن ، ولحم شئ ، من المحرمات ، ولا بشرب مسكر

فصل :- من مر بشجر على شجر ، أو ساقط تحته لا حائط عليه ولا ناظر ، ولو غير مسافر ، ولا مضطر - فله أن يأكل منه مجانا ، ولو لغير حاجة ، ولو من غصونه ، من غير رميه بشئ . ، ولا ضربه ، ولا صعود شجرة ، واستحب جماعة ان ينادى قبل الأكل ثلاثا : يا صاحب

البستان ، فان أجابه والا أكل . للخبر ، وكذا يتأدى للباشية ، ونحوها ولا يحمل ولا يأكل من مجموع مجنى ، ولا ما وراء حائط الا لضرورة ملتزما عوضه ، وكثير - زرع قائم : كبر يؤكل فريكا عادة ، وباقلا ، وحمص اخضرين ، ونحوهما مما يؤكل رطبا عادة ؛ ولبن ماشية اذا لم يجد صاحبها فهي كالثمرة . بخلاف شعير ونحوه . والأولى في الثمار وغيرها ان لا يأكل منها الا باذن ، ولا بأس بأكل جبن المجوس ، وغيرهم من الكفار ، ولو كانت انفحة من ذبائحهم ، وكذا الدروز ، والتمانة ، والنصيرية ، ولا يجوز أن يشتري الجوز والبيض الذي اكتسب من القمار ، لأنهم يأخذونه بغير حق

فصل :- يجب على المسلم ضيافة المسلم المسافر المجتاز اذا نزل

به في القرى : لا الأمصار ، مجانا يوما وليلة ، قدر كفايته ، مع آدم ، وفي الواضح لفرسه تبين : لا شعير ، ولا تجب للذي اذا اجتاز بالمسلم فان أبي فللضيف طلبه به عند حاكم ، فان تعذر جاز له الأخذ من ماله بقدر ضيافته بغير اذنه ، وتسبب ضيافته ثلاثة أيام ، والمراد يومان مع اليوم الأول ؛ فما زاد على الثلاثة فهو صدقة . ولا يجب عليه انزاله في بيته : الا أن لا يجد مسجدا ، أو رباطا ، ونحوهما يبيت فيه ، ولا يخاف منه . ومن قدم لضيافته طعاما لم يجز لهم قسمه ، لأنه اباحه ، ويجوز للضيف الشرب من كوز صاحب البيت ، والاتكاء على وسادة وقضا . حاجة في مرضاه من غير استئذان باللفظ : كطرق بابه عليه ، وطرق حلقة ، قال الشيخ : من امتنع من الطيبات بلا سبب شرعي

فقد موم مبتدع ؛ وما نقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم عليه
بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له - كذب

باب الزكاة

وهي : ذبح أو نحر مقدور عليه مباح أكله من حيوان يعيش في
البر : لاجراد ، ونحوه - بقطع حلقوم ، ومرى ، أو عقر اذا تعذر ،
فلا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه : من الصيد ، والانعام ، والطير
الا بالذكاة ان كان مما يعيش في البر : الا الجراد ، وشبهه . ولو مات
بغير سبب من كبس ، وتغريق ؛ فاما السمك وشبهه مما لا يعيش الا في
الماء فيباح بغير ذكاة : سواء صاده انسان ، أو نبذه البحر ، أو جزر
الماء عنه ، أو حبس في الماء بحظيرة ، حتى يموت ، أو ذكاه أو عقره في
الماء ، أو خارجه ، أو طفا عليه ، وما كان مأواه البحر وهو يعيش في
البر : ككلب الماء ، وغيره ، وسلحفاة ، وسرطان ، ونحو ذلك - لم
يبيع المقدور عليه منه الا بالتذكية . وذكاة السرطان أن يفعل به ما
يموت به ، وكره احمد شيء السمك الحى : لاجراد ، ويحرم بلع السمك
حيا ، ويجوز أكل الجراد بما فيه ، والسمك بما فيه : بأن يقلى ، أو
يشوى ، ويؤكل من غير أن يشق جوفه

فصل : - ويشترط للذكاة شروط - أحدها : أهلية الذامح ، وهو
ان يكون عاقلا ، قاصدا للتذكية ، ولو مكرها ، أو أكلف ، وتكره ذبيحته
فلو وقعت الحديدية على حلق شاة فذبحتها أو ضرب انسانا بسيف فقطع
عنق شاة لم تبح ، ولا تعتبر ارادة الأكل : مسلما كان الذامح أو كتائيا ، ولو

حرّياً أو من نصارى بنى تغلب؛ ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً ولو جنباً وحائضاً ونفساً، وأعمى، عدلاً أو فاسقاً، والمسلم بالذبح أولى من الكتابي، ولا تباح ذبيحة من أحد أبويه كافر غير كتابي ولا صبيده، غير سمك ونحوه، ولا ذكاة مجنون وسكران وطفل غير مميز، وتباح من يميز ولو دون عشر، ولا ذكاة مرتد وإن كانت ردة إلى دين أهل الكتاب، ولا مجوسى، ولا وثني، ولا زنديق، ولذا الدروز والتميمية والنصيرية بالشام، ويؤكل من طعامهم غير اللحم والرسم، فلو ذبح من لا تحل ذبيحته حيواناً لغيره بغير إذنه ضمنه بقيمته حياً، وبأذنه لا يضمن الثاني: الآلة، وهو أن يذبح بآلة محددة تقطع أو تحرق، بجدها لا بثقلها من حديد كانت أو حجر، أو خشب، أو قصب، أو عظم، أو غيره، إلا السن والظفر، متصلين أو منفصلين، فإن ذبح بآلة مغصوبة أو ذهب ونحوها حل، ويباح المغصوب لربه ولغيره إذا ذبحه غاصبه أو غيره؛ سهواً أو عمداً، طوعاً أو كرهاً، ولو بغير إذن ربه - الثالث: أن يقطع الحلقوم - وهو مجرى النفس - قال الشيخ: سواء كان القطع فوق - وهو الموضع الثاني من الحلق - أو دونها، وإن يقطع المرى - وهو البلعوم، وهو مجرى الطعام والشراب - فإن إياهما كان أكمل، والأصح ولا يشترط قطع الودجين - وهما عرقان محيطان بالحلقوم - والاولى قطعهما، ولا يضر رفع يده إذا أتم الذكاة على الفور، ومحل الذكاة الحلق واللبة - وهى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر - فيذبح فى الحلق وينحر فى اللبة. ويسن أن ينحر البعير، ويذبح ماسواه، فإن

عكس أجزأ؛ والنحر أن يطعنه بمحدد في لبتة ، فان عجز عن قطع الحلقوم والمرى: مثل أن يند البعير ، أو يتردى في بئر فلا يقدر على ذبحه صار كالصيد : اذا جرحه في أى موضع أمكنه قتلته حل أكله : الا أن يموت بغيره : مثل أن يكون رأسه في الماء فلا يباح ؛ ولو كان الجرح موحيا كما لو جرحه مسلم ومجوسى ، وان ذبحها من قفاها ولو عمدا فأتت السكين على موضع ذبحها وفيها حياة مستقرة أكلت ، ويعلم ذلك بوجود الحركة ، فان ذبحها من قفاها وشك هل حياته مستقرة قبل قطع الحلقوم والمرى أولا نظر : فان كان الغالب بقاء ذلك لحدة الآلة وسرعة القطع أبيع ، وان كانت كالة وأبطأ قطعه وطال تعذيبه لم يبيع ، ولو أبان الرأس بالذبح أو بسيف يريد بذلك الذبيحة أبيع ، وكلما وجد فيه سبب الموت كالمنخنقة - وهى التى تخنق فى حلقها والموقودة - وهى التى تضرب حتى تشرف على الموت - والمتردية وهى الواقعة من علو - والنطيحة وهى التى نطحتها دابة أخرى ، وأكيلة السبع وهى التى أكل السبع بعضها والمريضة وما صيد بشبكة أو أحبولة أو فخ أو أنقذه من مهلكة فذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة المذبوح ، سواء انتهت الى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو يعيش - حلت ان تحركت يدا او رجل او طرف عين او مصع ذنب - اى : تحريكه - ونحوه ، وسئل احمد عن شاة مريضة خافوا عليها الموت فذبحوها فلم يعلم منها اكثر من انها طرفت بعينها او تحركت يدها او رجلها او ذنبها بضعف فنهز الدم ،

فقال: لا بأس، وإن لم يبق من حياتها الا مثل حركة المذبوح لم تبح
لأنه لو ذبح ماذبحه المجوس لم يبح، وما قطع حلقومه أو أيننت حشوته
ونحوه ففي حكم الميتة - الرابع: قول بسم الله عند حركة يده، لا يقوم
غيرها مقامها، وتجاوز بغير العرية، ولو مع القدرة عليها، ويسن التكبير
معه، يقول: بسم الله، والله أكبر، ولا تستحب الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم عليها، فإن كان اخرس أو مأبرأسه الى السماء، ولو
اشار اشارة تدل على التسمية وعلم ذلك كان كافيا، فإن ترك التسمية
عمدا، أو جهلا لم تبح، وإن ترك سهوا فأنها تباح، ويشترط قصد التسمية
على ما يذبحه، فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبح؛ وكذا
لو رأى قطيعا فسمى واخذ شاة فذبحها بالتسمية الأولى، ولو جهل
عدم الاجزاء، وقال الموفق وجماعة: تكون التسمية عند الذبح اقرب
منه: فصل بالكلام أولا: كال�سمية على الطهارة، فلو اضجع شاة ليذبحها
وسمى ثم القى السكين واخذ سكيناً أخرى أورد سلاماً أو كلم انساناً أو
استقى ماءً ثم ذبح حل ويضمن اجير ونحوه ترك التسمية عمداً أو جهلاً،
وان ذبح الكتأبي باسم المسيح أو غيره لم تبح، وإذا لم يعلم: اسمي الذابح
أم لا؟ أو اذكر اسم غير الله أم لا لحلال؛ وتحصل ذكاة جنين ما كول
خرج من بطن أمه بعد ذبحها بذكاة أمه إذا خرج ميتاً أو متحركاً
كحركة المذبوح، اشعر أو لم يشعر، ويستحب ذبحه وإن كان ميتاً، ليخرج
الدم الذي في جوفه، وإن كان فيه حياة مستقرة لم يبح الا بذبحه،
ولو وجأ بطن أم جنين مسمياً فأصاب مذبج الجنين فهو مذكي، والأم ميتة

فصل :- يسن توجيه الذبيحة الى القبلة، وكون المذبح على شقه الأيسر، ورفع به، وحمله على الآلة بقوة واسراع القطع، ويكره الى غير القبلة، وآلة كالة، وان يحد السكين والحيوان يصره. او يذبح شاة واخرى تنظر اليه، ويكره كسر عنق المذبح وسلخه، وقطع عضو منه وتنفر ريشه حتي تزهق نفسه، فان فعل اساء واكلت، ويكره نفخ اللحم نصا، قال الموفق: مرادهم الذي للبيع لانه غش، وان ذبحه فغرق المذبح في ماء او وطىء عليه شيء يقتله مثله لم يحل، وعنه يحل، اختاره الأكثر، وان ذبح كتابي ما يحرم عليه يقينا كذئ الطفر - وهي الابل والنعام والبط - وما ليس بمشقوق الأصابع، او ما زعم انه يحرم عليه ولم يثبت عندنا تحريمه عليه كحال الرثة ونحوها او يحرم علينا، ومعناه ان اليهود اذا وجدوا الرثة لاصقة بالاضلاع امتنعوا من اكلها زاعمين تحريمها ويسمونها اللازقة. وان وجدها غير لاصقة اكلوها - وان ذبح حيوانا غيره مما يحل له لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم - وهي شحم الثرب: شحم رقيق يغشى الكرش والامعاء، وشحم الكليتين ولنا ان تملكها منهم بما ينقل الملك، والأولى تركها، ولا يحل لمسلم ان يطعمهم شحما من ذبحنا نصا؛ لبقاء تحريمه عليهم، وان ذبح لعيده او لكنيسة او المحوسى لآلهته او للزهرة او للكواكب: فان ذبحه مسلم مسميا فباح، وان ذبحه الكتاني وسمى الله ولم يذكر غير اسمه حل وكره، وعنه يحرم واختاره الشيخ ولا تؤكل المصبورة، ولا المجتمة وهي الطائر او الأرنب يجعل غرضا يرمى حتي يفتل - ولكن يذبح

ثم يرموا ان شاؤا ، والمصبورة مثله ، الا ان المجثمة لا تكون الا في الطائر : والا الارنب وأشباهها ، والمصبورة : كل حيوان يحبس للقتل ومن ذبح حيوانا فوجد في بطنه جرادا ، أو سمكة في حوصلة طائر ، أو جبا في بعر جل ونحوه لم يحرم ، وكره ، ويحرم بول وروث طاهران ، وتقدم أول الأطعمة ، ويحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله ، ولو جهلت تسمية الذابح ، واسمعي : الذبيح على الصحيح

كتاب الصيد

وهو مصدر بمعنى المفعول ، وهو : اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً ، غير مملوك ، ولا مقدور عليه ، وهو مباح لقاصده ، ويكره لهما وان كان فيه ظلم الناس بالعدوان على زروعهم وأموالهم فحرام ، وهو أفضل مأكول ، والزراعة أفضل مكتسب ، وقيل عمل اليد ، وقيل التجارة ، وأفضلها بز ، وعطر ، وزرع ، وغرس ، وماشية ، وابقضها في رقيق ، وصرف ، ويسن النكسب . ومعرفة أحكامه حتى مع الكفاية التامة ، قاله في الرعاية ، وقال أيضا فيها : يباح كسب الحلال لزيادة المال والجاه ، والترفة . والتنعيم ، والنوسعة على العيال ، مع سلامة الدين والعرض ، والمرومة ، وراءة الذمة . ويجب على من لا قوت له ولا لمن تلزمه مؤنته ، ويقدم الكسب لعياله على كل نفل ، ويكره تركه والاتكال على الناس . قال أحمد : لم ارمثل الغني عن الناس ، وقال في قوم

لا يعملون . ويقولون نحن متوكلون : هؤلاء مبتدعة . وأفضل الصنائع خياطة ، وكل ما تصح فيه فهو حسن نصا ، وادناها حياكة ، وحجامة ، وأشدّها كراهة : صبغ ، وصياغة ، وحدادة ، ونحوها ويكره كسبهم وكسب الجزار لانه يوجب قساوة قلبه ، وكسب من يياشر النجاسات والفاصد والمزين ، والجراثي ، والحثان ، ونحوهم ممن صنعته دينية ، قال في الفروع والمراد مع امكان أصلح منها ، وقاله ابن عقيل ويستحب الغرس والحراث واتخاذ الغنم ، وان رمى صيدا فاثبتته - ملكه ، ثم ان رماه آخر فقتله : فان كانت رمية الأول موحية : بان نحرتّه ، أو ذبحتّه ، أو وقعت في حلقومه أو قلبه ، وجراحة الثاني غير موحية ، أو أصاب مذبجه ، أو نحرتّه حل ولا ضمان على الثاني الا ما نقصه من خرق جلده ونحوه ، وان كان الأول غير موح حرم ، وقيمته للأول مجروحا بالجرح الأول ، الا أن تنحره رميته ، أو تذبجه ، أو يدرك فيه حياة مستقرة فيذكي ، فيحل ، وان كان المرمى قنا ، أو شاة للغير ولم يوحياه وسريا فعلى الثاني نصف قيمته مجروحا بالجرح الأول ، ويكملها سليما الأول ؛ وان رمى الصيد معا فقتلاه كان حلالا وملكاه بينهما ، فان كان جرح أحدهما موحيا والآخر غير موح ولا يثبت مثله فهو لصاحب الجرح الموحى ، وان أصاب أحدهما بعد صاحبه فوجده ميتا ولم يعلم هل صار بالأول ممتنعا أولا ؟ حل ، ويكون بينهما ، فان قال كل منهما : انا أثبتته ثم قتله أنت حرم ، ويتحالفان لأجل الضمان وان اتفقا على الأول منهما فقال الأول : أنا أثبتته ثم قتله الآخر وانكر الثاني اثبات الأول له فالقول قول الثاني ويحرم على الأول ، والقول قول الثاني في عدم الاثبات مع يمينه ، وان علمت جراحة كل

منهما وان جراحة الأول لا يبقى معها امتناع مثل كسر جناح الطائر أو ساق الظبي فالقول قول الأول بغير يمين ، وان علم أنه لا يزال الامتناع مثل خدش الجلد فقول الثاني ، وان احتمل الأمرين فقله نصا ، ولو رماه فأثبتته ثم رماه مرة أخرى فقتله حرم

فصل :- وان أدرك الصيد وفيه حياة غير مستقرة بل متحركا كحركة المذبوح فهو كالميتة : لا يحتاج الى ذكاة ، وكذا لو كان فيه حياة مستقرة فوق حركة المذبوح ، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته ، وان اتسع الوقت لها لم يبيع الابها ، وان خشي موته ولم يجد ما يذكيه لم يبيع أيضا ، ولو اصطاد بالة مغصوبة فالصيد للمالكها ، ولو امتنع الصيد على الصائد من الذبح : بان جعل يعدو منه حتي مات تعباً - حل ، وان أدرك الصيد ميتا حل بشروط أربعة - احدها : ان يكون الصائد من أهل الذكاة ولو أعمى ونقدت شروطها الا مالا يفقر الى ذكاة كحوت وجراد فيباح اذا صاده من لا تباح ذبيحته . فان رمى مسلم وغير كتابي أو متولدينه وبين كتابي صيدا ، أو أرسل عليه جارحا أو شارك كلب مجوسى كلب مسلم في قتله - لم يحل : سواء وقع سهماهما فيه دفعة واحدة أو سهم احدهما قبل الآخر : لكن لو ائخه كلب المسلم ثم قتله الآخر وفيه حياة مستقرة - حرم ، ويضمنه له ، فان أصاب سهم احدهما مقتله دون الآخر : مثل ان يكون الأول قد عقره موحيا : مثل ان ذبحه أو جعله في حكم المذبوح ، ثم أصابه الثاني وهو غير موح فالحكم للأول فان كان الأول المسلم أبيع ، وان كان المجوسى لم يبيع ، وان كان الجرح

الثاني موحيا ايضا فباح ان كان الاول مسلما . لان الاباحة حصلت به
وان كان الاول غير موح والثاني موح فالحكم للثاني في الحظر والاباحة
وان رد كلب المجوسى الصيد على كلب المسلم فقتله - حل ، وان صاد
المسلم بكلب المجوسى حل صيده ، وكره ، وعكسه لا يحل ، وان
ارسل كلبا فزجره المجوسى فزاد في عدوه حل صيده ، وعكسه
لم يحل ولو وجد مع كلبه كلبا آخر وجعل حاله : هل سمي عليه
ام لا ؟ وهل استرسل بنفسه ام لا ؟ او جعل حال مرسله : هل
هو من أهل الصيد أم لا ، ولا يعلم أيهما قتله ، أو علم أنهما قتلاه معا
أو علم ان المجهول هو القاتل - لم يبيع ، وان علم حال الكلب الذى وجدته
مع كلبه ، وان الشرائط المعتبرة قد وجدت فيه - حل ، ثم ان كان
الكلبان قتلاه معا فهو لصاحبهما ، وان علم ان أحدهما قتله فهو لصاحبه
وان جعل الحال حل أكله ، ثم ان كان الكلبان متعلقين به فهو بينهما
وان كان أحدهما متعلقا به فهو لصاحبه ، وعلى من حكم له به اليمين ،
وان كان الكلبان ناحية وقف الأمر حتى يصطلحا ، فان خيف فساد
بيع ، واصطلحا على ثمنه ، والاعتبار باهلية الراعى وسائر الشروط حال
الرمى ، فان ارتد أو مات بعد رميه وقبل الاصابة حل

فصل : - الشرط الثانى - الآلة - وهى نوعان : أحدهما
محددة فيشترط له ما يشترط لآلة الذكاة ، ولا بد من جرحه به ، فان
قتله بشقله لم يبيع : كشبكة ، وفخ ، وبندقية ، وعصا ، وحجر لا حد له ،
فان كان له حد : كصوان فكمعراض ، وان صاد بالمعراض - وهو

عود محدود، وربما جعل في رأسه حديدة — أكل ما قتل بحده، دون عرضه، وكذا سهم ورمح وحرية، وسيف، ونحوه يضرب به صفحا فيقتل — فكله حرام، وكذا ان أصاب بحده فلم يجرح وقتل بثقله: وان نصب مناجل، أو سكاكين، وسمى عند نصبها فقتلت صيدا ولو بعد موت ناصبه، أو رده — ايح ان جرحه، والا فلا، وان قتل بسهم مسموم لم ييح اذا احتمل ان السم أعان على قتله؛ ولو رماه فوقع فيما يقتله مثله، أو تردى ترديا يقتله مثله، أو وطئ عليه شيء فقتله — لم يحل ولو كان الجرح موحيا، وان وقع في ماء ورأسه خارجه، أو كان من طير الماء، أو كان التردى لا يقتل مثل ذلك الحيوان — فباح — وان رمى طيرا في الهواء، أو على شجرة، أو جبل فوقع الى الأرض فأت حل، لأن سقوطه بالأصابة، وان رمى صيدا ولو ليلا فجرحه ولو غير موح فغاب عن عينه، ثم وجد ميتا — ولو بعد يومه — وسهمه فقط فيه أو أثره ولا أثر به غيره — حل، وان وجد به سهما أو أثر سهم غير سهمه أو شك في سهمه، أو في قتله، أو أكل منه سبع يصلح أن يكون قتله لم يحل، وان كان الأثر مما لا يقتل مثله: مثل أكل حيوان ضعيف كسنور، وثعلب من حيوان قوى، أو تهشم من وقعته — فباح، ولو أرسل عليه كلبه فعقره فغاب، أو غاب قبل عقره ثم وجد ميتا والكلب وحده، أو الصيد بغمه — أو يعبث به، أو عليه — حل، وتقدم قريبا لو وجد مع كلبه كلبا آخر. وان رمى صيدا، أو ضرب صيدا فأبان بعضه ولو بنصب مناجل ونحوها، فإن قطعه قطعتين متساويتين، أو متقاربتين

او قطع رأسه - حل . فان أبان منه عضوا غير الرأس ولم يبق فيه حياة مستقرة ، وكان الينونة والموت معا ، او بعده بقليل - أكل وما أبين منه ، وان كانت مستقرة فالبيان حرام : سواء بقي الحيوان حيا ، أو أدركه فذكاه ، أو رماه بسهم آخر فقتله ، وان بقي متعلقا بجلده حل بجله ؛ لانه لم يبين ، وان أخذ قطعة من حوت وافلت حيا ابيح ما أخذ منه وتحل الطريدة وهي ؛ الصيد يقع بين القوم لا يقدرّون على ذكائه فيقطع ذا منه بسيفه قطعة ، يقطع الآخر أيضا حتي يؤتى عليه وهو حي ؛ وكذا الناد فصل :- النوع الثاني - الجارحة ، فيباح ما قتلته اذا كانت معلية : الا الكلب الأسود ، والبهيم الأسود : وهو ما لا يبايض فيه ، أو بين عينيه نكتتان : كما اقتضاه الحديث الصحيح في حرم صيده ، كغير المعلم : الا أن يدركه في الحياة ، فيذكي ، ويحرم اقتناؤه ، وتعليمه ، ويسن قتله ولو كان معلما ، وكذا الخنزير ، ويحرم الاتفاح به ، ويجب قتل كلب عقور ولو كان معلما ، ويحرم اقتناؤه ، ولا تقتل كلبة عقرت من قرب ولدها أو خرقت ثوبه ، بل تنقل ، وتقدم آخر حد المحاربين ، ولا يباح قتل الكلاب غير ما تقدم ؛ وبإباح اقتناؤها للصيد ، والماشية ، والحرث ، وتقدم في كتاب البيع

والجوارح نوعان :- أحدهما - ما يصيد بناه : كالكلب ، والفهد وكل ما أمكن الاصطياد به

وتعليمه بثلاثة أشياء : ان يسترسل اذا أرسل : وينزجر اذا زجر لاني حال مشاهدته الصيد : واذا امسك لم يأكل ، ولا يعتبر تكراره بل يحصل بمرة ، فان أكل بعد تعليمه لم يحرم ما تقدم من صيده ، ولم يبيح ما أكل منه ،

يخرج عن كونه معلما؛ فيباح ما صاده بعد الصيد الذي أكل منه، وإن شرب دمه ولم يأكل منه لم يحرم، ويجب غسل ما أصابه فم الكلب والثاني - ذو النخل؛ كالبازي، والصقر، والعقاب، والشاهين، ونحوها، فتعليمه - بأن يترسل إذا أرسل، ويرجع إذا دعي، ولا يعتبر ترك الأكل، ولا بد أن يجرح الصيد، فإن قتله بعد رميه أو خنقه - لم يباح

فصل :- الشرط الثالث - إرسال الآلة قاصدا الصيد، فلو سقط السيف من يده فعقره - لم يحل، وإن استرسل الكلب أو غيره بنفسه، أو أرسله ولم يسم - لم يباح صيده؛ فإن زجره ولم يزد عدوه فكذلك، وإن زجره فوقف، ثم أشلاه وسمى، أو سمي وزجره ولم يقف لكنه زاد في عدوه بأشلائه حل صيده، لأنه بمنزلة إرساله. وإن أرسل كلبه أو سهمه إلى هدف فقتل صيدا، أو أرسله يريد الصيد ولا يرى صيدا، أو قصد إنسانا، أو حجرا، أو رمى عبثا غير قاصد صيدا، أو رمى حجرا يظنه صيدا، أو شك فيه، أو غلب على ظنه أنه ليس بصيد أو ظنه آدميا، أو بهيمة فأصاب صيدا - لم يحل. وإن رمى صيدا فأصاب غيره، أو رمى صيدا فقتل جماعة، أو أرسل سهمه على صيد فأعاته الريح فقتله، ولو لاها ما وصل، أو وقع سهمه في حجر فردته على الصيد فقتله حل الجميع، والجراح بمنزلة السهم، فإن رمى صيدا فأنبتته - ملكه، فإن تحامل ومشى غير ممتنع فأخذه غيره لزمه رده، ولو دخل خيمته أو داره ونحوه: كما لو مشى بالشبكة على وجهه لا يقدر على الامتناع، وإن لم

يثبته ويقى ممتعا فدخل خيمة انسان فاخذه ، او دخلت ظلية داره فاغلق بابها وجهلها ؛ أو لم يقصد تملكها ، او عشش طير غير مملوك في برجه وفرخ فيه - ملكه ، ومثله أحياء أرض بها كنز ، وكنصب خيمة ، وفتح حجره لذلك ، ونصب شبكة ، وشرك ، وفخ ، ومنجل لذلك ، وحبس جارج له ، او بالجائه بمضيق لا يفلت منه ، وان صنع بركة يصيد بها سمكا فما حصل فيه ملكه ، وان لم يقصد بها ذلك لم يملكه : كتوحل صيد بأرضه ، او حصل فيها من مد الماء او عشش فيها طائر ، ولغيره أخذه كالماء ، والكلأ . وان رمى طيرا على شجرة في دار قوم فطرحه في دراهم فاخذه فهو للرامي . ولو وقع صيد في شرك انسان أو شبكته ونحوه وأثبتته ثم أخذه انسان لزمه رده بآلته ، وان لم تمسكه الشبكة وانفلت منها في الحال ، أو بعد حين - لم يملكه ، وان أخذ الشبكة وذهب بها فصاده انسان ملكه ، ويرد الشبكة ، فان مشى بها على وجه لا يقدر على الامتناع فهو لصاحبها : كما لو أمسكه الصائد وثبت يده عليه ثم انفلت منه . وان اصطاد صيدا فوجد عليه علامة ملك : كقلادة في عنقه ، أو قرط في اذنه ، أو وجد الطائر مقصوص الجناح - لم يملكه ، ويكون لقطة : ومن كان في سفينة فوثبت سمكه فوقعت في حجره فهي له دون صاحب السفينة ، وان وقعت فيها فلصاحبها ، وان ثبت بفعل انسان لقصد الصيد : كالصياد الذي يجعل في السفينة ضوا بالليل ، ويدق بشىء كالجرس لثبث السمك في السفينة - فالصياد ، وان لم يقصد الصيد بهذا بل حصل اتفاقا فهي لمن وقعت في حجره ، ولا يصاد الحمام : الا أن

يكون وحشياً ، ويحرم صيد سمك وغيره بنجاسة كعذرة ، وميته ، ودم وعنه يكره ، وعليه الأكثر ، وان منعه الماء حتى صاده حل ، ويكره الصيد بينات وردان ، لأن مأواها الحشوش ، وبضفادع ، وشباشب : وهو طير تخاط عينه ، أو تربط ، وبخراطيم ، وكل شيء فيه روح ، ومن وكره : لا لبلبل ، ولا فرخ من وكره ، ولا بما يسكره ، ولا بشبكة ، وشرك وفخ ، ودبق ، وكل حيلة ، وكره جماعة بمثقل كبندق . ونصه - لا بأس ببيع البندق ، ويرمى بها الصيد : لا للعبث ، وإذا أرسل صيدا ، وقال اعتقتك - لم يزل ملكه عنه : كما لو أرسل البعير والبقرة

فصل : - الشرط الرابع - التسمية ، ولو بغير عريية عند ارسال السهم ، والجارحة : لا من أخرس ، ولا يضر تقدم يسير ، أو تأخر ، وكذا تأخر كثير في جرح إذا زجره فأنزجر ، وان تركها عمدا أو سهوا لم يبح ، وان سعى على صيد فاصاب غيره حل ، ولو سعى على سهم ثم القاه ورمى بغيره بتلك التسمية لم يبح ، ودم السمك طاهر ما كول

كتاب الايمان وكفاراتها

وهي جمع يمين ، وهي : القسم ، والايلاء ، والحلف ، بالفاظ مخصوصة فاليمين تؤكد الحكم بذكر معظم على وجه مخصوص وهي وجوابها كشرط وجزاء ، والحلف على مستقبل - ارادة تحقيق خبر فيه يمكن

بقوله ، يقصد به الحث على فعل الممكن ، أو تركه . والحلف على ماض
 اما بر : وهو الصادق ، واما غموس : وهو الكاذب ، أو لغو : وهو
 مالا أجر فيه ، ولا أثم ، ولا كفارة . ولا يصح الا من مكلف ، مختار
 قاصدا اليمين ، وتصح من كافر ، وتلزمه الكفارة بالحنث : حنث في
 كفره أو بعده

والحلف - منه واجب : مثل أن ينجي به انسانا معصوما من هلكة
 ولو نفسه : مثل أن تتوجه إيمان القسامة في دعوى القتل عليه ، وهو
 برى . - ومندوب : مثل أن يتعلق به مصلحة من اصلاح بين متخاصمين
 أو ازالة حقد من قلب مسلم عن الخالف ، أو غيره ، أو دفع شر ، فإن
 حلف على فعل طاعة أو ترك معصية بمندوب - ومباح : كالحلف على
 فعل مباح ، أو تركه ، أو على الخبر بشيء هو صادق فيه : أو يظن انه فيه صادق
 ومكروه : كالحلف على فعل مكروه ، أو ترك مندوب ، ومنه الحلف في
 البيع والشراء - ومحرم : وهو الحلف كاذبا عمدا ، أو على فعل معصية
 أو ترك واجب . ومتى كانت اليمين على فعل واجب ، أو ترك محرم -
 كان حلها : أي حثها محرما ، ويجب بره ، وإن كانت على فعل مندوب
 أو ترك مكروه فحلها مكروه ، ويستحب بره ، وإن كانت على فعل مكروه
 أو ترك مندوب فحلها مندوب ، ويكره بره ، وإن كانت على فعل محرم
 أو ترك واجب فحلها واجب ، ويحرم بره ، وحلها في المباح مباح ،
 وحفظها فيه أولا ، ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله

فصل :- واليمين التي تجب بها الكفارة اذا حنث - وهي المبن

بالله تعالى: نحو والله ، وبالله وتالله والرحمن ، والقديم الازلى ، وخالق
 الخلق ، ورازق العالمين ، ورب العالمين ، والعالم بكل شيء ، ورب السموات
 والأرض ، والحى الذى لا يموت ، والأول الذى ليس قبله شيء ، والآخر
 الذى ليس بعده شيء ، ونحوه مما لا يسمى به غيره ، أو صفة : من صفاته
 كوجه الله ، وعظمته ، وعزته : وإرادته ، وقدرته ، وعلمه ، وجبروته
 ونحوه ، حتى ولو نوى مقدوره ومعلومه ، ومراده . وأما ما يسمى به غيره
 تعالى وإطلاقه ينصرف الى الله كالعظيم ، والرحيم ، والرب والمولى
 والرازق : فان نوى به الله ، أو أطلق كان يمينا ، فان نوى غيره فليس يمينا
 وما لا يعد من اسمائه ولا ينصرف إطلاقه اليه ويحتمله كالشيء ، والموجود
 والحى ، والعالم ، والمؤمن ، والواحد ، والمكرم ؛ والشاكر : فان لم ينو
 به الله أو نوى به غيره - لم يكن يمينا ، وان نواه كان يمينا . وان قال :
 وحق الله ، وعهد الله ، واسم الله ، وأمين الله - جمع يمين - وأمانة الله
 وميثاقه ، وكبريائه ، وجلاله ، ونحوه فهو يمين وكذا على عهد الله وميثاقه
 ويكره الحلف بالامانة كراهة تحريم ، وان قال : والعهد والميثاق وسائر
 ذلك كالامانة ، والقدرة ، والعظمة والكبرياء ، والجلال والعزة ولم
 يصفه الى الله لم يكن يمينا : الا أن ينوى صفة الله ، وان قال : لعمر الله
 كان يمينا وان لم ينو - ومعناه الحلف بيقا الله وحياته - وان حلف بكلام
 الله أو بالمصحف ، أو بالقرآن ، أو بسورة منه ، أو بآية أو بحق القرآن
 فهو يمين فيها كفارة واحدة ، وكذا لو حلف بالتوراة ، أو الانجيل ونحوهما
 من كتب الله ، وان قال : احلف بالله ، واشهد بالله ، أو اقسم بالله ، أو اعزم

بالله، أو اقسمت بالله، أو شهدت بالله، أو حلفت بالله، أو آليت بالله - كان يمينا ،
وان لم يذكر اسم الله كأن قال : احلف، أو حلفت، أو اشهد ، أو شهدت ،
الى آخرها لم يكن يمينا : الا أن ينوى . وان قال : نويت باقسمت بالله ونحوه
الخبر عن قسم ماض ، أو بقولي : شهدت بالله - آمنت به ، أو باقسم ونحوه
الخبر عن قسم يأتى ، أو باعزم - القصد دون اليمين - دين ، وقبل حكا
ولا كفارة . وان قال : حلفا بالله ، أو قسميا بالله ، أو آليت بالله . أو الى بالله
فهو يمين ولو لم ينوها . وان قال : استعين ، أو اعتصم بالله ، أو اتوكل
على الله ، أو علم الله ، أو عز الله ، أو تبارك الله ، ونحوه لم يكن يمينا ولو نوى
فصل :- وحروف القسم بـاء ويلها مظهر أو مضمّر ، وواو
يلها مظهر ، وتاء تخص اسم الله ، فان قال : تالرحمن ، أو تالرحيم - لم يكن
قسما ، ويصح القسم بغير حرف القسم فيقول : الله لأفعلن بالجرو والنصب
وان رفعه كان يمينا : الا أن يكون من أهل العرية ولا ينوى به اليمين
وان نصبه بواو ، أو رفعه معها ، أو دونها فيمين : الا ان لا يريد عربى
وها . الله يمين بالنية - قال الشيخ : الأحكام متعلقة بما أراده الناس
بالالفاظ الملحونة ، كقوله : حلفت بالله ، رفعا ، ونصبا ، ووالله باصوم
وباصلى ونحوه ، وكقول الكافر : أشهد ان محمدا رسول الله برفع الأول
ونصب الثانى ، واوصيت لزيد بمائة ، واعتقت سالما ونحو ذلك وقال
من رام جعل جميع الناس فى لفظ واحد بحسب عادة
قوم بعينهم فقد رام ما لا يمكن عقلا ، ولا يصح شرعا - انتهى ، وهو كما
قال ؛ ويجاب القسم فى الايجاب بان خفيفة ، وثقيلة ، وبلاد التوكيد ،

وبقد ، وبل ، عند الكوفيين ، وفي النفي بما ، وان بمعناها ، وبلا ، وتحذف لا : نحو والله افعل ، ويحرم الحلف بغير الله ، وصفاته ولو بنبي ، لانه شرك في تعظيم الله ، فان فعله - استغفر ، وتاب ، ولا كفارة في اليمين به ، ولو كان الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم : سواء أضافه الى الله كقوله : ومعلوم الله وخلقه ، ورزقه ، وبيته ، أو لم يصفه مثل والكعبة . والنبي ، وأبي وغير ذلك ، ويكره بطلاق وعناق

فصل :- ويشترط لوجوب الكفارة ثلاث شروط - أحدها أن تكون اليمين منعقدة ، وهي التي يمكن فيها البر والحنث : بان يقصد عقدها على مستقبل ، فلا تنعقد بيمين النائم ، والصغير قبل البلوغ ، والمجنون ونحوهم وما عدا من لغو اليمين

فاما اليمين على الماضي فليست منعقدة ، وهي نوعان - غموس : وهي التي يحلف بها كاذبا ، عالما بغمسه في الآثم ، ثم في النار ، ولا كفارة فيها ، ويكفر كاذب في لعانه ، ذكره في الانتصار . وان حلف على فعل مستحيل لذاته ، أو غيره ، كأن قال : والله لأصعدن السماء ، أو ان لم أصعد ، أو لأشربن ماء الكوز ، ولا ماء فيه : علم ان فيه ماء ، أولا ، أو ان لم اشربه ، أو فاذا هو ميت : علمه او لم يعلمه ، ونحو ذلك - انعقدت يمينه ، وعليه الكفارة في الحال ، وان قال : والله ان طرت أولا طرت ، أو صعدت السماء . أو شاء الميت ، أو قلبت الحجر ذهباً أو جمعت بين الضدين ، أو رددت أمس ، أو شربت ماء الكوز ولا ماء فيه ، ونحوه - فهذا لغو ، وتقدم في الطلاق في الماضي ، والمستقبل

وان قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أولا يفعلن ، أو حلف على حاضر فقال : والله لتفعلن كذا ، أولا تفعلن كذا فلم يطعه - حنث الحالف والكفارة عليه لا على من أحثه ، وان قال : أسألك بالله لتفعلن وأراد اليمين فكالتي قبلها . وان أراد الشفاعة اليه بالله فليست يمين ، ويسن ابرار القسم كاجابة سؤال بالله ، ولا يلزم . وان اجابه الى صورة ما قسم عليه دون معناه عند تعذر المعنى فحسن

والثاني - لغو اليمين : وهو سبقها على لسانه من غير قصد ، كقوله لا والله ، وبلى والله في عرض حديثه ، وظاهره ولو في المستقبل ، ولا كفارة فيها ، وان عقدها على زمن خاص ماض يظن صدق نفسه بان بخلافه - حنث في طلاق ، وعناق فقط ، وتقدم آخر تعليق الطلاق بالشروط ، وقال الشيخ : وكذا عقدها على زمن مستقبل ظانا صدقه فلم يكن : كمن حلف على غيره يظن انه يطيعه فلم يفعل ، او ظن المحلوف عليه خلاف نية الحالف ونحو ذلك

الشرط الثاني : ان يحلف مختاراً فلا تنعقد يمين مكره

الثالث : الحنث في يمينه بان يفعل ما حلف على تركه ، او يترك ما حلف على فعله ولو معصية ، مختاراً ، ذا كراً ، فان فعله مكرهاً او ناسياً فلا كفارة ، ويقع الطلاق ، والعناق ناسياً ، وتقدم ، وجاهل كناس فصل : - ويصح الاستثناء في كل يمين مكفرة : كاليمين ، والظهار ، والنذر ؛ فاذا حلف فقال : ان شاء الله ، أو ان أراد الله وقصد بها المشيئة : لا من أراد بارادته ، وأمره ، أو أراد التحقيق لا التعليق - لم

يحنث: فعل، أو ترك، قدم الاستثناء، أو اخره اذا كان متصلا لفظا
او حكما؛ كانه قطعاه بتنفس، او سعال، او عطاس، أو قىء؛ ونحوه، ويعتبر
نطقه به مرة، ولا ينفعه بالقلب الا من مظلوم خائف - وقصد الاستثناء
قبل تمام المستثني منه، فلو حلف غير قاصد الاستثناء، ثم عرض له
بعد فراغه من اليمين فاستثنى لم ينفعه، ولو اراد الجزم فسبق لسانه الى
الاستثناء من غير قصد، او كانت عادته جارية به فجري على لسانه من
غير قصد لم يصح، وان شك فيه فالاصل عدمه، وان قال: والله لا شربن اليوم
ان شاء زيد، فشاء زيد ولم يشرب حتى مضى اليوم حنث، وان لم يشأ زيد
لم يلزمه يمين، فان لم يعلم مشيئته لغية أو جنون او موت انحلت اليمين
ولا اشرب الا ان يشاء زيد فان شاء فله الشرب، وان لم يشأ لم يشرب
فان خفيت مشيئته لغية او موت او جنون لم يشرب، وان شرب حنث
ولا شربن الا ان يشاء زيد فان شرب قبل مشيئته زيد - بر، وان قال زيد
قد شئت ان لا تشرب انحلت يمينه؛ وان قال: قد شئت ان تشرب، او
ما شئت ان لا تشرب لم تنحل، فان خفيت مشيئته لزمه الشرب،
ولا اشرب اليوم ان شاء زيد فقال زيد: قد شئت ان لا تشرب فشرب
حنث، وان شرب قبل مشيئته لم يحنث، وان خفيت مشيئته فهي في
حكم المعدوم، والمشيئة في هذه المواضع - ان يقول بلسانه: قد شئت
واذا حلف ليفعلن شيئا ونوى وقتا بعينه تقيد به، وان لم ينوى لم
يحنث حتي يأس من فعله: اما بتلف المحلوف عليه، او موت الخالف ونحوه
وان لم تكن له نية لم يحنث قبل اليأس من فعله، واذا حلف على يمين

فرأى غيرها خيرا منها سن له الحنث، والتكفير . ولا يستحب تكرار الحلف، فان افطر كره، وان دعى الى الحلف عند الحاكم وهو محق استحب له افتداء يمينه فان حلف فلا بأس

فصل ل :- وان حرم أمته . أو شيئا من الحلال غير زوجته ، كقوله : ما أحل الله على حرام - ولا زوجة له ، أو هذا الطعام على حرام أو طعامى على : كالميتة ، والدم ، ونحوه ، أو علقه بشرط : مثل ان أكلته فهو على حرام ؛ أو حرام على ان فعلت كذا ، ونحوه - لم يحرم ، وعليه كفارة يمين ان فعله ، وان قال : هو يهودى ، أو نصرانى ، أو كافر ، أو مجوسى ، أو يكفر بالله ، أو يعبد الصليب ، أو غير الله ، أو يرى من الله أو من الاسلام ، أو القرآن ، أو النبى صلى الله عليه وسلم ، أو لا يراه الله فى موضع كذا ان فعل كذا ، أو قال : انا استحل الزنا ، أو شرب الخمر ، أو أكل لحم الخنزير ، أو ترك الصلاة ؛ أو الزكاة ، أو الصيام ونحوه ان فعلت - لم يكفر ، وفعل محرما تلزمه التوبة منه ، وعليه ان فعله كفارة يمين ، واختار الموفق والناظم لا كفارة ، وان قال : عصيت الله ، أو انا اعصى الله فى كل ما أمرنى به ، أو محوت المصحف ، ان فعلت ، وحنث - لا كفارة . وان قال : اخزاه الله ، أو قطع يديه ؛ أو رجله ، وأدخله الله النار ، أو لعنه الله ان فعل ، أو لا فعلن ، أو عبد فلان حر لأفعلن ، أو ان فعلت كذا فمال فلان صدقة ، أو فعلى حجة ، أو مال فلان حرام عليه ، أو فلان برى من الاسلام ، وسحوه ، فلغو . وان قال : ايمان البيعة تلزمنى فهى يمين - رتبها الحجاج والخليفة المعتمد -

تشتمل على اليمين بالله تعالى ، والطلاق، والعناق، وصدة المال ، فان كان الحالف يعرفها ونواها انعقدت يمينه بما فيها ، وان لم يعرفها ، او عرفها ولم ينوها ، أو نواها ولم يعرفها فلا شيء عليه ، ولو قال : ايمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا وفعله لزمته يمين الظهار ، والطلاق ، والعناق ، والنذر . واليمين بالله اذا نوى بها ذلك ولو حلف بشيء من هذه الخمسة فقال له آخر : يميني مع يمينك ، أو أنا على مثل يمينك ، يريد التزام مثل يمينه (١) الا في اليمين بالله ؛ وان لم ينو شيئا لم تنعقد يمينه ، وان قال : على نذراويمين ، أو قال : على عهد الله ، أو ميثاقه ان فعلت كذا ، وفعله كفر كفارة يمين ، وكذا على نذر ويمين ، فقط وان أخبر عن نفسه بحلف بالله ولم يكن حلف فهي كذبة لا كفارة عليه فيها

فصل :- في كفارة اليمين ، وفيها تخيير وترتيب ، فيخير من

لزمته بين ثلاثة أشياء - اطعام عشرة مساكين مسلمين ، احرارا ولو صفارا : جنسا واحدا كان المطعم ، أو اكثر ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد - فصيام ثلاثة أيام . والكسوة ما تجزئ صلاة الآخذ الفرض فيه ، للرجل ثوب ولو عتيقا اذا لم تذهب قوته ، أو قيص يجزئه ان يصلي فيه الفرض ، نصا : بان يجعل على عاتقه منه شيئا ، أو ثوبان يأتز بأحدهما ويرتدي بالآخر ، ولا يجزئه متزرو حده ، ولا سراويل ، وللرأة درع وخمار يجزئها ان تصلي فيهما ؛ وان أعطاها ثوبا واسعا يمكن أن يستر بدنها ورأسها اجزأه ، ويجوز أن يكسوم من جميع اصناف الكسوة مما يجوز للآخذ لبسه : من قطن . وكتان ، وصوف ، وشعر ، ووبر

(١) كذا في الاصل ، والذي يظهر لي ان لو المتقدمة تستدعي تقدير جواب هو :

لزمه مثل تلك اليمين ، واستناؤه يمين الله يدل على ان اللزوم لا يتناولها وقد عللوا ذلك بأن هذا كناية ، ويمين الله لا تنعقد بالكناية ، وبعضهم عمم من غير فرق

وخز، وحرير؛ وسواء كان مصبوغاً أولاً، أو خاماً، أو مقصوراً، ويجوز أن يطعم بعضاً، ويكسب بعضاً، فإن أطعم المسكين بعض الطعام وكساه بعض الكسوة، أو عتق نصف عبد، وأطعم خمسة، أو كساهم، أو أطعم وصام لم يجزئه، ببقية الكفارات، ولا ينتقل إلى الصوم إلا إذا عجز كمجزه عن زكاة الفطر، ولو كان ماله غائباً استدان أن قدر، والإصام. والكفارة بغير الصوم إنما تجب في الفاضل عن حاجته الأصلية الصالحة لمثله: كدار يحتاج إلى سكنائها، ودابة يحتاج إلى ركوبها، وخادم يحتاج إلى خدمته، فلا يلزمه بيع ذلك، فإن كان له عقار يحتاج إلى أجرته لمؤنته أو حوائجه الأصلية، أو بضاعة يحتل ربحها المحتاج إليه بالتكفير منها أو سائمة يحتاج إلى نمائها حاجة أصلية، أو أثاث يحتاج إليه، أو كتب علم يحتاجها، أو ثياب جمال ونحو ذلك، أو تعذر بيع شيء لا يحتاج إليه — انتقل إلى الصوم، وتقدم بعض ذلك في الظهار. ويجب التابع في الصوم أن لم يكن عذر. وتجب كفارة يمين ونذر على الفور إذا حنث، وإن شاء كفر قبل الحنث، فتكون محلة لليمين، وإن شاء بعده فتكون مكفرة؛ فهما في الفضيلة سواء، فيما كانت الكفارة غيره (١) ولو كان الحنث حراماً، ولا يصح تقديمها على اليمين، وإذا كفر بالصوم قبل الحنث لفقره ثم حنث وهو موسر لم يجزئه، ومن كرر يميناً موجبها واحد على فعل واحد، كقوله: والله لا أكلت، والله لا أكلت، أو حلف إيماناً بكفاراتها واحدة، كقوله: والله، وعهد الله وميثاقه، وكلامه، أو كررها على أفعال مختلفة قبل التكفير، كقوله

(١) قوله: غيره — يريد به فيما كانت كفارته غير الصوم.

والله لا أكلت؛ والله لا شربت، والله لا لبست فكفارة واحدة. ومثله الحلف بندور مكررة، ولو حلف يمينا واحدة على أجناس مختلفة كقوله؛ والله لا أكلت، ولا شربت، ولا لبست - فكفارة واحدة حثت في الجميع، أو في واحد، وتحل البقية، وإن كانت الايمان مختلفة الكفارة: كالظهار، واليمين بالله فلكل يمين كفارتها، وليس لرقيق أن يكفر بغير صوم ولو أذن له سيده في العتق والاطعام، لأنه لا يملك وليس لسيده منعه من الصوم ولو أضربه، ولو كان الحلف والحنث بغير أذنه، ولا منعه من نذر، ويكفر كافر ولو مرتدا بغير صوم، ومن بعضه حر فحكمه في الكفارة حكم الاحرار، وتقدم في الظهار بعض أحكام الكفارة فليعاود

باب جامع الايمان

يرجع فيها الى نية حالف أن كان غير ظالم، ولفظه يحتملها ويقبل حكمها قرب الاحتمال من الظاهر، وتوسطه: لامع بعده، فتقدم نيته في عموم لفظه وعلى السبب، سواء كان مانوا موافقا لظاهر اللفظ أو مخالفه، فالموافق الظاهر: أن ينوى باللفظ موضوعه الأصلي، مثل: أن ينوى باللفظ العام العموم، وبالمطلق الاطلاق، وبسائر الالفاظ ما يتبادر الى الافهام منها، والمخالف يتنوع أنواعا: منها - أن ينوى بالعام الخاص، مثل: أن يحلف لا يأكل لحوا ولا فاكهة، ويريد لما بعينه، وفاكهة بعينها، ومنها - أن يحلف على فعل شيء أو تركه، وينوى في وقت، مثل: أن يحلف لا يتغذى. ويريد اليوم أولا أكلت، ويريد الساعة، أو دعى الى غذاء. خلف لا يتغذى ينوى

ذلك الغداء، اختصت يمينه بما نواه: ومنها - ان ينوى يمينه غير ما يفهمه السامع منه. كما تقدم في التأويل، في الحلف: ومنها - ان يريد بالخاص العام: كقوله: لا شربت لفلان الماء من العطش، ينوى قطع كل ماله فيه منه: لا بأقل: كقعود في ضوء ناره، وظل حائطه، او حلف لا يأوى مع زوجته في دار سماها، يريد جفائها فيم جميع الدور، أو لا يلبس من غزلها يريد قطع منها، كما يأتي قريباً. ومن شروط انصراف اللفظ الى مانواه احتمال اللفظ له كما تقدم، فان نوى مالا يحتمله: مثل ان يحلف لا يأكل خبزاً، يعني به لا يدخل بيتاً لم تنصرف اليمين الى المنوى، فان لم ينوى شيئاً لا ظاهر اللفظ ولا غيره رجع الى سبب اليمين وماهيتها، فلو حلف ليقضيه حقه غدا فقضاه قبله لم يحنث اذا قصد ان لا يجاوزه، او كان السبب يقتضى التعجيل قبل خروج الغد فان عدماً - لم يبرأ الا بقضائه في الغد، ولذا لا تكن شيئاً غداً، أو لا بعينه غداً، أو لا شترينه، أو لا ضربنه ونحوه. وان قصد مطلقه فقضاه قبله حنث. وان حلف لا يبيع ثوبه الا بمائة فباعه بها، أو بأكثر لم يحنث، وبأقل يحنث، ولا يبيعه بمائة حنث بها، وبأقل، ولا اشترينه بمائة فاشتراه بها، أو بأكثر حنث، لا بأقل. وان حلف لا ينقص هذا الثوب عن كذا، فقال: قد أخذته ولكن هب لي كذا فقال أحمد هذا حيلة، قيل له: فان قال البائع: ابيعك بكذا، وأهب لفلان شيئاً آخر، قال: هذا كله ليس بشيء، وكرهه، ولا يدخل داراً ونوى اليوم لم يحنث بالدخول في غيره، ويقبل قوله في الحكم. وان كانت

بطلاق ، أو عتاق لم يقبل ، لتعلق حق الآدمي ، ولا يلبس ثوبا من غزلها
يقصد قطع منها فباعه واشترى بثمنه ثوباً حنث ، وكذا ان انتفع بثمنه
وان انتفع بشيء من مالها سوى الغزل وثمنه لم يحنث ، وان امتنت
عليه بثوب خلف لا يلبسه قطعاً لمنتهى فاشترى غيرها ثم كساه اياه ؛ أو
اشترى الخالف ولبسه على وجه لامة لها فيه فوجهان ، ولا يأوى معها
في دار سماها يريد بها ولم يكن للدار سبب يهيج يمينه فاوى معها في غيرها
حنث ، فان كان للدار أثر في يمينه لكرامته سكنها ، او خوصم من
أجلها ، أو امن عليه بها لم يحنث اذا آوى معها في غيرها ، وان عدم السبب
والنية لم يحنث الا بفعل ما يتناوله لفظه ، وهو الايواء معها في تلك
الدار بعينها ، والايواء - الدخول : قليلاً كان ، أو كثيراً ، وان برها
بصدقة أو غيرها ، او اجتمع معها فيما ليس بدار ، ولا بيت لم يحنث
سواء كان للدار سبب في يمينه ، أو لم يكن ، ولا عدت رأيتك تدخلينها
ينوى منعها حنث بدخولها ، ولو لم يرها ؛ وان حلف لا يدخل عليها
بيتاً فدخل عليها فيما ليس ببيت فكألى قبلها ، وان دخل على جماعة هي
فيهم يقصد الدخول عليها معهم ، او لم يقصد شيئاً حنث ، وان استثنى
بقوله فكذلك ، وان كان لا يعلم انها فيه فدخل فوجدها فيه فكأ لو دخل
عليها ناسياً ، وكذلك ان حلف لا يدخل عليها فدخلت عليه فخرج في
الحال ، فان أقام حنث

فصل - : والعبرة بخصوص السبب : لا بعموم اللفظ ، فلو

حلف لعامل ان لا يخرج الا باذنه ونحوه ، فعزل ، او على زوجته فطلقها

او على عبده فاعتقه ، أولا يدخل بلد الظلم فرآه فيه ، فزال ، أولا ارى منكرا الارضته الى فلان القاضى ، او الولى فعزل ونحوه : يريد ما دام ذلك ، أو أطلق - انحلت يمينه - قال ابن نصر الله : والمذهب عود الصفة ، فيحمل - - يعنى انحلال اليمين - على انه نوى تلك الولاية وذلك النكاح ، او الملك - انتهى ، فلورأى المنكر فى ولايته وأمكنه رفعه فلم يرفعه حتى عزل حنث بعزله ، ولو رفعه بعد ذلك ، وان مات قبل امكان رفعه اليه حنث ، وان لم يعين الوالى أذن لم يتعين ولولم يعلم به الحالف الا بعد علم الوالى فإت - لبر : كما لو رآه معه ، وان حلف للصر ان لا يخبر به ولا يغمز عليه فسأله الوالى عن قوم هو معهم فبرأهم وسكت عنه يقصد التنبيه عليه - حنث : الا أن ينوى حقيقة النطق ، والغمز : أن يفعل فعلا يعلم به انه هو اللص ، ولو حلف ليتزوجن - يبر بعقد صحيح ، ولتزوجن عليها ولا نية ، ولا سبب - لا يبرأ الا بدخوله بنظيرتها او بمس تغمها او تآذى بها ، فان تزوج عجوزا زنجية لم يبرأ نكاحا ، ولا يتزوج عليها - حنث بعقد صحيح ولو على غير نظيرتها ، وان حلف لا يكلمها هجرا حنث بوطئها ، وليطلقن ضررتها بربرجعى ان لم تكن نية او قرينة تقتضى الابانة

فصل :- فان عدم النية وسبب اليمين وما هيجهما رجع الى

التعيين ، وهو الاشارة

فان تغيرت صفة التعيين فذلك خمسة أقسام :- أحدها - ان تستحيل

اجزأؤه بتغير اسمه : كالأكل هذه البيضة ، فصارت فرخا ، او هذه

الحنطة فصارت زرعاً فاكله ، اولا شربت هذا الخمر فصار خلا فشربه - حنث

الثاني - تغيرت صفته ، وزال اسمه مع بقاء أجزائه : كلاً أكلت هذا الرطب فصار تمراً ، او دبساً ، او خلا ، او ناطفاً ، او غيره من الحلوى ، اولا أكلت هذا الصبي فصار شيخاً ، أولاً أكلت هذا الحمل فصار كبشاً ، او هذه الحنطة فصارت دقيقاً ، أو سويقاً ، او هريسة ، او هذا العجين فصار خبزاً ، او هذا اللبن فصار مصلاً ، او جبناً ، أو كشكاً ، أولاً دخلت هذه الدار فصارت مسجداً ، أو حماماً ، او فضاءً ثم دخلها ، أو أكله - حنث في جميع ذلك

الثالث - تبدلت الاضافة : كلاً أكلت زوجة زيد هذه ، ولا عبده هذا ، ولا دخلت داره هذه فطلق الزوجة ، وباع العبد ، والدار فكلمهما ودخل الدار حنث

الرابع - تغير صفته بما يزيل اسمه ثم عادت : كغصن انكسر ، ثم اعيد ، وقلم كسر ثم برى ، وسفينة نقضت ثم اعيدت ، ودار هدمت ثم بنيت ، ونحوه فانه يحنث

الخامس - تغيرت صفته بما لم يزل اسمه : كلحم شوى ، أو طبخ وتم حديث فعتق ، وعبد بيع ، ورجل صحيح فمرض ، ونحوه فانه يحنث وان قال : لا أكلت سعداً زوج هند ، أو سيد صبيح ، أو صديق عمرو ، أو مالك هذه الدار ، أو صاحب الطيلسان ، اولا أكلت هنداً امرأة سعد ، أو صبيحاً عبده ، أو عمراً صديقه ، فطلق الزوجة ، وباع العبد

والدار والطيلسان وعادى عمرا ، ثم كلهم — حنث ، ولا يلبس هذا الثوب وكان رداء حال حلقه فارتدى به ، او اتزر ، او اعتم ، او جعله قميصا ، او سراويل ، او قباء ، فلبسه — حنث ، وكذلك ان كان سراويل فارتدى ، او اتزر به حنث : لا اذا اتزر به ، ولا بطيه وتركه على رأسه ، ولا بنومه عليه ؛ او تدره . وان قال : لا البسه وهو رداء فغير عن كونه رداء ولبس — لم يحنث ؛ وكذلك ان نوى يمينه فى شيء من هذه الاشياء مادام على تلك الصفة والاضافة ، او ما لم يتغير

فصل : — فان عدم النية وسبب اليمين وما هيجهما والتعيين — رجع الى ما يتناول الاسم . والاسم يتناول العرفى والشرعى ؛ والحقيقى : وهو اللغوى ؛ فيقدم شرعى ، ثم عرفى . ثم لغوى ، فالشرعى — ماله موضوع فيه وموضوع فى اللغة : كالصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج ، ونحوه ، فاليمين المطلقة تنصرف الى الموضوع الشرعى ، ويتناول الصحيح منه : الا اذا حلف لا يبيع فحج حجا فاسدا فيحنث ، فاذا حلف لا يبيع فباع يباعا فاسدا ، أو لا ينكح غيره فانكح نكاحا فاسدا ، او حلف ما بيعت ولا صليت ونحوه وكان قد فعله فاسدا لم يحنث : الا ان يضيف اليمين الى شيء لا تصور فيه الصحة : كحلفه لا يبيع الحر ، او الخمر او ما باع الحر او الخمر ، او قال لزوجه : ان سرقت منى شيئا وبعته ، او طلقت فلانة الاجنية فانت طالق فيحنث بصورة البيع والطلاق ، فان حلف لا يبيع فباع يباعا فيه الخيار — حنث ، ولا أبيع ولا اتزوج ولا أؤجر فاوجب البيع والنكاح والاجارة ولم يقبل المشتري والمتزوج

والمستأجر - لم يحنث ، ولا يتسرى فوطى . جاريته حنث ولو عزل
 كحلفه لا يطأ ولا يحج ولا يعتمر - حنث باحرام ، ولا يصوم حنث
 بشروع صحيح ، ولو كان حال حلفه صائماً ، او حاجاً فاستدام ؛ او حلف
 على غيره لا يصلى وهو فى الصلاة فاستدام - لم يحنث ، ولا يصوم
 صوما لم يحنث حتى يصوم يوماً ، ولا يصلى حنث بتكبيره الاحرام ،
 ولا يصلى صلاة لم يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه اسم الصلاة ،
 ويشمل صلاة الجنائز فيهما ، قال القاضى وغيره : الطواف ليس
 بصلاة فى الحقيقة . وان حلف لا يهب لزبد شيئاً ، ولا يوصى له
 ولا يتصدق عليه اولا يعمره ففعله ولم يقبل زيد - حنث . وان نذر
 ان يهب له - بر بالايجاب ، ولا يتصدق عليه فوهبه لم يحنث ؛ ولا يهبه
 فاسقط عنه ديناً ، او اعطاه من نذره ، او كفارته ، او صدقته الواجبة
 او اعاره ، او اوصى له لم يحنث ، فان تصدق عليه تطوعاً ، او اهدى له
 او اعمره ، او وقف عليه ، او باعه ، او حابه - حنث ، وان حلف
 لا يتصدق فاطعم عياله لم يحنث

فصل :- والاسم اللغوى - ما لم يغلب مجازه ، فان حلف
 لا يأكل اللحم فأكل الشحم أو المنخ الذى فى العظام ، أو الكبدة ، أو الطحال
 أو القلب أو الكرش أو المصران أو الالية أو الدماغ : وهو المنخ
 الذى فى قحف الرأس أو القانصة ، أو الكلية ، أو الكوارع . أو لحم الرأس
 أو لحم خد الرأس ، أو اللسان ، ونحوه لم يحنث : الا ان يكون أراد اجتناب
 الدسم ، ويحنث بأكل اللحم ولو كان محرماً : كخنزير وميته ، ومغصوب

وبلحم سمك ، ولحم قديد ، ولحم طير ، وصيد ، ولا يا كل شحما فاكل
شحم الجوف من الكلى ، أو غيره ، أو من شحم الظهر ؛ أو سمينه ونحوه
أو السنام ، أو الالية - حنث : لا باللحم الأحمر ، ولا يا كل لبنا فاكل من
لبن الانعام ، أو الصيد أو لبن آدمية : حلييا كان أو رائبا ، أو مائعا ، أو
مجعدا - حنث ، وإن أكل زبدا أو سمناء ، أو كشكا : وهو الذي يعمل من القمح ،
واللبن أو مصلا ، أو أقطا ، أو جبنا لم يحنث : إن لم يظهر فيه طعمه ، ولا آكل
زبدا فاكل سمناء أو لبنا لم يظهر فيه الزبد - لم يحنث . وإن كان ظاهرا فيه
حنث ، وإن أكل جبنا ، أو ما يصنع من اللبن من كشك أو مصل ، أو أقط ،
ونحوه لم يحنث ولا يا كل سمناء فاكل زبدا ، أو ما يصنع من اللبن سوى السمن
لم يحنث وإن أكل السمن منفردا أو في عصيدة ، أو حلوى ، أو طبخ من
خميص ونحوه يظهر طعمه فيه - حنث ، وكذلك إذا حلف لا يا كل لبنا فاكل
طبخا فيه لبن ، أو لا يا كل خلا فاكل طبخا فيه خل يظهر طعمه فيه -
حنث ، ولا يا كل فاكهة حنث بعنب : ورطب ، ورماني ، وسفرجل ،
وتفاح ، وكُمثرى ؛ وخوخ ، وأترج ، ونبق ، وموز ، وجميز ، وبطيخ وكل
ثمر شجر غير برى ولو يابس : كصنوبر ، وعناب ، وجوز ، ولوز ، وبندق
وتمر ، وتوت ، وزبيب ، ومشمش ، وتين واجاص ، ونحوها : لا قنأ ،
وخيار ، وخص ، وزيتون ، وبلوط ، وبطم ، وزعرور أحمر ، وثمر
قيقب ، وعفص ، وآس ، وخوخ الدب ؛ وسائر ثمر كل شجر لا يستطاب
ولا قرع وباذنجان ، وجزر ، ولفت ، وفجل ، وقلقاس ، وسنوطل ، ونحوه
وإن حلف لا يا كل رطباً أو بسراً ، فاكل مذبأ أو منصفا ، حنث : كما لو أكل

نصف رطبة؛ بسرة منفردتين، فان كان الحلف على الرطب فاكل القدر الذى أرطب من النصف، او كان على البسر فاكل البسر الذى فى النصف - حنث وان أكل البسر من يمينه على الرطب او الرطب من يمينه على البسر - لم يحنث: وان حلف واحدياً كلن رطبا، وآخرلياً كلن بسرا فاكل الحالف على أكل الرطب مافى النصف من الرطب؛ وأكل الآخر باقيها - برجميعا، ولياً كل رطبة، او بسرة، اولايأكل ذلك فاكل منصفاً لم يبر، ولم يحنث، لانه ليس فيه رطبة، ولا بسرة، ولايأكل رطبا فاكل تمرا، أو بلحا، أو بسرا، اولايأكل تمرا فاكل بسرا، أو بلحا، أو رطبا، أو دبسا أو ناطفا - لم يحنث، ولا يأكل عنباً فاكل زيبياً، أو دبساً، أوهما، أو ناطفاً، أو لا يكلم شاباً فكلهم شيخاً، أو لا يشتري جدياً فاشترى تيساً، أو لا يضرب عبداً فضرب عتيقاً - لم يحنث، ولا يأكل من هذه البقرة لم يعم ولداً ولبناً، ولايأكل من هذا الدقيق فأسبغه، أو خبزه فأكله - حنث، وحقيقة الغداء والقيلوله قبل الزوال، والعشاء بعده، وآخره نصف الليل، فلو حلف لا يتغدى فاكل بعده، أو لا يتعشى فاكل بعد نصف الليل أو لا يتسحر فاكل قبله - لم يحنث، والغداء والعشاء. ان يأكل أكثر من نصف شعبه، ولا ينام، حنث بادنئ نوم، ولا يأكل أداما حنث بأكل ما جرت العادة بأكل الخبز به من مصطبخ به: كالطبخ، والمرق والمخل والزيت والسمن، والسيرج، واللبن، والدبسر، والعسل أو جامد، كالشواء، والجبن، والباقلاء، والزيتون، والبيض، والملح

والتمر، والزبيب، ونحوه، والقوت - الخبز وخبه، ودقيقه، وسويقة
والفاكهة اليابسة، واللحم، واللبن، ونحوه: لا غلب وحصرم، وخل
نحوه. والطعام - ما يؤكل ويشرب من قوت، وأدم، وحلو، وجامد
ومائع، وما جرت العادة بأكله من نبات الأرض: لآماء ودواء
وورق شجر، ونشارة خشب، وتراب، ونحوها؛ والعيش في
العرف - الخبز من خنطة

فصل :- وان حلف لا يلبس شيئا فلبس ثوبا، اودرعا، أو
جوشنا: أو خفا، أو نعلا، أو عمامة، أو قلنسوة - حنث، فان ترك
القلنسوة في رحله، أو أدخل يده في الخف، أو النعل لم يحنث،
ولا يلبس حليا فلبس حلية ذهب، أو فضة، أو خاتما، ولو في غير الخنصر
أودراهم، أو دنانير في مرسله، ونحوها، أو ثلثا، أو جوهرا في مخنقة
أو منفردا، أو منطقة، محلاة - حنث: لا سبحا، وعقيقا، وحريرا،
ولو لامرأة: ولا ودعا، أو خرز زجاج، ونحوه، ولا سيفا محلي دون
منطقته، ولا يدخل دار فلان، أو لا يركب دابته، أو يلبس ثوبه،
فدخل أو ركب، أو لبس ما هو ملك له، أو مؤجره، أو مستأجره،
أو جعله لعبده - حنث: لا ما استعاره فلان، أو عبده. ولا يدخل
مسكنه حنث بمستأجر، ومستعار، ومغصوب يسكنه، لا بملكه الذي
لا يسكنه، وان قال: ملكه - لم يحنث بمستأجر، ولا يركب دابة عبد
فلان فركب دابة جعلت برسمه حنث: كخلفه لا يركب رحل هذه الدابة
أو لا يبيعه. ولا يدخل دارا فدخل سطلحها حنث: لا ان وقف على

الحائط، او في طاق الباب، او كان في اليمين دلالة لفظية؛ او حالية تقتضى اختصاص الارادة بداخلها، مثل: ان يكون سطح الدار طريقا وسبب يمينه يقتضى ترك وصلة أهل الدار لم يحث بالمرور على سطحها وان نوى باطن الدار تقيدت به يمينه، وان تعلق بغصن شجرة في الدار من خارجها لم يحث، فان صعد حتى صار في مقابلة سطحها بين حيطانها أو كانت الشجرة في غير الدار فتعلق بفرع ماد على الدار في مقابلة سطحها - حث. وان حلف ليخرج منها فصعد سطحها لم يبرأ، ولا يخرج منها فصعد لم يحث، ولا يضع قدمه في الدار، أو لا يطؤها، أو لا يدخلها فدخلها راكبا، أو ماشيا، أو حافيا، أو متعلا - حث: لا بدخول مقبرة، لأنه العرف. وان حلف لا يكلم انسانا حث بكلام كل انسان: من ذكر، واثني، وصغير، وكبير، وعاقل، ومجنون، ولا يكلم زيدا ولا يسلم عليه، فان زجره فقال: تنح، أو اسكت - حث: الا ان يكون نوى كلاما غير هذا، وان صلى بالمحلو ف عليه اماما، ثم سلم من الصلاة لم يحث. وان ارتج في الصلاة ففتح عليه الحالف لم يحث. ولو كاتبه أو أرسل اليه رسولا حث: الا أن يكون أراد أن لا يشافهه، وان أشار اليه حث، قاله القاضي، وان ناداه بحيث يسمع فلم يسمع لتشاغله، أو غفلته، أو سلم عليه حث، وان سلم على قوم هو فيهم ولم يعلم فكناش، وان علم به ولم ينوه، ولم يستثنه بقلبه، ولا بلسانه، كأن يقول: السلام عليكم: الا فلانا - حث، ولا يبتدئه بكلام فتكلما معا لم يحث، بخلاف لا كلمته حتى يكلمني، أو يبدأني

بكلام في حث بكلامهما معا ، ولا يكلمه حينا ، فالحين — أشهر ، اذا أطلق ولم ينو شيئا ، وكذا الزمان معرفا ، وان قال : زمنا ، اودهرا ، او بعيدا أو مليا ، أو طويلا ، او وقتا ، او عمرا ، او حقا - فاقل زمان ، وان قال الابد والدهر ، والعمر ، معرفا فذلك على الزمان كله ، والحقب ثمانون سنة ، والشهور ثلاثة : كالأشهر ، والآيام ، وان قال : الى الحول فحول كامل : لا تمته ، وان حلف لا يتكلم ثلاثة أيام ، او ثلاث ليال دخل في ذلك الأيام التي بين الليالي ، والليالي التي بين الأيام ، ولا يدخل باب هذه الدار ، او قال : لا دخلت من باب هذه الدار فحول ودخله حث ، ولو مع بقاء الأول ، وان قلع الباب ونصب في دار أخرى وبقى المر حث بدخوله المر فقط : ولا يدخل هذه الدار من بابها فدخلها مر غيره - حث ، ولا يكلمه الى حين الحصاد ، او الجذاذ انتهت يمينه باوله . وان حلف لا مال له ، وله مال ولو غير زكوى من الأثمان ، والعقارات ، والآثاث ، والحيوان ، ونحوه ، أو له دين على مليء أو غيره او ضائع ، ولم يأس من عوده ، أو مغصوب ، او محجور - حث ، فان أس من عوده : كالذي سقط في البحر ، او كان متزوجا ، أو وجب له حق شفعة لم يحث ، ولا يفعل شيئا فوكل من يفعله ففعله حث الا أن ينوى ، ولو توكل الحالف فيما حلف أن لا يفعله ، وكان عقدا أضافه الى الموكل ، او أطلق لم يحث

فصل : — والعرف ما اشتهر مجازة حتى غلب على حقيقته بحيث لا يعلمها أكثر الناس كالراوية — وهي في العرف : اسم للزيادة - وفي الحقيقة اسم لما يستق عليه من الحيوانات ، والظئينة في العرف :

المرأة، وفي الحقيقة : اسم للناقة التي يظعن عليها ، والدابة في العرف
اسم لذوات الأربع من الخيل ، والبغال ، والحير ، وفي الحقيقة : اسم
لما دب ودرج ، والعذرة والغائط في العرف : الفضلة المستقدرة ،
وفي الحقيقة - العذرة : فناء الدار ، والغائط : المطمئن من الأرض ، فهذا
وأمثاله تنصرف يمين الحالف الى مجازه دون حقيقته ، فان حلف على
وطء امرأة تعلقت يمينه بجماعها . ولا يشم الريحان فشم الورد والبنفسج
والياسمين ، ولو يابسا - حنث ، ولا يشم الورد ، والبنفسج فشم دهنهما
أو شم ماء الورد حنث ، ولا يشم طيبا فشم نبتا ريحه طيب حنث :
لا فاكهة ، ولا ياء كل رأسا - حنث بآ كل رأس حيوان من الابل ،
والصيود ، وبآ كل رؤس طيور ، وسمك ، وجراد ، ولا ياء كل ايضا
حنث بآ كل كل يبيض يزابل بانضه : كثر وجوده كبيض الدجاج ، او
قل كبيض النعام ، لأنه العرف ، ولا يحنث بآ كل يبيض السمك والجراد
ولو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء ملحا ، او ماء نجسا ، أو لا ياء كل
خبزا فاكل خبز الأرز ، او الذرة او غيرهما في مكان : يعتاد أكله ،
اولا - حنث ، ولا يدخل بيتا فدخل مسجدا ، او الكعبة أو بيت رحا
او حماما ، او بيت شعر ، او ادم ، او خيمة - حنث : حضريا كان
الحالف ، او بدويا : لا ان دخل دهليز الدار ، او صفتها ، ولا يركب
فركب سفينة حنث ، ولا يتكلم فقرا ولو خارج للصلاة ، او سبح ، أو
الله لم يحنث ، وحقيقة الذكر ما نطق به ، فتحمل يمينه عليه ، قال أبو
الوفاء : لو حلف لا يسمع كلام الله فسمع القرآن حنث اجماعا ، وان

استؤذن عليه فقال: ادخلوها بسلام آمنين؛ يقصد القرآن لينبئه لم
يحث، والا حث، وليضربنه مائة سوط، او عصا، او ليضربنه مائة
ضربة، او مائة مرة فجمعها فضربه بها ضربة واحدة لم يبرأ؛ ويبرأ
بمائة ضربة مؤلمة. وان قال: بمائة سوط بر، وان حلف لا يضرب
امرأته نخفها، او تنف شعرها، او عضها تأليها لا تلذذا - حث ولو لم
ينو في يمينه، وان حلف ليضربنها ففعل ذلك بر، ولا يأكل شيئاً فأكله
مستهلكاً في غيره: مثلي ان لا يأكل لبناً فاكل زبداً، او لا يأكل سمناً
فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر معه فيه، او لا يأكل يضافاً كل ناطفاً
أو لا يأكل شحماً فاكل اللحم الأحمر، او لا يأكل شعيراً فاكل حنطة
فيها حبات شعير لم يحث، وان ظهر له شيء من المحلوف عليه حث
ولا يأكل سويقاً فشربه، أو لا يشربه فأكله - حث ولا يأكل ولا
يشرب فقص قصب السكر، أو الرمان ونحوه لم يحث، وكذا لا يأكل
سكراً فتركه في فيه حتى ذاب وابتلعه. ولا يطعمه حث باكله، وشربه
ومصه، وان ذاقه ولم يبلعه لم يحث، ولا يذوقه حث باكله وشربه
لأنه ذوق وزيادة، وكذلك ان مضغه ورمى به، لأنه قد ذاقه، ولا
يأكل ولا يشرب من الكوز فصب منه في اناء وشرب لم يحث،
وعكسه ان اغترف بآنا من النهر، أو البئر، ولا يأكل من هذه الشجرة
حث بالثمرة فقط، ولو لقطها من تحتها، وليأكلن أكلته بالفتح - لم
يبرأ - حتى يأكل ما يعده الناس أكلة، والأكلة بالضم اللقمة، ولا
يتزوج، ولا يتطهر: ولا يتطيب، فاستدامه لم يحث، ولا يركب

وهو راكب ولا يلبس ، وهو لابس ولا يلبس من غزلها وعليه شيء منه ، أو لا يقوم ، ولا يقعد ، أو لا يستتر ، ولا يستقبل القبلة وهو كذلك فاستدام ذلك ، أو لا يدخل دار أو هو داخلها ، فاقام فيها ، أو لا يضاعفها على فراش وهما متضاجعان ؛ فاستدام ، أو ضاجعت ، ودام — حث ، وكذا لا يطؤها ، أو لا يمسك ، أو لا يشاركه فدام ، ولا يدخل على فلان بيتا فدخل فلان عليه ، فاقام معه — حث ؛ مالم يكن له نية

فصل : — وان حلف لا يسكن دارا هو ساكنها ، أو لا يساكن فلانا وهو مساكنه ، ولم يخرج في الحال بنفسه ، وأهله ، ومتاعه المقصود مع امكانه — حث : إلا أن يقيم لنقل متاعه ، أو يخشى على نفسه الخروج فيقيم الى أن يمكنه الخروج بحسب العادة ، فلو كان ذا متاع كثير فنقله قليلا قليلا على العادة بحيث لا يترك النقل المعتاد لم يحث وان أقام أياما ، ولا يلزمه جمع دواب البلد لنقله ، ولا النقل وقت الاستراحة عند التعب ، ولا أوقات الصلوات ، وان خرج دون متاعه وأهله حث لأن الانتقال لا يكون إلا بالأهل ، والمال : إلا أن يودع متاعه ، أو يعيره أو يزول ملكه عنه ، أو تأبى امرأته الخروج معه ولا يمكنه راها ، أو كان له عائلة فامتنعوا ولا يمكنه اخراجهم فيخرج وحده — لم يحث وان اكره على المقام لم يحث ، وكذا ان كان في جوف الليل في وقت لا يجحد منزلا يتحول اليه ، أو يحول بينه وبين المنزل أبواب مغلقة لا يمكنه فتحها — أو خوف على نفسه ؛ أو أهله ، أو ماله فاقام في طلب النقلة أو انتظار زوال المانع ، أو خرج طالبا النقلة فتعذرت عليه لكونه

لا يجد مسكنا يتحول اليه لتعذر الكراء أو غيره، أو لم يجد بهائم ينقل عليها ولم يمكنه النقلة بدونها فاقام ناويا للنقلة متى قدر عليها — لم يحنث وان أقام أياما وليالي، قال الشيخ: والزيارة ليست سكنى اتفاقا، والسفر القصير سفر، وان حلف لا يساكنه فأتقل أحدهما لم يحنث: وان بنيا بينهما حاجزا وهما على حالهما في المساكنة حنث، لأنهما بتشاغلهما ببناء الحاجز قد تساكتا قبل وجوده بينهما، وان كان في الدار حجرتان كل حجرة تختص باباها، ومرافقها؛ فسكن كل واحد حجرة — لم يحنث وان كانا في حجرة دار واحدة حالة اليمين فخرج أحدهما منها وقسمها حجرتين وفتح لكل واحد منهما بابا وبينهما حاجز، ثم سكن كل واحد منهما في حجرة لم يحنث، وان سكنا في دار واحدة: كل واحد في بيت ذي باب وغلق رجع الى بيته يمينه، أو الى سبيلها وما دلت عليه قرائن احواله في المحلوف على المساكنة فيه، فان عدم ذلك حنث، وان حلف لا ساكنت فلانا في هذه الدار، وهما غير متساكنين، فبنيا بينهما حائطا، وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه، وسكنها — لم يحنث، وليخرجن من هذه البلدة فخرج وحده دون أهله — بر، وليخرجن أو ليدخلن من هذه الدار فخرج دون أهله لم يبر: كحلفه لا يسكنها، أو لا يأويها، أو لا ينزلها، وليخرجن أو ليرحلن من البلد، أو ليرحلن عن هذه الدار ففعل فله العود ان لم تكن نية ولا سبب

فصل: — وان حلف لا يدخل دارا فحمل بغير اذنه فادخلها وأمكنه الامتناع فلم يمتنع — حنث، وبضرب ونحوه فدخل لم يحنث

ويحنت بالاستدامة بعد الاكراه. وان حلف لا يستخدمه فخدمه وهو ساكت - حنت، ولو كان الخادم عبده. وليسربن هذا الماء غدا، أو ليضربن غلامه غدا فتلف المحلوف عليه ولو بغير اختياره قبل الغد، أو فيه ولو قبل التمكن من فعله؛ أو أطلق ولم يقيده بوقت فتلف قبل فعله - حنت حال تلفه، وان مات الحالف قبل الغد، أو جن فلم يبق الا بعد خروج الغد لم يحنت. وان ضربه قبله، أو فيه ضربا لا يؤلمه، أو بعد موت الغلام، أو افاق الحالف من جنونه في الغد ولو جزايسيرا، أو مات فيه، أو هرب الغلام، أو مرض هو، أو الحالف فلم يقدر على ضربه - حنت، وان جن الغلام وضربه فيه - بر، وان ضربه في الغد، أو خنقه، أو تف شعره، أو عصر ساقه بحيث يؤلمه - بر، وان حلف ليضربن هذا الغلام اليوم، أو ليأكلن هذا الرغيف اليوم فمات الغلام؛ أو تلف الرغيف؛ أو مات الحالف - حنت، ولا يكفل بمال فكفل يبدن، وشرط البراءة لم يحنت؛ وان حلف من عليه الحق ليقضيه حقه فابراه، أو اخذ عنه عوضا لم يحنت. وان مات المستحق للحق فقضى ورثته لم يحنت، وليقضيه حقه غدا فابراه اليوم، أو قبل مضيه أو مات ربه فقضاه لورثته - لم يحنت، وليقضيه حقه عند رأس الهلال أو مع رأسه، أو الى رأسه، أو استهلاله، أو عند رأسه، أو مع رأسه فقضاه عند غروب الشمس من آخر الشهر - بر، والافلا، ولو شرع في عده، أو كيله، أو وزنه، أو ذرعه، فتأخر القضاء لم يحنت؛ كما لو حلف ليأكلن هذا الطعام في هذا الوقت فشرع في أكله فيه وتأخر الفراغ

لكثرته ، ولا أخذت حقك منى فاكرهه على دفعه . او اخذه حاكم فدفعه الى غريمه فاخذه حنث : كلا تأخذ حقك على : لا ان أكره قابضه ؛ ولا ان وضعه الخالف بين يديه ، او فى حجره فلم يأخذه الغريم ، لأنه لا يضمن مثل هذا المال ، ولا صيد ، ويحنث لو كانت يمينه لا اعطيك ، لأنه بعد اعطاء ، اذ هو تمكين ، وتسليم بحق ، فهو كتسليم ثمن ومثمن واجرة وزكاة ، ولا افارقك حتى استوفى حقى منك فقارقه مختاراً : ابرأه من الحق ، او بقى عليه ، او اذن الخالف ، او فارقه من غير اذن او هرب على وجه يمكنه ملازمته ، والمثنى معه ، او حاله الغريم بحقه او فلسه الحاكم وحكم عليه بفراقه ، او كمن فارقه لعلبه بوجوب مفارقه الا أن يهرب منه بغير اختياره ، او قضاء عن حقه عرضاً ثم فارقه : كلا فارقتك حتى تبرأ من حقى ، او ولى قبلك حق ، وان قضاء قدر حقه فقارقه ظناً انه قد وفاه فخرج رديثاً ، او مستحقاً فكناش ، وفعل وكيل كهو ، فلو وكل فى استيفاء حقه فقارقه الموكل قبل استيفاء الوكيل حنث ، وان فارقه مكرهاً بمنخوف كالجاء بسبيل ، ونحوه ، او تهديد بضرب ونحوه لم يحنث ولا فارقني فقارقه الغريم او الخالف ، طوعاً حنث لا كرها ولا اقرقنا فهرب حنث : لا ان أكرها ، ولا فارقتك حتى أوفيك حقك فأبرأه الغريم منه فكمكره ، وان كان الحق عيناً فوهبها له الغريم قبلها حنث ، وان قبضها منه ثم وهبها اياه لم يحنث ، وان كانت يمينه لا افارقك ولك فى قبلى حق لم يحنث اذا ابرأه او وهب العين له ، او أحاله ، وقدر الفرقة ماعده الناس فراقاً : كفرقة البيع ؛ وما نواه يمينه مما يتحمله لفظه فهو على مانواه ، وتقدم ماله تعلق بهذا الباب فى الطلاق

باب النذر

وهو مكروه ، ولو عبادة ، لا يأتى بخير ولا يرد قضاء ، وهو الزام مكلف ، مختار ، نفسه ، لله تعالى ؛ بالقول شيئا غير لازم باصل الشرع : كعلى لله ، أو نذرت لله ، ونحوه ، فلا تعتبر له صيغة ، ويصح من كافر بعبادة ، فان نواه الناذر من غير قول لم يصح : كاليمين ، وينعقد فى واجب : كالله على صوم رمضان ، ونحوه ، فيكفر ان لم يصمه : كحلفه عليه ؛ وعند الاكثر لا : كالله على صوم أمس ونحوه من المحال ، والنذر المنعقد أقسام :

أحدها : المطلق : كعلى نذر ، أو لله على نذر : أطلق ، أو قال : ان فعلت كذا ولم تنو شيئا ، فيلزمه كفارة يمين

الثانى : نذر الجاح والنضب ، وهو تعليقه بشرط يقصد المنع منه ، أو الحمل عليه ؛ والتصديق عليه : كقوله ان كلمتك ، أو ان لم أضربك فعلى الحج ، أو صوم سنة ، أو عتق عبدى ، أو مالى صدقة ، أو ان لم أكن صادقا فعلى صوم كذا ، فيخير بين فعله وكفارة يمين اذا وجد الشرط ، ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ، أو لا أقلد من يرى الكفارة ونحوه ، لأن الشرع لا يتغير بتوكيد ، ذكره الشيخ ، ولو علق الصدقة ببيعه ، والمشتري علق الصدقة به بشرائه فاشترام كفر كل منهما كفارة يمين ، ومن حلف فقال : على عتق رقبة فحنث فعليه كفارة يمين

الثالث : نذر المباح : كقوله : لله على أن ألبس ثوبى ؛ أو أركب دابتي فيخير بين فعله وكفارة يمين : كما لو حلف ليفعلنه فلم يفعل

الرابع : نذره كروه : كطلاق ، ونحوه ، فيستحب أن يكفر ولا يفعله
فان فعله فلا كفارة عليه

الخامس : نذر المعصية : كشرب الخمر ، وصوم يوم الحيض والنفاس
ويوم العيد وأيام التشريق ؛ فلا يجوز الوفاء به ، ويقضى الصوم ، ويكفر
فان وفى به أمم ، ولا كفارة

ومن نذر ذبح معصوم ولو نفسه كفر كفارة يمين ، فان نذر ذبح ولده
وكان له أكثر من ولد ولم يعين واحدا بنيته ولا قوله لزمه بعدد ذبح
كفارات ، فان نذر فعل طاعة وماليس بطاعة لزمه فعل الطاعة ويكفر
لغيره ، ولو كان المتروك خصالا كثيرة أجزأته كفارة واحدة ، قال الشيخ :
والنذر للقبور أو لأهل القبور كالنذر لأبراهيم الخليل والشيخ فلان
نذر معصية لا يجوز الوفاء به ، وان تصدق بما نذره من ذلك على من
يستحقه من الفقراء والصالحين كان خيرا له عند الله وأنفع ، وقال
فيمن نذر قنديل نقد للنبي صلى الله عليه وسلم : يصرف لجيران النبي
صلى الله عليه وسلم قيمته وانه أفضل من الختمة ، وقال : وأما من نذر
للساجد ما تنور به أو يصرف في مصالحها فهذا نذر بر فيوفى بنذره

السادس : نذر التبرر كنذر الصلاة ، والصيام ، والصدقة ،
والاعتكاف وعبادة المريض والحج والعمرة ، ونحوها من القرب ، على
وجه التقرب سواء نذره مطلقا أو معلقا : كقوله : ان شفى الله مريضى ،
أو سلم مالى ، أو طلعت الشمس - فله على كذا ؛ أو فعلت كذا ، نحو
تصدقت بكذا ونص عليه فى : إن قدم فلان تصدقت بكذا - فهذا
نذر وان لم يصرح بذكر النذر ، لأن دلالة الحال تدل على ارادة

النذر ، فمضى وجد شرطه انعقد نذره ولزمه فعله ، ويجوز فعله قبله ، وقال الشيخ فيمن قال : ان قدم فلان أصوم كذا : هذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة لا أعلم فيه نزاعاً ، ومن قال ليس بنذر فقد أخطأ ، وقال قول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ، ولئن لقيت العدو لأجاهدن ، ولو علمت أن العمل أحب الى الله لعملته - نذر معلق بشرط : كقول الآخر لئن أنا الله من فضله لنصدقن - الآية ، ونظير ابتداء الإيجاب لقاء العدو ، ويشبهه سؤال الأمانة ، فإيجاب المؤمن على نفسه إيجاب لم يحتاج اليه بنذره وعهد ، وطلب ، وسؤال جهل منه ، وظلم ، وقوله : لو ابتلاني الله لصبرت ، ونحو ذلك : ان كان وعداً أو التزاماً فنذر ، وان كان خبراً عن الحال ففيه تزكية النفس وجهل بحقيقة حالها انتهى ،

ومن نذر التبرر ، أو حلف بقصد التقرب : كقوله : والله ان سلم مالى لأتصدقن بكذا فوجد الشرط لزمه ، ومن نذر الصدقة بكل ماله ، أو بمعين وهو كل ماله ، أو بالف ونحوه وهو كل ماله ، أو يستغرق كل ماله - نذر قرينة لا لحاج و غضب - أجزاء ثلثه ولا كفارة ، وان نوى عينا أو مالا دون مال كصامت أو غيره اخذ بنيته ، لأن الأموال تختلف عند الناس وثلك المال معتبر بيوم نذره ، ولا يدخل ما تجدد له من المال بعده ، وان نذر الصدقة بمال ونيته ألف مختصة يخرج ماشاء ومصرفه للساكنين كصدقة مطلقة ، وان نذر الصدقة ببعض ماله ، وبالف وليست كل ماله - لزمه جميع ما نذره ، ولو نذر الصدقة بقدر من المال فابراً غريمه من نذره يقصد به وفاء النذر لم يجزئه ان كان الغريم من أهل

الصدقة ، فان اخذه منه ثم دفعه اليه أجراً ، وتجب كفارة النذر على الفور
وتقدم آخر كتاب الايمان ، وان نذر صياما ، او صيام نصف يوم ، او
ربعه ونحوه لزمه صوم يوم بنية من الليل ، وان نذر صلاة واطلق
فركعتان قائما لقادر ، لأن الركعة لا تجزى في فرض ، وان عين عددا
او نواه لزمه : قل او كثر ، وان نذر عتق عبد معين فمات قبل عتقه لم
يلزمه عتق غيره ويكفر ، وان قتله السيد فالكفارة فقط ، وان أتلفه
غيره فكذلك ، وللسيد القيمة ، ولا يلزمه صرفها في العتق ، وان نذر
صوم سنة معينة لم يدخل في نذره رمضان ويوما العيدين وأيام التشريق
كالليل ، وان قال : سنة وأطلق لزمه التتابع كما في شهر مطلق ، ويأتي
ويصوم اثني عشر شهرا سوى رمضان وأيام النهي ، ولو شرط التتابع
وان قال : سنة من الآن ، او من وقت كذا فكمعينة ، وان نذر صوم الدهر
لزمه ، وان افطر كفر فقط بغير صوم ، ولا يدخل رمضان ويوم نهى
ويقضى فطره منه لعذر ، ويصام لظهار ونحوه منه ، ويكفر مع صوم
ظهار فقط ، وان نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد او حيض او
أيام التشريق أفطر وقضى وكفر ، وان نذر ان يصوم يوما معينا ابدا
ثم جهل فقال الشيخ : يصوم يوما من الايام مطلقا - اي يوم كان انتهى
وقياس المذهب وعليه كفارة للتعين

فصل :- وان نذر صوم يوم يقدم فلان ، فقدم ليلا فلا شيء ،
عليه ، ويستحب صوم يوم صيخته ، وان قدمه نهارا ، أو مفطرا ، او يوم
عيد ، او حيض ، او نفاس - قضى وكفر ، وان قدم زيد وهو صائم وكان

قد بيت النية بخبر سمعه صح صومه وأجزأه ، وإن نوى حين قدم لم يجزئه
ويقضى ويكفر ، وإن وافق قدومه يوما من رمضان فعليه القضاء والكفارة
وإن وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين أتمه ولا يلزمه قضاؤه ،
ويقضى نذر القدوم كصوم في قضاء رمضان أو كفارة أو نذر مطلق
ومثل ذلك في الحكم لو نذر صوم شهر من يوم يقدم فلان فقدم أول
رمضان ، وعليه نذر الاعتكاف كالصوم ، وإن نذر صوم يوم أكل
فيه فلفرو ، وإن وافق يوم نذره وهو مجنون فلا قضاء عليه ولا كفارة
وإن نذر صوم شهر معين فلم يصمه قضى متابعا وكفر ، وإن أفطر منه
لغير عذر استأنف شهرا من يوم فطره ، وكفر ، ولعذر يني ، ويقضى
ما أفطره متابعا متصلا بتمامه ويكفر ، وإن صام قبله لم يجزئه كالصلاة
وكذلك إن نذر الحج في عام فحج قبله : فإن كان نذره بصدقة مال جاز
إخراجه قبل الوقت الذي عينه : كالزكاة ، ولو جن الشهر المعين كله
لم يقضه ولم يكفر ، وصومه في كفارة الظهار في الشهر المنذور كفطره
فيه : ويبنى من لا يقطع عذره تتابع صوم الكفارة ، وإن قال : لله على
الحج في عامي هذا فلم يحج لعذر أو غيره فعليه القضاء والكفارة ، وإن
نذر صوم شهر مطلق لزمه التتابع وهو مخير : إن شاء صام شهرا هلاليا
من أوله ولو ناقصا ، وإن شاء ابتداء من أثناء الشهر ، ويلزمه شهر بالعدد
ثلاثون يوما ، فإن قطعه بلا عذر استأنفه . ومع عذر يخير بينه بلا
كفارة وبين البناء ويتم الثلاثين يوما ويكفر ، وإن نذر صيام أيام معدودة
ولو ثلاثين يوما لم يلزمه تتابع الا بشرط أونية ، وإن نذر صياما متابعا
غير معين فأفطر لمرض يجب معه الفطر ، أو حيض - خير بين استئنافه

ولاشيء عليه وبين البناء على صومه فيكفر ، وان أفطر لغير عذر لزمه الاستئناف بلا كفارة ، وان أفطر لسفر أو ما يبيح الفطر مع القدرة على الصوم لم ينقطع التابع ، وان نذر صياما فعجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، أو نذره في حال عجزه أطعم لكل يوم مسكينا وكفر كفارة يمين ، وان عجز لعارض يرجى برؤه انتظر زواله ولا يلزمه كفارة ولا غيرها وان صار غير مرجو الزوال صار الى الكفارة والقديّة ، وان نذر صلاة ونحوها وعجز فعليه كفارة يمين فقط ، وان نذر حجا لزمه ، وان نذر المشي أو الركوب الى بيت الله الحرام أو موضع من الحرم كالصفا والمروة ، وأبي قبيس ، أو مكة وأطلق ، أو قال : غير حاج ولا معتمر - لزمه اتيانه في حج أو عمرة من ديرة أهله - أى : مكانه الذى نذره فيه - إلا أن ينوى من مكان معين فيلزمه منه على صفة ما نذره من مشى أو ركوب الى أن يسعى في العمرة ، أو يأتي بالتحليلين في الحج ، ويحرم لذلك من الميقات ، فان ترك المشى المنذور أو الركوب المنذور لعجز أو غيره فكفارة يمين ، فان لم يرد بالمشى أو الركوب حقيقة ذلك إنما اراد اتيانه في حج أو عمرة لزمه اتيانه في ذلك ، ولم يتعين عليه مشى ولا ركوب ، وان نذرهما الى غير الحرم كعرفة ومواقيت الاحرام وغير ذلك لم يلزمه ذلك ويكون كنذر المباح ، ولو أفسد الحج المنذور ماشيا أو راكبا وجب قضاؤه ماشيا أو راكبا ، ويمضى في فاسده ماشيا ، أو راكبا حتى يحل منه ، وان فاته الحج سقط توابع الوقوف والمبيت بمزدلفة وبمنى والرمى ، وتحلل بعمرة ، وان نذر أن يأتي بيت الله الحرام أو يذهب اليه أو يحججه أو يزوره لزمه ذلك : ان شاء ماشيا وان شاء راكبا ، ولو نذر

المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لزمه ذلك وأن يصلى فيه ركعتين
وان نذر اتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة ماشيا او راكبا لم يلزمه
اتيانه ، وأن نذر الصلاة فيه لزمته الصلاة فيصليها في اى مكان شاء .
ولا يلزمه المشي اليه والصلاة فيه ، وان نذر المشي الى بيت الله ولم يعين
بيتا ولم ينوه انصرف الى بيت الله الحرام ، وان نذر طوافا أو سعيًا
فأقله اسبوع ، وتقدم نذر الصلاة في المساجد الثلاثة في باب الاعتكاف
وان نذر رقبة فهي التي تجزى في الكفارة على ماتقدم في الظهار : الا
أن ينوى رقبة بعينها فيجزئه ما عينه ، لكن لومات المنتذور المعين ، او
أتلفه قبل عتقه لزمه كفارة يمين بلا عتق كما تقدم في الباب ، وان نذر
الطواف على اربع - طاف طوافين ، والسعى كالطواف ؛ وكذا لو نذر
طاعة على وجه منهي عنه كنذره صلاة عريانا او حجا حافيا حاسرا او
نذرت الحج حاسرة ونحوه ، فيفي بالطاعة على الوجه المشروع ، وتلغى
تلك الصفة ، ويكفر ، وتقدم معناه ، ولا يلزم الوفاء بالوعد ، ويحرم
بلا استثناء .

كتاب القضاء والفتيا

والقضاء - جمعه أقضية ، وهو : الالزام وفصل الخصومات ، وهو فرض
كفاية كالامامة ، واذا أجمع أهل بلد على تركه أثموا ، وولايته رتبة
دينية ونسبة شرعية ، وفيه فضل عظيم لمن قوى على القيام به ، واداء الحق

فيه ، قال الشيخ : والواجب اتخاذها ديناً وقربة ، فانها من أفضل القربات ، وانما فسد حال الأكثر لطلب الرياسة والمال بها انتهى ، وفيه خطر عظيم ، ووزر كبير ، لمن لم يؤد الحق فيه ، فمن عرف الحق ولم يقض به او قضى على جهل فى النار ، ومن عرف الحق وقضى به فى الجنة ، ويجب على الامام ان ينصب فى كل اقليم قاضياً ، وان يختار لذلك افضل من يجد علماً وورعاً ، وان لم يعرف سأل عن يصلح ، فان ذكر له من لا يعرفه احضره وسأله ، فان عرف عدالته والا بحث عنها فاذا عرفها ولاه ، ويأمره بتقوى الله وايتار طاعته فى سره وعلايته ، ويتحرى العدل والاجتهاد فى اقامة الحق ، ويكتب له بذلك عهداً ، وان يستخلف فى كل صقع اصلح من يقدر عليه ، وعلى من يصلح له اذا طلب ولم يوجد غيره من يوثق به - الدخول فيه : ان لم يشغله عما هو أهم منه ولا يجب عليه طلبه ، ومن لا يحسنه ولم تجتمع فيه شروطه حرم عليه الدخول فيه ، ومن كان من أهله ويوجد غيره مثله فله أن يليه ولا يجب عليه ، والأولى ان لا يجيب اذا طلب ؛ ويكره له طلبه ، وكذلك الامارة وطريقة السلف الامتاع ، وان لم يمكنه القيام بالواجب لظلم السلطان أو غيره حرم ؛ وتأكد الامتاع ، ويحرم بذل المال فى ذلك ، ويحرم أخذه وطلبه ، وفيه مباشرة أهل له ، وتصح تولية مفضل مع وجود افضل ولا تثبت ولاية القضاء الا بتولية الامام او نائبه ، ومن شروط صحتها معرفة المولى كون المولى على صفة تصلح للقضاء ، وتعيين ما يوليه الحكم فيه من الاعمال والبلدان ، ومشافهته بالولاية فى المجلس ومكاتبته بها فى البعد

وأشهاد عدلين على توليته، فيقرأ، أو نائبه عليهما العهد، أو يقرأه غيره بحضوره
 ليمضيا معه إلى بلد توليته فيقيم له الشهادة، ويقول لهما: أشهدا على أني
 قد وليته قضا، البلد الفلاني وتقدمت عليه بما يشتمل هذا العهد عليه،
 ولا تصح الولاية بمجرد الكتابة من غير اشهاد، وإن كان البلد قريبا
 من بلد الامام يستفيض إليه ما يجري في بلد الامام: نحو أن يكون
 بينهما خمسة أيام فما دونها - جاز أن يكتفى بالاستفاضة دون الشهادة:
 كالكتابة والاشهاد. ولا تشترط عدالة المولى بكسر اللام، ولو كان
 نائب الامام، وألفاظ التولية الصحيحة سبعة: وليتك الحكم، وقلدتك
 واستنتبتك، واستخلفتك، ورددت اليك، وفوضت اليك، وجعلت
 اليك الحكم، فاذا وجد أحدها وقبل المولى الحاضر في المجلس، أو الغائب
 بعده أوشرع الغائب في العمل انعقدت، والكناية نحو: اعتمدت
 عليك، وعولت عليك، وولت اليك، واسندت الحكم اليك، فلا
 تنعقد حتى تقرن بها قرينة نحو فاحكم، أو قول ما عولت عليك،
 وما أشبهه

فصل: - وتفيد ولاية الحكم العامة، ويلزم بها فصل الخصومات
 واستيفاء الحق ممن هو عليه، ودفعه إلى ربه، والنظر في أموال اليتامى
 والمجانين والسفهاء، والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس
 والنظر في الوقوف في عمله لتجرى باجرائها على شرط الواقف، وتنفيذ
 الوصايا وتزويج النساء اللاتي لا ولي لهن، وإقامة الحدود، وإقامة الجمعة
 بالأذن في إقامتها، ونصب امامها، وكذا العيد ما لم يخصا بامام، والنظر

في مال الغائب ، وجباية الخراج ، وأخذ الصدقة ان لم يخصا بعامل ،
والنظر في مصالح عمله بكف الأذى عن طرقات المسلمين وأفنيتهم
وتصفح حال شهوده وأمنائه ليستبقى أو يستبدل من يصلح ، قال في
التبصرة : ويستفيد الاحتساب على الباعة والمشتريين والزاهمهم بالشرع
قال الشيخ : ما يستفيدة بالولاية لاحد له شرعا ، بل يتلقى من الألفاظ
والأحوال والعرف ، ولا يحكم ولا يسمع بينة في غير عمله ، وهو محل
حكمه ، فان فعل لغا ، وتجب إعادة الشهادة كتعديلها ، وله طلب الرزق
من بيت المال لنفسه وأمنائه وخلفائه مع الحاجة وعدمها ، فان لم يجعل
له شيء ، وليس له ما يكفيه وقال للخصمين : لا أقضي بينكما الا بجعل جاز
ولا يجوز الاستجار على القضاء ، وللبقى أخذ الرزق من بيت المال ،
ولو تعين عليه أن يفتي ، ولا كفاية - لم يأخذ ، ومن أخذ رزقا لم يأخذ
والا أخذ أجره حظه ، وعلى الامام أن يفرض من بيت المال لمن
نصب نفسه لتدريس العلم والفتوى في الأحكام ما يغنيه عن
التكسب

فصل :- ويجوز أن يوليه عموم النظر في عموم العمل : بأن يوليه
القضاء في كل البلدان ، وأن يوليه خاصا في أحدهما ، أو فيهما فيوليه النظر
في بلد أو محلة خاصة فينفذ قضاؤه في أهله ، ومن طرأ اليه : لكن لو أذنت
له في تزويجها فلم يزوجه حتى خرجت من عمله لم يصح تزويجه كما
لو أذنت له في غير عمله ، ولو دخلت بعد الى عمله : فان قالت : اذا حصلت
في عملي فقد أذنت لك فزوجه في عمله - صح ، بناء على جواز تعليق الوكالة

بالشرط ، أو يجعل اليه الحكم في المداينات خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوز ، أو يفوض اليه عقود الأتكة دون غيرها ، ويجوز ان يولى من غير مذهبه ، وان نهى عن الحكم في مسألة فله الحكم بها ؛ ويجوز ان يولى قاضين فأكثر في بلد واحد : يجعل لكل واحد منهما عملا : سواء كان المولى الامام ، او القاضى ولى خلفاءه ، مثل : ان يجعل الى احدهما الحكم بين الناس ؛ والى الآخر عقود الأتكة ، فان جعل اليهما عملا واحدا جاز ، فيحكم كل واحد باجتهاده ، وليس للآخر الاعتراض عليه ولا نقض حكمه ، فان تنازع خصمان في الحكم عند احدهم قدم قول الطالب ، ولو عند نائب ، فلو تساويا في الدعوى كالمدينين اختلغا في ثمن مبيع باق - اعتبر اقرب الحاكمين اليهما ، فان استويا اقرع بينهما ، ولا يجوز ان يقلد القضاء لو احد على ان يحكم بمذهب بعينه فان فعل بطل الشرط ؛ وعمل الناس على خلافه : كما يأتى قريبا ، قال الشيخ من اوجب تقليد امام بعينه استتيب ، فان تاب والاقبل ، وان قال : ينبغي كان جهلا ضالا ، قال : ومن كان متبعا للامام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل ، او يكون احدهما علم ، او اتقى فقد احسن ، ولم يقدح في عدالته ؛ قال : وفي هذه الحال يجوز عند أئمة الاسلام ، بل يجب ، وان احمد نص عليه ، ويجوز ان يفوض الامام الى انسان تولية القضاء وليس له ان يولى نفسه ، ولا والده ، ولا ولده : كما لو وكله في الصدقة بمال لم يجز له اخذه ، ولا دفعه الى هذين ، فان مات المولى - بكسر اللام - او عزل المولى - بفتحها - مع صلاحيته لم تبطل ولايته : كما لو عزل الامام ، لانه

نائب المسلمين لانائبه ، وكذا كل عقد لمصلحة المسلمين : كوال ، ومن ينصبه لجباية مال وصرفه وامير جهاد ووكيل بيت المال ومحتسب قاله الشيخ ، وقال : الكل لا ينزل بانعزال المستنيب وموته حتى يقوم غيره مقامه انتهى ، ولا يطل ما فرضه فارض في المستقبل ، ولا ينزل حيث صح عزله قبل علمه بالعزل ، فليس كوكيل ، فان كان المستنيب قاضيا فعزل نوابه أوزالت ولايته بموت ، أو عزل ، أو غيره : كالأختل فيه بعض شروطه - انعزلوا ، ومن عزل نفسه انعزل ، ولو أخبر بموت قاضي بلد فولى غيره فبان حيالم ينزل ، ويستحب ان يجعل للقاضي أن يستخلف ، وان نهاه عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف ، وان اطلق فله ذلك ، ويصح تولية قضاء وامارة بشرط ، فاذا قال المولى من نظر في الحكم في البلد الفلاني من فلان وفلان فهو خليفتي اوقد وليته لم تعتقد لمن ينظر لجهاالة المولى منها ، وان قال : وليت فلانا وفلانا فنظر منهما فهو خليفتي انعقدت لمن سبق منهما النظر

فصل : — ويشترط في القاضي عشر صفات : ان يكون بالغاً ، عاقلاً ذكراً ؛ حراً ، لكن تصح ولاية عبد امارة سرية وقسم صدقه وفيه ، وامامة صلاة ، وان يكون مسلماً ، عدلاً ، ولوثائباً من قذف فلا تجوز تولية فاسق ، ولا من فيه نقص يمنع الشهادة وان يكون سميعاً ، بصيراً ناطقاً ؛ مجتهداً ، ولو في مذهب امامه لضرورة ، واختار في الافصاح والرعاية اومقلداً ؛ وعليه عمل الناس من مدة طويلة ، والاعتطلت أحكام الناس ، وكذا ، المفتي فيراعى كل منها ألفاظ امامه ، ومتأخر يقلد كبار

مذهب في ذلك، ويحكم به ولو اعتقد خلافه، لأنه مقلد، قال الشيخ: منصب الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاه في المواريث لم يجب أن يعرف الا الفرائض والقضايا وما يتعلق بذلك، وان ولاه عقود الانكحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك، وعلى هذا فقضاة الاطراف يجوز أن لا يقضوا في الامور الكبار: كالدماء، والقضايا المشككة، وعلى هذا لو قال: اتض فيما نعلم كما يقول له فيما نعلم - جاز، ويبقى ما لا يعلم خارجا عن ولايته انتهى، ومثله لا نقض فيما مضى له عشر سنين ونحوه، ويحرم الحكم والفتيا بالهوى اجماعا، ويحذر المفتي أن يميل في فتياه مع المستفتي أو مع خصمه، مثل: أن يكتب في جوابه ما هو له، دون أن يكتب ما هو عليه ونحو ذلك، وليس له أن يبتدىء في مسائل الدعاوى والبيانات بذكر وجوه المخالص منها، وان سأل به أى شئ، تندفع دعوى كذا وكذا، وبينه كذا، وكذا، لم يجب، لئلا يتوصل بذلك الى ابطال حق، وله أن يسأله عن حاله فيما ادعى عليه فاذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع، ويحرم الحكم والفتيا بقول أو وجه من غير نظر في الترجيع اجماعا، ويجب ان يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعا، قاله الشيخ: ولا يشترط كون القاضي كاتباً، أو ورعاً، أو زاهداً، أو يقظاً، أو مثبتاً للقياس، أو حسن الخلق، والاولى كونه كذلك، قال الشيخ: الولاية لها ركنان: القوة والامانة، فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالعدل وتنفيذ الحكم، والامانة ترجع الى خشية الله، قال: وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل فالامثل، قال: وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره

فيولى للعدم أنفع الفاسقين وأقلهما شرا وأعدل المقلدين وأعرفهما بالتقليد، وهو كما قال: والشاب المتصف بالصفات المعتمدة كغيره: لكن الأسن أولى مع التساوى، ويرجع أيضا بحسن الخلق، ومن كان أكمل في الصفات، ويولى المولى مع أهليته، وما يمنع التولية ابتداء بمنعها دوما إذا طرأ ذلك عليه لفسق، أو زوال عقل: الا فقد السمع والبصر فيما ثبت عنده في حال سمعه وبصره فلم يحكم به حتى عمى أو طرش، فإن ولاية حكمه باقية فيه، ولو مرض مرضا يمنع القضاء. تعين عزله، وقال الموفق والشارح: ينزل بذلك، ويتعين على الامام عزله انتهى، والمجتهد من يعرف من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الحقيقة، والمجاز، والامر، والنهي، والمجمل، والمبين، والمحكم، والمتشابه، والخاص، والعام، والمطلق، والمقيد، والناسخ، والمنسوخ، والمستثنى، والمستثنى منه، ويعرف من السنة صحيحها من سقيمها، وتواترها من آحادها ومرسلها، ومتصلها، وسندها ومنقطعها، بماله تعلق بالأحكام خاصة، ويعرف ما اجتمع عليه مما اختلف فيه، والقياس، وحدوده، وشروطه وكيفية استنباطه، والعرية المتأولة بالحجاز، والشام والعراق، وما يواليها، وكل ذلك مذكور في أصول الفقه وفروعه، فمن عرف ذلك أو أكثره ورزق فهمها - صلح للفتيا، والقضاء.

فصل - كان السلف يأبون الفتيا، ويشددون، فيها، ويتدافعونها، وأنكر احمد وغيره على من يهجم على الجواب، وقال: لا ينبغي ان يجيب في كل ما يستفتى فيه، وقال: اذا هاب الرجل شيئا

لا ينبغي أن يحمل على أن يقول ، وقال : لا ينبغي للرجل أن يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال : أحداها : أن تكون له نية فإن لم تكن له نية لم يكن عليه نور ، ولا على كلامه نور ، الثانية : أن يكون له حلم ووقار وسكينة ، الثالثة : أن يكون قويا على ما هو فيه ، وعلى معرفته ، الرابعة : الكفاية ، والا بغضه الناس ، فانه اذا لم تكن له كفاية احتاج الى الناس ، والى الاخذ بما في أيديهم ، الخامسة معرفة الناس ، اى : ينبغي له أن يكون بصيرا بمكر الناس ، وخداعهم ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم ، بل يكون حذرا فطنا ، لما يصورونه في سؤالاتهم ، والمفتي ، من بين الحكم من غير الزام ، والحاكم بينهما ويلزم به ، ويحرم أن يفتي في حال لا يحكم فيها : كغضب ونحوه ، فان أفتى وأصاب صح وكره ، وتصح فتوى العبد والمرأة والأمة والأخرس المفهوم الاشارة أو الكتابة ، وتصح مع أخذ النفع ، ودفع الضرر ، ومن العدو ، وان يفتي أباه وأمه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له ، ولا تصح من فاسق لغيره ، وان كان مجتهدا لکن يفتي نفسه ، ولا يسأله غيره ، ولا تصح من مستور الحال ، والحاكم كغيره في الفتيا ، ويحرم تساهل مفت وتقليد معروف به ، قال الشيخ : لا يجوز استفتاء الا من يفتي بعلم ، أو عدل ، انتهى ، وليس لمن انتسب الى مذهب امام في مسألة ذات قولين أو وجهين أن يتخير ويعمل بأيهما شاء (١) وتقدم في الباب ، ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة ، وان حدث ما لا قول فيه - تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت وينبغي له ان يشاور من عنده ممن يثق بعلمه الا أن يكون في ذلك افشاء .

(١) يريد أن ينبه الى ان الواجب العمل بأوفق الوجهين للكتاب والسنة : لان يختار اوفقهما لهواه

سر السائل ، أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين وتحقيق به أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح ، اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلفت فيه من الحق باذنك ، انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم ، ويقول اذا أشكل عليه شيء : يا معلم ابراهيم علمني ، وفي آداب المفتي : ليس له ان يفتي في شيء من مسائل الكلام مفصلا ، بل يمنع السائل وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلا ، وله تخيير من استفتاه بين قوله وقول مخالفه ولا يلزم جواب ما لم يقع (١) : لكن يستحب اجابته ؛ ولا جواب مالا يحتمله السائل ، ولا مالا يقع فيه ، وان جعل له أهل بلد رزقا ويتفرغ لهم جاز ، وله قبول هدية ، والمراد لا ليفتيه بما يريد بما لا يفتي به غيره والا حرمت ، ومن عدم مفتيا في بلده وغيره فله حكم ما قبل الشرع وقيل متى خلت البلد من مفت حرمت السكنى فيها ، ولورد الفتيا اخاف غائلتها ، او كان في البلد من يقوم مقامه ، والالم يجز ، لكن ان كان الذي يقوم مقامه معروفا عند العامة مفتيا وهو جاهل تعين الجواب على العالم ، قال في عيون المسائل : الحكم يتعين بولايته حتى لا يمكنه رد محكمين اليه ، ويمكنه رده من يستشهره وان كان محتملا شهادة فنادر ان لا يكون سواء ، وأما في الحكم فلا ينوب البعض عن البعض ، ولا يقول لمن ارتفع اليه امض الى غيري من الحكم - انتهى ، ومن قوى عنده مذهب غير امامه افتى به وأعلم السائل ؛ قال احمد : « اذا جاءت

(١) يريد : جواب السائل عن شيء لم يكن وقع

المسئلة ليس فيها أثر فافت فيها بقول الشافعي ، ذكره النووي في تهذيب
الاسماء واللغات في ترجمة الشافعي ، ويجوز له العدول عن جواب
المسئول عنه الى ما هو انفع للسائل ، وان يجيبه باكثر مما سأله ، وان
يدله على عوض ما منعه عنه ، وان ينهيه على ما يجب الاحتراز عنه ،
واذا كان الحكم مستغنيا وطأ قبله ما هو كالمقدمة له ، وله الحلف على
ثبوت الحكم أحيانا ، وله ان يكذلك مع جواب من تقدمه بالفتيا ،
فيقول : جوابي كذلك ، والجواب صحيح ، وبه أقول ، اذا علم صواب
جوابه وكان أهلا ، والا اشتغل بالجواب معه في الورقة ، وان لم يكن
أهلا لم يفت معه ، لأنه تقرير لمنكر ، وان لم يعرف المفتي اسم من كتب
فله أن يمتنع من الفتيا معه خوفا مما قلناه ، والأولى أن يشير على صاحب
الرقعة بإبدالها ، فان أبي ذلك اجابه شفاها ؛ واذا كان هو المبتدىء
بالافتاء في الرقعة كتب في الناحية اليسرى لأنه امكن . وان كتب في
اليمين او الأسفل جاز ، ولا يكتب فوق البسملة ، وعليه أن يختصر
جوابه . ولا بأس لو كتب بعد جوابه في الرقعة (١) : زاد السائل من
لفظه كذا وكذا ، والجواب عنه كذا ، وان انجر جهل لسان السائل
أجزأت ترجمة واحد ثقة ، وان رأى لحنافا حشا في الرقعة او خطأ يحيل
المعنى أصلحه ، وينبغي ان يكتب الجواب بخط واضح وسطا ، ويقارب
سطوره وخطه لئلا يزور احد عليه ، ثم يتأمل الجواب بعد كتابته
خوفا من غلط او سهو ، ويستحب ان يكتب في فتواه : الحمد لله وفي
آخرها : والله أعلم ونحوه ، وكتبه فلان الحنبل ، او الشافعي ونحوه ، واذا

(١) يريد . ان يكتب المفتي ما يدل على موافقته على افتاء من سبقه

رأى خلال السطور او في آخرها يباحث يحتمل ان يلحق به ما يفسد
الجواب فليحترز منه ، فاما ان يأمره بكتابة غير الورقة او يشغله بشئ
وينبغي ان يكون جوابه موصلا بآخر سطر في الورقة ، ولا يدع بينهما
فرجة خوفا من ان يكتب السائل فيها غرضاً له ضاراً ، وان كان في
موضع الجواب ورقة ملزومة كتب على موضع الالتزاق وشغله بشئ
واذا سئل عن شرط واقف لم يفت بالزام العمل به حتى يعلم هل الشرط
معمول به في الشرع ، او من الشروط التي لا تحل ؟ مثل : ان يشرط ان
تصلي الصلوات في التربة المدفون بها ، ويدع المسجد ، او يشعل بها
قنديل او سراج ، او وقف مدرسة ، او رباطاً ، او زاوية وشرط ان
المقيمين بها من اهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية
والمبتدعين في اعمالهم : كأصحاب الاشارات والملاذن واهل الحيات
واشباه الذباب المشتغلين بالأكل والشرب والرقص ، ولا يجوز ان
يفتي فيما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون أن
يعرف عرف اهلها والمتكلمين بها ، بل يحملها على ما اعتاده وعرفوه
وان كان مخالفاً لحقائقها الأصلية ، واذا اعتدل عنده قولان من غير
ترجيح فقال القاضي : يفتي بايهما شاء ، ومن اراد كتابة على فتيا ، أو
شهادة لم يجوز أن يكبر خطه ، ولا ان يوسع السطور بلاذن ولا حاجة
ويكره ان يكون السؤال بخطه : لا باملائه وتهذيبه ، واذا كان في رقعة
الاستفتاء مسائل فحسن ان يرتب الجواب على ترتيب الأسئلة ، وليس له
ان يكتب الجواب على ما يعمله من صورة الواقعة اذا لم يكن في الرقعة

تعرض له ، بل يذكر جوابه في الرقعة ، فان أراد الجواب على خلاف ما فيها فليقل : وان كان الامر كذا بجوابه كذا ، ولا يجوز اطلاقه في الفتيا في اسم مشترك اجماعا ، بل عليه التفصيل : فلو سئل : هل له الأكل في رمضان بعد طلوع الفجر ؟ فلا بد ان يقول : يجوز بعد الفجر الأول لا الثاني ، وأرسل ابو حنيفة الى أبي يوسف يسأله عن دفع ثوبا الى قصار فقصره وجحدته هل له اجرة ان عاد وسلبه الى ربه — وقال : ان قال : نعم ، أولا ، أخطأ — ففطن أبو يوسف ، وقال : ان قصره قبل جحدته فله ، وبعده لا ، لأنه قصره لنفسه ، وسأل ابو الطيب قوما عن بيع رطل تمر برطل تمر فقالوا : يجوز ، فخطأهم ، فقالوا : لا ؛ فخطأهم ، فقال : ان تساويا كيلا جاز ، ولا يجوز أن يلقي السائل في الحيرة ، مثل أن يقول في مسألة في الفرائض : تقسم على فرائض الله ، أو يقول : فيها قولان ، ونحوه ، بل يبين له يانا مزبلا لا شكال ، لكن ليس عليه أن يذكر المانع في الميراث من الكفر وغيره ، وكذلك في بقية العقود من الاجارة والنكاح وغير ذلك ، فلا يجب أن يذكر الجنون والا كراه ونحو ذلك ، والعامي يخير في فتواه فيقول : مذهب فلان كذا ، ويقلد العامي من عرفه عالما عدلا ، أو آراء منتسبا معظما ، ولا يقلد من عرفه جاهلا عند العلماء ، ويكفيه قوله عدل خير ، قال ابن عقيل : يجب سؤال أهل الفقه والخبر ، فان جهل عدالته لم يحز تقليده ، ويقلد ميتا وهو كالأجماع في هذه الأعصار وقبلها ، ويحفظ المستفتي الأدب مع المفتي ، ويحمله ، ولا يومي ييده في وجهه ، ولا يقول : مامذهب امامك

في كذا؟ وما تحفظ في كذا؟ أو أفتاني غيرك أو فلان بكذا، أو قلت أنا أو وقع لي، أو ان كان جوابك موافقا فاكتب، لكن ان علم غرض السائل في شيء لم يجوز أن يكتب بغيره، ويكره أن يسأله في حال ضجر، أو هم أو قيامه، أو نحوه، ولا يطالبه بالحجة، ويجوز تقليد المفضل من المجتهدين، ولزوم التمسك بمذهب، وامتناع الانتقال الى غيره - الا شهر عدمه، ولا يجوز له ولا لغيره تتبع الحيل المحرمة والمكروهة، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه، فان تتبع ذلك فسق وحرمان استفتاءه، وان حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخلص المستفتي بها من حرج جاز: كما ارشد النبي صلى الله عليه وسلم بلالا رضي الله عنه الى بيع الثمر بدراهم، ثم يشتري بالدراهم تمرا آخر فيتخلص من الربا، واذا استفتي واحدا أخذ بقوله ويلزمه بالتزامه، ولو سأل مفتيين فأكثرا فاختلغا عليه تخير، فان لم يجد إلا مفتيا واحدا لزمه قبوله، وله العمل بخط المفتي، وان لم يسمع الفتوى من لفظه، اذا عرف أنه خطه

فصل: - وان تحاكم شخصان الى رجل يصلح للقضاء فحكاه بينهما فحكم نفذ حكمه: في المال، والقصاص، والحد، والنكاح، واللعان، وغيرها، حتى مع وجود قاض، فهو كحاكم الامام، ويلزم من كتب اليه بحكمه القبول وتنفيذه: كحاكم الامام، ولا يجوز نقض حكمه فيما لا ينقض حكم من له ولاية؛ ولكل واحد من الخصمين الرجوع عن حكمه قبل شروعه في الحكم، لا بعده وقبل تمامه، وقال الشيخ: وان حكم

أحدهما خصمه أو حكا مفتيا فى مسئلة اجتهادية جاز ، وقال : يكفى وصف القصة ، وقال : العشر صفات التى ذكرها فى المحرر فى القاضى لا تشترط فيمن يحكمه الخصمان ، وقال فى عمد الأدلة بعد ذكر التحكيم وكذا يجوز أن يتولى مقدمو الأسواق والمساجد والواسطات ، والصلح عند الفورة ، والمخاصمة ، وصلاة الجنائز ، وتفويض الأموال إلى الأوصياء ، وتفريقه زكاته بنفسه ، وإقامة الحدود على رقيقه ، وخروج طائفة إلى الجهاد ، والقيام بأمر المساجد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعزير لعبيد ، وأماء ، وأشباه ذلك

باب آداب القاضى

وهو أخلاقه التى ينبغى التخلق بها ، والخلق : صورته الباطنة ينبغى أن يكون قويا من غير عنف ، لينا من غير ضعف ؛ حليما متأنيا ، ذا فطنة وتيقظ ، بصيرا بأحكام الأحكام قبله ، يخاف الله تعالى ويراقبه ، لا يؤتى من غفلة ، ولا يخدع لغرة ، صحيح البصر والسمع ، عالما بلغات أهل ولايته ، عفيفا ، ورعا ، نزها ؛ بعيدا عن الطمع ، صدوق اللهجة ، لا يهزل ، ولا يمجن ذا رأى ومشورة ، لكلامه لين ، إذا قرب وهيبة إذا أوعد ، ووفاء إذا واعد ، ولا يكون جبارا ، ولا عسوقا ، وله أن ينتهر الخصم إذا التوى ، ويصيح عليه ، وإن استحق التعزير عزره بما يرى من أدب أو حبس ، وإن افتات عليه بأن يقول : حكمت على بغير الحق ، أو ارتشيت - فله تأديبه ، وله أن يعفو ، وأن بدأ المنكر باليمين قطعها عليه ، وقال : البينة على خصمك . فإن عاد نهره ، فإن عاد

عززه ان رأى ، وأمثال ذلك مما فيه اساءة الأدب ، واذا ولى فى غير بلده فاراد المسير اليه استحب له أن يبحث عن قوم من أهل ذلك البلد ، ان وجد ليساً لهم عنه ، وعن علمائه ، وعدوله ، وفضلائه ، ويتعرف منهم ما يحتاج الى معرفته ، فان لم يجد ولا فى طريقه سأل اذا دخل ، واذا قرب منه بعث من يعلم بقدمه ليتلقوه من غير أن يأمرهم بتلقيه ، ويدخل البلد يوم الاثنين ، أو الخميس ، أو السبت ، ضحوة ، لابسا أجمل ثيابه وفى التبصرة : و كذا أصحابه ، وان جميعها سود ، والا فالعامة ، وظاهر كلامهم غير السواد أولى ، ولا يتطير بشئ ، وان تفاعل فحسن ، فيأتى الجامع يصلى فيه ركعتين ويجلس مستقبل القبلة ، فاذا اجتمع الناس أمر بعده فقرئ عليهم ، وليقل من كلامه إلا الحاجة ، ويأمر من ينادى يوم جلوسه للحكم ، ثم ينصرف الى منزله الذى أعد له ، وأول ما يبدأ به أن يبحث الى الحاكم المعزول فيأخذ منه ديوان الحكم ، ويلزمه تسليمه اليه ، وهو مافيه وثائق الناس من المحاضر — وهى نسخ ماثبت عند الحاكم — والسجلات — وهى نسخ ما حكم به — وليأمر كاتباً ثقة يكتب ما يسجله بمحضر عدلين ، ثم يخرج يوم الوعد على أعدل أحواله غير غضبان ، ولا جائع ، ولا شعبان ، ولا حاقن ، ولا مهموم بأمر يشغله عن الفهم : كالعطش والفرح الشديدين ، والحزن الكثير ، والهم العظيم ، والوجع المؤلم ، والنعاس الذى يغمر القلب ، ويسلم على من يمر عليه ولو صديانا ، ثم على من فى مجلسه ، ويصلى تحية المسجد إن كان فى مسجد وإلا خير ، والأفضل الصلاة ، ويجلس على بساط ، أو لبد ، أو

غيره يفرش له فى مجلس حكمه ؛ بسكينة ووقار ، ولا يجلس على التراب ، ولا على حصر المسجد ، لان ذلك يذهب بهيبته من أعين الخصوم ، ويستعين بالله ، ويتوكل عليه ، ويدعوه سرا أن يعصمه من الزلل ، ويوفقه للصواب ولما يرضيه ، ويجعل مجلسه فى مكان فسيح بجامع ، ويصونه عما يكره فيه ، أو قضاء واسع ؛ أودار واسعة فى وسط البلدان أمكن ، ولا يكره القضاء فى الجوامع والمساجد ، ولا يتخذ فى مجلس الحكم حاجبا ، ولا بوابا ، ندبا ، بلا عذر ، وفى الاحكام السلطانية : ليس له تأخير الخصومة اذ تنازعوا اليه - بلا عذر ، ولاله أن يحتجب الا فى أوقات الاستراحة ، ويعرض القصص فيبدأ بالاول فالاول ؛ ويكون له من يرتب الناس اذ كثروا ، فيكتب الاول فالاول ؛ ويجب تقديم السابق على غيره ، فاذا حكم بينه وبين خصمه فقال : لى دعوى اخرى لم تسمع منه ، ويقول له : اجلس اذا لم يبق احد من الحاضرين نظرت فى دعواك الاخرى ان امكن ، فاذا فرغ الكل فقال الاخير بعد فصل حكومته : لى دعوى اخرى - لم تسمع منه حتى يسمع دعوى الاول ، الثانية ، ثم تسمع دعواه ، وان ادعى المدعى عليه على المدعى عليه حكم بينهما لاتنا انما نعتبر الاول فالاول فى المدعى : لافى المدعى عليه ، واذا تقدم الثانى فادعى على المدعى الاول والمدعى عليه الاول حكم بينهما ؛ وان حضر اثنان أو جماعة دفعة واحدة أقرع بينهم فقدم من خرجت له القرعة ، وان كثر عددهم كتب أسماهم فى رقاع وتركها بين يديه ومد يده فاخذ رقعة واحدة بعد أخرى ويقدم صاحبها حسبما يتفق

فصل :- ويلزمه العدل بين الخصمين فى لحظه ، ولفظه ،
 ومجلسه ، والدخول عليه : الا أن يكون أحدهما كافرا فيقدم المسلم
 عليه فى الدخول ، ويرفعه فى الجلوس ، أو يأذن له أحد الخصمين فى رفع
 الخصم الآخر عليه فى المجلس فيجوز ، وإذا سلم عليه أحدهما رد عليه
 ولا ينتظر سلام الثانى ، وله القيام السائق وتركه ، لا مسارة أحدهما ،
 وتلقينه حجه ، وتضييفه ، الا أن يضيف خصمه معه ، وتعليمه كيف
 يدعى إذا لم يلزم ذكره ، فان لزم كشرط عقد أو سبب ونحوه ولم يذكره
 المدعى فله أن يسأل ليتحرى عنه ، وله أن يشفع الى خصمه لينظره ، أو
 يضع عنه ، وله أن يزن عنه ، ويكون بعد انقضاء الحكم ، وينبغى أن يحضر
 مجلسه الفقهاء من كل مذهب ان أمكن : يشاورهم فيما أشكل عليه ، فان
 حكم باجتهاده فليس لأحد منهم الاعتراض عليه ، وان خالف اجتهاده
 الا أن يحكم بما يخالف نصا ، أو اجماعا ، ويشاور الموافقين والمخالفين
 ويسألهم عن حججهم لاستخراج الأدلة وتعرف الحق بالاجتهاد ، قال
 أحمد رضى الله عنه : ما أحسنه لو فعله الحكام يشاورون وينظرون ،
 فان اتضح له الحكم والاخره ، فلو حكم ولم يجتهد فاصاب الحق لم
 يصح ، ويحرم عليه تقليد غيره ، وان كان أعلم منه ، ويحرم القضاء وهو
 غضبان كثيرا ، أو حاقن ، أو حاقب ، أو فى شدة جوع ، أو عطش ،
 أو هم ، أو غم ، أو وجع ، أو نعاس ، أو برد مؤلم ، أو حر مزعج ، أو
 توفان جماع ، أو شدة مرض ، أو خوف ، أو فرح غالب ، أو ملل ،
 أو كسل ، ونحوه ، فان خالف وحكم فوافق الحق نفذ ، ويحرم قبول

رشوة — وهى ما يعطى بعد طلبه — ويحرم بذلها من الراشى ليحكم
 ياطل أو يدفع عنه حقا ، وان رشاه ليدفع ظله ويجريه على واجبه فلا
 بأس به فى حقه ، ويحرم قبوله هدية ، بخلاف مفت ، وتقدم فى الباب
 قبله ، وهى الدفع اليه ابتداء ، وظاهره ولو كان فى غير عمله ؛ الا ان
 كان يهدى اليه قبل ولايته ان لم يكن له حكومة ؛ او من ذوى رحم
 محرم منه ، لانه لا يصح أن يحكم له ؛ وردها أولى ، واستعارته من غيره
 كالهديّة لأن المنافع كالأعيان ، ومثله لو ختن ولده ونحوه فاهدى له ، ولو
 قلنا انها للولد ، لأن ذلك وسيلة الى الرشوة ؛ فان تصدق عليه فالأولى أنه
 كالهديّة ، وان قبل حيث حرم القبول وجب ردها الى صاحبها : كقبوض
 بعقد فاسد ، وقال الشيخ فيمن تاب : ان علم صاحبه دفعه اليه ، والا
 دفعه فى مصالح المسلمين ، انتهى ، وتقدم لو بقيت فى يده غصوب
 لا يعرف أربابها ، فان أهدى لمن يشفع له عند السلطان ونحوه لم يحز
 أخذها ، ونصر أحمد فيمن عنده ودعة فأداها فاهديت اليه هدية — أنه
 لا يقبلها الا بنية المكافأة ، وحكم الهدية عند سائر الأمانات حكم الودعة
 ويكره له : لا ملفت ، ولو فى مجلس فتواه — أن يتولى البيع والشراء بنفسه
 ويستحب أن يوكل فى ذلك من لا يعرف أنه وكيله ، وله عيادة المرضى
 وشهادة الجنائز ، وزيارة الأهل والصالحين والاخوان ، وتوديع الغاوى
 والحاج : ما لم يشغله عن الحكم ، فان شغله عنه فليس له ذلك ، وله
 حضور بعض دون بعض ، وله حضور الولائم ، فان كثرت الولائم
 تركها واعتذر اليهم ، ولا يجيب بعضا دون بعض ، الا ان يختص بعضها

بعضر يمنعه مثل : ان يكون في احداها منكر ؛ او يشتغل بهاز منا طويلا
والاخرى بخلافها فله الاجابة اليها لظهور عذره ، ويوصى الوكلاء
والاعوان على بابه بالرفق بالخصوم ، وقلة الطمع ، ويجتهد أن يكونوا
شيوخا ؛ او كهولا ، من أهل الدين والفقه والصيانة ، ويتخذ حسبما
لأنه قد يحتاج اليه لتأديب ، واستيفاء حق ، واحتفاظ بمن عليه قصاص
ونحوه ، ويتخذ أصحاب مسائل يتعرف بهم أحوال من جهل عدالته
من الشهود ، ويجب أن يكونوا عدولا برآء من الشحاء ، بعداء من
العصية في نسب او مذهب ، ولا يسألوا عدوا ولا صديقا ، ويأتى
بعضه في الباب بعده ، ويستحب له اتخاذ كاتب ، ويجب أن يكون مسلما
مكلفا ، عدلا ، ينبغي أن يكون وافر العقل ، ورعا ؛ نزها ، متيقظا ،
لينا ، فقيها ، حافظا جيد الخط ، لا يشتبه فيه سبعة بتسعة ، ونحو ذلك
صحيح الضبط ، حرا ، يجلسه بحيث يشاهد مكتبه ، ويستحب ، أن
يكون بين يديه للشفافة بما يملى عليه ، وان أمكن القاضي تولى الكتابة
بنفسه جاز ، والاولى الاستئابة ، ويجعل القمطر محتوما بين يديه لينزل منه
ما يجتمع من المحاضر والسجلات ، ويستحب أن لا يحكم الا بحضور الشهود
بحيث يسمعون المتحاكين ، وليس له أن يرتب شهودا لا يقبل غيرهم
لكن له أن يرتب شهودا يشهدهم الناس فيستغنون بأشهادهم عن
تعديلهم ، ويستغني الحاكم عن الكشف عن احوالهم ، ولا يجوز له منع
الفقهاء من عقد العقود وكتابة الحجج وما يتعلق بامور الشرع بما أباحه
الله ورسوله اذا كان الكاتب فقيها عالما بامور الشرع وشروطه ، مثل

أن يزوج المرأة وليها بحضور شاهدين، ويكتب كاتب عقدها، أو يكتب رجل عقد بيع، أو اجارة، أو اقرار، أو غير ذلك أو كان الكاتب مرتزقا بذلك، وإذا منع القاضي ذلك ليصير إليه منافع هذه الأمور كان هذا من المكس، نظير من يستأجر حانوتا من القرية على أن لا يبيع غيره، وإن كان منع الجاهلين لئلا يعقد عقدا فاسدا فالطريق أن يفعل كما فعل الخلفاء الراشدون بتعزير من يعقد نكاحا فاسدا بما فعل عثمان رضى الله عنه فيمن تزوج بغير ولي، وفيمن تزوج في العدة، ولا يجوز ولا يصح أن يحكم لنفسه ولمن لا تقبل شهادته له، وله الحكم عليه، ويحكم بينهم بعض خلفائه، ويجوز أن يستخلف والده وولده حكمه لغيره بشهادتهما، وليس له أن يحكم على عدوه، وله أن يقى عليه

فصل :- ويستحب أن يبدأ بالمجوسين فينفذ ثقة يكتب اسم

كل مجوس، ومن حبسه، وفيم حبس، في رقعة منفردة، ويأمر مناديا ينادى في البلدان: القاضي ينظر في أمر المجوسين يوم كذا فمن له خصم منهم فليحضر، فإذا حضروا في ذلك اليوم تناول منها رقعة، وقال من خصم فلان المجوس، فإن حضر له خصم بعث ثقة المجلس فأخرج خصمه وحضر معه مجلس الحكم، ويفعل ذلك في قدر ما يعلم أنه يتسع زمانه للنظر فيه في ذلك المجلس، فلا يخرج غيرهم، فإذا حضر المجوس وخصمه لم يسأل خصمه: فيم حبسه؟ بل يسأل المجوس: بم حبست؟ ثم ينظر بينهما فإن كان حبس لتعديل البينة - فاعادته مبنية على حبسه على ذلك، ويأتي في الباب بعده، ويقبل قول خصمه في أنه حبسه

بعد تكميل بيئته وتعديلها ، وان حبس بقيمة كلب او خرزميز وصدقه غريمه — خلى ، وان أكذبه وقال: بل حبست بحق واجب غير هذا فقلوه لان الظاهر حبسه بحق ، وان حبس فى تهمة ، او اقتيات على القاضى قبله ، او تعزير خلى سبيله ، او ابقاه بقدر ما يرى ، وان لم يحضر له خصم فقال : حبست ظلما ولا حق على ولا خصم لى ، نادى : فان حضر له خصم والا أحلفه وخلى سبيله ، ومع غيبة خصمه يبعث اليه ؛ ومع جهله او تاخره بلا عذر يخلى ، والاولى بكفيل ، وينظر فى مال الغائب ، واطلاقه المحبوس من الحبس وغيره ، واذنه ولو فى قضاء دين ونفقة ووضع ميزاب وبناء وغيره — الضمان . وأمره باراقة نيزد ؛ وقرعته — حكم برفع الخلاف ان كان ، وقتياه ليست حكما منه ، فلو حكم غيره بغير ما أفتى به لم يكن نقضا لحكمه ، ولا هى كالحكم ، ولهذا يجوز ان يفتى الحاضر ، والغائب ، ومن يجوز حكمه له ، ومن لا يجوز ، وتقدم بعضه فى الباب قبله ، وقراره على فعل مختلف فيه ليس حكما به ، وفعله حكم كتزويج يقيمة ، وشراء عين غائبة ، وعقد نكاح بلا ولى — صح ، وتقدم آخر الصداق ان ثبوت سبب المطالبة كتقرير اجرة مثل ، ونفقة ونحوه — حكم ، وتأتى تمته قريبا ، قال الشيخ : القضاء نوعان : اخبار هو اظهار وابداء ، وامر : وهو انشاء ، فالخبر يدخل فيه خبره عن حكمه ، وعن الاله وشهود ، وعن الاقرار والشهادة ، والاخر هو حقيقة الحكم : أمر ونهى وإباحة ، ويحصل بقوله : اعطه ، ولا تكلمه والزمه ، وبقوله : حكمت ، وألزمت ، وحكمه بشئ حكم بلازمه ،

ذكره الأصحاب في أحكام المفقود ، وثبت شيء عنده ليس حكما به ، وتنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ ، وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنه حكم ، وفي كلام بعضهم أنه عمل بالحكم ، وأجاز قله ؛ وأمضاء لتنفيذ الوصية ، والحكم بالصحة يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعا ، والحكم بالموجب حكم بموجب الدعوى الثانية بينة أو غيرها : فالدعوى المشتملة على ما يقتضى صحة العقد المدعى به الحكم فيها بالموجب حكم بالصحة ، وغير المشتملة على ذلك الحكم بالموجب ليس حكما بها ؛ قاله ابن نصر الله ، وقال السبكي وتبعه ابن قندس : الحكم بالموجب يستدعى صحة الصيغة وأهلية التصرف ، ويزيد الحكم بالصحة كون تصرفه في محله ، وقال السبكي أيضا : الحكم بالموجب هو الأثر الذي يوجه اللفظ ، وبالصحة كون اللفظ بحيث يترتب عليه الأثر ، وهما مختلفان ، فلا يحكم بالصحة إلا باجتماع الشروط ، وقيل لافرق بينهما في الإقرار ، والحكم بالإقرار ونحوه ، فالحكم بموجبه في الأصح ، والحكم بالموجب لا يشمل الفساد انتهى ، والعمل على ذلك ، وقالوا : الحكم بالموجب يرفع الخلاف

فصل :- ثم ينظر وجوبا في أمر يتامى ، ومجانين ، ووقوف ووصايا لمن لا ولي لهم ولا ناظر ، ولو نفذ الأول وصية موصى إليه أمضاها الثاني ، فدل أن اثبات صفة كمدالة وجرح وأهلية موصى إليه وغيرها حكم يقبله حكم آخر : لكن يراعيه ، فإن تغير حاله بفسق أو ضعف أضاف إليه أمينا ، وإن كان الأول ما نفذ وصيته نظريه : فإن كان قويا أقره . وإن

كان أمينا ضعيفا صم اليه من يعينه ، وان كان فاسقا عزله وأقام غيره
وينظر في أمناء الحاكم — وهم من رد اليه الحاكم النظر في أمر الأطفال
وتفرقة الوصايا التي لم يعين لها وصى — فان كانوا بجاهلهم أقرهم ، ومن
تغير محاله عزله ان فسق ، وان ضعف ضم اليه أمينا ، ثم ينظر في أمر
الضوال واللقط التي يتولى الحاكم حفظها : فان كانت مما يخاف تلفه
كالحيوان أو في حفظها مؤنة — باعها وحفظ ثمنها لأربابها ، وان كانت
أمانا حفظها لأربابها ، ويكتب عليها لتعرف ، ثم ينظر في حال القاضي
قبله ان شاء ، ولا يجب : فان كان ممن يصلح للقضاء لم يحز ان ينقض
من أحكامه الا ما يخالف نص كتاب أو سنة متواترة أو آحاد : كقتل
مسلم بكافر ولو ملتزما فيلزم نقضه نصا ، وجعل من وجد عين ماله
عند من حجر عليه أسوة الغرما ، فينقض نصا ، ولو زوجت نفسها لم
ينقض ، أو خالف اجماعا قطعيا لاظنيا ، وينقض حكمه بما لم يعتقده
وفاقا للآئمة الأربعة ، وحكاه القرافي اجماعا ، ويأثم وبعضى بذلك ،
ولو حكم بشاهد ويمين لم ينقض ، وحكاه القرافي أيضا اجماعا ، ولا ينقض
حكمه بعدم عليه الخلاف في المسئلة ، خلافا لمالك ، ولا لمخالفة القياس
ولو جليا ، وحيث قلنا ينقض فالناقض له حاكمه ان كان فيثبت السبب
وينقضه ولا يعتبر لنقضه طلب رب الحق ، وينقضه اذا بان البينة عيدا أو
نحوهم : ان لم ير الحكم بها ، وفي المحرر له نقضه ، قال : وكذا كل مختلف
فيه صادف ما حكم فيه ولم يعلم به ، قال السامري : لو حكم بجهل نقض
حكمه ، وان كان ممن لا يصلح لفسق أو غيره نقض أحكامه كلها ،

واختار الموفق والشيخ وجمع : لا ينقض الصواب منها ، وعليه عمل الناس
من مدة

فصل : — اذا تخاضع اثنان فدعا أحدهما صاحبه الى مجلس
الحكم لزمته اجابته : فان استعدى الحاكم أحد على خصمه فى البلد بما
تبعه الهمة لزمه احضاره ، ولو لم يحضر الدعوى : علم ان بينهما معاملة
او لم يعلم ، وسواء كان المستعدى ممن يعامل المستعدى عليه أولا يعامله
كالفقير يدعى على ذى ثروة وهيبة ، فيبعث معه عوناً يحضره ، وان شاء
بعث معه قطعة من شمع أو طين مختوماً بخاتمه ، أو فى كاغد ، ونحوه ، فاذا
بلغه لزمه الحضور ، وان شاء وكل ، فان امتنع أو كسر الحتم اعلم الوالى
به فاحضره ، فاذا حضر وثبت امتناعه عرره ان رأى ذلك بحسب
ما يراه : من كلام ، وكشف ، رأس ، وضرب ، وحبس ، فان اختفى بعث
الحاكم من ينادى على بابه ثلاثاً بانه ان لم يحضر سمر بابه وختم عليه ،
فان لم يحضر وسأل المدعى أن يسمر عليه منزله ويختمه أجابه اليه ، فان
أصر حكم عليه كغائب ، ولا يعدى حاكم فى مثل ما لا تبعه الهمة ،
وفى عيون المسائل : لا ينبغى للحاكم أن يسمع شكية أحد الا ومعه
خصمه ، وان استعداه على القاضى قبله ، أو على من فى معناه : كالحليفة
والعالم الكبير ، والشيخ المتبوع ، وكل من خيف تبذيله ونقص حرمة
باحضاره لم يعده حتى يحضر دعواه : بان يعرف ما يدعيه ويسأله عنه
صيانة للقاضى عن الامتهان ، فان ذكر أنه يدعى حقاً من دين أو غصب
أو رشوة أخذها منه على الحكم — راسله : فان اعترف بذلك أمره

بالخروج من العهدة ، وان أنكر أحضره ، وان ادعى عليه الجور في الحكم وكان للمدعى بينة أحضره وحكم بالينة ، وان لم تكن بينة أو قال حكم على بشهادة فاسقين فانكر فقله بغير يمين ، وان قال حاكم معزول عدل ولا يتهم : كنت حكمت في ولايتي لفلان على فلان بحق وهو ممن يسوغ الحكم له — قبل قوله وأمضى ذلك الحق ، ولو لم يذكر مستنده ولو أن العادة تسجيل أحكامه وضبطها بشهود ، مالم يشتمل على ابطال حكم حاكم ، فلو حكم حنفى برجوع واقف على نفسه فاخبر حنبلى أنه كان حكم قبل حكم الحنفى بصحة الوقف لم يقبل ، وان اخبر حاكم حاكما آخر بحكم أو ثبوت في عملهما ، أو في غيره ، أو في عمل أحدهما — قبل وعمل به اذا بلغ عمله : لامع حضور المخبر وهما بعملهما وكذا اخبار امير جهاد ، وأمين صدقة ، وناظر وقف ، وان قال في ولايته : كنت حكمت لفلان بكذا — قبل قوله : سواء قال : قضيت عليه بشاهدين عدلين ، أو قال : سمعت بينته وعرفت عدالتهم ، أو قال قضيت عليه بنكوله ، أو أقر عندى لفلان بحق فحكمت به ، وان ادعى على امرأة برزة : وهى التى تبرز لحوائجها — أحضرها ، ولا يعتبر لاحضارها فى سفرها هذا محرم : كسفر الهجرة ، وان كانت مخدرة أمرت بالتوكيل : فان توجهت اليمين عليها بعث الحاكم أمينا معه شاهدان يستحلفها بحضرتها ، وان أقرت شهدا عليها ، قال فى الترغيب : ان خرجت للعزايا والزيارات ولم تكثرفهى مخدرة ، ومريض ونحوه — كمخدرة ، وان استعدى عنده على غائب فى غير عمله لم يعد عليه ، وان كان فى عمله وكان له فى بلده

خليفة : فان كانت له بيعة حاضرة وثبت الحق عنده كتب به الى خليفته ولم يحضره ، وان لم يكن له فيه خليفة وكان فيه من يصلح للقضاء ، أذن له في الحكم بينهما ، وان لم يكن فيه من يصلح كتب الى ثقات من أهل ذلك الموضع ليتوسطوا به بينهما ، فان لم يقبلوا الوساطة قيل له حرر دعواك فاذا تحررت احضر خصمه ولو بعدت المسافة ، ولو ادعى قبله شهادة لم تسمع دعواه ولم يعد عليه ولم يحلف

باب طريق الحكم وصفته

طريق كل شئ ، ما توصل اليه ، والحكم : الفصل ، لاتصح دعوى وانكار الا من جائز التصرف ، وسيأتي ، وتسمع في كل قليل او كثير وتصح على سفيه فيما يؤاخذ به حال سفهه وبعد فك حجره ، ويحلف اذا أنكر ، ولا تصح دعوى ولا تسمع ، ولا يستحلف في حق الله تعالى : كعبادة ، وحد ، ونذر ، وكفارة ، ونحوه ، فلو ادعى عليه أن عليه كفارة يمين أو غيره أو صدقة — فالقول قواه من غير يمين ، ويأتي في اليمين في الدعاوى ، وتسمع بوكالة ووصية من غير حضور خصم ولا تصح الدعوى المقلوبة ، وتقبل بيعة عتق ولو أنكره عبد ، وتصح الشهادة به وبحق الله تعالى كالعبادات والحدود والصدقة والكفارة غير تقدم دعوى ، فشهادة الشهود به دعوى ، وكذا بحق آدمي غير معين كوقف على فقراء ، أو علماء ، أو مسجد ، أو وصية له أو رباط ، وان لم يطلبه مستحقه ، وكذا عقوبة كذاب مفتر على الناس والمتكلم فيهم قاله الشيخ ، وتسمع دعوى حسبة في حق الله تعالى : كحد وعدة وردة

وعتق واستيلاء وطلاق وظهار ونحو ذلك ، قاله في الرعاية وغيرها ،
وتقبل شهادته المدعى فيه ، ولا تقبل يمين في حق آدمي معين الا بعد
الدعوى وشهادة الشاهد ، ان كان ، ولا تسمع معه الشهادة فيه قبل
الدعوى ، واختار الشيخ سماع الدعوى والشهادة لحفظ وقف وغيره
بالبينات بلا خصم ، واجازهما الحنفية وبعض أصحابنا والشافعية في
العقود والأقارير وغيرها بخصم مسخر ، وقال الشيخ : وأما على أصلنا
وأصل مالك : فاما أن تمنع الدعوى على غير خصم منازع فتثبت الحقوق
بالشهادة على الشهادة ، وقاله بعض أصحابنا ، واما أن تسمع الدعوى
والبينة ويحكم بلا خصم ، وذكره بعض المالكية والشافعية وهو مقتضى
كلام احمد وأصحابه في مواضع ، لأننا نسمعها على غائب وممتنع ونحوه
فعدم خصم أولى ، فان المشتري مثلاً قبض المبيع وسلم الثمن فلا يدعى ،
ولا يدعى عليه ، والمقصود سماع القاضي البينة وحكمه بموجبها من غير
وجود مدعى عليه ومن غير مدع على أحد ، لكن خوفاً من حدوث
خصم مستقبل ، وحاجة الناس خصوصاً فيما فيه شبهة او خلاف لرفعه
اتهى ، وعمل الناس عليه ، وهو قوى

فصل : — اذا جاء الى الحاكم خصمان سن أن يجلسهما بين
يديه ، ثم ان شاء قال : من المدعى منك ؟ وان شاء سكت حتى يبتدئاً ،
ولا يقول هو ولا صاحبه لأحدهما : تكلم ، فان بدأ أحدهما فذكره فقال
خصمه : انا المدعى لم يلتفت اليه ، ويقال له : أجب عن دعواه ، ثم ادع
بما شئت ، فان ادعى معاً قدم أحدهما بقرعة ، فاذا انقضت حكومته

سمع دعوى الآخر، فاذا حرر قال للخصم : ما تقول فيما ادعاه ؛ فان
أقر له ولو بقوله نعم — لم يحكم له حتى يطالب المدعى بالحكم، والحكم
ان يقول : قد ألزمتك ذلك ، او قضيت عليك له ، او يقول : اخرج
اليه منه ، وتقدم نظيره في الباب قبله ، وان أنكر مثل ان يقول المدعى
أقرضته الفاء ، أو بعته ، فيقول : ما اقرضني ، ولا باعني او ما يستحق على
ما ادعاه ، ولا شيئاً منه ، ولا حق له على — صح الجواب : ما لم يعترف بسبب
الحق ، كما اذا ادعت على من يعترف بأنها زوجته المهر ، فقال : لا تستحق
على شيئاً — لم يصح الجواب ، ويلزمه المهر ان لم يقم بينة باسقاطه : بكوابه
في دعوى قرض اعترف به لا يستحق على شيئاً ، ولهذا لو أقرت في
مرض موتها لا مهر لها عليه لم يقبل الابينة أنها أخذته ، أو أسقطته في
الصحة ، ولو قال المدع ديناراً : لا يستحق على حبة — فليس بجواب — عن
ابن عقيل — لأنه لا يكتفى في دفع الدعوى الابنص ، ولا يكتفى بالظاهر
ولهذا لو حلف والله اني اصادق فيما ادعيته عليه ، او حلف المنكر انه
لكاذب فيما ادعاه على — يقبل ، وعند الشيخ يعم الجهات ، وما لم يندرج في
لفظ حبة من باب الفحوى ، الا أن يقال : يعم حقيقة عرفية ، والصواب ما قاله
الشيخ ، ولو قال : لي عليك مائة فقال ليس لك على مائة اعتبر قوله ولا شيء
منها كاليميز ، فان نكل ما دون المائة حكم عليه بمائة الاجزاء ، وللمدعى أن يقول :
لي بينة ، وللحاكم أن يقول ألك بينة ؟ فان قال : لي بينة — قيل له : ان شئت فاحضرها ،
فاذا أحضرها لم يسألها الحاكم عما عندها حتى يسأل المدعى ذلك ، فاذا سأل
المدعى سؤالها قال : من كانت عنده شهادة فليذكرها ان شاء ، أو يقول : بهم

تشهدان ؟ ولا يقول لهما : أشهدا ، وليس له أن يلتفتنهما : كتغنيقهما ، واتهماهما ، فإذا شهدت البينة شهادة صحيحة واتضح الحكم لم يجوز له ترديدها ، ولزمه في الحال أن يحكم إذا سأله المدعى ، أن كان الحق لآدمي معين ، وتقدم أن كان لغير معين ، أو لله تعالى ، وإذا حكم وقع الحكم لازما لا يجوز الرجوع فيه ، ولا نقضه إلا بشرطه المتقدم في باب آداب القاضى ، ويأتى بعضه آخر الباب ، ولا يجوز ولا يصح الحكم بغير ما يعلمه ، بل يتوقف ، ولا خلاف أنه يجوز له الحكم بالاقرار ، والبينة في مجلسه إذا سمعه معه شاهدان ، فإن لم يسمعه معه أحد أو سمعه شاهد واحد فله أيضا ، والأولى إذا سمعه شاهدان ، فاما حكمه بعلمه في غير ذلك مما رآه أو سمعه قبل الولاية أو بعدها — فلا يجوز إلا في الجرح والتعديل ، ويحرم الاعتراض عليه لتركه تسمية الشهود ، وقال الشيخ له طلب تسمية البينة ليتمكن من القدح بالاتقان ، قال في الفروع : ويتوجه مثله لو قال : حكمت بكذا ولم يذكر مستنده ، قال في الرعاية : لو شهد أحد الشاهدين ببعض الدعوى قال شهد عندى بما وضع به خطه فيه ، أو عادة حكام بلده ، وإن كان الشاهد عدلا كتب تحت خطه شهد عندى بذلك ، وإن قبله كتب : شهد بذلك عندى ، وإن قبله غيره أو أخبره بذلك كتب : وهو مقبول ، فإن لم يكن الشاهد مقبولا كتب شهد بذلك ، وقال للبدعى : زدنى شهودا ، أو زك شاهدك — انتهى ، وليكن للقاضى علامة يعرف بها من بين الحكام نحو : الحمد لله وحده ؛ أو غير ذلك . وتكتب بقلم غليظ ، ولا يغيرها : إلا أن يكون نائباً فينى أصلا ،

أو ينتقل من بلد الى بلد — فلا يحصل لبس ، ويكتبها فوق السطر الأول تحت البسملة من حذاء طرفها ، وتكون بعد أداء الشهادة وتكمل الحجة المكتوبة ، ويكتب تحت العلامة - جرى ذلك ، أو ثبت ذلك ، أو يشهد بثبوتة والحكم بموجبيه ونحو ذلك بحسب ما يقتضى المقام ، وإن كتب المزكى خطه فالأولى أن يكون تحت خط الشاهد فى المكتوب فيكتب ان فلان بن فلان الواضع خطه أعلاه عدل فيما يشهد به ، ويرقم القاضى فى المكتوب عند شهادة الشاهد بالقلم الغليظ أيضا ، كما تقدم : ان شاء بخط واحد ، نحو : شهدا عندى ، أو شهد الثلاثة أو الاربعة ، أو افرد كل واحد بخط ، وإن كان الشاهد جليل القدر كالأمير ونحوه كتب : أعلنى بذلك بلفظ الشهادة ، وإن كان المكتوب فيه أو صالا - شغل كل موضع وصل بكلمة بقلم العلامة ، نحو : ثقتى بالله ، أو حسبى الله ، ونحوه كالبياض

فصل : — وإن قال المدعى : مالى بينة فقول المنكر يمينه ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم إذا ادعى عليه ، أو ادعى هو - فقولهُ بلا يمين فيعلم المدعى أن له اليمين على خصمه ، فإن سأل أحلافه أحلفه ، وليس له استحلافه قبل سؤال المدعى ، فإن أحلفه أو حلف المدعى قبل سؤال المدعى لم يعتد يمينه ، فإن سأل المدعى أعادها ، ولا بد فى اليمين من سؤال المدعى طوعا ، وأذن الحاكم فيها ، وله مع الكراهة تحليفه مع علمه بكذبه وقدرته على حقه نصا ، ويحرم تحليف البرى . دون الظالم ودعواه ثانيا وتحليفه ، وتكون يمينه على صفة جوابه لخصمه ، ولا

يصلها باستثناء ، ولا بما لا يفهم ، وتحرم التورية والتأويل : المظلوم ، وقال أيضا : لا يعجبني ، وتوقف فيها فيمن عامل بحيلة : كمينه ، ولو أمسك عن احلافه وأراد بعد ذلك بدعواه المتقدمة فله ذلك ، ولو أبرأه من يمينه برى منها في هذه الدعوى ، فلو جردها وطلب اليمين فله ذلك ، ولا يجوز أن يحلف المعسر لاحق له على ، ولو نوى الساعة : خاف أن يحبس أولا ، ولا من عليه دين مؤجل اذا أراد غريمه منعه من سفر ، وان لم يحلف قال له الحاكم : ان حلفت والاقضيت عليك بالنكول ، ويستحب أن يقول ثلاثا ، وكذا يقول في كل موضع قلت يستحلف المدعى عليه : فان لم يحلف قضى عليه اذا سأل المدعى ذلك ، وهو باقامة بينة لا كإقرار ولا كبذل ، ولا ترد اليمين على المدعى ، واذا قال المدعى : بئنه بعد قوله مالى بينة - لم تسمع ، وكذا قوله : كذب شهودى ، أو كل بينة أقمتها فى زور ؛ وأولى ، ولا تبطل دعواه بذلك وان قال : لا أعلم لى بينة : ثم قال : لى بينة - سمعت ، وان قالت بينة : نحن نشهد لك فقال : هذه بيتى سمعت ، لكن لو شهدت له بغيره فهو مكذب لها ، وان ادعى شيئا فأقر له بغيره لزمه اذا صدقه المقر له والدعوى بحالها ، ولو سألته ملازمته حتى يقيمها أجيب فى المجلس ؛ فان لم يحضرها فى المجلس صرفه ولا يجوز حبسه ، ولا يلزم باقامة كفيل ، ولو سأل المدعى ذلك ، وان قال : ما أريد أن تشهدوا لى - لم يكلف اقامة البينة ، وان قال : لى بينة ، وأريد يمينه : فان كانت البينة غائبة عن المجلس قرية أو بعيدة - فله احلافه ، وان كانت حاضرة فيه فليس له الا احداها ، وان حلف المنكر ثم أحضر

المدعى بيته حكم بها ولم تكن اليمين مزيلة للحق، ولو سأل المدعى أحلافه ولا يقيم البينة لحلف كان له أقامتها، وإن كان له شاهد واحد في المال أو ما يقصده من المال - عرفه الحاكم أن له أن يحلف مع شاهده ويستحق بلا رضا خصمه، فإن قال: لا أحلف وأرضى يمينه - استحلف له، فإذا حلف سقط عنه الحق، فإن عاد المدعى بعدها وقال: أنا أحلف مع شاهدي لم يستحلف، وإن عاد قبل أن يحلف المدعى عليه فبذل اليمين لم يكن له ذلك في هذا المجلس، وإن سكت المدعى عليه فلم يقر ولم ينكر، أو قال لا أقر ولا أنكر، أو قال: لا أعلم قدر حقه - قال له القاضي: احلف والا جعلتك ناكلا وقضيت عليك، ولو أقام المدعى شاهدا واحدا فلم يحلف معه وطلب يمين المدعى عليه فاحلف له ثم أقام شاهدا آخر بعد ذلك كملت بينته، وقضى بها، وإن قال المدعى عليه: لي مخرج مما ادعاه لم يكن مجيبا، وإن قال: لي حساب أريد أن أنظر فيه - لزمه أنظاره ثلاثا، وإن قال: إن أدعيت الفارب من كذا لي عندك - أجبت، أو إن ادعيت هذا ثمن كذا بعثنيه ولم تقبضنيه فنعم، والا فلا حق لك على - فجواب صحيح، وإن قال بعد ثبوت الدعوى: قضيته، أو أبرأني وله بينة بالقضاء أو الأبراء وسأل الانظار - انظر ثلاثا، وللمدعى ملازمته، فإن عجز حلف المدعى على نفى ما ادعاه، واستحق، فإن نكل قضى عليه بنكوله وصدق، هذا كله إن لم يكن أنكر أو لا سبب الحق: فاما إن أنكره ثم ثبت فادعى قضاء أو أبرأه سابقا لانكاره لم يسمع، وإن أتى ببينة نصا، وإن شهدت البينة للمدعى فقال المدعى عليه: حلفوه أنه يستحق

ما شهدت به البينة لم يحلف ، وإن ادعى أنه أقاله بائع فله تحليفه
فصل : - وإن ادعى عليه عينا في يده فأقر بها الحاضر مكلف
سئل المقر له عن ذلك : فإن صدقه صار الخصم فيها ، وصار صاحب
اليد ، لأن من هي في يده اعترف أن يده نائبة عن يده ، فإن كانت
للمدعى بينة حكم له بها ، وللمقر له قيمتها على المقر ، وإلا فقول المدعى
عليه : وهو المقر له بها ، مع يمينه ، فإن طلب المدعى إخلاف الذي كانت
العين في يده أنه لا يعلم أنها إلى حلف له ، فإن نكل لزمه بدلها ، وإن
قال المقر له : ليست لي ، وهي للمدعى - حكم له بها ، وإن قال : ليست لي
ولا اعلم لمن هي ، أو قاله المقر له : فإن كانت للمدعى بينة حكم له بها ،
وإن لم تكن له بينة وجهل لمن هي ؟ سلت إليه أيضا ، بلا يمين ، فإن كانا
اثنين اقترعا بها ، وإن قال المقر له : هي لثالث - انتقلت الخصومة عنه
إليه ، وإن أقر بها للغائب أو غير مكلف معينين - سقطت الدعوى ،
وصارت على المقر له ، ثم إن كان للمدعى بينة سلت إليه ، ولا يحلف ،
وكان الغائب على خصومته ، وإن كان مع المقر بينة تشهد بها للغائب
سمعها الحاكم ، ولم يقض بها ، ولكن تسقط اليمين والهمة من المقر ؛
وإن لم تكن له بينة لم يقض له بها ، ويقف الأمر حتى يقدم الغائب ،
ويكلف غيره لتكون الخصومة معه ، وله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه
تسليمها إليه ، فإن حلف أقرت بيده ، وإن نكل غرم بدلها ، فإن كان المدعى
للعين اثنين فبدلان ، وإن عاد فأقر بها للمدعى لم تسلم إليه ، وعليه له
بدلها وإن ادعاها لنفسه لم تسمع دعواه ، لأنه أقر بأنه لا يملكها ، وإن

ادعى من هي في يده أنها معه إجارة ، أو إعارة ، وأقام بينة بالملك للغائب لم يقض بها ، وإن أقر بها لمجهول قيل له : عرفه وإلا جعلتك ناكلاً ، وقضيت عليك ؛ وإن عاد فادعها لنفسه لم تسمع

فصل :- ولا تصح الدعوى إلا محررة تحريراً يعلم به المدعى ، إلا فيما نصحه مجهولاً : كوصية ، وإقرار ، وخلع ، وعبد من عبيده في مهر - ويعتبر التصريح بالدعوى ، فلا يكفي قوله : لى عند فلان كذا حتى يقول : وأنا الآن مطالب به ؛ وظاهر كلام جماعة يكفي الظاهر ، وأن تكون متعلقة بالحال : لا بالدين المؤجل إلا في دعوى تدير - وأن تنفك عما يكذبها : فلو ادعى أنه قتل أباه منفرداً ، ثم ادعى على آخر المشاركة فيه - لم تسمع الثانية ، ولو أقر الثاني ، إلا أن يقول : غلطت أو كذبت في الأولى فتقبل ، ومن أقر لزيد بشئ ، ثم ادعاه وذكر تلقينه منه - سمع ، وإلا فلا ، وإن ادعى أنه له الآن لم تسمع بينة أنه كان له أمس أو في يده ، ولو قال : كان يدك ، أولئك أمس ، وهو ملكي الآن - لزمه بيان سبب زوال يده ، وإن ادعى دار ابن حدودها وموضعها : إن لم تكن مشهورة ، فيدعى أن هذه الدار بحقوقها وحدودها لى ، وأنها في يده ظلماً ، وأنا أطالبه الآن بردها ، وإن ادعى أن هذه الدار لى وأنه يمنعني منها صححت الدعوى ، وإن لم يقل : إنها في يده ، وتكفي شهرة المدعى به عند الخصمين ، والحاكم عن تحديده ، ولو أحضر ورقة فيها دعوى محرر فقال : ادعى بما فيها مع حضور خصمه لم تسمع ، قال الشيخ : لا يعتبر في أداء الشهادة قوله : وإن الدين باق في ذمة الغريم لى

الآن ، بل يحكم الحاكم باستصحابه الحال اذا ثبت عنده سبق الحق إجماعا ، وتسمع دعوى استيلاد وكتابة وتدير ، وإن كان المدعى عينا حاضرة في المجلس - عينا بالاشارة ، وإن كانت حاضرة : لكن لم يحضر مجلس الحكم - اعتبر احضارها لتعين ، ويجب إحضارها على المدعى عليه إن أقر أن يده مثلها ، ولو ثبت أنها يده بدينة أو نكول حبس أبدا حتى يحضرها أو يدعى تلفها فيصدق للضرورة ، وتكفي القيمة ، وإن ادعى على أيه دين لم تسمع دعواه حتى يثبت أن أباه مات ، وترك في يده ما لافيده وفاء لدينه ، فإن قال : ترك ما فيه وفاء لبعض دينه - احتاج الى ان يذكر ذلك البعض ، والقول قول المدعى عليه في نفي تركه الأب مع يمينه ، وكذا إن أنكر موت أيه ، ويكفيه أن يحلف على نفي العلم ، ويكفيه ان يحلف انه ما وصل اليه من تركته شيء ، ولا يلزمه ان يحلف ان أباه لم يخلف شيئا ، لأنه قد يخلف تركه لا تصل اليه فلا يلزمه الأيفاء منه ، ولا يلزمه أكثر مما وصل اليه ، وإن كان المدعى عينا غائبة ، أو تالفة من ذوات الأمثال ، أوفى الذمة - ذكر من صفتها ما يكفي في السلم ، والأولى مع ذلك ذكر قيمتها ، وإن لم تنضب بالصفات : كجوهره ونحوها تعين ذكر قيمتها ، لكن يكفي ذكر قدر نقد البلد ، وإن ادعى نكاحا فلا بد من ذكر المرأة بعينها إن كانت حاضرة ، والا ذكر اسمها ونسبها ، واشترط ذكر شروطه فيقول : تزوجتها بولي مرشد ، وشاهدي عدل ، ورضاها : إن كانت ممن يعتبر رضاها ، ولا يحتاج ان يقول : وليست مرتدة ولا معتدة ، وإن كانت أمة وهو حر - ذكر عدم الطول ، وخوف العنت ، وإن ادعى

استدامة الزوجية ولم يدع العقد لم يحتاج الى ذكر شروطه ، وان ادعى زوجية امرأة فأقرت صح اقرارها في الحضر والسفر والغربة والوطن ، ان كان المدعى واحدا ، وان كانا اثنين لم يسمع ، وان ادعى عقدا سوى النكاح اعتبر ذكر شروطه ايضا ، وان كان المدعى به عينا اودينا لم يحتاج الى ذكر السبب ، وكذا ان قال : اشتريت هذه الجارية او بعثتها منه بألف لم يحتاج أن يقول : وهى ملكة ، وهى ملكى ونحن جائزا الامر ، او تفرقنا عن تراض ، وما لزم ذكره فى الدعوى فلم يذكره المدعى - يسأله الحاكم عنه ، وان ادعت امرأة على رجل نكاحا لطلب نفقة ، او مهر او نحوه سمعت دعواها : فان انكر فقوله بغير يمين ، وان أقامت بينة أنها امرأته ثبت لها ما تضمنه النكاح من حقوقها ، فان أعلم أنها امرأته حلت له ، ولا يكون جحوده طلاقا ، ولونواه ، لأن الجحود هنا لعقد النكاح : لالكونها امرأته ، وان كان يعلم انها ليست امرأته لعدم عقد ، او لبينوتها منه لم تحل له ، ولا يمكن منها ظاهرا ، ولو حكم به حاكم ، وحيث ساغ لها دعوى النكاح فكزوج فى ذكر شروطه ، وان ادعت النكاح فقط لم تسمع ، وان ادعى قتل موروثه ذكر القاتل ، وانه انفرد به ، او شارك غيره ، وانه قتله عمدا ، او خطأ ، او شبه عمد ، ويذكر صفة العمد ، وان لم يذكر الحياة ، وان ادعى الارث ذكر سبيه ، وان ادعى شيئا محلى بذهب او فضة - قومه بغير جنس حليته فان كان محلى بهما قومه بما شاء منها للحاجة

فصل : - يعتبر عدالة البينة ظاهرا أو باطنا ، ولو لم يعين فيه

خصمه ، فلا بد من العلم بها ، ولو قيل : ان الأصل في المسلمين العدالة
قاله الزركشي ، لأن الغالب الخروج عنها ، وقال الشيخ ، من قال : ان
الأصل في الانسان العدالة فقد أخطأ ، وإنما الأصل الجهل والظلم ،
لقوله تعالى وانه كان ظلوما جهولا ، فالفسق والعدالة كل منهما يطرأ ،
ولا تشترط باطنا في عقد نكاح وتقدم ، واذا علم الحاكم شهادتهما حكم
بشهادتهما ، وان علم فسقها لم يحكم ، فله العمل بعلمه في عدالتهما
وجرحهم ، وليس له أن يرتب شهودا لا يقبل غيرهم ، وتقدم في الباب
قبله ، واذا عرف عدالة الشهود استحسب قوله للشهود عليه : قد شهدا
عليك فان كان عندك ما يقدح في شهادتهما فينه عندي ، فان لم يقدح
في شهادتهما حكم عليه اذا اتضح له الحكم واستنارت الحجة ، وان كان
فيها لبس - أمرهما بالصالح ، فان أيا أخرها الى البيان ، فان عجلها قبل
البيان لم يصح حكمه ، واذا حدثت حادثة نظرت في كتاب الله ؛ فان
وجدها ، والا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يجد نظر
في القياس فالحقها باشبه الاصول بها ، وان ارتاب في الشهود لزم
سؤالهم والبحث عن صفة تحملهم وغيره فيفرقهم ، ويسأل كل واحد :
كيف تحملت الشهادة ؟ ومتى ؟ وفي اى موضع ؟ وهل كنت وحدك او
انت وغيرك ؟ ونحوه ، فان اختلفوا لم يقبلها ، وان اتفقوا وعظم
وخوفهم : فان ثبتوا حكم بهم ؛ اذا سأل المدعى ، وان جرحهما الخصم
لم يقبل منه ، ويكلف البينة بالجرح ، فان سأل الانظار انظر ثلاثا ،
وكذا لو اراد جرحهم ، وللمدعى ملازمته : فان لم يأت ببينة حكمه

عليه ، ولا يسمع الجرح الا مفسرا بما يقدح في العدالة عن رؤية ،
فيقول : اشهد أني رأيت يشرب الخمر ، أو يظلم الناس بأخذ أموالهم
أو ضربهم ، أو يعامل بالربا ، أو سمعته يقذف ، أو عن استفاضة ، فلا
يكفي انه يشهد انه فاسق ، أو ليس بعدل ، ولا قوله : بلغني عنه كذا
لكن يعرض جارح بزنا : فان صرح - حدثان لم يأت بتام أربعة شهود
ولا يقبل الجرح والتعديل من النساء ؛ وإن عدله اثنان فأكثروا جرحه
واحد قدم التعديل ، وإن عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح وجوبا
وإن قال الذين عدلوا : ما جرحاه به قد تاب منه - قدم التعديل ، فإن شهد
عنده فاسق يعرف حاله - قال للدعي : زدني شهودا ، وإن جهل حاله
طلب منه المدعي التزكية ، والتزكية حق للشرع يطلبها الحاكم ، وإن
سكت عنها الخصم ، ويكفي فيها عدلان يشهدان انه عدل ، رضا
أو عدل مقبول الشهادة ، أو عدل فقط ، ولا يحتاج أن يقول : على
ولي ، ويكفي فيها الظن ، بخلاف الجرح ، ويجب فيها المشافهة حيث
قلنا : هي شهادة لا اخبار ، فلا يكفي فيها رفعة المزكي ، لأن الخط لا يعتمد
في الشهادة ، ولا يلزم المزكي الحضور للتزكية ، ولا يكفي قولها : ولا
نعلم الا خيرا ، ويشترط في قبول المزكين معرفة الحاكم خبرتهما الباطنة
بصحة ومعاملة ونحوه ، ولا يقبل التزكية الا بمن له خبرة باطنة ، يعرف
الجرح والتعديل ، غير متهم بعصية ، أو غيرها ، وتعديل الخصم وحده
تعديل في حق الشاهد ، وكذا تصديقه : لكن لا يثبت تعديله في حق
غير المشهود عليه ، ولو رضى أن يحكم بشهادة فاسق لم يجوز الحكم بها
(٢٦ - اقناع - ٤)

ولا تصح التزكية في واقعة واحدة فقط ، وان سأل المدعى حبس
المشهود عليه حتي تزكي شهوده أجابه ؛ وحبسه ثلاثا ، ومثله لو سأل
كفيلا به ، او عين مدعاه في يد عدل قبل التزكية ، وان اقام شاهدا وسأل
حبسه حتي يقيم الآخر لم يجبه ان كان في غير المال ، والا اجابه ، فان
ادعى رقيق ان سيده أعتقه وأقام شاهدين لم يعدلا فسأل الحاكم ان
يحول بينه وبين سيده الى ان يبحث الحاكم عن عدالة الشهود - فعل ،
ويؤجره من ثقة ينفق عليه من كسبه ، فان عدل الشاهدان ، والارده
الى سيده ، وان اقام واحدا وسأله ان يحول بينهما فكذلك ، وان
أقامت المرأة شاهدين يشهدان بطلاقها البائن ولم يعرف عدالة الشهود
حيل بينه وبينها ، وان اقام شاهدا واحدا لم يحل ، وان حاكم اليه من
لا يعرف لسانه ترجم اليه من يعرف لسانه ، ولا يقبل في ترجمة ؛ وجرح
وتعديل ، ورسالة ؛ وتعريف عند حاكم - وياتي التعريف عند الشاهد في كتاب
الشهادات - الا قول رجلين عدلين في غير مال وزنا ، وفي المال يقبل
في الترجمة رجلان ، او رجل وامرأتان ، وفي الزنا اربعة ، وذلك شهادة
يعتبر فيها لفظ الشهادة ، ويعتبر فيها وتجب - المشافهة ، وتعتبر شروط
الشهادة فيمن رتبها الحاكم يسأله سرا عن الشهود لتزكية او جرح
ومن سأل الحاكم عن تزكية من شهد له أخبره بخاله ، والا لم يجب ،
ومن نصب للحكم بجرح وتعديل وسماع بينة قنع الحاكم بقوله وحده
اذا قامت البينة عنده ، ومن ثبتت عدالته مرة وجب تجديد البحث
عنها مرة اخرى مع طول المدة والا فلا

فصل : — وان ادعى على غائب مسافة قصر ولو في غير عمله او ممتنع — اى مستتر: اما في البلد ، او دون مسافة قصر — او ميت أو صغير أو مجنون ؛ بلا بينة — لم تسمع دعواه ، ولم يحكم له ، وان كان له بينة سمعها الحاكم وحكم بها في حقوق الآدميين : لا في حق الله تعالى كالزنا والسرقة ، لكن يقضى في السرقة بالمال فقط ، وليس تقدم الانكار في الدعوى على غائب ونحوه شرعا ، ولا يلزم المدعى ان يحلف ان حقه باق ، والاحتياط تحليفه خصوصا في هذه الأزمته ، ولا يلزم القاضي نصب من ينكر ، أو يحبس بغيره عن الغائب ، ثم اذا قدم الغائب وبلغ الصغير ورشد وافاق المجنون وظهر المستتر فهم على حججهم ، ولو جرح البينة بعد اداء الشهادة ، أو مطلقا لم يقبل ، لجواز كونه بعد الحكم فلا يقدح فيه ، وان جرحها بآمر كان قبل الشهادة قبل وبطل الحكم ، ولا يمين مع بينة كاملة : كقوله — لكن تقدم في باب الحجر اذا شهدت بينة بنفاذ ماله انه يحلف معها — قال في المحرر : وتختص اليمين بالمدعى عليه دون المدعى ، الا في القسامة ، ودعاوى الأمانة المقبولة ، وبحيث يحكم باليمين مع الشاهد ، وقال حفيده : دعاوى الأمانة المقبولة غير مستثناة ، فيحلفون ؛ وذلك لأنهم امانة لا ضمان عليهم : لا بتفريط او عدوان ، فاذا ادعى عليهم ذلك فأنكروا أنهم مدعى عليهم ، واليمين على المدعى عليهم فلا حاجة الى استثنائهم ، وان كان غائبا عن المجلس أو عن البلد دون مسافة القصر غير ممتنع لم تسمع الدعوى ولا البينة حتى يحضر : كحاضر في المجلس فان أبى الحضور لم يهجم عليه في بيته ، وسمعت البينة ، وحكم بها ، ثم

ان وجد له مالا وفاه منه . والا قال للمدعى : ان وجدت له مالا وثبت
عندى وفيتك منه ، وان كان المقضى به على الغائب عينا سلعت الى المدعى
والحكم للغائب ممتنع ، ويصح تبعا : كدعواه - أن أباه مات عنه وعن أخ
له غائب ، أو غير رشيد وله عند فلان عين ، أو دين ثبت باقرار أو يئنه فهو
لليث ؛ ويأخذ المدعى نصيبه ، والحاكم نصيب الآخر فيحفظه له ، وتعاد
البينة في غير الارث ، وكحكمه بوقف يدخل فيه من لم يخلق تبعا لمستحقه
الآن ، واثبات أحد الوكيلين بالوكالة في غيبة الآخر ، فثبتت له تبعا ،
وسؤال احد الغرماء الحجر ، فالقصة الواحدة المشتملة على عدد ، أو
اعيان كولد الابوين في المشتركة : الحكم فيها لواحد أو عليه - يعمه وغيره
وحكمه لطبقة حكم للثانية ، ان كان الشرط واحدا ، حتى من ابدى
ما يجوز ان يمنع الأول من الحكم عليه فللثاني الدفع به . ومن ادعى ان
الحاكم حكم له بحق فصدقه - قبل قوله الحاكم وحده ان كان عدلا ، كقوله
ابتداء حكمت بكذا ، واذا ادعى انه حكم له بحق ولم يذكره الحاكم
فشهد عدلان انه حكم له به - قبل شهادتهما ، وامضى القضاء : ما لم يتيقن
صواب نفسه ، وكذلك اذا شهدا ان فلانا شهد لفلان بكذا ، فان لم
يشهد به احده : لكن وجدته في قمطره في صحيفته تحت ختمه بخطه وتيقنه
ولم يذكره لم ينفذه : كخط ابيه بحكم أو شهادة لم يحكم ولم يشهد بها ، وكذا
شاهد رأى خطه في كتاب بشهادة ولم يذكرها ، ومن تحقق الحاكم منه
انه لا يفرق بين ان يذكر الشهادة ، أو يعتمد على معرفة الخط يتجاوز
بذلك - لم يجوز قبول شهادته ، والا حرم ان يسأله عنه ؛ ولا يجب ان
يخبره بالصفة ؛ ومن نسي شهادته فشهدا بها لم يشهد بها

فصل :- ومن له على انسان حق لم يمكن أخذه منه ببحكم
وقدر له على مال - لم يجوز في الباطن أخذ قدر حقه : الا اذا تعذر على
ضيف أخذ حقه من الضيافة بحكم ، او منع زوج ومن في معناه
ماوجب عليه من نفقة ونحوها فله ذلك ، وتقدم ، لكن لو غصب ماله
جبرا ، أو كان عنده عين ماله فله أخذ قدر المغصوب جبرا ، أو عين
ماله ولو قهرا ، وعنه يجوز ان لم يكن معسرا به ؛ أو كان مؤجلا ، فيأخذ
قدر حقه من جنسه ، والأقومه وأخذ بقدره في الباطن متحريا للعدل
وان كان لكل واحد منهما على الآخر دين من غير جنسه فجحد أحدهما
فليس للآخر أن يجحده ، وحكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته باطنا
ولو في عقد وفسخ وطلاق ، فمن حكم له بينة زور بزوجة امرأة فانها
لا تحل له ، ويلزمها في الظاهر ، وعليها ان تمتنع منه ما أمكنها ، فان أكرها
فالإثم عليه دونها ، ثم ان وطئ مع العلم فكزنا فيحد ، ويصح نكاحها غيره
وقال الموفق : لا يصح لافضائه الى وطنها من اثنين : أحدهما بحكم الظاهر
والآخر بحكم الباطن ، وان حكم الحاكم بطلاقها ثلاثا بشهود زور
فهي زوجته باطنا ، ويكره له اجتماعه بها ظاهرا خوفا من مكروه يناله
ولا يصح نكاحها غيره ممن يعلم بالحال . ومن حكم لمجتهد ؛ أو عليه بما
يخالف اجتهاده عمل باطنا بالحكم : لا باجتهاده ، وان باع حنبلي متروك
التسمية فحكم بصحته شافعي - نفذ ، وان رد حاكم شهادة واحد بهلال
رمضان لم يؤثر : كمالك مطلق ، وأولى ، لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة
ووقت وإنما هو فتوى ، فلا يقال حكم بكذبه ، أو أنه لم يره ، ولو رفع اليه

حكم فى مختلف فيه لا يلزمه نقضه ، لينفذه — لزمه تنفيذه ، وان لم يره ،
و لذا لو كان نفس الحكم مختلفا فيه : حكمه بعلمه ، وبنيكوله ، وبشاهد
ويمين وتزويجه يتيمة ، ولو رفع خصمان عقدا فاسدا عنده وأقرا بأن
نافذ الحكم حكم بصحته — فله الزامهما بذلك ، وله رده والحكم بمذهبه
ومن قلد فى صحة نكاح لم يفارق بتغير اجتهاده كحكم ، بخلاف مجتهد
نكح ثم رأى بطلانه ، ولا يلزم اعلام المقلد بتغيره ، وان بان خطؤه
فى اتلاف لمخالفة دليل قاطع ، أو خطأ مفت ليس أهلا — ضمنا ، ولو بان
بعد الحكم كفر الشهود أو فسقهم لزمه نقضه ، ويرجع بالمال أو بدله
أو بدل قود مستوفى — على المحكوم له ، وان كان الحكم لله باتلاف حسى
أو بما سرى اليه ضمنه مزكون ، وان بانوا عبيدا ، أو ولدا للشهود له ، أو
للشهود عليه : فأن كان الحاكم الذى حكم به يرى الحكم به لم ينقض
حكمه ؛ والا نقضه ولم ينفذ ، لأن الحاكم يعتقد بطلانه ، واذا حكم
بشهادة شاهد ثم ارتاب فى شهادته لم يحز له الرجوع فى حكمه ، وفى
المحرر : من حكم بقود ، أو حديينة ، ثم بانوا عبيدا فله نقضه اذا كان
لا يرى قبولهم فيه ، وكذا مختلف فيه صادف ما حكم به وجهله ، خلافا
لمالك وتقدم بعضه فى الباب قبله

باب كتاب القاضى الى القاضى

لا يقبل فى حد الله تعالى : كزنا ونحره ، ويقبل فى كل حق آدمى من
المال وما يقصده به المال : كالقرض ، والغصب ، والبيع ، والاجارة ،
والرهن ، والصلح ، والوصية له ، واليه ، وفى الجناية ، والقصاص ،

والنكاح ، والطلاق ، والخلع ، والعق ، والنسب ، والكتابة ، والتوكيل
وحد القذف ، وفي هذه المسئلة ذكر الأصحاب أن كتاب القاضى حكمه
كالشهادة على الشهادة ، لأنها شهادة على شهادة ، وذكروا فيها اذا تغيرت
حال له ، أنه أصل ، ومن شهد عليه فرع ، فلا يسوغ نقض الحكم بانكار
القاضى الكاتب ، ولا يقدح فى عدالة البينة ، بل يمنع انكاره الحكم
كما يمنع رجوع شهود الأصل الحكم ، فدل ذلك أنه فرع لمن شهد عنده
وأصل لمن شهد عليه ، والمحكوم به ان كان عينا فى بلد الحاكم فانه يسلمه
الى المدعى ، ولا حاجة الى كتاب ، وان كان دينا أو عينا فى بلدة أخرى
فيأمره أن يقف على الكتاب ، وهنالك مسائل متداخلات : مسئلة
احضار الخصم اذا كان غائبا ، ومسئلة الحكم على الغائب ، ومسئلة كتاب
القاضى الى القاضى ، وتقدم بعضه فى الباب قبله فى الحكم على الغائب ،
ويقبل فيما حكم به لينفذه ، ولو كانا يبلدا واحد ، أو كل منهما يبلد ولو بعيدا
الا فيما ثبت عنده ليحكم به : الا فى مسافة قصر فاكثر ، ولو سمع البينة
ولم يعد لها ، وجعل تعديلها الى الآخر جاز مع بعد المسافة ، وله أن
يكتب الى قاض معين ، ومصر ، أو قرية ، والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين ، ويشترط لقبوله أن يقرأ على عدلين وهما ناقلاه ، ويعتبر
ضبطهما للمعناه وما يتعلق به الحكم فقط ، ثم يقول : هذا كتابى ، أو
اشهدا على أن هذا كتابى الى فلان ابن فلان ، وان قال : اشهدا على بما
فيه كان أولى ، ولا يشترط ، ويدفعه اليهما ، والأولى ختمه احتياطا
ويقبضان الكتاب قبل ان يغيبا ، لئلا يدفع اليهما غيره ، فاذا وصلا

الى المكتوب اليه دفعا اليه الكتاب ، فقرأه الحاكم أو غيره عليهما ؛
 فاذا سمعاه قالا : نشهد أن هذا كتاب فلان اليك ، كتبه بعمله ، ولا
 يشترط قولها : قرئ. علينا ، أو شهدنا عليه ، وإن أشهدهما عليه مدروجا
 محتوما من غير أن يقرأ عليهما لم يصح ، ولا يكفي معرفة المكتوب
 اليه خط الكاتب وختمه ، كما لا يحكم بخط شاهد ميت ، وتقدم لو
 وجدت وصيته بخطه ، وتقدم العمل بخط آيه بوديعة ، أو دين له ، أو عليه
 وكتابه في غير عمله ، أو بعد عزله كخبره ، كما تقدم في الباب قبله ، ويشترط
 أن يصل الكتاب الى المكتوب اليه في موضع ولايته ، فإن وصله في
 غيره لم يكن له قبوله حتي يصير الى موضع ولايته ، ولو ترفع اليه
 خصمان في غير محل ولايته لم يكن له الحكم بينهما بحكم ولايته ، فإن
 تراضيا به فكما لو حكما رجلا يصلح للقضاء ، وسواء كان الخصمان من
 أهل عمله ، أولا : الا أن يأذن الإمام لقاض أن يحكم بين أهل ولايته
 حيث كانوا ، ويمنعه من الحكم بين غير أهل ولايته حيثما كان ، فيكون
 الأمر على ما أذن فيه ، أو منع منه ، ويقبل كتابه في حيوان ، وعبد ، وجارية
 بالصفة اكتفاء بها : كشهود عليه ، لاله ، ولا يحكم باليمين الغائبة بالصفة
 فإن لم تثبت مشاركته في صفة — أخذه مدعيه بكفيل محتوما عنقه بخيط
 لا يخرج من رأسه ، وبعثه القاضى المكتوب اليه الى القاضى الكاتب
 لتشهد البينة على عينه : فاذا شهدا عليه دفع الى المشهود له به ، وكتب له
 كتابا ليبرأ كفيله ، وإن كان المدعى جارية سلمت الى أمين يوصلها ، وإن
 لم تثبت له ما ادعاه لزمه رده ومؤنته منذ تسلمه ، فهو فيه كغاصب في

ضمانه ، وضمان نقصه ، ومنفعته ، ويلزمه أجرته ان كان له أجره الى أن يصل الى صاحبه ، واذا وصل الكتاب وأحضر الخصم المذكور فيه باسمه ونسبه وحليته : فان اعترف بالحق لزومه إداؤه ، وان قال : ما أنا المذكور فى الكتاب - قبل قوله يمينه : ما لم تقم بينة ، فان نكل قضى عليه ، وان أقر بالاسم والنسب ، أو ثبت بينة فقال : المحكوم عليه غيرى لم يقبل الا بينة تشهد أن فى البلد آخر كذلك ولو ميتا يقع به إشكال فان كان حيا أحضره الحاكم وسأله عن الحق : فان اعترف به ألزمه به وتخلص ، وان أنكره وقف الحكم ، ويكتب الى الحاكم الكاتب يعمله الحال وما وقع من الاشكال حتى يحضر الشاهدان فيشهدا عنده بما يتميز به المشهود عليه منهما ، وان مات القاضى الكاتب ، او عزل لم يقدح فى كتابه ، وان فسق قبل الحكم بكتابه لم يحكم به ، وان فسق بعده لم يقدح فيه ، وان تغيرت حال المكتوب اليه بموت ، أو عزل ، فعلى من وصل اليه الكتاب ممن قام مقامه العمل به اكتفاء بالبينه ، بدليل ما لو ضاع الكتاب ، أو انمحق وكانا يحفظان ما فيه : أى ما يتعلق به الحكم ، فانه يجوز أن يشهدا بذلك ولو أدياه بالمعنى ، وكذا لو شهدا بأن فلانا القاضى حكم بكذا لزومه انفاذه ، ومتى قدم الخصم المثبت عليه بلد الكاتب فله الحكم عليه بلا اعادة شهادة

فصل : - واذا حكم عليه المكتوب اليه فسأله أن يكتب له الى

الحاكم الكاتب : انك قد حكمت على ، لا يحكم على ثانيا - لم يلزمه ذلك ، وان سأله أن يشهد عليه بما جرى لثلاث يحكم عليه الكاتب ، أو سأله من ثبتت

برأته: مثل ان أنكر وحلفه ، أو ثبت حقه عنده ، أن يشهد له بما جرى من براءة ، أو ثبوت مجرد ، أو متصل بحكم ، أو تنفيذ ، أو الحكم له بما ثبت عنده - لزمه اجابته ، وإن سأل مع الاشهاد كتابة وأتاه بكاغد ، أو كان فى بيت المال كاغد لذلك ، لزمه : كساع يأخذ زكاة ؛ وما تضمن الحكم بينة يسمى سجلا ، وغيره محضرا ، والمحضر : شرح ثبوت الحق عنده والأولى جعل السجل نسختين : نسخة يدفعها اليه ، والأخرى عنده ، والكاغد : من بيت المال ، فإن لم يكن فن مال المكتوب ، وصفه المحضر بسم الله الرحمن الرحيم ، حضر القاضى — فلان بن فلان قاضى عبد الله الإمام على كذا ، وإن كان القاضى نائبا كتب : خليفة القاضى فلان قاضى الإمام ، فى مجلس حكمه وقضائه بموضع كذا — مدع ، ذكر أنه فلان ابن فلان ، وأحضر معه مدعى عليه ، ذكر أنه فلان ابن فلان ، ولا يعتبر ذكر الجد بلا حاجة ، والأولى ذكر حليتهما ان جهلها ، فادعى عليه بكذا ، فاقر له ، أو فأنكر ، فقال للمدعى : لك بينة ؟ فقال : نعم ، فاحضرها وسأله سماعها ففعل ، أو فأنكر ولا بينة ، وسأل تحليفه فحلفه وإن نكل — ذكره ، وأنه قضى بنكوله ، وسأله كتابة محضر فأجابه فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ويعلم : فى الاقرار والاحلاف — جرى الأمر على ذلك ، وفى البينة — شهدا عندى بذلك ، وإن ثبت الحق بأقرار لم يحتج الى ذكر مجلس حكمه

فصل — وأما السجل فلا نفاذ ما ثبت عنده ، والحكم به ، وصفته أن يكتب : هذا ما أشهد عليه القاضى فلان — كما تقدم — من

حضره من الشهود ، أشهدهم أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان —
وقد عرفهما بما رأى معه قبول شهادتهما — بمحضر من خصمين ،
وليدكرهما ان كانا معروفين : والاقال : مدع ، ومدعى عليه جاز حضورهما
وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر — معرفة فلان ابن فلان ، ويذكر
المشهد عليه ، وقراره طوعا في صحة منه ، وجواز أمر بجميع ما سعى
به ، ووصف في كتابه نسخة ، وينسخ الكتاب المثبت ، او المحضر جميعه
حرفا بحرف ، فاذا فرغه قال : وان القاضى أمضاه ، وحكم به ، على
ما هو الواجب في مثله بعد أن سأل لذلك ، والأشهاد به — الخصم المدعى
ونسبه ، ولم يدفعه الخصم الحاضر معه بحجة ، وجعل كل ذى حجة على
حجته ، وأشهد القاضى فلان على انفاذه وحكمه ، وأمضائه — من حضره
من الشهود في مجلس حكمه ، في اليوم المؤرخ في أعلاه ، وأمر بكتب
هذا السجل : نسختين متساويتين ، نسخة منهما تخلد بديوان الحكم
ونسخة يأخذها من كتبها ، وكل واحدة حجة بما أنفذه فيها ، ولو لم
يذكر من خصمين ساغ لجواز القضاء على الغائب ، ومهما اجتمع
عنده من محاضر وسجلات في كل أسبوع أو شهر أو سنة على حسبها
قلة وكثرة — ضم بعضها الى بعض ، وكتب محاضر وسجلات كذا في
وقت كذا

باب القسمة

وهى تميز بعض الانصاء عن بعض ، وافرازها عنها ، وهى نوعان :
أحدهما : قسمة تراض لا تجوز الا برضا الشركاء ، وهى ما فيها

ضرر، أو رد عوض من أحدهما: كالدور الصغار، والحمام والطاحون الصغيرين، والعضائد الملاصقة — أى: المتصلة صفا واحدا، وهى: الدكاكين اللطاف الضيقة — فإن طلب أحدهما قسمة بعضها فى بعض لم يجبر الآخر، لأن كل منهما منفرد ويقصد بالسكن، ولكل واحد منها طريق مفرد، وكذا الشجر المفرد، والأرض التى ببعضها بئر أو بناء، أو نحوه، ولا يمكن قسمته بالأجزاء والتعديل، فإن قسموه أعيانا برضاهم بالقيمة جاز، وحكمها كيح، قال المجذ: الذى تحرر عندي فيما فيه رد أنه يبيع فيما يقابل الرد، وإفراز فى الباقي — انتهى، فلا يجوز فيها ما لا يجوز فى البيع، ولا يجبر عليها الممتنع، فلو قال أحدهما: أنا آخذ الأدنى ويبقى لى فى الأعلى تمة حصتى فلا إجار، ومن دعا شريكه فيها، أو فى شركة عبد، أو بهيمة، أو سيف، ونحوه إلى البيع — أجبر، فإن أبى يبيع عليها، وقسم الثمن نصا، قال الشيخ: وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد، وكذا لو طلب الإجارة ولو فى وقف، والضرر المانع من قسمة الأجبار تقصر قيمة المقسوم بها بكونها لا ينتفعان به مقسوما، وتقدم بعض ذلك فى الشفعة، فإن تضرر بها أحد الشريكين وحده: كرب الثلث مع رب الثلثين فطلب أحدهما القسمة لم يجبر الممتنع، وما تلاصق من دور وعضائد ونحوها — يعتبر الضرر فى عين وحدها، ومن كان بينهما عين، أو بهائم، أو ثياب ونحوها من جنس واحد فطلب أحدهما قسمها أعيانا بالقيمة — أجبر الممتنع إن تساوت القيمة، وإلا فلا: كاختلاف أجناسها، والآجر، والبن المتساوى

القوالب - من قسمة الأجزاء، والمتفاوت - من قسمة التعديل، فإن كان بينهما حائط، أو عرصة حائط - وهي موضعه بعد استدامه فطلب أحدهما قسمة ولو طولاً في كمال العرض، أو العرصة عرضاً ولو وسعت حائطين لم يجبر تمتع، وإن كان بينهما دار لها علو وسفل فطلب أحدهما قسمها لأحدهما العلو، وللآخر السفلى، أو طلب قسمة السفلى دون العلو، أو عكسه، أو قسمة كل واحد على حدة فلا إجبار، ولو طلب أحدهما قسمتهما معاً ولا ضرر - وجب، وعدل بالقيمة: لأذراع سفلى بذراع علو، ولأذراع بذراع، وإن تراضيا على قسم المنافع: كدار منفعتها لهما: مثل دار وقف عليهما، أو مستأجرة، أو ملك لهما، فاقسماها مهايأة بزمان: بأن تجعل الدار في يد أحدهما شهراً، أو عاماً ونحوه، وفي يد الآخر مثلاً: أو بمكان، كسكنى هذا في بيت، والآخر في بيت ونحوه - جاز، لأن المنافع كالإعيان، فإن اتفقا على المهايأة وطلب أحدهما تطويل الدور الذي يأخذه نصيبه، وطلب الآخر تقصيره - وجبت إجابة من طلب التقصير، لأنه أقرب إلى الاستيفاء، فإذا تهايا - اختص كل واحد بنفقته وكسبه في مدته: لكن لا يدخل الكسب النادر في وجهه: كاللقطة، والبهية والركاز، وإن تهايا في الحيوان اللبون ليحلب هذا يوماً وهذا يوماً، أو في الشجرة المثمرة لتكون الثمرة لهذا عاماً، ولهذا عاماً - لم يصح، لما فيه من التفاوت الظاهر، لكن طريقه أن يبيع كل واحد منهما نصيبه لصاحبه في المدة ويكون ذلك كله جائزاً: لالازماً، فلو رجع أحدهما قبل استيفاء نوبته فله ذلك، وإن رجع بعده غرم ما لم ينفرد به، وإن

كان بينهما أرض فيها زرع لهما فطلب أحدهما قسمها دون الزرع
 قسمت كالحالية ، وإن طلب قسمة الزرع دونها ، أو قسمتها معا فلا
 إجبار ، وإن تراضيا عليه والزرع قصيل ، أو قطن - جاز ، وإن كان بذرا
 أو سنبلًا مشند الحب لم يصح ، وإن كان بينهما نهر أو قناة أو عين نبغ
 ماؤها فالتفكة لحاجة بقدر حقهما ، والماء بينهما على ما شرطاه عند
 استخراجهما ، وإن رضيا بقسمة مياههما بالزمان ، أو بميزان : بأن ينصب
 حجر مستو ، أو خشبة في مصدم الماء ، فيه ثقبان على قدر حقهما - جاز
 وأن أراد أحدهما أن يسقى بنفسيه أرضا لا شرب لها من هذا الماء لم
 يمنع وتقدم في باب أحياء الموات

فصل :- النوع الثاني : قسمة إجبار ، وهي ما لا ضرر فيها
 عليهما ، ولا على أحدهما ، ولا رد عوض : كأرض واسعة ، وقرية ،
 وبستان ، ودار كبيرة ، ودكان واسع ، ونحوها : سواء كانت متساوية
 الأجزاء أولا ، إذا أمكن قسمتها بتعديل السهام من غير شيء يجعل معها
 فإن لم يمكن ذلك إلا بجعل شيء معها فلا إجبار ؛ ولهما قسم أرض بستان
 دون شجره ، وعكسه ، والجميع ، فإن قسما الجميع ، أو الأرض - فقسمة إجبار
 ويدخل الشجر تبعا : وإن قسما الشجر وحده فلا إجبار ، ومن قسمة
 الإجبار قسمة مكمل وموزون من جنس واحد : كدهن ، ولبن ، ودبس
 وخل ، وتمر ، وعنب ، ونحوها ، وإذا طلب أحدهما القسمة فيها وأبى
 الآخر إجبر ، ولو كان وليا على صاحب الحصة ، ويقسم حاكم مع غيبة
 ولي وكذا على غائب في قسمة إجبار ، فإن كان المشترك مثليا - وهو

المكيل والموزون - وغاب الشريك أو امتنع - جاز للآخر أخذ قدر حصته عند أبي الخطاب ؛ لا عند القاضي ، وأذن الحاكم يرفع النزاع ، وقال الشيخ في قرية مشاعة قسمها فلاحوها : هل يصح ؟ فقال : إذا تهايا وأوزع كل منهم حصته فالزرع له ، ولرب الأرض نصيبه ، إلا أن من ترك من نصيب مالكة فله اجرة الفضلة ، أو مقاسمتها ، وهي أفرأ حق لا بيع ، فيصح قسم وقف بلارد من أحدهما إذا كان على جهتين فأكثر فاما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقا ، لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة ، لكن تجوز المهايأة - وهي قسمة المنافع - ونفقة الحيوان مدة كل واحد عليه ، وإن نقص الحادث عن العادة فلا آخر الفسخ ، وتجوز قسمة ما بعضه وقف ، وبعضه طلق : بلارد عوض من رب الطلق ، وبرد عوض من مستحق الوقف ، والدين في ذمم الغرماء ، وتقدم في الشركة ، وتجوز قسمة الثمار خرصا ولو على شجر قبل بدو صلاحه ، بشرط التبقية ، وقسمة لحم هدى ، وأضاحي وغيرها ومرهون ، فلو رهن سبه مشاعا ثم قاسم شريكه صح ، واختص قسمه بالرهن ، وتجوز قسمة ما يكال وزنا ، وما يوزن كيلا ، وتفرقهما قبل القبض فيهما ، ولا خيار فيها ، ولا شفعة ، ولا يحث من حلف لا يبيع إذا قاسم ، ولو كان بينهما ماشية مشتركة فاقسمها في أثناء الحول واستداما خلطة الأوصاف - لم ينقطع الحول ، وإن ظهر في القسمة غبن فاحش لم تصح وإن كان بينهما أرض يشرب بعضها سيحا ، وبعضها بعلا ، أو في بعضها شجر وفي بعضها نخل فطلب أحدهما قسمة كل عين على حدة وطلب

الآخر قسمتها أعيانا بالقيمة قدم من طلب قسمة كل عين على حدة ،
ان أمكن التسوية في جيدة ورديته ، وان لم يمكن وأمكن التعديل بالقيمة
عدلت ، وأجبر الممتنع ، والا فلا

فصل : - ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بأنفسهم ، وبقاسم
ينصبونه ، أو يسألوا الحاكم نصبه ، وأجرته مباحة ، فإن استأجره كل
واحد منهم بأجر معلوم ليقسم نصيبه جاز ، وان استأجره جميعا
إجارة واحدة بأجرة واحدة لزم كل واحد من الأجر بقدر نصيبه
من المقسوم : ما لم يكن شرط ، وسواء طلبوا القسمة ، أو أحدهم ،
وأجرة شاهد يخرج لقسم البلاد ووكيل وأمين للحفظ على
مالك وفلاح ، فإله الشيخ ، وقال : إذا مانهم الفلاح بقدر ما عليه ، أو
يستحقه الضيف - حل لهم ، وقال : وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه إلا قدر
أجرة عمله بالمعروف ، والزيادة يأخذها المقطع ، فالمقطع هو الذي
ظلم الفلاحين ، فإذا أعطى الوكيل المقطع من الضريبة ما يزيد على أجرة
مثله ولم يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله جاز له ذلك ، ويشترط أن يكون
القاسم مسلما ، عدلا ، عارفا بالقسمة ، قال الموفق وغيره : وعارفا بالحساب ،
فان كان كافرا ؛ أو فاسقا أو جاهلا بالقسمة لم تلزمه إلا بتراضيهما بها ،
ويعدل السهام بالأجزاء إن تساوت ، وبالقيمة إن اختلفت ، وبالرد
ان اقتضته ، فإذا تمت وأخرجت القرعة لزمّت القسمة ، ولو كان فيها
ضرر ، أورد - تقاسموا بأنفسهم ، أو بقاسم ، لأنها كالحكم من الحاكم ،
ولا يعتبر رضاهم بعدها ، وتعديل السهام لا يخلو من أربعة

أقسام — أحدها: أن تكون السهام متساوية، وقيمة أجزاء المقسوم متساوية: كأرض بين ستة: لكل منهم سدسها فتعدل بالمساحة ستة أجزاء متساوية، ثم يقرع — الثاني: أن تكون السهام متفقة، والقيمة مختلفة، فتعدل الأرض بالقيمة، وتجعل ستة أسهم متساوية بالقيمة — الثالث: أن تكون القيمة متساوية، والسهام مختلفة: كأرض بين ثلاثة لأحدهم النصف، وللثاني الثلث، وللثالث السدس؛ وأجزاؤها متساوية القيم فتجعل ستة أسهم — الرابع: إذا اختلفت السهام والقيمة، فتعدل السهام بالقيمة، وتجعل ستة أسهم متساوية القيمة، ثم يقرع، وإن خير أحدهما الآخر من غير قرعة لزمّت القسمة برضاها وتفرقها، فإن كان فيها تقويم لم يحز أقل من قاسمين، لأنها شهادة بالقرعة، وإلا أجزأ واحد، وإذا سألوا الحاكم قسمة عقار لم يثبت عنده أنه لهم — لم يجب عليه قسمة، بل يجوز، فإن قسمه ذكر في كتاب القسمة أنه قسمه بمجرد دعواهم بملكه: لأعن بينة شهدت لهم بملكهم، وحيث إن لم يتفقوا على طلب القسمة لم يقسمه حتى يثبت عنده ملكهم كما سبق، وكيفما أقرعوا جاز، والأحوط أن يكتب اسم كل شريك في رقعة ثم تدرج في بنادق: شمع، أو طين متساويا قدرا ووزنا ثم تطرح في حجر من لم يحضر ذلك، ويقال له: أخرج بندقة على هذا السهم، فنخرج اسمه كان له، ثم بالثاني كذلك، والسهم الباقي للثالث إن كانوا ثلاثة واستوت سهامهم، وإن كتب سهم كل اسم في رقعة ثم أخرج بندقة لفلان جاز، وإن كانت السهام الثلاثة مختلفة: كنصف، وثلث،

وسدس — جزأ المقسوم ستة أجزاء ، وأخرج الأسماء على السهام لا غير ، فيكتب لصاحب النصف ثلاثة رقايع ، ولرب الثلث رقتين ، ولرب السدس رقعة ويخرج رقعة على أول سهم ، فان خرج عليه اسم رب النصف اخذه مع الثاني والثالث ، وان خرج اسم صاحب الثلث أخذه والثاني الذي يليه ، ثم يقرع بين الآخرين كذلك ، والباقي للثالث ، وان كان بينهما داران متجاورتان ، أو متباعدتان ، أو خايمان أو أكثر فطلب أحدهما أن يجمع نصيبه في إحدى الدارين أو إحدى الخانين أو الخانين ويجعل الباقي نصيبا للآخر أو يجعل كل دارسهما لم يجبر الممتنع : تساوت أو اختلفت .

فصل : — ومن ادعى غلطا فيما تقاسموه بأنفسهم وأشهدوا على رضاهم به — ولم يصدقه المدعى عليه — لم يلتفت اليه ، ولو أقام بهينة ، إلا أن يكون مسترسلا فيغيب بما لا يسامح به عادة ، أو كان فيما قسمه قاسم الحاكم — قبل قول المنكر مع يمينه ، إلا أن يكون للدعى بينة فتنقض القسمة وتعاد ، وان كان فيما قسمه قاسم نصبوه وكان فيما شرطنا فيه الرضا بعد القرعة — لم تسمع دعواه ، والا فهو كقاسم الحاكم ، واذا تقاسموا ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين بطلت ، وان كان المستحق من الحصتين على السواء لم تبطل فيما بقي ، وان كان في نصيب أحدهما أكثر ، أو ضرره أكثر : كسد طريقه ، أو مجرى مائه ، أو طريقه ونحوه ، أو كان شائعا فيهما ، أو في أحدهما — بطلت ، وان ادعى كل واحد منهما أن هذا من سهمي تحالفا ونقضت ، واذا اقتسما دارين ونحوهما قسمة

تراض فبني أحدهما أو غرس في نصيبه ثم خرج مستحقا ونقض بناؤه وقلم غرسه رجع على شريكه بنصف قيمته ، ولا يرجع به في قسمة اجبار ، وان خرج في نصيب أحدهما عيب فله فسخ القسمة ان كان جاهلا به ، وله الامساك مع الارش ، ويصح بيع التركة قبل قضاء الدين ان قضى ، ويصح العتق ، واختار ابن عقيل لا ينفذ الا مع يسار الورثة ، ولا يمنع دين الميت انتقال تركته الى ورثته ، بخلاف ما يخرج من ثلثها من معين موصى به ، والتماء لهم لان تعلق الدين بها : كتعلق جناية لارهن ، وتصح قسمتها ، وظهور الدين قبل القسمة لا يبطلها ، لكن ان امتنعوا من وفائه بيعت فيه ، وبطلت القسمة ، فان وفى أحدهما دون الآخر صح في نصيبه ، ويصح نصيب الآخر ، وان اقتسموا دارا ذات أسطح يجرى عليها الماء من أحدهما فليس لمن صارت له منع جريان الماء : الا أن يكونوا تشارطوا على منعه ، وان اقتسما دارا فصلت الطريق في حصة أحدهما ولا منفذ للآخر لم تصح القسمة ، وان كان لها ظلة ف وقعت في حصة أحدهما فهي له بمطلق العقد ، وولى المولى عليه في قسمة الاجبار بمنزلته ، وكذا في قسمة التراضى اذا رآها مصلحة .

باب الدعاوى والبيئات

واحدتها دعوى ، وهى : اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ .
 فى يد غيره أو فى ذمته ، والمدعى من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه ، واذا سكوت ترك ، والمدعى عليه المطالب ، واذا سكوت لم يترك ،

وواحد البيئات بيئة ، وهى العلامة الواضحة ، كالشاهد فأكثر ، ولا تصح دعوى وانكار الامن جائز التصرف ، لكن تصخ الدعوى على منفيه بما يؤخذ به حال سفيه وبعد فك حجره ، ويحلف اذا أنكر ، وتقدم ،

واذا تداعيا عينا لم تخل من ثلاثة اقسام — أحدهما : ان تكون فى يد أحدهما فهى له مع يمينه أنها له ، ولاحق للدعى فيها اذا لم تكن بيئة . ولا يثبت الملك بها كثبوته بالبيئة ، بل ترجح به الدعوى ، فلا شفعة له بمجرد اليد ، وان سأل المدعى عليه الحاكم كتابة محضر بما جرى أجابه وذكر فيه أنه بقى العين يده ، لأنه لم يثبت ما يرفعها ؛ ولو تنازعا دابة أحدهما راكبها ، وله عليها حمل والآخر أخذ بزمامها أو سائقها فهى للأول ، وان اختلفا فى الحمل فادعاه الراكب وصاحب الدابة فهو للراكب ، بخلاف السرج ، وان تنازعا ثياب عبد عليه فلصاحب العبد ، وان تنازعا قيصا أحدهما لابس ، والآخر أخذ بكمه فهو للأول ، وان كان كمه فى يد أحدهما وباقيه مع الآخر ، او تنازعا عمامة طرفها فى يد أحدهما وباقيها فى يد الآخر — : فهما فيها سواء ، ولو كانت دار فيها أربعة بيوت فى أحدها ساكن ، وفى الثلاثة ساكن واختلفا فلكل واحد هو ساكن فيه ، وان تنازعا الساحة التى يتطرق منها الى البيوت فهى بينهما نصفين ، ولو كانت شاة مسلوخة يد أحدهما جلدها ورأسها وسواقطها ، ويد الآخر بقيتها ، وادعى كل واحد منهما كلها وأقاما يمينتين بدعواهما فلكل واحد منهما ما يد صاحبه ، وان تنازع صاحب الدار

وخياط فيها فى ابرة ومقص فهما للخياط ، وان تنازع هو والقرباب
 القربة فهى للقرباب ، وان تنازعا عرصة فيها بناء أو شجر لها فهى لها
 أو لأحدهما فهى له ، وان تنازعا حائطاً معقوداً ببناء أحدهما وحده ، أوله
 عليه أزج — وهو ضرب من البناء ، ويقال له : طاق — أوله عليه بناء
 كحائط مبني عليه أو عقد معتمد عليه ، أو قبة ، أوله عليه سترة مبنية ونحو
 هذا — فهو له ، وان كان معقوداً ببنائه عقد يمكن احداثه كالبناء باللبن
 والأجر فانه يمكن أن ينزع من الحائط المبنى نصف لبنة أو آجرة ، ويجعل
 مكانها لبنة صحيحة أو آجرة صحيحة تعقد بين الحائطين لم يرجع به ، وان
 كان محلولا من — بنائهما — أى غير متصل ببنائهما — بل بينهما شق
 مستطيل ، كما يكون بين الحائطين اللذين ألصق أحدهما بالآخر — أو
 شركا بينهما وهو بينهما ، ويتحالفان : فيحلف كل واحد للآخر ان
 نصفه له ، وان حلف كل واحد منهما على جميع الحائط أنه له جاز ، وان
 كان لأحدهما بينة حكم له بها ، وان كان لكل واحد منهما بينة تعارضتا
 وصارا كمن لا بينة لهما ، فان لم يكن لهما بينة ونكلا عن اليمين كان الحائط
 فى أيديهما على ما كان ، وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى على
 الناكل ، ولا ترجح الدعوى بوضع خشب أحدهما عليه ، ولا بوجوه
 آجر أو أحجار مما يلى أحدهما ، وبالتزويق والتجسيص ولا بستره عليه
 غير مبنية ، لأنه مما يتسامح به ، ويمكن احداثه ، ولا بمعاقدة القمط فى
 الخوص — أى : عقد الخيوط التى تشد الخوص ، وهو بيت يعمل من
 خشب وقصب — وان تنازع صاحب العلو والسفل سلما منصوبا ، أو

درجة فلصاحب العلو؛ وكذا العرصة التي يحملها الدرجة، إلا أن يكون تحت الدرجة مسكن لصاحب السفلى فتكون الدرجة بينهما، وإن كان تحتها طاق صغير لم تبين الدرجة لأجله، وإنما جعل مرفقا يجعل فيه جر الماء، ونحوه فهو لصاحب العلو، وإن تنازعا الصحن والدرجة في الصدر فينبهما، وإن كانت في الوسط فما إليها—بينهما، وما وراءه لرب السفلى، وإن تنازعا في السقف الذى بينهما فهو بينهما، وإن تنازعا جدران البيت السفلى فهو لصاحب السفلى، وحوائط العلو لصاحب العلو، وإن تنازع المؤجر والمستأجر في رف مقلوع أو مصراع مقلوع له شكل منصوب في الدار فهو لربها، وإلا بينهما، وكذا ما لا يدخل في بيت وجرت العادة به، وما لم تجربه عادة فككثر، وإن تنازعا دارا في أيديهما فادعاهما أحدهما، وادعى الآخر نصفها جعلت بينهما نصفين: فاليمين على مدعى النصف، وإن كان لكل واحد منهما بيعة بما يدعيه تعارضتا في النصف فيكون النصف لمدعى الكل، والنصف الآخر له أيضا لتقديم بيئته، وإن كانت الدار في يد ثالث لا يدعيها فالنصف لمدعى الكل، لا منازع له فيه، ويقرع بينهما في النصف الآخر: فمن خرجت له القرعة حلف وكان له، وإن كان لكل واحد منهما بيعة فتعارضتا صارا كن لا بيعة لهما، وإن تنازع زوجان أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر—ولو أن أحدهما مملوك—في قماش البيت ونحوه، أو بعضه: فما يصلح للرجال كالعمامة والسيف فللرجل، وما يصلح للنساء كالحلين وثيابهن فللمرأة، والمصحف له إذا كانت لا تقرأ، وما يصلح لهما: كالفرش والأواني

وسواء كان في أيديهما من طريق الحكم أو من طريق المشاهدة، وسواء اختلفا في حال الزوجية أو بعد البينونة - فينبهما ، وإن كان المتاع على يدى غيرهما ولم تكن بينة - أقرع فمن قرع منهما حلف واحدة ، وكذا لو اختلف صانعان في آلة دكان لهما ، حكم بآلة كل صنعة لصانها : فآلة العطارين للعطار ، وآلة التجارين للتجار ، فإن لم يكونا في دكان واحد واختلفا في عين لم يرجح أحدهما بصلاحيّة العين له ، وكذا لو تنازع رجل وامرأة في عين غير قماش بينهما ، وكل من قلنا له فهو مع يمينه إذا لم تكن بينة ، وإن كان لأحدهما بينة حكم له بها من غير يمين ، وإن كانت العين بيد أحدهما وكان لكل منهما بينة سمعت بينة المدعى - وهو الخارج - وحكم له بها ، سواء أقيمت بينة المنكر - وهو الداخل - بعد رفع يده أولا ، وسواء شهدت بينته أنها له ، تنجت في ملكه ، أو قطيعة من الأمام ، أولا ، فإن أقام الداخل بينة أنه اشتراها من الخارج ، وأقام الخارج بينة أنه اشتراها من الداخل قدمت بينة الداخل ، ولا تسمع بينة الدخل قبل بينة الخارج وتعدّلها ، وتسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم ، وإن أقام الخارج بينة أنها ملكه ، وأقام الداخل بينة أنه اشتراها منه ، أو وقفها عليه ، أو أعتقه - قدمت الثانية ، ولم ترفع بينة الخارج يده كقوله : أبرأني من الدين ، أما لو قال : لى بينة غائبة طوّلب بالتسليم لأن تأخيرها يطول

فصل : - القسم الثانى : أن تكون العين في أيديهما ، أو في غير

يد أحد ، ولا بينة لهما : فيتخالفان ، وتقسم العين بينهما ، وكذا إن نكلا

لأن كل واحد منهما يستحق ما في يد الآخر بنكوله ، وإن نكل أحدهما وحلف الآخر — قضى له بجميعها ، فإن ادعى أحدهما نصفها فما دون ، أو الآخر أكثر من بقيتها ، أو كلها فالقول قول مدعى الأقل مع يمينه ، وإن تنازعا مسنة — وهى السد الذى يرد ماء النهر من جانبه حاجز بين نهر أحدهما وأرض الآخر — تحالفا وهى بينهما ، وكذا إن نكلا ، لأنها حاجز بين ملكيهما ، وإن تنازعا صغيرا دون التمييز فى أيديهما فهو بينهما رقيق ، ويتحالفان ، ولا تقبل دعواه الحربة إذا بلغ بلائينة على الملك : مثل أن يلتقطه ، فلا تقبل دعواه لرقه لأن اللقيط محكوم بحريته ، وإن كان لكل منهما يئنة فهو بينهما أيضا ، وإن كان ميمزا فقال : أنى حر فهو حر ، إلا أن تقوم يئنة برقه : كالبالغ ، إلا أن البالغ إذا أقر بالرق ثبت رقه ، وإن كان لأحدهما يئنة بالعين حكم له بها ، وإن كان لكل واحد منهما يئنة لم يقدم أسبقهما تاريخا ، بل سواء ، فإن وقتت أحدهما وأطلقت الأخرى والعين يديهما ، أو شهدت يئنة بالملك وسببه كنتاج أو سبب غيره ، ويئنة بالملك وحده ، أو يئنة أحدهما بالملك له منذ سنة ، ويئنة الآخر بالملك منذ شهر ، ولم تقل : اشتراه منه — فهما سواء ، ولا تقدم أحدهما بكثرة العدد ، ولا اشتهاى العدالة ، ولا الرجال على الرجل والمرأتين ، ولا الشاهدان على الشاهد واليمين ، وإن تساوتا من كل وجه تعارضتا ، وتحالفا فيما يدهما ، وقسمت بينهما وأقرع ، ما لم تكن فى يد أحد ، أو يد ثالث ولم ينزع ، وكأما كمن لا يئنة لهما فيسقطان بالتعارض ، وإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهى ملكه وشهدت اليئنة بذلك سمعت ، وإن لم تقل : وهى ملكه لم تسمع ؛ وادعى الآخر

أنه اشتراها من عمر وهي ملكة تعارضتا؛ حتى ولو أُرخا، وإن كانت في يد أحدهما فهي للخارج، ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركة، وأقامت امرأة بينة أن أباه أصدقها إياها فهي للمرأة؛ داخله كانت، أو خارجه

فصل: — القسم الثالث، تداعيا عينا في يد غيرهما: فإن ادعاهما لنفسه حلف لكل واحد منهما يمينا، فإن بكل منهما أخذها منه أو بدلها، واقرعا عليهما، وإن لم يدعها لنفسه ولم يقر بها لغيره ولا قامت بينة — أقرع بينهما فمن قرع حلف وأخذها، فإن كان المدعى به عبدا مكلفا فأقر لأحدهما فهو له، وإن صدقهما فهو لهما؛ وإن جحدتهما قبل قوله، وإن كان غير مكلف لم يرجح بأقراره له، وإن أقر بها من هي يئسده لأحدهما بعينه حلف وأخذها، ويحلف المقر للآخر، فإن نكل أخذ منه بدلها؛ وإن أخذها المقر له فأقام الآخر بينة أخذها، وللمقر له قيمتها على المقر، وإن أمر بها لهما ونكل عن التعيين اقتسماها وإن قال: هي لأحدهما وأجهله: فإن صدقاه لم يحلف. وإلا حلف يمينا واحدة، ويقرع بينهما، فمن قرع حلف وأخذها، ثم إن بينه قبل، ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله، فإن نكل قدمت القرعة، ويحلف للمقروع إن أكذبه، فإن نكل أخذ منه بدلها، وإن أنكرها ولم ينزع أقرع، فإن علم أنها للآخر فقد مضى الحكم، وإن لم تكن بيد أحد فهي لأحدهما بقرعة، وإن كان لأحدهما بينة حكم له بها، وإن كان لكل واحد منهما تعارضتا؛ سواء كان مقرأهما، أو لأحدهما لإبعينه، أو ليست

ييد أحد ، وكذلك إن أنكرهما ، ثم إن أقر لأحدهما بعينه بعد إقامتها لم يرجح بذلك ، وحكم التعارض بحاله ، وأقراره صحيح ، وإن كان أقراره له قبل إقامة البيتين فالمقر له كداخل ، والآخر كخارج ، وإن ادعاه صاحب اليد لنفسه ولو بعد التعارض — حلف لكل واحد منهما يمينا ، وهى له ، فإن نكل أخذها منه وبدلها ، وأقرعا عليهما ، وإن أقر من يده العين بها لغيرهما فتقدم ، وإن كان فى يده عبد وادعى أنه اشتراه من زيد وادعى العبد أن زيدا أعتقه ، أو ادعى شخص أن زيدا باعه العبد ، أو وهبه له ، وادعى الآخر أنه باعه ، أو وهبه له ، وأقام كل واحد منهما بينة صححنا أسبق التصرفين أن علم التاريخ ، والاتعارضتا ، وكذا أن كان العبد ييد نفسه أو ييد أحدهما ، وإن كان العبد فى يد زيد ؛ فالحكم فيه حكم ما إذا ادعى عينا فى يد غيرهما ، وإن ادعى زوجة امرأة وأقاما ينتين وليست ييد أحدهما — سقطتا ، وإن ادعى على رجل أنه عبده فقال : بل أنا حر ، وأقاما ينتين — تعارضتا ، وإن كان فى يده عبد فادعى اثنان كل منهما أنه اشتراه منى بثمان سباه فصدقهما لزمه ثمان : فإن أنكر حلف لهما وبرى ، وإن صدق أحدهما وأقام به بينة لزمه الثمن وحلف للآخر ، وإن أقام كل واحد بينة مطلقتين ، أو مختلفتى التاريخ ، أو أحدهما مطلقة ، والآخرى مؤرخة — عمل بهما ، وإن اتفقا تاريخهما تعارضتا ، وإن ادعى كل واحد أنه باعنى أياه بألف وأقام بينة — قدم أسبقهما تاريخا ، وإن استويا تعارضتا ، وإن قال أحدهما : غصبنى ، وقال الآخر ملكنيه ، أو أقر لى به ، وأقاما ينتين — فهو للخصم منه ، ولا يغرم

للآخر شيئا ، وان ادعى أنه أجره البيت بعشرة فقال المستأجر : بل كل الدار تعارضتا ، ولاقسمة هنا ، وتقدم اول طريق الحكم وصفته ما يصح سماع البينة فيه قبل الدعوى وما لا يصح
باب تعارض البيتين

التعارض : التعادل من كل وجه

اذا قال لعبده : متى قتلت فانت حر ، فادعى العبد انه قتل وأنكر ورثته فالقول قولهم ان لم تكن له بينة ، وان أقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه قدمت بينة العبد وعتق ، وان قال : ان مت في المحرم فسالم حر ، وفي صفر فغانم حر ، ولم تقم لواحد منهما بينة ، وأنكر الورثة ؛ فقولهم وبقياء على الرق ، وان أقروا لأحدهما ، أو أقام بينة عتق ، وان أقام كل واحد بيته بموجب عتقه تعارضتا وسقطتا ؛ وبقياء على الرق ، وان علم موته في أحد الشهرين — أقرع بينهما ؛ وان قال : ان مت في مرضى هذا فسالم حر ، وإن برئت فغانم حر ، وجهل ؛ ثم مات ولم يكن لها بينة — عتق أحدهما بقرعة ؛ وأن أقاما بينين تعارضتا وبقياء على الرق ، وان أقر الورثة لأحدهما بما يوجب عتقه عتق باقرارهم ، وكذا حكم : ان مت من مرضى هذا في التعارض ، وأما في الجهل فيعتق سالم ، لان الأصل دوام المرض وعدم البر ؛ وان اتلف ثوبا فشهدت بيته ان قيمته عشرون ، وبيته أن قيمته ثلاثون لزمه ما اتفقا عليه وهو عشرون ؛ وكذا لو كان بكل قيمة شاهد ؛ وله ان يحلف مع الآخر على العشرة كما يأتي آخر الباب بعده لو اختلفت بيتان في قيمة عين قائمة ليتيم يريد الوصي

ييعها - أخذ يئنة الأكثر ففما فظهر ، وكذا قال الشفخ : لو شهدت بئنة أنه أكر حصة مولفه بأجرة مثلها وبئنة بنصفها ، وتقدم اذا ماتت امرأة وابنها ، واختلف زوجها وأخوها فف أسبقهما فف مراث الغرقف

فصل : - اذا شهدت بئنة على مئت أنه أوصى بعقق سالم - وهو ثلث ماله - وبئنة أنه أوصى بعقق غانم - وهو ثلث ماله - ولم تجز الورثة - أقرع فن قرع عتق : سواء اتفق تاريخهما أو اختلف ، فلو كانت بئنة وارثه فاسقة عتق سالم ، وبعقق غانم بقرعة ، وان كانت عادلة وكذبت الأجنفة لفا تكذفبها دون شهادتها ، وانعكس الحكم : فبعقق غانم ، ثم وقف عتق سالم على القرعة ، وان كانت فاسقة مكذبة ، أو فاسقة وشهدت برجوعه عن عتق سالم عتق العبدان ، ولو شهدت ولفست فاسقة ولا مكذبة - قبلت شهادتها وعتق غانم وحده ، كما لو كانت الشاهدة برجوعه أجنفة ، ولو كان فف هذه الصورة غانم سدس المال - عتقا . ولم تقبل شهادتها ، والوارثة العادلة ففما تقوله خبرا : لاشهادة - كالفاسقة فف ففم فماذ كرنا ، وان شهدت بئنة أنه أعتق سالما فف مرضه . وبئنة أنه أوصى بعقق غانم وكل واحد منهما ثلث المال - عتق سالم وحده ، وان شهدت بئنة أنه أعتق سالما فف مرضه ، وبئنة أنه أعتق غانما فف مرضه - عتق أقدمهما تاريخا : ان كانت اليتتان أجنففتن ، أو كانت بئنة أحدهما وارثة ولم تكذب الأجنفة ، وان سبقت الأجنفة فكذبها الوارثة ، أو سبقت الوارثة وهى فاسقة - عتقا ، وان جهل أسبقهما ، وكذا لو كانت بئنة غانم وارثة وان قالت البئنة الوارثة : ما أعتق سالما ، وإنما عتق غانما - عتق غانم كله ،

وحكم سالم حكمه لو لم تطعن الوارثة في يئته : في انه يعتق ، ان تقدم تاريخ عتقه أو خرجت له القرعة ، والا فلا ، وان كانت الوارثة فاسقة ولم تطعن في يئته سالم كله ، وينظر في غاتم : فان كان تاريخ عتقه سابقا ، أو خرجت القرعة له عتق كله ، وان كان متأخرا أو خرجت القرعة لسالم - لم يعتق منه شيء ، وان كانت كذبت يئته سالم عتق العبدان وتدير مع تنجيز - كآخر تنجيزين مع أسبقهما في كل ما قدمنا

فصل :- وان مات عن ابنين : مسلم وكافر ، فادعى كل منهما انه مات على دينه : فان عرف أصل دينه فالقول قول من يدعيه ، وان لم يعرف فالميراث للكافر : ان اعترف المسلم أنه أخوه أو قامت به يئته والا فيئتهما ، وان أقام كل منهما يئته أنه مات على دينه ولم يعرف أصل دينه تعارضتا ، وان قال شاهدان : نعرفه مسلما ، وشاهدان نعرفه كافرا ولم يؤثروا معرقهم ، ولا عرف أصل دينه - فالميراث للمسلم ، وتقدم الناقلة اذا عرف أصل دينه فهو كما تقدم ، ولو شهدت يئته أنه مات ناطقا بكلمة الإسلام ، ويئته أخرى انه مات ناطقا بكلمة الكفر تعارضتا ، ولو لم يعرف أصل دينه ، وان خلف أبوين كافرين ، وابنين مسلمين واختلفوا في دينه فكما تقدم في ابنين مسلم وكافر ، ولذا لو خلف ابنا كافرا ، وامرأة وأخا مسلمين ، ومتى نصفنا المال فنصفه للأبوين على ثلاثة ؛ ونصفه للزوجة والأخ على أربعة ، ولومات مسلم وخلف زوجة وورثة سواها وكانت الزوجة كافرة ثم أسلمت وادعت أنها أسلمت قبل موته وأنكر الورثة - فهو لهم ، وان ادعى الورثة أنها كانت كافرة ولم يثبت وأنكرتهم

أو ادعوا انه طلقها قبل موته فانكرتهم فقولها ، وان اعترفت بالطلاق وانقضاء العدة وادعت انه راجعها وأنكروا فقولهم ، وان اختلفوا في انقضاء عدتها فقولها في انها لم تنقض ، ولو مات مسلم وخلف ابنين : مسلم وكافر فاسلم الكافر وقال : اسلمت قبل موت أبي ، وقال أخوه : بل بعده فلا ميراث له ، فان قال : اسلمت في المحرم ، ومات أبي في صفر فقال أخوه بل في ذي الحجة فله الميراث مع أخيه ، ولو خلف حرا ابنا ، وابنا كان عبدا فادعى انه عتق وأبوه حي ، ولا يئنه - صدق أخوه في عدم ذلك ، وان ثبت عتقه في رمضان ، فقال الحر : مات أبي في شعبان وقال العتيق : بل في شوال صدق العتيق ، وتقدم يئنه الحر مع التعارض ، ولو شهدا على اثنين بقتل فشهدا على الشاهدين به وصدق الولي الكل ، او الآخرين ، او كذب الكل او الأولين فقط فلا قتل ولادية ، وان صدق الأولين فقط - حكم بشهادتهما وقتل من شهدا عليه

كتاب الشهادات

واحدھا شهادة ، تطلق على التحمل والأداء ، وهي حجة شرعية ، تظهر الحق ، ولا نوجه ، وهي : الأخبار بما عليه بلفظ خاص ، وتحملها في غير حق الله فرض كفاية ، واذا تحملها وجبت كفايتها ، ويتأكد ذلك في حق ردى الحفظ ، وأداؤها فرض عين ، وان قام بالفرض في التحمل والأداء اثنان سقط عن الجميع ، وان امتنع الكل أثموا ،

ويشترط في وجوب التحمل والأداء ان يدعى اليهما من قبل شهادته
ويقدر عليهما بلا ضرر يلحقه في بدنه، او ماله، او اهله، او عرضه، ولا تبذل
في التوكية، ويختص الأداء بمجلس الحكم، ومن تحملها، أو رأى فعلا
او سمع قولاً بحق لزمه أدائها: على القريب، والبعيد، فيما دون مسافة
القصر، والنسب وغيره سواء، ولو أدى شاهد، وأبى الآخر وقال: احلف
انت بدلى أثم، ولو دعى فاسق الى تحملها فله الحضور ولو مع وجود
غيره، لان التحمل لا يعتبر له العدالة، ومن شهد مع ظهور فسقه لم يعذر
لأنه لا يمنع صدقه، فدل انه لا يحرم أداء الفاسق، ولا يضمن من باب فسقه
ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها: تحملا وأداء، ولو لم تتعين عليه، لكن
ان عجز عن المشي أو تأذى به فله اخذ اجرة مركوب من رب الشهادة
وفي الرعاية: وكذا مزك، ومعرف، ومترجم، ومفت، ومقيم حد
وقود، وحافظ مال بيت المال، ومحتسب، والخليفة، ولا يقيمها على
مسلم بقتل ذاهر، ويباح لمن عنده شهادة بحد لله - اقامتها من غير تقدم
دعوى، ولا تستحب، وتجوز الشهادة بحد قديم، وللحائم ان يعرض
لالشهود بالوقف عنها في حق الله تعالى: كتعريضه للمقربة ليرجع، ومن
عنده شهادة لأدمي يعلمها - لم يقمها حتى يسأله: ولا يقدح فيه: كشهادة
حسبة، وقيمتها بطلبه، ولو لم يطلبها حاكم ونحوه: فان لم يعلمها استحب
له اعلامه، فان سأله اقامها ولو لم يطلبها حاكم، ويحرم كتمها، ويسن
الأشهاد في كل عقد: سوى نكاح - فيجب، ولا يجوز للشاهد ان يشهد
الا بما يعلمه برؤية او سماع غالبا، لجوازه بيقية الحواس قليلا، فالرؤية

تختص بالافعال كالقتل والنصب والسرقة وشرب الخمر والرضاع والولادة ونحو ذلك ، فان جهل حاضرا ، جاز أن يشهد في حضرته لمعرفة عينه ، وان كان غائبا فعرفه من يسكن اليه - جاز أن يشهد ، ولو على امرأة ؛ وان لم تتعين معرفتها لم يشهد مع غيبتها ، ويجوز أن يشهد على عينها اذا عرف عينها ونظر الى وجهها ، قال احمد : لا يشهد على امرأة حتى ينظر الى وجهها ؛ وهذا محمول على الشهادة على من لم يتقن معرفتها ، فأما من يتقن معرفتها وعرف صوتها يقينا فيجوز ؛ وقال احمد أيضا : لا يشهد على امرأة الا باذن زوجها ، وهذا يحتمل انه لا يدخل عليها بيتها الا باذن زوجها ، ولا تعتبر اشارته الى مشهود عليه حاضر مع نسبه ووصفه وان شهد باقرار لم يعتبر ذكر سببه : كاستحقاق مال ، ولا قوله : طوعا في صحته مكافأ عملا بالظاهر ، وان شهد بسبب يوجب الحق ، واستحقاق غيره مذكوره والسماع ضربان : سماع من المشهود عليه : كالطلاق ، والعناق ، والابراء والعقود ، وحكم الحاكم ، وانفاذه ، والاقرار ، ونحوها ، فيلزمه أن يشهد به على من سمعه ، وإن لم يشهد به لاستحقاقه ، أو مع العلم به ، واذا قال المتحاسبان لا يشهدوا علينا بما يجري بيننا لم يمنع ذلك الشهادة ولزوم اقامتها ، وسماع من جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه غالبا به وبها : كالنسب ، والموت ، والملك المطلق ، والنكاح عقداً ودواما ، والطلاق ، والخلع ، وشرط الوقف ، ومصرفه ، والعق ؛ والولاء ، والولاية ، والعزل ، وما أشبه ذلك ، فيشهد بالاستفاضة في ذلك كله ، ولا يشهد بها الا عن عدد يقع العلم بخبرهم ، ولا يشترط ما يشترط في الشهادة على الشهادة ،

ويكتفى بالسماع ، ويلزم الحكم بشهادة لم يعلم تلقيا من الاستفاضة ، ومن قال : شهد بها قفرع ، وفي المعنى شهادة أصحاب المسائل شهادة استفاضة لأشهادة على شهادة ، وقال القاضي : الشهادة بالاستفاضة خبر لأشهادة وقال : تحصل بالنساء والعبيد ، وإن سمع النساء ، فأقر بنسب أب ، أو ابن فصدقه المقر له جاز أن يشهد له به ، وإن كذبه لم يجز له أن يشهد له به ، وإن سكت جاز أن يشهد ، ومن رأى شيئا في يد إنسان مدة طويلة يتصرف فيه تصرف الملاك من نقض ، وبناء ، وإجارة ، وإعارة ، ونحوها جاز أن يشهد له بالملاك ، والورع أن لا يشهد إلا باليد والتصرف ، خصوصا في هذه الأزمنة

فصل :- ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود فلا بد من ذكر شروطه ، وتقدم في طريق الحكم ، وإن شهد برضاع فلا بد من ذكر عدد الرضعات ، وأنه شرب من ثديها ، أو من لبن حلب منه في الحولين فلا يكفي أن يشهد أنه ابنها من الرضاع ، وإن شهد بقتل احتاج أن يقول : ضربه بسيف ، أو غيره ، أو جرحه فقتله أو مات من ذلك ، وإن قال : جرحه فمات لم يحكم به ، وإن شهد بزنا ذكر المزني بها ، وأين ، وكيف ، وفي أي زمان وأنه رأى ذكره في فرجها ، وإن شهد بسرقة اشترط ذكر المسروق منه ، والنصاب ، والحرز . وصفة السرقة ، وإن شهد بالقذف ذكر المقدوف وصفة القذف ، وإن شهد أن هذا العبد ابن أمته ، أو هذه الثمرة من ثمرة شجرة - لم يحكم بهما حتى يقول : ولدته وأثمرته في ملكه ، وإن شهد أنه اشتراه من فلان ، أو قفها عليه ، أو اعتقها لم يحكم بها حتى

يقولوا : وهي ملكه ، وإن شهدا أن هذا الغزل من قطنه ، أو الطائر من بيضه
أو الدقيق من خبطه حكم له بها : لا أن شهدا أن هذه البيضة من ظييره
حتى يقولوا : باضتها في ملكه ، وإن شهدا لمن ادعى أن ميراثه واثمه
لا يعلمان له وارثا سواه - حكم له بتركته : سواء كانا من أهل الخبرة
الباطنة أولا ، ويعطى ذو الفرض فرضه كاملا ، وإن قالوا : لا نعلم له وارثا
غيره في هذا البلد ، أو بأرض كذا فكذلك : لا أن قالوا : لا نعلم له وارثا
في البيت ، ثم أن شهدا أن هذا وارثه شارك الأول ، وإن شهدت بيته
أن هذا ابنه لا وارث له غيره ، وبيته أخرى لآخر أن هذا ابنه لا وارث
له غيره ثبت نسبهما ، وقسم المال بينهما ، ولا ترد الشهادة على النفي بدليل
المسئلة المذكورة ، ومسئلة الاعسار والبيته فيه ، وإن كان النفي محصورا
قبلت : كقول الصحابي « فطرح السكين وصلى ولم يتوضأ » ولو شهد اثنان
في محفل على واحد منهم أنه طلق ، أو اعتق - قبل ، وكذا لو شهدا على
خطيب أنه قال ، أو فعل على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهد به غيرهما مع المشاركة
في سمع وبصر ، ولا يعارضه قولهم : إذا انفرد واحد فيما تتوفر الدواعي
على نقله مع مشاركة خلق كثير - رد ، وإن شهدا أنه طلق ، أو اعتق ، أو
أبطل من وصاياه واحدة ؛ ونسياهن - لم يقبل ، وتصح شهادة مستخف ،
وشهادة من سمع مكلفا يقرب بحق ، أو اعتق ، أو طلاق ، أو يشهد شاهدا
بحق ، أو يسمع الجاكن يحكم ، أو يشهد على حكمه وإنفاذه ، ويلزمه أن
يشهد بما سمع

فصل : — وإن شهد أحد الشاهدين أنه أقر بقتله عمدا ، أو قتله

عمدا وشهد الآخر انه أقر بقتله، أو قتله وسكت - ثبت القتل وصدق المدعى عليه في صفته، وان شهدا بفعل متحد في نفسه: كاتلاف ثوب ونحوه، وقتل زيد، أو باتفاقهما: كسرقه وغصب واختلعا في وقته، أو مكانه، أو صفة متعلقة به: ككونه، وآلة قتل: مما يدل على تغاير الفعلين لم تكمل البيعة، فلو شهد أحدهما انه غصب ثوبا أحمر، وشهد الآخر انه غصب ثوبا أبيض، أو شهد أحدهما انه غصب اليوم، وشهد الآخر انه غصب أمس لم تكمل البيعة، وكذا لو شهد انه تزوجها أمس، والآخر انه تزوجها اليوم، أو شهد أحدهما أنه سرق مع الزوال كيسا أبيض وشهد آخر أنه سرق مع الزوال كيسا أسود، أو شهد أحدهما انه سرق هذا الكيس غدوة، وشهد الآخر انه سرقه عشية، وكذا القذف اذا اختلف الشاهدان في وقت قذفه، وان أمكن تعدده ولم يشهدا باتحاده فبكل شيء. شاهد فيعمل بمقتضى ذلك، ولا تنافي، وان كان بدل كل شاهد بيعة - ثباتها، ان ادعاهما، والا ما ادعاه، وان كان الفعل مما لا يمكن تكراره: كقتل رجل بعينه - تعارضتا، ولو كانت الشهادة على اقرار بفعل أو بغيره، ولو نكاحا، أو قذفا - جمعت، فلو شهد أحدهما انه أقر بالف أمس والآخر انه أقر بالف اليوم، أو شهد أحدهما انه باعه داره أمس، وآخر انه باعه اياها اليوم - كملت وثبت البيع والاقرار، وان شهد واحد بالفعل، وآخر على اقرار - جمعت وان شهد واحد بعقد نكاح أو قتل خطأ، وآخر على اقراره لم تجمع، ولمدعى القتل ان يحلف مع أحدهما وبأخذ الدية، ومتى جمعنا مع اختلاف وقت في قتل، أو طلاق فالعدة والارث يليان آخر الديتين،

وان شهد شاهد انه أقر له بالف ، وآخر انه أقر له بالفين ، او شهد احدهما أن له عليه ألفا ، وآخر أن له عليه الفين - كملت بيته الألف وثبت ، وله ان يحلف مع شاهده على الألف الأخرى ، ولو شهدا بمائة ، وآخران بخمسين دخلت فيها : الامع ما يقتضى التعدد فيلزم انه ، ولو شهد واحد بألف من قرض ، وآخر بألف من ثمن مبيع - لم تكمل ، ولو شهد واحد بألف وآخر بألف من قرض - كملت ، وان شهدا ان له عليه ألفا ، ثم قال احدهما : قضاء بعضه - بطلت شهادته ، وان شهدا انه أقرضه ألفا ، ثم قال احدهما : قضاء خمسمائة صححت شهادتهما بالألف ، واذا كانت له بيته بألف فقال : اريد ان تشهد الى بخمسمائة لم يحز اذا كان الحاكم لم يول الحكم فوقها

باب شروط من تقبل شهادته

وهي ستة - احدها : البلوغ ، فلا تقبل شهادة من هو دونه في جرح ولا غيره ، ولو ممن هو في حال أهل العدالة - الثاني : العقل ، وهو نوع من العلوم الضرورية ، والعقل : من عرف الواجب عقلا : الضروري وغيره ، والممكن ، والممتنع ، وما يضره وما ينفعه غالبا ، فلا تقبل شهادة مجنون ، ومعتوه ، وقبل ممن يحسن احيانا في حال افاقته - الثالث : الكلام ، فلا تقبل شهادة اخرس ولو فهمت اشارته : الا اذا اداها بخطه - الرابع : الإسلام ، فلا تقبل شهادة كافر ، ولو من أهل الذمة ، ولو على مثله : الا رجال أهل الكتاب بالوصية في السفر ممن حضره الموت ، من مسلم وكافر عند عدم مسلم ، فتقبل شهادتهم في هذه المسئلة فقط . ولو لم تكن لهم ذمة ، ويحلفهم الحاكم وجوبا بعد العصر مع

ريب : ما خانوا ؛ ولا حرقوا ، وانها لو وصية الرجل ، فان عثر على انهما استحقا اثما - حلف اثنان من أولياء الموصى - بالله : لشهادتنا أحق من شهادتهما ، ولقد خاننا وكتما ، ويقضى لهم - الخامس : الحفظ ، فلا تقبل شهادة مغفل ، ولا معروف بكثرة غلط ونسيان - السادس : العدالة ظاهر او باطنا ، وهى : استواء أحواله فى دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله ويعتبر لها شيآن : - الصلاح فى الدين : وهو أداء الفرائض بسنتها الراتبة فلا تقبل ان داوم على تركها لفسقه ، واجتناب المحرم فلا يرتكب كبيرة ، ولا يدمن على صغيرة ، والكبيرة : ما فيه حد فى الدنيا أو وعيد فى الآخرة ؛ زاد الشيخ : أو غضب ، أو لعنة ، أو نفي إيمان ، والكذب صغيرة : الا فى شهادة زور ، أو كذب على نبي ، أو رمى قن ونحوه - فكبيرة ويجب ان يخلص به مسلم من قتل ، ويباح لاصلاح ، وحرب ، وزوجة قال ابن الجوزى : وكل مقصود محمود حسن لا يتوصل اليه الا به ، فلا تقبل شهادة فاسق من جهة الأفعال ، أو الاعتقاد ولو تدين به ، فلو قلد بخلق القرآن ، أو نفي الرؤية ، أو الرفض ، أو التهجم ونحوه - فسق ، ويكفر مجتهدهم الداعية ، ومن اخذ بالرخص فسق ، قال الشيخ : لا يترىب احد فيمن صلى محدثا ، أو غير القبلة ، أو بعد الوقت ، أو بلا قرأة - انه كبيرة ، ومن الكبائر على ما ذكر أصحابنا - الشرك ، وقتل النفس المحرمة ، وأكل الربا ، والسحر ، والقذف بالزنا ، واللواط ، وأكل مال اليتيم بغير حق والثولى يوم الزحف ، والزنا ، واللواط ، وشرب الخمر وكل مسكر ، وقطع الطريق ، والسرقة ، وأكل الأموال بالباطل ، ودعواه ما ليس له وشهادة الزور ، والغيبة ، والنميمة ، واليمين الغموس ، وترك الصلاة ، والقنوط من رحمة

الله ، واساءة الظن بالله تعالى ، وأمن مكر الله ، وقطيعة الرحم ، والكبر
والخيلاء ، والقيادة ، والديانة ، ونكاح المحلل ، وهجرة المسلم العدل ،
وترك الحج للمستطيع ، ومنع الزكاة ، والحكم بغير الحق ، والرشوة
فيه ، والفطر في نهار رمضان بلا عذر ، والقول على الله بلا علم ، وسب
الصحابة ، والأسرار على العصيان ، وترك التنزه من البول ، ونشوزها
على زوجها ؛ والحاقها به ولدا من غيره ، وإتيانها في الدبر ، وكتف العلم
عن أهله ، وتصوير ذي الروح ؛ والدعاء الى بدعة ، أو ضلالة ، والغلول ،
والنوح ، والتطير ، والأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ، وجور
الموصى في وصيته ، ومنعه ميراثه ، وإباق الرقيق ، وبيع الخمر ، واستحلال
البيت الحرام ، وكتابة الربا ، والشهادة عليه ؛ وكونه ذا وجهين ، وادعاؤه
نسبا غير نسبه ، وغش الامام الرعية ، وإتيان البهيمة ، وترك الجمعة بغير
عذر ، وسى الملكة ، وغير ذلك ، فاما من آتى شيئا من الفروع المختلف
فيها : كن تزوج بلاولى ، أو شرب من النبيذ ما لا يسكره ، أو اخر زكاة ، أو
حجا مع امكانهما ونحوه متأولا له - لم ترد شهادته وان اعتقد تحريمه
ردت ، وادخل القاضى وغيره الفقهاء في اهل الاهواء ، واخرجهم ابن
عقيل وغيره ، وهو المعروف عند العلماء وأولى ، ذكره ابن مفلح في أصوله
الشيء الثانى - استعمال المرومة : وهو ما يجمله ويرينه : وترك
ما يدنس ويشينه عادة ، فلا تقبل شهادة مصافع وتمسخر ، ومغن ،
ويكره سماع الغناء ، والنوح بلا آلة لهو ، ويحرم معها ، وبإباح الحداء
الذى يساق به الابل ، ونشيد العرب ؛ ولا شهادة شاعر مفرط بالمدح

باعطاء ، او ذم بعده ، فالشعر كالكلام : حسنه حسن ، وقبيحه قبيح ،
 ولا مشيب بمدح خمر : لان شيب بامرأته ، او امته ، ولا رقاص ،
 ولا مشعوذ ، ومن يلعب بنرد ، او شطرنج ؛ لتحريمهما ، وان عريان القمار
 غير مقلد في الشطرنج كع عوض ، او ترك واجب ، او فعل محرم ،
 اجماعا ، ولا من يلعب بحمام طيارة ، او يستريحها من المزارع ، او
 ليصيدها حام غيره ، او يراها منها ، وتباح للانس بصوتها ، ولا تستفرأها
 وحمل كتب من غير اذى الناس ، ولا بكل ما فيه دناءة ، حتى في أرجوحة
 واحجار ثقيلة ، ومن يكشف من بدنه ما العادة تغطيته ، ونومه بين
 جالسين ، وخروجه عن مستوى الجلوس بلا عذر ، وطفيلي ومن يدخل
 الحمام بلا مئزر ، او يتغذى في السوق بحضرة الناس ، زاد في الفتية او
 على الطريق ، ولا يضر أكل اليسير كالكسرة ونحوها ، او يمد رجله
 في جمع الناس ، او يتحدث بما يصنعه مع أهله وأمه وغيرهما ، او
 يخاطب أهله . او أمته او غيرها بفاحش بحضرة الناس ، وحاكي
 المضحكات ، ومنزى بزى يسخر منه ، ونحوه ، قال الشيخ : وتحرم
 محاكاة الناس ، ويعزر هو ومن يأمره — انتهى ، ولا بائس بالثقاف ،
 واللعب بالحرايب ونحوها ، وتقبل شهادة من صناعته دينية عرفا : كحجام
 وحائك ، وحارس ، ونخال : وهو الذي يتخذ غربالا او نحوه يغربل
 به في مجارى الماء ، وما في الطرقات : من حصي ، وتراب ليجد في ذلك
 شيئا من الفلوس ، او الدراهم وغيرها : وهو المقلش ، ومحرش بين
 البهائم ، وصباغ ، ونفاط : وهو اللعاب بالنفط ، وزبال ، وكناس العذرة

فان صلى بالنجاسة ولم يتنظف لم تقبل شهادته ، وكباش : وهو الذى يلعب بالكبش ويناطح به ، ودباغ ، وقراد : وهو الذى يلعب بالقراد ويطوف به فى الاسواق ونحوها متكبسا بذلك ، وحداد ، ودباب اذا حسنت طريقتهم فى دينهم ، ويكره كسب من صفته دينته ، وتقدم أول باب الصيد ، واما سائر الصناعات التى لا دناءة فيها فلا تردد الشهادة بها الا من كان يحلف منهم كاذبا ، او يعد ويخلف ، وغلب هذا عليه ، او كان يؤخر الصلاة عن اوقاتها ، او لا يتنزه عن النجاسات ، أو كانت صناعة محرمة : كصناعة المزامير من خشب ، او قصب ، والطنابير ؛ او يكثر فى صناعته الربا كالصائغ ، والصيرفى ، ولم يتوق ذلك — ردت شهادته وكذا من داوم على استماع المحرمات من ضرب النايات ، والمزامير ، والعود ، والطنبور ، والرباب ، ونحو ذلك ، والصفاقين من نحاس ويضرب باحدهما على الاخرى ، فتحرم آلات اللهو اتخاذا ، واستعمالا وصناعة . ولعب فيه قمار وتكرر منه ، اوسأل من غير ان تحل له المسئلة فاكثر ، او بنى حماما للنساء

فصل : — ومتى زالت الموانع منهم فبلغ الصبي ، وعقل المجنون واسلم الكافر ، وتاب الفاسق — قبلت شهادتهم بمجرد ذلك ، ولا يعتبر فى الثائب اصلاح العمل ، وتوبة غير قاذف — ندم ، واقلاع ، وعزم ان لا يعود ، وان كان فسقه بترك واجب فلا بد من فعله ؛ ويسارع ، ويعتبر رد مظلة الى ربها ؛ او الى ورثته ان كان ميتا ، او يجعله منها فى حل ، ويستعمله معسرا . وتوبة قاذف بزنا — ان يكذب نفسه لكذبه حكما ،

وتصح توبته قبل الحد، لصحتها من قذف وغيبة ونحوهما قبل اعلانه والتحلل منه، والقاذف بالثتم ترد شهادته وروايته، وقياه حتى يتوب والشاهد بالزنا اذا لم تكمل البيئة تقبل روايته: لاشهادته، وتقدم بعضه في القذف، وتقبل شهادة العبد حتي في موجب حد وقود: كالحر، وتقبل شهادة الامة فيما تقبل فيه شهادة الحرة، ومتي تعينت عليه حرم على سيده منعه منها، وتجوز شهادة الاصم في المراثيات، وبما سمعه قبل صممه، وتجوز شهادة الاعمى في المسموعات اذا تيقن الصوت، وبما رآه قبل عماء اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه، فان لم يعرفه الا بعينه قبلت اذا وصفه للحاكم بما يتميز به، قال الشيخ: وكذا الحكم ان تعذرت رؤية العين المشهود لها، أو عليها، أو بها لغبية، أو موت أو عمى، وان شهد عند الحاكم، ثم عمى، أو خرس. أو صم، أو جن أو مات لم يمنع الحاكم بشهادته، وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره، وتقبل شهادة الانسان على فعل نفسه: كالمرضعة على ارضاعها، وان كان الارضاع باجرة، والقاسم على قسمته بعد فراغه ولو بعوض، والحاكم على حكمه بعد الغزل، وشهادة القروى على البدوى وعكسه

باب موانع الشهادة

وهي ستة — أحدها: قرابة الولادة، فلا تقبل شهادة عمودى النسب بعضهم لبعض من والد، وان علا؛ ولو من جهة الأم، وولد وان سفل من ولد البنين والبنات: الا من زنا، أو رضاع، وتقبل شهادة بعضهم على بعض، ولباقى أقاربه: كالأخيه، وعمه، وابن عمه،

وخاله ، ونحوهم ، والصديق لصديقه ، والمولى لعتيقه ، وعكسه ، ولو اعتق
عبدین فادعی رجل أن المعتق غصبهما منه ، فشهد العتيقان بصدق المدعی
لم تقبل شهادتهما ، لردهما الى الرق ، وكذالو شهدا بعد عتقهما ان
معتقهما كان غير بالغ حال العتق ، أو بجرح شاهدي حريتهما ، وكذا
لو عتقا بتدبير ، أو وصية فشهدا بدين يستوعب التركة ، أو وصية
مؤثرة في الرق

الثاني : الزوجية ، فلا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه ولو بعد
الفراق ان كانت ردت قبله ، والا قبلت ، وتقبل عليه في غير الزنا ،
ولا شهادة السيد لعبده ، ولا العبد لسيده

قال ابن نصر الله : لو شهد عند الحاكم من لا تقبل شهادة الحاكم له عند
الاجنبى كشهادة ولد الحاكم ، أو والده ، أو زوجته فيما تقبل فيه شهادة
النساء — يتوجه عدم قبولها ، وقال : لو شهد على الحاكم بحكمه من
شهد عنده بالمحكوم فيه — الاظهر لا تقبل ، وقال : تزكية الشاهد رفيقه
في الشهادة لا تقبل — انتهى ، ولو شهد اثنان على أيهما بقذف ضرة أمهما
وهي تحتة ، أو طلاقها قبلت ، قال في الترغيب ، ومن موانعها العصية
فلا شهادة لمن عرف بها ، وبالاقرار في الحية لتعصب قبيلة على قبيلة
وان لم تبلغ رتبة العداوة ، ومن حلف مع شهادته لم ترد

الثالث : ان يجر الى نفسه نفعا : كشهادة السيد لمكانه ، والمكاتب
لسيده ، والوارث بجرح موروثه قبل اندماله ، فلا تقبل ، وتقبل له بدينه
في مرضه ، فلو حكم بهذه الشهادة لم يتغير الحكم بعد موته ، ولا تقبل

شهادة الوصى لليت ولو بعد عزله ؛ وفراغ الاجارة وانفصال الشريك
ولا أحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته ، أو بيع الشقص الذي تجب
فيه الشفعة ، وان أسقط شفيعته قبل الحكم بشهادته قبلت : لا بعد الرد
ولا غريم لمفلس بمال بعد الحجر ، أو ليت له عليه دين بمال ، ولا مضارب
بمال المضاربة ، ولا حاكم ، ولا وصى لمن في حجره ، وتقبل عليه ،
ولا تقبل لمن له كلام واستحقاق في شيء . وان قل : كرباط ومدرسة

الرابع : أن يدفع عن نفسه ضررا : كشهادة العاقله بجرح شهود
الخطأ ، والغرماء بجرح شهود الدين على المفلس ، والسيد بجرح من
شهد على مكاتبه ، أو عبده بدين ، والوصى بجرح الشاهد على الأيتام ،
والشريك بجرح الشاهد على شريكه . كشهادة من لا تقبل شهادته
لإنسان اذا شهد بجرح الشاهد عليه ، ولا تقبل شهادة الضامن للضمنون
عنه بقضاء الحق والابراء منه ، ولا شهادة بمض غرماء المفلس على بعض
باسقاط دينه ، أو استيفائه ، ولا من أوصى له بمال على آخر بما يبطل
وصيته اذا كانت وصيته يحصل بها مزاحمة : اما لضيق الثلث عنها ، أو
لكون الوصيتين بمعين ، وتقبل فتيا من يدفع عن نفسه ضررا بها

الخامس : العداوة الدنيوية : كشهادة المقدوف على قاذفه ، والزوج
على امرأته بالزنا ، ولا المقتول وليه على القاتل ، والمجروح على الجراح
والمقطوع عليه الطريق على قاطعه ، فلو شهدوا أن هؤلاء قطعوا الطريق
علينا : أو على القافلة لم تقبل . وان شهدوا أن هؤلاء قطعوا الطريق ،
بل هؤلاء . - قبلت ، ولبس للحاكم ان يسألهم هل قطعوا الطريق عليكم

معهم ؟ وان شهدوا أنهم عرضوا لنا وقطعوا الطريق على غيرنا قبلت ،
ويعتبر في عدم قبول الشهادة كون العداوة لغير الله ؛ سواء كانت موروثية ،
أو مكتسبة ، فاما العداوة في الدين : فالمسلم يشهد على الكافر ، والمحق
من أهل السنة يشهد على المبتدع فلا ترد شهادته ، لأن الدين يمنع من
ارتكاب محظور في دينه ، وتقبل شهادة العدو لعدوه ، وتقبل عليه في
عقد نكاح ، ومن شهد بحق مشترك بين من ترد شهادته له وبين من
لا ترد لم تقبل ، لأنها لا تتبع في نفسها . ومن سره مساة أحد ، أو
غمه فرحا وطلب له الشر ونحوه فهو عدوه

السادس : من شهد عند حاكم فردت شهادته بتهمة لرحم ، أو زوجية
أو عداوة ، أو طلب نفع ، أو دفع ضرر ثم زال المانع فأعادها لم تقبل
كما لو ردت لنفسه ثم أعادها بعد التوبة ، ولو لم يشهد بها الفاسق عند
الحاكم حتى صار عدلا قبلت . وان ردت لكفر ، أو صغر ، أو جنون
أو خرس ، ثم أعادها بعد زوال المانع — قبلت ، وان شهد عنده ثم
حدث مانع لم يمنع الحكم الا كفر أو فسق ، أو تهمة ، فاما عداوة
ابتدأها مشهود عليه كقذفه اليانة لما شهدت عليه لم ترد شهادتها بذلك
وكذا مقاولته وقت غضب ، ومحاكمة بدون عداوة ظاهرة سابقة ، وان
حدث مانع بعد الحكم لم يستوف حد ، ولو قذفا ، ولا قود ، بل مال
وان شهد لمكاتبه أو لموروثه بجرح قبل برثه فردت ثم أعادها بعد العتق
والبره لم تقبل

باب ذكر المشهود به وعدد شهوده .

لا يقبل في الزنا واللواط أقل من أربعة رجال ، ولذا الأقارب به يشهدون انه أقر أربعنا ، فان كان المقر بهما عجميا قبل فيه ترجمانان ، ومن عزز بوطه فرج من بهيمة وأمة مشتركة ونحوها ثبت برجلين ، ولا يقبل قول من عرف بالغني انه فقير الا بثلاثة ، وتقدم لا تثبت بقية الحدود بأقل من رجلين ، وكذا القود ، ويثبت القود بأقراره مرة ولا يقبل فيما ليس بعقوبة ولا مال ، ويطلع عليه الرجال غالبا : كنكاح وطلاق ، ورجعة ، ونسب ، وولاء ، وإيصال ، وتوكيل في غير مال ، وتعديل شهود ، وجرحهم — أقل من رجلين . ويقبل في موضحة ونحوها وداء دابة — طيب واحد ، ويطار واحد ، مع عدم غيره ، فان لم يتعذر فائتان ، فان اختلفا قدم قول مثبت ، ويقبل في مال وما يقصد به المال كالبيع ، وأجله ، وخياره ، ورهن ، ومهر ، وتسميته ، ورق مجهول النسب ، وإجارة ، وشركة ، وصلاح ، وهبة ، وإيصال ، في مال ، وتوكيل فيه ، وقرض ، وجناية الخطأ ، ووصية لمعين ، ووقف عليه ، وشفعة ، وحوالة ، وغصب ، واتلاف ، مال ، وضمانه ، وفسخ عقد معاوضة ، ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ، ودعوى أسير تقدم اسلامه لمنع رق ، وعتق ، ولثابة ، وتدمير . ونحو ذلك — رجلان ، أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعى ، ويجب تقديم الشاهد على اليمين ، ولا يشترط في يمينه أن يقول : وان شاهدي صادق في شهادته . وكل موضع قبل فيه شاهد ويمين فلا فرق بين كون المدعى مسلما ، أو كافرا ، أو عدلا ،

أو فاسقا: رجلا، أو امرأة، ولا تقبل شهادة امرأتين ويمين المدعى؛
ولا أربع نسوة فأكثر مقام رجلين، قال القاضي: يجوز أن يحلف
على مالا تجوز الشهادة عليه مثل: أن يجد بخطه ديناً له على انسان وهو
يعرف أنه لا يكتب الا حقا ولم يذكره، أو يجد في روزمانج آيه بخطه
دينا له على انسان ويعرف من آيه الأمانة، وأنه لا يكتب الا حقا —
فله أن يحلف عليه، ولا يجوز أن يشهد به؛ ولو أخبره بحق آيه ثقة
فسكن اليه جاز أن يحلف عليه، ولم يجز أن يشهد به، والاولى الورع
عن ذلك، فلو نكل عن اليمين من أقام شاهدا حلف المدعى عليه. فان
نكل حكم عليه. ولو كان لجماعة حق بشاهد فأقاموه — فمن حلف منهم
أخذ نصيبه، ولا يشاركه من لم يحلف. ولا يحلف وارث ناكل: الا
أن يموت قبل نكوله؛ ويقبل في جناية عمد موجهها المال: دون
قصاص في قود: كإمومة، وهاشمة، ومنقلة، مما له قود موضحة من ذلك،
وفي عمد لا قصاص فيه حال — شاهد ويمين فيثبت المال وان ادعى أن
زيدا ضرب أخاه بسهم عمدا فقتله ونفذ الى أخيه الآخر فقتله خطأ،
وأقام بذلك شاهدا وامرأتين، أو شاهدا وحلف معه، ثبت قتل الثاني
فقط، ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال: كعيوب النساء تحت الثياب
والبكار، والثوبية، والحيض، والولادة، والرضاع، والاستهلال،
ونحوه — شهادة امرأة واحدة، عدل، وكذا جراحة وغيرها في حمام
وعرس، ونحوهما مما لا يحضره رجال، والاحوط اثنتان، وان شهد
به رجل كان أولى، لكامله، وان شهد رجل وامرأتان، أو رجل مع

يمين ، فيما يثبت القود لم يثبت به قود ، ولا مال ، وان أتى بذلك في سرقة ثبت المال دون القطع ، وان أتى بذلك رجل في خلع ثبت له العوض ، وتثبت اليمين بمجرد دعواه . وان ادعت امرأة المخلع لم يقبل فيه إلا رجلان ، ولو أنت برجل وامرأتين انه تزوجا بمهر ، ثبت المهر ، لأن النكاح حق له . ولو ادعى شخص على رجل أنه سرق منه أو غصبه مالا ، خلف بالطلاق والعناق ماسرق منه ، ولا غصبه ، وأقام المدعى شاهدا وامرأتين شهدوا بالسرقة والغصب ، أو شاهدا وحلف معه . استحق المسروق ، والمغصوب ، ولم يثبت طلاق ، ولا عتق . وان ادعى رجل على آخر أمة بيده ، لها ولد ، انها أم ولده ، وان ولدها ، ولده ، وشهد بذلك رجل وامرأتان - حكم له بالأمة ، وانها أم ولد له ، ولا يحكم له بالولد ، ولا بحريته ، ويقر في يد المنكر مملوكا له ، وان ادعى أنها كانت ملكة فاعتقها ، وشهد بذلك رجل وامرأتان ، لم يثبت ملك ولا عتق ، ولو وجد على دابة ؛ مكتوب : حبيس في سبيل الله ، أو على اسكفة دار ، أو حائطها : وقف ، أو مسجد ، أو مدرسة - حكم به ، ولو وجد على كتب علم في خزانه : هذه طويله فكذلك والا توقف فيها وعمل بالقرائن

باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة وادائها

لا تقبل الشهادة على الشهادة : الا في حق يقبل فيه كتاب القاضي الى القاضي ، وترد فيما يرد ، ولا يحكم بها الا أن يتعذر شهادة شهود الاصل

بموت ، أو مرض ، أو غيبة إلى مسافة قصر ، أو خوف من سلطان ، أو غيره ،
أو حبس ، قال ابن عبد القوي : وفي معناه الجهل بمكانهم ولو في المصر ،
والمرأة المخدرة كالمرضى ؛ ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن
يستره شاهد الأصل أو يستره غيره وهو سميع ، فيقول : أشهد أني أشهد
على فلان بكذا ، أو أشهد على شهادتي بكذا ، أو سمعته يشهد عند الحاكم
أو يشهد بحق يعزوه إلى سبب من بيع ، أو قرض ، أو إجارة ونحوه ،
فله أن يشهد ، وأن يودعها الفرع بصفة تحمله لها ، فيقول : أشهد أن فلان بن
فلان ، وقد عرفته بعينه واسمه ، ونسبه ، وعدالته - وإن لم يعرف عدالته
لم يذكرها - أشهدني أنه يشهد أن لفلان بن فلان بن فلان كذا ، أو
أشهدني أنه يشهد أن فلانا أقر عندى بكذا ، وأن سمعته يشهد غيره قال :
أشهد أن فلان بن فلان أشهد على شهادته أن لفلان بن فلان على
فلان بن فلان - كذا ، وإن كان سمعته يشهد عند الحاكم قال : أشهد
أن فلان بن فلان شهد على فلان بن فلان عند الحاكم بكذا ، وإن كان
الحق إلى سببه قال : أشهد أن فلان بن فلان قال أشهد أن لفلان بن
فلان على فلان بن فلان كذا من جهة كذا ، وإن أراد الحاكم أن يكتب
كتبه على ما ذكرنا في الأداء ، وما عدا هذه المواضع لا يجوز أن يشهد
فيها على الشهادة ، فإذا سمعته يقول : أشهد أن لفلان على فلان ألف
درهم لم يجوز أن يشهد على شهادته ، لأنه لم يستره الشهادة ، ولم يعزها
إلى سبب ، ولو قال شاهد الأصل : أنا أشهد أن لفلان على فلان ألفا
فأشهد به أنت عليه - لم يجوز أن يشهد على شهادته ، ولا تثبت شهادة

شاهدى الأصل : الا بشهادة شاهدين يشهدان عليهما : سواء شهدا على كل واحد منهما ، او شهد على كل شاهد شاهد . والنساء تدخل فى شهادة الأصل والفرع فى كل حق يثبت بشهادتهن ، فيشهد رجلان على رجل وامرأتين ، أو رجل وامرأتان على رجل وامرأتين ، او على رجلين ، فتصح شهادة امرأة على امرأة ، وسأله حرب عن شهادة امرأتين على امرأتين فقال : يجوز ؛ وان شهد بالحق شاهد الأصل وشاهد فرع يشهدان ، أو واحد على شهادة أصل آخر جاز ؛ وان شهد شاهد فرع على أصل وتعذر الآخر حلف ، واستحق ، وتصح شهادة فرع على فرع بشرطه فإذا شهد الفروع فلم يحكم الحاكم حتى حضر الأصول ، أو صحوا ، أو زال خوفهم وقف حكمه على سماعه شهادتهم منهم ، وان حدث فيهم ما يمنع قبول الشهادة لم يجوز الحكم ، ولا يجوز أن يحكم بالفروع حتى ثبت عدالتهم وعدالة أصولهم ، ولا يجب على فرع تعديل أصله ، ويتولى الحاكم ذلك وان عدله الفرع قبل ؛ ولا تصح تزكية أصل لرفيقه ؛ وتقدم ؛ واذا حكم بشهادة شهود الفرع ثم رجعوا الزمهم الضمان ما لم يقولوا : بان لنا كذب الأصول ، أو غلطهم . وان رجع شهود الأصل قبل الحكم لم يحكم بها وان رجعوا بعده فقالوا : كذبنا ، أو غلطنا — ضمنوا ، ولو قالوا بعد الحكم ما أشهدناهم بشئ . لم يضمن الفريقان شيئاً . ومن زاد فى شهادته أو نقص بحضرة الحاكم قبل الحكم : مثل أن يشهد بمائة ، ثم يقول : بل هى مائة وخمسون ؛ أو بل هى تسعون ، أو أدى بعد انكارها . قبل ، كقوله : لا أعرف الشهادة ، ثم يشهد ، وان كان بعد الحكم لم يقبل ، وان

رجع قبله لغت ، ولا حكم ، ولم يضمن ، وان لم يصرح بالرجوع ، بل قال للحاكم : توقف فتوقف ، ثم اعاد الشهادة قبلت ، ويعتد بها

فصل : — واذا رجع شهود المال ، او العتق بعد الحكم : قبل الاستيفاء ، او بعده — لم ينقض ، ويلزمهم الضمان : ما لم يصدقهم المشهود له ، ولا ضمان على مزك اذا رجع مزك ، وان شهدوا بدين قايماً منه مستحقه ، ثم رجعا لم يغرماء للشهود عليه ، ولو قبضه مشهود له ، ثم وهبه لمشهود عليه ، ثم رجعا — غرماء ، وان رجع شهود طلاق قبل الدخول ، وبعد الحكم — غرموا نصف المسمى ، أو بدله ، وان كان بعده ولو بائناً لم يغرموا ، وان رجع شهود قصاص أو حد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف ، ووجبت دية قود للشهود له ، ويستوفى اذا طرأ فسقهم ، وان كان بعد الاستيفاء لم يبطل الحكم ، ولا يلزم المشهود له شئ : سواء كان المشهود به مالا ، او عقوبة ، فان قالوا : عمدنا عليه بالزور ليقتل ، أو يقطع فعليهم القصاص ، وان قالوا : عمدنا الشهادة عليه ، ولم نعلم انه يقتل بها ، وكانا ممن يجوز أن يجهل ذلك — وجبت الدية في أموالهما من المظلة ، وان قالوا : أخطأنا فعليهم دية ماتلف او ارش الضرب ، وتقدم ذلك مستوفى في كتاب الجنائيات : وكل موضع وجب الضمان على الشهود بالرجوع فانه يوزع بينهم على عددهم بحيث لو رجع شاهد من عشرة غرم العشر ، وتغرم المرأة كنصف ما يغرم الرجل ، وان رجع رجل وثمان نسوة لزم الرجل الخمس ، وكل امرأة العشر ، واذا شهد أربعة باربعائة فحكم الحاكم بها ثم رجع

واحد عن مائة ، وآخر عن مائتين ، وآخر عن ثلاثمائة ، والرابع عن أربعائة - فعلى كل واحد مما رجع عنه بقسطه ، فعلى الأول خمسة ، وعشرون ، وعلى الثاني خمسون ، وعلى الثالث خمسة وسبعون ، وعلى الرابع مائة ، وان كان الحكم بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد - غرم المال كله ، وان رجع أحد الشاهدين وحده فمكروعهما في أن الحاكم لا يحكم بشهادتهما اذا كان رجوعه قبل الحكم ، وان كان بعد الاستيفاء لزمه حكم اقراره ، وان شهد عليه ستة بزنا ، فرجم ، ثم رجع منهم اثنان غرمائلك الدية ، وثلاثة - النصف ، والكل تلزمهم الدية أسداسا . وان شهد أربعة بزنا ، واثنان باحصان ، فرجم ، ثم رجعوا - لزمهم الدية أسداسا ، وان كان شاهدا الاحصان من الأربعة فعليهما ثلثا الدية ، وعلى الآخرين الثلث ، ولو رجع شهود الزنادون الاحصان ، او بالعكس لزم الراجع الضمان كاملا ، وان رجع الزائد عن البيئة : قبل الحكم ، أو بعده - استوفى ، ويحد الراجع لقذفه ، ورجوع شهود تزكية لرجوع من زكّوهم . وان رجع شهود تعليق عتق ، او طلاق ؛ وشهود وجود بشرطه فالغرم على عددهم ، وان رجع شهود قرابة غرموا قيمته لمعتقه وان رجع شهود كتابة غرموا ما بين قيمته سلبيا ومكاتبيا ، فان عتق غرموا ما بين قيمته ومال كتابته ، وكذا شهود باستيلاء أمته فيضمنون نقص قيمتها ، فان عتقت بالموت فتمام قيمتها . وان رجع شهود تأجيل ثمن مبيع ، ونحوه بعد الحكم غرموا ما تفاوت ما بين الحال والمؤجل ولا ضمان برجوع عن شهادة كفالة بنفس ، أو براءة منها ، او انها زوجته

أو أنه عفا عن دم عمد لعدم تضمنه مالا ، ومن شهد بعد الحكم بمناف
للشهادة الأولى فكر جوع ، وأولى ، وإن بان بعد الحكم أن الشاهدين
كافران ، أو فاسقان ، نقض ، فينقضه الإمام أو غيره ، ورجع بالمال
أو يبدله ، ويبدل قود مستوفى على المحكوم له ، وإن كان المحكوم به
اتلأفا الضمان على المزيكين ، وكذا إن كان لله بانلاف حسي ، أو بماسرى
إليه ، فإن لم يكن مزكون فعلى الحاكم ، وإن شهدوا عند الحاكم بحق ثم
ماتوا ، أو جنوا حكم بشهادتهم إذا كانوا عدولا ، وإن بان الشهود عبيدا
أو ولدا ، أو ولدا ، أو وعدوا أو الحاكم لا يرى الحكم به نقضه ، ولم ينفذ
وإن كان يرى الحكم به لم ينقض ، ويعزر شاهد زور ، ولو تاب بها
يراه الحاكم أن لم يخالف نصا ، أو معني نص ، ويطاف به في المواضع
التي يشهر فيها ؛ فيقال : أنا وجدنا هذا شاهد زور فاجتنبوه ، وله أن
يجمع له من عوبات أن لم يرتدع إلا به ، ولا يعزر حتى يتحقق أنه
شاهد زور وتعمد ذلك : أما باقراره ، أو يشهد بما يقطع بكذبه ؛ مثل
أن يشهد على رجل بفعل في الشام ؛ ويعلم أن المشهود عليه في ذلك الوقت
في العراق ، أو يشهد بقتل رجل وهو حي ، أو أن هذه البهيمة في يدهذا
منذ ثلاثة أعوام ، وسنها أقل من ذلك ، أو شهد على رجل أنه قتل في وقت
كذا وقدمات قبل ذلك ، وأشياء هذا بما يعلم به كذبه ويعلم تعمده لذلك ،
ويتبين بذلك أن الحكم كان باطلا ، ولزم نقضه ، فإن كان المحكوم به
مالا - ردالي صاحبه ، وإن كان اتلأفا فعلى الشاهدين ضمانه : إلا أن يثبت
باقرارهما على أنفسهما من غير موافقة المحكوم له ، فيكون ذلك رجوعا

منهما عن شهادتهما ، ومضى حكم ذلك ، وتقدم في التعزير ، ولا يعزر بتعارض البيئة ، ولا بغلظه في شهادته ، ولا تقبل الشهادة من ناطق الا بلفظ الشهادة ، فان قال : اعلم ، أو أحق ، أو أتيقن ونحوه ، أو قال آخر : أشهد بمثل ماشهد به ، أو بما وضعت به خطي لم يقبل ، وإن قال بعد الأول : وبذلك أشهد ، وكذلك أشهد - قبلت ، وقال الشيخ وابن القيم : لا يعتبر لفظ الشهادة

باب اليمين في الدعاوى

اليمين تقطع الخصومة في الحال ، ولا تسقط الحق ، ولا يستحلف المنكر في حقوق الله تعالى كحد ، وعبادة ، وصدقة ، وكفارة ، ونذر ، فان تضمنت دعواه حقاً له : مثل ان يدعى سرقة ماله ليضمن السارق او ليأخذ منه ماسرقة ، أو يدعى عليه الزنا بجاريته ليأخذ مهرها منه سمعت دعواه ، ويستحلف المدعى عليه لحق الآدمي دون حق الله ، ويستحلف في حق لآدمي وغير نكاح ، ورجعة : وطلاق ، وإيلاء ، وأصل رق لدعوى رق لقيط ، وولاء ، واستيلاد ، ونسب ، وقذف ، وقصاص في غير قسامة ، وفي الترغيب وغيره : ولا يحلف شاهد وحاكم ووصى على نفي دين على الموصى ، ولا منكر وكالة وكيل ، وتحلف المرأة اذا ادعت انقضاء عدتها قبل رجعة زوجها ، ويحلف المولى اذا أنكر مضى أربعة أشهر ، وما يقضى فيه بالنكول هو المال ، وما يقصد به المال ومن لم يقض عليه بنكول خلى سبيله ، ويثبت عتق بشاهد ، ويمين العبد وتقدم . ومن حلف على فعل غيره ، او ادعى عليه في اثبات : أو فعل

نفسه ، أو دعوى عليه حلف على البت . ومن حلف على نفي فعل غيره أو نفي دعوى عليه فعلى نفي العلم ، وعنده كأجنبي في حلف على البت أو على نفي عليه أما بهيمته فما نسب الى تقصير وتفريط فعلى البت ، والا على نفي العلم ، ومن توجه عليه الحلف بحق جماعة فبذل لهم يمينا واحدة ورضوا بها جاز ، وان ابوا حلف لكل واحد يمينا ، ولو ادعى واحد حقوقا على واحد فعليه في كل حق يمين

فصل : — واليمين المشروعة : هي اليمين بالله جل اسمه ، فان رأى الحالم تغليظها بلفظ ، أو زمان ، أو مكان جاز ، ولم يستحب ، ففي اللفظ يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور والزمان : أن يحلف بعد العصر ، أو بين الأذان والإقامة ، والمكان بمكة بين الركن والمقام ، وببيت المقدس عند الصخرة ، وسائر البلاد عند منبر الجامع ، وتقف الحائض عند باب المسجد ، ويحلف أهل الزمة في المواضع التي يعظمونها ، واللفظ ان يقول اليهودي : والله الذي أنزل التوراة على موسى ، وقلق له البحر ، وأنجاه من فرعون وملته ، والنصراني : والله الذي أنزل الانجيل على عيسى ، وجعله يحيي الموتى ويرى . الأكمة ، والأبرص ، والمجوسى : والله الذي خلقتني ، وصورني ورزقني : والوثني والصابي . ومن يعبد غير الله يحلف بالله وحده ، ولا تغلظ اليمين الا فيما له خطر : كجناية لا توجب قودا ، أو عتق ، ونصاب زكاة ، ولو أبى من وجبت عليه اليمين التغليظ لم يصير ناكلا ، ولا يحلف

بالطلاق وفاقا للأئمة الأربعة قاله الشيخ : وفي الأحكام السلطانية للوالى
 أحلاف الشهود استبراء وتغليظا في الكشف ، في حق الله وحق آدمى
 وتحليفه بطلاق ، وعق ، وصدقة ونحوه ، وسماع شهادة أهل اليمين اذا
 كثروا . وليس للقاضى ذلك ، ومن توجهت عليه يمين وهو فيها صادق
 أو توجهت له ابيح له الحلف ، ولا شئ عليه من أثم ، ولا غيره ،
 والأفضل اقتداء يمينه ، ومن ادعى عليه دين هو عليه وهو معسر لم يحل
 له أن يحلف أنه لا حق له على ، ويمين الحالف على حسب جوابه ،
 فاذا ادعى أنه غصبه ، أو أودعه . أو باعه ، أو اقترض منه ، فان قال :
 ما غصبتك ، ولا استودعتك ، ولا بعته ، ولا اقترضتني - ظف ان يحلف
 على ذلك ، وان قال : مالك على حق ، أولا تستحق على شيئا ، أولا
 تستحق على ما ادعيت ، ولا شيئا منه كان جوابا صحيحا ، ولا يكلف
 الجواب عن الغصب وغيره ، لجواز أن يكون غصب منه ، ثم رده ،
 وكذلك الباقي ، فلو كلف جحد ذلك لكان كاذبا . وان أقر به ، ثم ادعى
 الرد لم يقبل ، ولا تدخل النيابة في اليمين ، فلا يحلف أحد عن غيره
 فلو كان المدعى عليه صغيرا ، أو مجنونا لم يحلف ، ووقف الأمر الى ان
 يكفأ ، فان كان الحق لغير المكلف وادعاه وليه ، وأنكر المدعى عليه ،
 فالقول قوله مع يمينه ، فان نكل قضى عليه ، وان ادعى على العبد دعوى
 وكانت مما يقبل قول العبد فيها : كالقصاص ، والطلاق ، والقذف ،
 فالخصومة معه دون سيده ، وان كان مما لا يقبل قول العبد فيه : كاتلاف
 مال ، أو جناية توجهه ، فالخصم سيده ، واليمين عليه ، ولا يحلف العبد

فيها بحال ، ومن حلف فقال : ان شاء الله ، اعيدت عليه اليمين ، وكذلك ان وصل كلامه بشرط ، أو كلام غير مفهوم ، وان حلف قبل أن يستحلفه الحاكم ، أو استحلفه الحاكم قبل أن يسأله المدعى أعيدت عليه ولو ادعى عليه حقا فقال : أبرأتني منه ، أو استوفيته مني ، فأنكر فقوله مع يمينه ، فيحلف بالله ان هذا الحق — ويسميه بعينه — ما برئت ذمتك منه ، ولا من شيء منه ، وان ادعى استيفاءه ، أو البراءة بجهة معلومة كفى الحلف على تلك الجهة وحدها

كتاب الاقرار

وهو اظهار مكلف مختار ما عليه لفظا ، أو كتابة ، أو إشارة أخرى أو على موكله ، أو موليه ، أو موروثه بما يمكن صدقه ، وليس بانشاء ، فيصح منه بما يتصور منه التزامه — بشرط كونه يده ، وولايته ، واختصاصه ومعلوما : ويصح من آخرس بإشارة معلومة : لا بها من ناطق ، ولا بمن اعتقل لسانه . ويصح اقرار الصبي ، والمأذون له في البيع والشراء ، في قدر ما أذن له فيه دون ما رآه . وان أقر مرأهق غير مأذون له ثم اختلف هو والمقر له في بلوغه فقول المقر ، ولا يحلف : الا أن تقوم بينة يلوغه ويصح اقرار الصبي أنه بلغ باحتلام اذا بلغ عشرة ، ولا يقبل بسن الا بينة ، وان أقر بمال ، أو بيع ، أو شراء ، ونحوه ثم قال بعد بلوغه : لم أكن حين الاقرار بالغا — لم يقبل ، وان أقر بالبلوغ من شك في

بلوغه ثم أنكره مع الشاك صدق بلا يمين ، ولو شهد الشهود باقرار شخص لم تفتقر صحة الشهادة الى أن يقولوا : طوعا في صحة عقله ، ويصح اقرار سكران كطلاق ، وكذا من زال عقله بمعصية : كمن شرب ما يزيل عقله عامدا ، لغير حاجة : لا من زال عقله بسبب مباح ، أو معذور فيه . وان ادعى الصبي الذي أنبت الشعر الحشن حول قبله أنه أنبت بعلاج : كدواء لا بالبلوغ لم يقبل ، ولا يصح اقرار المجنون الا في حال افاقته ، وكذا المبرسم ، والنائم ، والمغمى عليه . وان ادعى جنونا لم يقبل الا بينة ، ولا اقرار مكره : إلا أن يقر بغير ما أكره عليه : مثل أن يكره أن يقر لزيد فيقر لعمره ، أو ان يقر بدراهم فيقر بدنانير ، أو على الاقرار بطلاق امرأة فيقر بطلاق غيرها ، أو يقر بعقوبة عبد — فيصح لإقراره اذن ، وان أكره على وزن مال فقال ملكه لذلك صح ، وتقدم أول كتاب البيع . ومن أقر بحق . ثم ادعى أنه كان مكرها — لم يقبل الا بينة : إلا أن تكون هناك دلالة على الاكراه : كقيد وحبس ، وتوكل به ، فيكون القول قوله مع يمينه : وتقدم بينة اكراه على بينة طوعية . وان قال من ظاهره الاكراه : علمت اني لو لم أقر أيضا اطلقوني ، فلم أكن مكرها — لم يصح ، لأنه ظن فلا يعارض يقين الاكراه . ومن أقر في مرض موته بشيء فكأقراره في صحته : الا في اقراه بمال لو ارث فلا يقبل الا بينة . أو اجازة ، ويلزمه ان يقر ، وان لم يقبل ، اذا كان حقا . وان اشترى وارثه شيئا فآقر له بضمن مثله قبل ، ولا يحاص المقر له غرما . الصحة ، بل يقدمون عليه ، لأنه أقر بعد تعلق الحق بماله :

لكن لو أقر في مرضه بعين ثم بدى ، أو عكسه — قرب العين أحق بها ، ولو أعتق عبدا لا يملك غيره ، أو وهبه ثم أقر بدى نفذ عتقه ، وهبته ، ولم ينقضا باقراره ، وتقدم حكم اقرار مفلس وسفيه في الحجر . وان أقر لامرأته في مرض موته بمهر لم يقبل ، ويلزمه مهر مثلها بالزوجية : لا باقراره ، ويصح اقراره بأخذ دين من أجنبي ، وان أقر لوارث وأجنبي صح للأجنبي ، والاعتبار بحالة الاقرار : لا بحالة الموت فلو أقر لوارث فصار عند الموت غير وارث لم يلزم اقراره : لا أنه باطل ، وان أقر لغير وارث ، أو أعطاه — صح ، وان صار عند الموت وارثا . وان أقرت في مرضها ألا مهر لها عليه لم يصح : إلا أن يقيم بينه بأخذه ، أو باسقاطه ، وكذا حكم دين ثابت على وارث . وان أقر المريض بوارث صح . وان أقر لامرأته ثم أبانها ثم تزوجها ومات من مرضه لم يصح اقراره ، وان أقر أنه كان طلقها في صحته لم يسقط ميراثها

فصل : — وان أقر عبد ولو آبقا بحد ، أو بطلاق ، أو بقصاص فيما دون النفس — أخذ به في الحال ، وان أقر بقصاص في النفس لم يقتص منه في الحال ، ويتبع به بعد العتق ، وطلب جواب الدعوى منه ومن سيده . وان أقر السيد عليه بمال ، أو بما يوجبه : بجنابة الخطأ صح ، ويؤخذ منه دية ذلك : لا بما يوجب قصاصا ؛ ولو فيما دون النفس . وان أقر العبد بجنابة خطأ ، أو شبه عمد ، أو غصب ، أو سرقة مال ، أو غير المأذون له بمال عن معاملة ، أو مطلقا ، أو بما لا يتعلق بالتجارة ، وكذبه السيد لم يقبل على السيد ، وان توجهت عليه يمين

على مال فنكل عنها فكأقراره فلا يجب المال ، وسواء كان مأقر بسرقة باقيا ، أو تالفا في يد السيد ، أو يد العبد ، ويتبع بما أقر به بعد العتق ، ويقطع للسرقة في المال ، في الحال ، قال أحمد في عبد أقر به بسرقة دراهم في يده أنه سرقها من رجل ، والرجل يدعى ذلك ، والسيد يكذبه فالدراهم لسيدة ويقطع العبد ، ويتبع بذلك بعد العتق ، وما صح أقرار العبد به فهو الخصم فيه ، والأفسيده ، وإن أقر بالحناية مكاتب تعلقت برقبته ، وذمته ، ولا يقبل أقرار سيدة عليه بذلك ، وإن أقر غير مكاتب بمال لسيدة ، أو سيدة له لم يصح . وإن أقر العبد برقه لغير من هو في يده لم يقبل ، وإن أقر السيد أنه باع عبده من نفسه بالف ، وصدقه ، صح ولزمه الألف ، فإن أنكر حاف ولم يلزمه شيء . ويعتق فيهما ، وإن أقر لعبد غيره بمال صح ، وكان للمالكه ، ويطل برده ، وإن أقر مكاف له بنكاح ، أو بقصاص ، أو تعزير لقذف فصدقه العبد صح ، وله المطالبة به ، والعفو عنه ؛ وليس لسيدة مطالبة بذلك ، ولا عفو عنه ، وإن أقر لبيمة لم يصح وإن قال : على الف بسبب هذه البهيمة لم يكن مقرا لأحد ، وإن قال للمالكها : على الف بسببها صح . وإن قال : بسبب حمل هذه البهيمة لم يصح . وإن أقر لمسجد ، أو مقبرة . أو طريق ، ونحوه صح الاقرار ، ولو لم يذكر سببا ، ويكون لمصالحها ؛ ولا يصح لدار الامع السبب . وإن تزوج مجهولة النسب فاقرت بالرق لم يقبل ، وإن أقر بولد أمته أنه ابنه ثم مات ولم يتبين هل أتت به في ملكه أو غيره ؟ لم تصر ام ولد الا بقرينة

فصل : — وإن أقر بنسب صغير ، أو مجنون مجهول النسب

انه ابنه ، وهو يحتمل أن يولد لمثل المقر ، ولم ينازعه منازع — ثبت
نسبه منه ، وان كان الصغير أو المجنون ميتا ورثه ، وان كان كبيرا عاقلا
لم يثبت حتى يصدقه ، وان كان ميتا ثبت ارثه ونسبه ، وان ادعى نسب
مكلف في حياته فلم يصدقه حتى مات المقر ، ثم صدقه ثبت نسبه ، ومن
ثبت نسبه وله أم فجاءت بعد موت المقر تدعى زوجيته لم تثبت بذلك
لأن الرجل اذا أقر بنسب صغير لم يكن مقرا بزوجة أمه ، وان قدمت
امراة من بلاد الروم ، ومعها طفل ، فأقر به رجل لحقه ، ولهذا لو ولدت
امراة رجل وهو غائب عنها بعد عشر سنين ، أو أكثر من غيبته لحقه
الولد ، وان لم يعرف له قدوم اليها ، ولا عرف لها خروج من بلدها .
وان أقر بنسب أخ ، أو عم في حياة أبيه ، أو جده لم يقبل ، وان كان بعد
موتهما ، وهو الوارث وحده صح اقراره ، وثبت النسب ، وان كان
معه غيره لم يثبت ، وللمقر له من الميراث ما فضل في يد المقر ، وتقدم
في الاقرار بمشارك في الميراث ، وان أقر بأب ، أو ولد ، أو زوج ، أو
مولى اعتقه — قبل اقراره ولو أسقط به وارثا وفاه : اذا أمكن صدقه ولم
يدفع به نسبا لغيره ، وصدقه المقر به او كان ميتا الا الولد الصغير والمجنون
فلا يشترط تصديقهما ، فان كبيرا وعقلا ، وأنكر الم يسمع انكارهما ، ولو
طلبا احلاف المقر لم يستحلف لأن الأب لو عاد فجحد النسب لم يقبل منه ،
ويكفي في تصديق والد الولد ، وعكسه ، سكوته اذا أقر به ، ولا يعتبر في تصديق
أحدهما تكراره فيشهد الشاهد بنسبهما ، وتقدم في الشهادات . ولا يصح
اقرار من له نسب معروف بغير هؤلاء الأربعة : الاورثة اقر والمزنا اقر به

مورثهم، وان خلف ابنين مكلفين فأقر أحدهما بأخ صغير ثم مات المنكر، والمقر وحده وارث — ثبت نسب المقر به منهما، فلو مات المقر بعد ذلك عن بنى عم، وعن الأخ المقر به — ورثه دونهم، وان أقر من عليه ولاء بنسب وارث لم يقبل: الا أن يصدقه مولاه، وان كان مجهول النسب ولا ولاء عليه فصدقه المقر به، وأمكن — قبل، وان أقرت امرأة ولو بكرا بنكاح على نفسها — قبل: ان كان مدعيه واحدا وتقدم في طريق الحكم وصفته، فلو أقرت لاثنتين، وأقاما يثبتن قدم اسبقهما، فان جهل — فسخا، ولا يحصل الترجيح باليد؛ وان أقر رجل او امرأة بزوجة الآخر، فلم يصدقه الآخر الا بعد موته صح، وورثه الا أن يكون كذبه في حياته، وان أقر. ولي ميزة عليها بنكاح — قبل، وان كانت غير مميزة وهى مقرة له بالأذن — قبل أيضا، والا فلا، وان أقر بنكاح صغيرة بيده — فرق بينهما، وفسخه حاكم، وان صدقته اذا بلغت — قبل، فدل ان من ادعت ان فلانا زوجها فانكر، فطلبت الفرقة يحكم عليه، ولو أقرت مزوجة بوا — لحقها دون زوجها، وأهلها، وان أقر الورثة يدين على مورثهم لزهمم قضاؤه: اما من التركة لتعلق الدين بها، فالورثة تسليمها فيه، وان أحبوا استخلاصها، ووفاء الدين من مالهم فلابم ذلك، ويلزمهم أقل الأمرين، من قيمتها، أو قدر الدين بمنزلة الجاني، وان أقر بعضهم لزمه بقدر ميراثه: كإقراره بوصية: مالم يشهد منهم عدلان، او عدل ويمين، فيلزمهم الجميع ان وقت به التركة، ويأتى آخر باب ما اذا وصل بإقراره ما غيره، ويقدم ماثبت بيينة، او اقرار

على ما ثبت باقرار ورثة ان حصلت مزاحمة ؛ فان لم يكن لليت تركة لم يلزمهم شيء ، وان أقر الوارث لرجل بدين يستغرق التركة ، ثم أقر بمثله للآخر في مجلس ثان ، لم يشارك الثاني الأول ، ويغرمه المقر للثاني وان أقر لحمل امرأة بمال صح : الا أن تلقيه ميتا ، او يتبين ألا حمل ، أولا يتيقن ان الحمل كان موجودا حال الاقرار ، فيبطل ، وان ولدت حيا وميتا فالمال للحى ، وان ولدت ذكرا ، وأثنى حين فلهما بالسوية : الا ان يعزوه الى ما يقتضى التفاضل فيعمل به ، وان قال : للحمل على الف جعلتها له ، ونحوه فهو وعد ، وان قال : له على الف أقرضنيه ، أو وديعة أخذتها منه لزمه : لا أقرضني الف . ومن أقر لكبير عاقل بمال في يده ولو كان المقر به عبدا . او نفيس المقر : بأن أقر برق نفسه للغير فلم يصدقه بطل اقراره ، ويقر ييد المقر ، فان عاد المقر فادعاه لنفسه او لثالث — قبل منه ، ولم يقبل بعد ما عاد المقر له أولا الى دعواه ، وكذا لو كان عوده الى دعواه قبل ذلك

باب ما يحصل به الاقرار

اذا ادعى عليه الفاقال : نعم ، او اجل . او صدقت ، او انا مقر به ، او بدعواك ، كان مقرا ، وان قال : يجوز ان يكون محقا ، أو عسى او لعل ، او أظن ، او احسب ، او أقدر ، او خذ ، او اتزن ، او احرز او انا اقر أولا انكر ، او افتح كك — لم يكن مقرا ، وان قال : أنا مقر او خذها ، او اتزنها ، او احرزها ، او اقبضها ، او هى صحاح — كان مقرا ، وان قال : أليس لي عليك كذا فقال : بلى فاقرار : لا نعم ، وقيل

اقرار من عامي ، قال في الانصاف : هذا عين الصواب الذي لا شك فيه ، وان قال : له على الف ان شاء الله ، او في مشيئة الله ، او لك على الف ان شئت ، او له على الف لا يلزمني الا ان يشاء الله ، او الا ان يشاء زيد ، او الا ان اقوم ، او على الف في علم الله ، او فيما اعلم : لا فيها اظن - اقرار وان قال : بعثك ، او زوجتك ، او قبلت ان شاء الله صح كالاقرار ، وكما لو قال : انا صائم غدا ان شاء الله ، فانه تصح نيته ، وصومه وكذا قوله : اقضني ديني عليك الف ، او اعطني المشتري فرسي هذه او سلم الى ثوبي هذا ، او الالف الذي لي عليك ، او الفان الذي لي عليك اولى او هل لي عليك الف ، فقال : نعم ، او قال : امهلني يوما ؛ او حتى افتح الصندوق . وان قال : ان قدم فلان ، او ان شاء ، او ان شهد به فلان فله على الف ، او له على الف ان قدم فلان ، او ان دخل الدار ، او ان به فلان صدقته ، او هو صادق ، او ان جاء المطر ، او ان جاء رأس الشهر فله على الف ، ونحو ذلك - ليس باقرار ، فان قال : اذا جاء رأس الشهر او وقت كذا فاعلى لزيد الف - اقرار ، فان فسر به بأجل ، او وصية قبل منه وان اقر العربي بالعجمية ، او بالعكس وقال : لم ادر ما قلت - فقوله مع يمينه

باب الحكم فيما اذا وصل باقراره ماغيره

اذا وصل به مايسقطه : مثل ان يقول : على ألف لا يلزمني ، أو قد قبضه ، واستوفاه ، أو ألف من ثمن خمر . أو خنزير ، أو من ثمن طعام اشترته فهلك قبل قبضه ، أو ثمن مبيع فاسد لم يقبضه ، أو من مضاربة

تلفت ، و شرط على ضمانها ، أو تكفلت به على انى بالخيار ، أو ألف
 الا الف ، أو الاستمائة — لزمه الألف ، وان قال : له على من ثمن خمر
 ألف لم يلزمه ، وان قال : كان له على ألف وقضيته اياه ، أو أبرأني منه
 أو برئت اليه منه ، أو قبض منى كذا ، أو أبرأني منه ، أو أقبضته
 منها خمسمائة ، أو قال : لى عليك مائة ، فقال : أقبضتك منها عشرة —
 فهو منكر ، والقول قوله مع يمينه : ما لم يعترف بسبب الحق ، أو ثبت
 بينه ، وكذا لو أسقط كان ، فان قال : لى بينه بالوفاء ، أو البراء ، أو
 قاله بعد ثبوت الحق بينه ، أو اقرار امهل ثلاثة ايام ، وللمدعى ملازمته
 حتى يقيمها ، فان عجز حلف المدعى على بقاء حقه ، أو اقام به بينه ،
 وأخذه بلا يمين معها ، وان نكل قضى عليه بنكوله ، وصرف ، وكان له
 على كذا وسكت — اقرار ، وليس لك على عشرة : الاحمسة — اقرار
 بما اثبت ، وهو خمسة ؛ ويعتبر فى الاستثناء ان لا يسكت سكوتا يمكنه
 الكلام فيه ، ولا يصح استثناء ما زاد على النصف ، ويصح فى النصف
 ودونه ، فاذا قال : له على هؤلاء العيد العشرة : الا واحدا — لزمه تسليم
 تسعة ، فان ماتوا ، أو قتلوا ، أو غصبوا الا واحدا ، فقال : هو المستثنى
 قبل قوله ، وله هذه الدار الا هذا البيت ، أو هذه الدار له ، وهذا البيت لى —
 قبل منه ، ولو اكثرها : الا ثلثها لم يصح ، فان قال الدار له ، لى نصفها
 — صح ، وله على درهمان ، وثلاثة : الادرهمين ، أو خمسة : الادرهمين ؛
 ودرهما ، أو درهم ودرهم : الادرهما — لا يصح ، فيلزمه فى الأولين خمسة ،
 وخمسة فى الثالث درهمان ، ويصح الاستثناء بعد الاستثناء معطوفا كقول له

على عشرة : الا ثلاثة ، والا درهمين ، فيلزمه خمسة ، وان كان الثاني
غير معظوف كان استثناء من الاستثناء ، فيصح : فاذا قال : له على سبعة
الا ثلاثة : الا درهما - لزمه خمسة ، لانه من الاثبات نفى ، ومن النفي
اثبات ، وله عشرة : الا خمسة : الا ثلاثة : الا درهمين : الا درهما -
يلزمه خمسة ، ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ، ولو كان عينا من
ورق ، أو ورقا من عين ، أو فلوسا من احدهما ، ولا من غير النوع
الذى اقر به ، فاذا قال : له على مائة درهم : الا ثوبا ، او الا ديناراً -
لزمته المائة ، او قال : له على عشرة أصع تمرا برنيا : الا ثلاثة أصع تمرا
معقليا - لزمه عشرة برنيا ، ولفلان على مائة درهم ، والا فلفلان ، أو قال
لفلان على مائة درهم ، والا فلفلان على مائة دينار ، لزمه للاول مائة
درهم ، ولم يلزمه للثاني شيء فيهما

فصل : - واذا اقر له بمائة درهم دينا ، او قال : ودیعة أو غصبا
ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ، أو اخذ في كلام آخر غير ما كان
فيه ، ثم قال : زيوفا ، او صغارا ، او الى شهر - لزمه الف ، جياذ ، وافية
حالة : الا ان يكون في بلد او زانهم ناقصة ، أو مغشوشة فيلزمه من دراهم
البلد ، وكذلك في البيع ، والصداق ، وغير ذلك ، وان اقر بدرهم
وأطلق ، ثم فسرهما بسكة البلد الذي اقر بها فيه ، أو بسكة بلد غيرها
مثلهما ، أو أجود منها - قبل منه : لا بادى منها ، وان اقر بدرهم
فكأقراره بدرهم ، وان اقر بدين مؤجل فانكر المقر له الاجل - قبل
قول المقر في التأجيل ، مع يمينه ، حتى ولو عزاه الى سبب قابل للامرين

في الضمان وغيره ، وإن قال : له على ألف زيوف — قبل تفسيره بمغشوشة ، أو بمعية عيبا ينقصها ، ولم يقبل بما لا فضة فيه ، ولا مالا قيمة له ، وإن قال : له على دراهم ناقصة لزمته ناقصة ، وإن قال ، صغارا ، وللناس دراهم صغار — قبل قوله ، والا فلا ، وإن قال : له درهم كبير لزمه درهم إسلامي ، وله عندى رهن ، فقال المالك : ودیعة ، فقوله يمينه ، وكذا لو أقر بدار ، وقال : استأجرتها ، أو بثوب وادعى أنه قصره ، أو خاطه بأجر يلزم المقر له — لم يقبل ، وكذا لو قال : هذه الدار له ، ولى سكنها ، وله على ألف من ثمن مبيع لم يقبضه ، وقال المقر له : بل هو دين فى ذمتك ، أو قال : له على ألف ، ولى عنده مبيع لم يقبضه فقول المقر له ، وله عندى ألف ، وفسره بودیعة ، أو دين بكلام متصل أو منفصل — قبل ، ولو قال : قبضته ، أو تلف قبل ذلك ، أو ظننته باقيا ثم علمت تلفه ، وإن قال : له على ، أو فى ذمتى ألف ، وفسره بودیعة ، فإن كان التفسير متصلا ولم يقل : تلفت — قبل ، والا فلا ، وإن قال : له عندى ودیعة رددتها اليه ، أو تلفت لزمه ضمانها ، ولم يقبل قوله ، وله عندى مائة ودیعة بشرط الضمان لغا وصفه لها بالضمان ، وبقيت على الأصل ، ولك على مائة فى ذمتى ، أو لم يقل فى ذمتى ، ثم احضرها وقال : هذه التى أقررت بها ، وهى ودیعة كانت لك عندى ، فقال المقر له : هذه ودیعة والتى أقررت بها غيرها — فقول المقر له ، وإن قال : دينى الذى على زيد لعمرى — صح ، وإن قال : له فى هذا العبد ألف ، أو له من هذا العبد ألف طوب بالبيان : فإن قال : تعدعني ألفا فى ثمنه — كان

قرضا ، وان قال : تعدني ثمنه الفا قيل له : بين ، كم ثمن العبد ، وكيف كان الشراء ؟ فان قال : بايجاب واحد وزن الفا ، ووزنت الفا - كان مقرا بنصف العبد ، وان قال : وزنت انا الفين كان مقرا بثلثه ، والقول قوله مع يمينه ، سواء كانت القيمة قدر ما ذكره ، أو أقل ، لأنه قد يغبن وان قال : اشتريناه بايجابين قيل لزمين ، او اشتر منه ، فان قال : نصفاً ، او ثلثاً أو أقل ، أو أكثر - قبل منه مع يمينه : وافق القيمة أو خالفها ، وان قال وصى له بالـف من ثمنه بيع وحرف له من ثمنه الف ، وان أراد أن يعطيه الفا من ماله من غير ثمن العبد لم يلزمه قبوله ، لأن الموصى له يتعين حقه في ثمنه ، وان فسر ذلك بالـف من جناية جناها العبد فخلقت برقبته - قبل ذلك ، وله ييم العبد ، ودفع الالف من ثمنه ، وان قال : أردت انه رهن عنده بالف قبل ، وان قال : له على في هذا المال الف او في هذه الدار نصفها فاقرار ، وان قال : له من مالى ، او فيه ، او في ميراثى من أبى الف ، او نصفه ، او دارى هذه ، أو نصفها ، او ثمنها ، أو فيها نصفها - صح ، فلو زاد بحق لزمنى - صح ، وان فسر به بانشاء هبة قبل منه ، فان امتنع من تقييضه لم يجبر عليه ، لأن الهبة لا تلزم قبل القبض ، وان قال : له في ميراث أبى الف فهو دين على التركة ، فان فسر به بانشاء هبة لم يقبل ، وان قال : له هذه الدار عارية ثبت بها حكم العارية ، وكذا لو قال : له هذه الدار هبة ، او سكني

فصل : - ولو قال : بعثك جاريتى هذه ، قال : بل زوجتنيها وجب تسليمها للزوج ، لاتفاقهما على حلها له ، واستحقاقه امساكها ، ولا

ترد الى السيد ، لاتفاقهما على تحريمها عليه ؛ وله على الزوج اقل الامرين من ثمنها او مهرها ويحلف لزائد ؛ فان نكل لزمه ، وان اولدها فهو حر ، ولا ولاء عليه ، ونفقته على آيه ؛ ونفقها على الزوج ، لانه اما زوج او سيد ، فان ماتت الامة وترك مالامنه قدر ثلثها وتركتها للبشترى ، والمشتري مقر للبائع بها ، فيأخذ منها قدر ما يدعيه ، وبقيته موقوفة ، وان مات بعد الواطى ، فقد ماتت حرة ، وميراثها لولدها وورثتها ، فان لم يكن لها وارث فيراثها موقوف ، لان احدا لا يدعيه . وليس للسيد ان يأخذ منه قدر الثمن ، لانه يدعى الثمن على الواطى . ، وميراثها ليس له ، لانه قد مات قبلها ، وان رجع البائع فصدق الزوج ، فقال : ما بيعته اياها ، بل زوجته لم يقبل فى اسقاط حرية الولد ، ولا فى استرجاعها ان صارت أم ولد ؛ وقبل فى غيرها . من اسقاط الثمن ، واستحقاق المهر ، وان رجع الزوج ثبتت الحرية ، ووجب عليه الثمن ، وان أقر انه وهب ، واقبض ، اورهن ، واقبض ، او اقر بقبض ثمن ، او غيره ثم انكر ، وقال . ما قبضت ، ولا اقبضت ، ولا بينة وهو غير جاحد الاقرار به وسأل احلاف خصمه لزمه اليمين ، وان أقر ببيع ، او هبة ، او اقباض ، ثم ادعى فساد ، وانه أقر بظن الصحة ، لم يقبل ، وله تحليف المقر له ، فان نكل حلف هو بطلانه ، وان باع شيئا ، او وهبه ، او اعتقه ، ثم اقر ان ذلك كان لغيره لم يقبل قوله ، ولم يفسخ البيع ، ولا غيره ، ولزمته غرامته للبقر له ، وان قال : لم يكن ملكي ثم ملكته بعد ، وأقام بينة قبلت : الا أن يكون قد أقر انه ملكه ، أو قال : قبضت

ثمن ملكي، ونحوه، فلا تقبل البيعة؛ ولا يقبل رجوع المقر عن اقراره الا فيما كان حدا لله، وأما حقوق الآدميين، وحقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات: كالزكاة، والكفارات، فلا يقبل رجوعه عنها وان أقر أقر لرجل بعبد أو غيره، ثم جاء به فقال: هذا الذي أقررت لك به فقال: بل هو غيره لم يلزمه تسليمه الى المقر له، ويحلف المقر انه ليس له عنده عبد سواه: فان رجع المقر له فادعاه لزمه دفعه اليه، ولو أقر بحرية عبد، ثم اشتراه، أو شهد رجلان بحرية عبد غيرهما، ثم اشتراه أحدهما من سيده عتق في الحال، ويكون البيع صحيحا بالنسبة الى البائع وفي حق المشتري استنقاذا، ويصير كما لو شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا، فرد الحاكم شهادتهما؛ فدفعها الى الزوج عوضا ليخلعها صح، وكان خلعا صحيحا، وفي حقها استخلاصا، ويكون ولاؤه موقوفا، لأن أحدا لا يدعيه، فان مات وخلف مالا، فرجع البائع، أو المشتري عن قوله، فالمال له. لأن أحدا لا يدعيه غيره، ولا يقبل قوله في نفى الحرية، لأنها حق لغيره، وان رجعا وقف حتى يصطلحا عليه، لأنه لأحدهما ولا تعرف عينه

فصل: — وان قال: غصبت هذا العبد من زيد: لا بل من عمرو، أو غصبته منه، وغصبه هو من عمرو، أو هذا لزيد، بل لعمرو أو ملكه لعمرو، وغصبته من زيد، بكلام متصل، أو منفصل، فهو لزيد، ويغرم قيمته لعمرو، وغصبته من زيد، وملكه لعمرو، فهو لزيد، ولا يغرم لعمرو شيئا، وان قال: غصبته من أحدهما — أخذ

باليقين فيدفعه الى من عينه ، ويحلف للآخر . وان قال : لا أعرف عينه فصدقه - انتزع من يده ، وكانا خصمين فيه ، وان كذبه فقوله مع يمينه ، فيحلف يميناً واحدة انه لا يعلم لمن هو منها ، وان أقر بألف في وقتين ، أو قيد أحد الألفين بشيء - حل المطلق على المقيد ، ولزمه ألف واحدة ، وان ذكر سبين : كأن أقر بألف من ثمن عبد ، ثم أقر بألف من ثمن فرس ، أو قرصاً ، أو قال : ألف درهم سود ؛ وألف درهم بيض ونحوه - لزماه ، وان ادعى رجلان داراً في يد ثالث أنها شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما بنصفها - فالنصف المقر به بينهما نصفين . وان قال في مرض موته : هذا الألف لقطة فتصدقوا به ، ولا مال له غيره - لزم الورثة الصدقة بجميعه ، ولو كذبوه

فصل :- واذا مات رجل وخلف مائة فادعاهما بعينها رجل فافر ابنه له بها ، ثم ادعاهما آخر بعينها ، فافر له بها - فهي للأول ، ويغرمها للثاني ؛ وان أقر بها لهما معا فهي بينهما ، وان أقر بها لأحدهما فهي له . وحلف للآخر ، وان ادعى على ميت مائة دينار هي جميع التركة . فافر له الوارث ، ثم ادعى آخر مثل ذلك فافر له : فان كان في مجلس واحد فهي بينهما . وان كان في مجلسين فهي للأول ؛ ولا شيء للثاني . وان خلف ابنين ومائتين ، فادعى رجل مائة دينار على الميت فصدقه أحد الابنين لزمه نصفها : الا أن يكون عدلاً ، ويشهد ، ويحلف الغريم مع شهادته ، ويأخذها ، وتكون المائة الباقية بين الابنين ، ولو لزمه جميع الدين : كأن يكون ضامناً فيه لم تقبل شهادته على أخيه . لكونه يدفع عن

نفسه ضررا ، وتقدم آخر كتاب الأقرار ، وإن خلف عبيدين متساويي القيمة لا يملك غيرهما ، فقال أحد الابنين : أبي أعتق هذا في مرضه أو وصى بعتقه ، وقال الآخر : بل هذا - عتق من كل واحد ثلثه ، وصار لكل ابن سدس الذي أفر بعتقه ، ونصف العبد الآخر ، وإن قال الثاني أعتق أحدهما ، لا أدري من منهما - أفرع بينهما ، فإن وقعت القرعة على الذي اعترف الابن بعتقه عتق منه ثلثاه : إن لم يجيزا عتقه كاملا ، وإن وقعت القرعة على الآخر فكما لو عينه الثاني : لكن لو رجع الابن الثاني ، وقال : قد عرفته قبل الفرعة فكما لو أعتقه ابتداء من غير جهل وإن كان بعد القرعة فوافقها تعيينه لم يتغير الحكم ، وإن خالفها عتق من الذي عينه ثلثه بتعيينه فإن عين الذي عينه أخوه عتق ثلثاه ، وإن عين الآخر عتق منه ثلثه ، ولا يبطل العتق في الذي عتق بالقرعة إن كانت بحكم حاكم

باب الاقرار بالمجمل

وهو : ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ، ضد المفسر . إذا قال له على شيء ، أو شيء ، أو شيء ، أو شيء شيء ؛ أو كذا ، أو كذا وكذا ، أو كذا كذا ، قيل : فسر ، فإن أبي - حبس حتى يفسره ، فإن فسر به بحق شفعة ، أو مال - وإن قل - أو حد قذف ، أو شيء بحجب رده : كجلده ميتة نجس بموتها ولو غير مدبوغ ، أو ميتة طاهرة ؛ أو كلب يباح نفعه قبل : إلا أن يكذبه المقر له ، ويدعى جنسا آخر ، أو لا يدعى شيئا فيبطل اقراره ، وإن فسر به ميتة ، أو خمر ، أو كلب لا يجوز اقتناؤه ،

او مالا يتمول كقشرة جوزة ، وجة بر ، أو رد سلام ، وتشميت
عاطس ، ونحوه لم يقبل ؛ فان عينه والمدعى ادعاه ، ونكل المقر فعلى
ما ذكره : فان مات قبل ان يفسر - أخذ وارثه بمثل ذلك ان خلف
تركة ، والا فلا ، فان فسر بما يقبل تفسيره من الميت : من شفعة ، وخذ
قذف ، ونحوه مما تقدم - قبل ، وان أبى وارث ان يفسره ، وقال : لا علم
لى بذلك حلف ولزمه من التركة ما يقع عليه الاسم ، وكذا المقر لو قال
ذلك ؛ وحلف ، وان قال : له على بعض العشرة - قبل تفسيره بما شاء
منها ، وان قال : له شطرها فهو نصفها ، وان قال : غصبت منه شيئا ؛
ثم فسر بنفسه ، او بولده لم يقبل ، وان فسر بنحوه - قبل ، ولو
قال : غصبتك - قبل تفسيره بحبسه وسجنه ، وتقبل الشهادة على الاقرار
بالمجهول ، لان الاقرار به صحيح كما تقدم ، وان قال : له على مال ، أو
مال عظيم ، أو خطير ، أو كثير ، أو جليل - قبل تفسيره بمتمول قليل
أو كثير ، حتى بأم ولد ، وان قال : له على دراهم ، أو دراهم كثيرة ؛ أو
وافرة ، أو عظيمة - قبل تفسيرها بثلاثة ، فأكثر ، ولا يقبل تفسيرها بما
يوزن بالدراهم عادة ، كبريسم ، وزعفران ، ونحوهما ، وان قال : له
على كذا درهم ، أو كذا أو كذا ، أو كذا كذا درهم بالرفع . أو بالنصب
لزمه درهم ، وبالحفض . أو الوقف لزمه بعض درهم . يرجع فى تفسيره
اليه . وله على ألف - يرجع فى تفسيره اليه ، فان فسر بجنس . أو أجناس
قبل منه : لا بنحو كلاب . وله على ألف ودرهم . أو ألف ودينار . أو

الف وثوب ، أوفرس ؛ أودرهم والف ، أودينار والف ؛ أوالف وخمسون درهما ، أو خمسون والف درهم . ونحوه — فالمجمل من جنس المفسر معه ، ومثله درهم ونصف ، وله اثنا عشر درهما ودينار — برفع الدينار فدينار واثنا عشر درهما ، وإن نصبه فالاثنا عشر — دراهم ودنانير ، وإن قال : له في هذا العبد شرك ، أو شريك فيهِ ، أو هو شركة بيننا ، أولى وله ، أو له فيه سهم — رجع في تفسير حصة الشريك اليه ، وإن قال لعبده إن أقررت بك لزيد فانت حرساعة قبل أقرارى ، فأقر به لزيد صح الاقرار : دون العتق ، وإن قال أنت حرساعة أقرارى — لم يصح ، ذكره في الرعاية ، وإن قال : له على أكثر من مال فلان ، وفسره بأكثر قدرا ، أو بدونه وقال : أردت كثرة نفعه لحله ونحوه — قبل مع يمينه : سواء علم مال فلان ، أو جهله ، وإن قال لمن ادعى عليه دينا : لفلان على أكثر من مالك على ، وقال : أردت النهزى — لزمه حق لهما يرجع في تفسيره اليه ، وله على الف الا قليلا — يحمل على مادون النصف ، وله على معظم الألف ، أو جمل الف ، أو قريب من الف — يلزمه أكثر من نصف الألف ، ويحلف على الزيادة إن ادعت عليه

فصل :- وإن قال : له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية ، وله ما بين درهم الى عشرة ، أو من درهم الى عشرة يلزمه تسعة ، وإن قال أردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الأعداد كلها : أى الواحد والاثنين ، والثلاثة ، والأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية والتسعة ، والعشرة — لزمه خمسة وخمسون ، وإن قال : له على درهم

قبله دينار، أو بعده، أو قفيز من حنطة، أو معه، أو تحته، أو فوقه،
أو مع ذلك — فالقول في ذلك كالقول في الدراهم، وله على درهم قبله
درهم، وبعده درهم، لزمه ثلاثة، أو قال له على من عشرة الى عشرين
أو مابين عشرة الى عشرين — لزمه تسعة عشر، وله مابين هذا الحائط
الى هذا الحائط لا يدخل الحائطان، وله على درهم فوق درهم، أو
تحت درهم، أو مع درهم. أو فوقه، أو تحته، أو معه درهم، أو قبله
أو بعده درهم، أو له درهم بل درهم، أو درهم لكن درهم، أو
درهم بل درهمان — لزمه درهمان، ولهدرهمان، بل درهم، أو عشرة
بل تسعة — لزمه الأكثر، ولهدرهم ودرهم، أو درهم فدرهم، أو درهم
ثم درهم يلزمه درهمان، ولو كرره ثلاثا بالواو، أو بالفاء، أو ثم، أو له
درهم درهم درهم لزمه ثلاثة، وإن نوى بالثالث تأكيد الثاني لم يقبل
في الأولى؛ وقبل في الثانية، وله على هذا الدرهم، بل هذان الدرهمان
لزمته الثلاثة، وإن قال: قفيز حنطة؛ بل قفيز شعير، أو درهم، بل دينار
لزمه ما، وعلى درهم أو دينار — يلزمه أحدهما بتعيينه، وإن قال: له
على درهم في دينار — لزمه درهم، وإن قال: أردت العطف؛ أو
معنى مع، لزمه الدرهم والدينار، وإن قال: درهم، ودينار بدرهم فيلزمه
دون الدينار وإن قال أسلمته في دينار فصدقه المقر له بطل إقراره، لأن سلم أحد
النقدين في الآخر لا يصح، وإن كذبه لزمه الدرهم، وكذلك إن قال
له على درهم في ثوب اشتريته منه الى سنة، فصدقه — بطل إقراره،
لأنه إن كان بعد التفرق بطل السلم، وسقط الثمن، وإن كان قبله فالمقر

بالتخيار بين الفسخ ، والامضاء ، وان كذبه المقر لم يقله مع يمينه ، ذكره
الشارح ، وان قال : له درهم في عشرة لزمه درهم : الا أن يريد الحساب
فيلزمه عشرة ، أو الجمع فيلزمه احد عشر ؛ وان قال : له عندى تمر في
جراب ، أو سكين في قراب ، أو جراب فيه تمر ، أو منديل ، أو عبد
عليه عمامة ، أو دابة عليها سرج ، أو فص في خاتم ، أو جراب فيه تمر
أو قراب فيه سيف ، أو منديل فيه ثوب . أو جنين في جارية ، أو في دابة
أو دابة في بيت ، أو سرج على دابة أو عمامة على عبد ، أو دار مفروشة
أو زيت في زق ، أو جرة ونحوه — فاقرار بالاول : لا الثانى ، وان
قال : له عبد بعمامة ، أو بعمامته ، أو فرس مسرج ، أو بسرجه ، أو سيف
بقراب ، أو بقرابه ، أو دار بفرشها ، أو سفرة بطعامها ، أو سرج مفضض ،
أو ثوب مطرز ، أو معلم لزمه ما ذكره ، وان قال : حاتم فيه فص كان مقرا
بهما ، وان أقر له بخاتم واطلق ، ثم جاءه بخاتم فيه فص وقال : ما أردت
الفص — لم يقبل قوله ، واقراره بشجرة أو شجر ليس اقرارا بأرضها
فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ، ولا يملك رب الأرض قلعها ، وثمرتها
للمقر له ، واقراره بامة ليس اقرارا بحملها ، ولو أقر ببستان — يشمل
الأشجار ، ولو أقر بشجرة — شمل الأغصان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مد تم الجزء الرابع من كتاب الاقناع وهو نهاية الكتاب ، وكان الفراغ من طبعه في يوم السبت الموافق ٢٢ المحرم سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية

والحمد لله الذى بعونه تهون الصعاب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من عصمه الله من الخطأ ووفقه لعين الصواب ، وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد ، فيقول الضارع الى ربه محمد عبد اللطيف ابن محمد موسى السبكي) على ما في الحياة من متاع تتفاوت في نزوعها اليه النفوس ، ومع ما للانسان وراء غايته في الدنيامن مسالك ، فليس أحظى للنفس من متاع يصل أول عيشها بآخره ، ولا أجدى على المرء من عمل يرجو فيه المثوبة من الله تعالى ويخلص فيه النية

وهذا هو كتاب الاقناع - الذى سيشهد لمؤلفه عند الله بحسن ما أئلى - قد ظل طول أيامه معينا فياضاً يردّه المتعطشون الى العلم الدينى عامة والى الأحكام الفقهية فى مذهب الامام أحمد - رضى الله تعالى عنه خاصة ، فينهلون منه ما يروى ظمأ نفوسهم ، ويقتبس الحائر من هديه ما يجلو ظلمة الجهل عن بصائرهم ، وسيظل كذلك الى ما شاء الله بقضل ما بنى عليه المصنف عمله هذا : من اخلاص فى النية ، وما أودعه رحمة الله تعالى عليه - من علم غزير

وليس من يجزى المؤلف - على ما بذل من جهد سده في مذهب
الامام أحمد فراغا كان شاغرا ، وما قدم للناس من نفع سيقى على الايام
شاملا - الا الله تعالى ، وهو لا يضيع أجر من أحسن عملا
وبعد فقد تعجلتنا الحاجة في بادىء الامر الى الاخذ في طبع الكتاب
من غير تريث حتي حيل بيننا وبين تصديره بكلمة عن المؤلف وعن
أثره العلى على ما هو متبع ومألوف ونحن نستغني الآن عن التنويه الى
المؤلف بما يدل عليه كتابه وهو مائل بين الأيدى يحدث عن صاحبه
والكلمة التي تعيننا الآن - هي : أن الكتاب على ماله من قدر
يعرفه المتصلون بالعلم قد لبث ردحا طويلا من الزمن مفقودا من
الأيدى ، لا يوجد الا منشور الكلمات في غضون شرحه ، كشف القناع ،
غير منسجم التركيب على نحو ما رى في كثير من كتب المتقدمين
وليس من شك في أن ذلك لا يغنى عن وجود الكتاب مستقلا
بذاته ، لا سيما اذا اجتمع في الكتاب ما اجتمع في الاقناع من
ثلاثة أمور

أحدها : ان الاقناع كتاب فسيح الجوانب مبسوط العبارة الى
حديث كاد يستغني به من لم يظفر بنسخة من شرحه ، أو من أحب الاقتصار
على الرجوع الى الكتاب وان كان لشارحه كبير فضل في تفصيل ما اجل
المصنف ، وايضاح ما بهم

ثانيها : ان الحصول على الكتاب بالحصول على شرحه في حكم المتعذر
وذلك لندرة وجود الشرح ، وخاصة في مصر ، حيث لا يوجد فيها نعلم

الا عدد قليل في مكتبة الأزهر ، موقوف على طلابه ، وهيات أن يحصل المرء والحالة هذه على نسخة تكون طوع رغبته اذا دعت الحاجة ثالثاً : أنك لو رجعت الى كشاف القناع لوجدت عبارة الاقناع في غير موضع منه محرفة تحريفًا يكاد يحول بينك وبين المعنى ، واذا شئت الاستعانة على تصحيحها بعبارة الشارح فقد لا تجد لها سلبت من ذلك حتي ليزيدك تحريف الشارح اضطراباً في بعض الأحيان وهذا في الواقع راجع الى أن الكتاب لم يصادف حتي الآن عناية تبرزه في شكله المناسب

نقول : بقي الكتاب على عظم نفعه غير ميسور تناوله حتي أذن الله تعالى أن يقضى لبانة المتطلعين اليه ؛ فوفق رياسة الأزهر - في شخصي حضرتي صاحبي الفضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ محمد الاحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ محمد عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر - الى تقرير دراسته بالأزهر والتشجيع على ابرازه وكان لا بد لتنفيذ هذه الرغبة الحميدة من رجل ثقة يحمل عبئها ويحرص على الوفاء بها ، فكان ذلك الرجل - الحاج مصطفى محمد الكتبي - بمصر وما هي الا أيام معدودة حتي ظهر الكتاب : من جودة الطبع ، وحسن الروعة على النحو الذي تراه بين يديك

وكان نصيبي أنا من تلك المساعي المشكورة أن أدليت في بادئ الأمر بالرأى في ذلك الكتاب ، وأن عهد الى بالاشراف على تصحيحه ويعلم الله كم كنت شديد الحرص على أن أذيل الكتاب بتعليقات تزيده نفعاً ، وعلى ألا أترك في التصحيح فلتة تمر إلا تعهدتها بدقة التصويب - ولكن حال بيني وبين هذه الرغبة أمران

أولاً (١) - ان الوقت الذي شرع فيه في طبع الكتاب كان زمن دراسة، وكان الكتاب مطلوباً بالعدة فرق من طلاب القسم الثانوى بالأزهر

(ب) - كانت الدراسة تستأثر بالجزء الكبير من وقى ، وكانت حاجة الطلاب في القسم الثانوى للأزهر تستدعى سرعة انجاز الكتاب ليسهل عليهم التلقى، فلم تهياًلى فرصة أعلق فيها على الكتاب تعليقات مطمئن اليه نفسى ؛ الا قليلا كنت اختلس له الفرصة من ظروف عملى فى كلية الشريعة بالأزهر الامر الثانى - ان عمال الطبع لم يكونوا من الحرص بحيث لا يخطئون ولا من النضوج بحيث يحسنون العمل بما كنت أرشدهم اليه فى كل حين فكان لا بد لهذه العوامل القاهرة من أثر ينقص من رغبتى ، وان كان بحمد الله من جهة الكتاب لا يعد أمراً ذا بال

وليس لى الآن بعد أن اتينا من طبع الكتاب على ما وفق الله الا أن أدلى بكلمات ثلاث

الأولى - ان نشكر لرياسة الأزهر - فى شخصى فضيلتى شيخه ووكيله - حسن صنيعهما

الثانية - ان نعتذر الى كل من تناول الكتاب عما وجد، أو عساه أن يجد : من هنات فى التصحيح قد يصادفها وهى قليلة بحمد الله

الثالثة :- أن نشكر الله على حسن توفيقه ، ونضرع اليه تعالى أن يجزيانا من ثوابه على قدر ما نطمع فى كرمه وان يعفو لنا عما لم نملك تجنبه من تقصير فى العمل وهو حسبنا وكفى ؟

محمد عبد اللطيف محمد موسى السبكى

المدرس

فى كلية الشريعة الاسلامية بالأزهر